

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد / تلمسان

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي



مذكرة لنيل شهادة الماجستير في النحو والصرف بعنوان:

التركيب النحوي في معلقة عبيد بن الأبرص

إشرافه:

أ.د: عبد الجليل مرتاض

من إعداد الطالب:

إبراهيم عبد الهادي

### أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د/العرايبي لخضر
مشرفا ومقررا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ عبد الجليل مرتاض
عضوا مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر "أ"	د/ أحمد قريش
عضوا مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر "أ"	د/ ناصر بلختير
عضوا مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر "أ"	د/ هشام خالدي

السنة الجامعية: 2013-2014

أيا قارئني يا صديق الطريق أنا الشفتان وأنت الصدى  
سألتك بالله كن زاهماً إذا ما قرأت حروفي نداءً

# الإهداء

إِلَيْهَا..... وَالصَّمْتُ أَنْطَقُ

## شكر و تقدير

كانت أمنية طال احتباسها، طوبة كل وامق للغة الضاد، للنظر فيها بشكل من الأشكال؛ فما رحمة من الله وفضل منه تيسرت أسبابها، ووجدت مصرفها، واتخذت سبيلها؛ فله الحمد في الأولى والآخرة رب العالمين.

والشكر لمن له الفضل علي -أستاذي الدكتور عبد الجليل مرتاض - فشمّلني جوده، ووسعني كرمه وعطاؤه؛ فأواني وبحثي برعاية، وتعهّدنا بعناية، فلکم الشكر والمجد والفخر لعلمكم الغزير، وإنتاجكم الوفير، وصوتكم اللساني الجهير. أمّا وإن كل من يستبح كنزاً من المجد يعظّم؛ فأنعم بالمجد مجدكم، وأكرم بالصيت صيتكم، وأتم الأعلون بفضل الله، وعسى ربي أن يسبغ عليكم من نعمه ورحماته مقدار ما أسلتم من أحبار لخدمة هذا اللسان، وقد سالت أودية بقدرها، ويسبل عليكم من آلائه معشار كل حرف اكتبتّموه أكفاء ما انتويتم لصون هذا اللسان، وتقويم هذا البيان، ويهيبكم الحياة العريضة، ويجمعكم في رحاب الجنات مع المعلمين الأوائل من الأنبياء والعلماء والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً.

والشكر لأساتيذني في قسم اللغة العربية بجامعة تلمسان والقائمين على هذا القسم لقاء ما تكرمو به من خدمة وعناية، فلهم الشكر جزاءً وفاقاً لما قدموه ويقدموه لخدمة العلم والمعرفة.

## كشاف الرموز و الإشارات

تح = تحقيق

ج = الجزء

ص = الصفحة

ق.م = قبل الميلاد

ق.هـ = قبل الهجرة

ط = طبعة

مج = المجلد

مز = مزيد

م = المسند

م.إ = المسند إليه

م = السنة الميلادية

هـ = السنة الهجرية

# مقدمة

يتساءل القارئ لكل نص كيف انسقت الكلمات يتبع بعضها بعضا في التوارد خُلفَةً بسلك غير مرئي فيما يوسم بالتركيب. و ياليت شعري كيف لهذه اللبنات أن تتعاشق فتتعانق وتتوأمق؟ وكيف تتماهى بإزاء بعضها في جمل فلا تكاد تنتاهى؟ فإذا بالتركيب سبب للانبهار، وإذا بالنظم مكنم للإعجاز، وإذا بالبيان ضرب من السحر، ثم ترى الناس بعد ذلك يتفاضلون؛ فهذا الكاتب أشد بلاغة من ذلك، وهذا الشاعر أكثر فصاحة من ذلك، وموردهما اللغوي واحد، كما أن معجمهما الشعري متوحد.

و ياليت علمي ما هو مميز تلك الأشعار الحسان؟ بل ما الفرق بين لغة الشعر ولغة النثر؟ حتى يكون الأول أشد أسراً للمتلقي من الثاني. و أنى هو معدن الجمال في الشعر الجاهلي وفي شعر المعلقات خصوصاً؟ حتى تنبو عن غيرها وتتمايز عن سواها، فإذا هي مُتَحَدُّنا إن أردنا جيد الكلام الموزون، وهي مَفْرَعُنَا إن أردنا ثبناً لتركيب لغوي محدد، أو أردنا مرجعاً لشاهد لغوي معين. ماذا يميز لغتها و أسلوبها؟ وبم تنفرد تراكيبيها و أنسجتها؟ ونحن نزع من أن الكلمات لا مزية لها منفردة، ولا شأن لها شاردة مالم تتراص مع غيرها، وتتنظم مع سوائها في أسلوب يُفَضَّلُ أم يُرَدَّلُ انطلاقاً من انتظامه أولاً وأخيراً.

وَمَا أَحْسَنَ مَا فعلت الدراسات الحديثة المهمة باللغة لَمَّا اتخذت من التركيب مادة للدراسة تحاوره وتجاوره. وَ نِعْمًا هي دراسات المحدثين إذ تحوم حول التركيب اللغوي كأول تمرحلات الكلام؛ ومن ثمة يُشَادُ بهذه الدراسات إذ تهتم بالتطبيق ليكون عنواناً للتنظير، حتى ولو كان منطلق سعيهم لغير هذا الغرض؛ بل باسم قولهم أن النحو قد نضج حتى احتسرق، وأن كتابات السابقين لم تبق مجالاً للتنظير ولم تذر، وما بقي للبحث غير هذه المدونات اللسانية والمأثورات القديمة لمن أراد أن ينقب، حتى ولو كان هذا التنقيب غرضاً لذاته لا يفضي إلى مبتغى سواه، وكأنني به لعبة مغلقة أريدت هي ولم يرد بها غيرها.

والحق إن الأجدر بالأمر؛ أن تكون هذه الدراسات التطبيقية مطلع البحث قبل القول في التنظير. أَوْلَسْنَا ندعي بأن الدراسة اللغوية دراسة وصفية، وأن القواعد اللغوية هي استنباطات من كلام العرب فصائحهم ومقدميهم، ونحن علينا استحكامها سيراً على هداهم و نهجا لِسِمْتِهِمْ. وقد يكون هذا الاستقراء هو ما أعوز القدماء إذ تعاجزوا على حصر واستقراء جميع كلام العرب. من أجل هذا وذلك، وفي مساق هذه الدراسات

التطبيقية، وفي فلك هذا السراب من البحث التطبيقي؛ كان موضوعنا وضعا لليد على واحدة من المدونات اللسانية الجاهلية؛ فوق العنوان هكذا:

### التركيب النحوي في معلقة عبيد بن الأبرص

#### اختيار البحث (الدوافع والأسباب)

إن القول بدوافع اختيار البحث يضطرنا إلى الإقرار بأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، وبين هذه وتلك علاقة؛ بحيث أن الأولى توجه الثانية. و لَعَمْرُكَ أن الذاتية أول، والموضوعية في المحل الثاني؛ لأن المرء لا يعجزه أن يَلْحَنَ إلى مخارج ومنافذ موضوعية تزكي رغباته الذاتية وتشرعها، فأسباب البحث أول الأمر خصوصية ذاتية ثم نبحث لها عن مسوغات علمية تقوم لها سندا عَضُداً.

وإن شئت قلت: إنها أسباب أحكمت بأوتاد تشد إلى تلك الأسباب وإلى تلك الأوتاد، وحنين بلغة الأسباب والأوتاد إلى بيئة الأسباب والأوتاد، وإلى تلك القوافل القافية، وإلى البيوتات من الشعر بالأبائييت من الشعر، وحنين إلى أهل الوبر والمدر، وإلى تلك البيئة البدوية الزاهرة، والروضة الأنف الزاخرة التي صنعت من الضعف قوة. وإنها لرغبة في النفس غير جموحة إلى كل ما هو قديم عتيق استجابة لرأي حصيف؛ بأن يتكأ الإنسان على الهوية، ويرجع بخطوة إلى الوراء لانطلاقة معتدة للأمام حين الارتطام الحضاري، وتدافع أمواج المدنية الحضرية.

- وقد وقع الاختيار على الشعر الجاهلي لأنه نموذج كلام العرب ومثاله في الفصاحة والبلاغة، ويمثل عصر الاحتجاج الذي اعتمده اللغويون لضبط قوانين اللغة.
- ووقع الاختيار على إحدى المعلقات؛ لكونها أحسن الشعر الجاهلي وأجوده. ووقع الاختيار على عاشر المعلقات بحثاً فيما بين السبعة والعشرة والعلاقة بين المعلقات السبعة الأولى وما عداها.
- أما اختيار الجانب النحوي والتركيب فهو في الحقيقة انتحاءً لاتجاه التخصص أولاً، ثم لكون النظم هو مكن الإعجاز في كتاب الله، والتركيب سر الجمال والبلاغة في كل قول، والنحو هو موجه الكلام وضابطه ونظامه السيار.



- وكذا إيماناً بضرورة تكافل الدراسات وتكافئ الجهود للاطلاع على أدب العصر الجاهلي أولاً، ثم استقرار لغته ثانياً؛ فهذا الاستقرار كفيلاً بتغيير بعض القوانين اللغوية والتعديل في بعضها الآخر، وربما إضافة قوانين أخرى غيرها وإجازة بعض ما كان محظوراً.

### أهداف البحث ومراميه

- يتوخى البحث الاطلاع على عبيد بن الأبرص ويرى مكانته بين شعراء الجاهلية ومكانة معلقته بين المعلقات.
- ويهدف البحث إلى تصويب أحكام النقاد التي انساق إليها المحدثون اتباعاً للقدماء من غير تفحص وتدقيق في الحقائق.
- ويسعى إلى الكشف عن سبب اختلال أوزان المعلقة، وإبانة زلل من يدعي اختلال مجمل أشعار عبيد واضطرابها.
- ومن مرامي هذا البحث الاطلاع عن إحدى المدونات اللسانية، وإحدى النصوص القديمة التي تنتمي إلى عصر الاحتجاج؛ وبالتالي الكشف عن حقيقة الاستقرار الذي عمد إليه نحائنا مع بداية الدرس اللغوي، والنظر في توافق القواعد النحوية مع المسموع الفصيح.
- يهدف البحث إلى الحكم على انتماء المعلقة إلى الشعر الجاهلي أم عدم انتمائها من خلال التركيب؛ وليس في مستويات اللغة أدلّ من المستوى التركيبي على الشاعر وبيئته.

### منهاج البحث

إن موضوعاً كهذا يفرض علينا بدايةً منهجاً تاريخياً يتبين الظاهرة في بيئتها، ويحيلها إلى مستقرها، ويحيط بملايسات وظروف هذه المادة الأدبية. ثم يفسح هذا المنهج الطريق لسنوه الوصفي التحليلي؛ الذي يكتسح ساحة البحث، ويظل أكثر جوانبه؛ لأن غاية الموضوع في الأول والأخير هي دراسة تحليلية تشرّح الظاهرة وتصفها؛ فيعتلي هذا المنهج المنوط بالاحتكام إليه ذروة سنام البحث.

ولا يمكن للبحث بعد ذلك أن يتجاوز المنهج المقارن؛ لأن موضوعه إنما هو قصيدة في زمرة من مثيلاتها؛ فلا محيص للحكم على هذه القصيدة من النظر في سواها، ولا وجود لها

إلا في وجود غيرها. كما لا يتمنع البحث من اعتماد المنهج الفني في مواضع من سيره مما يتوجب اعتماده اضطراراً ولات حين مناص. وتتساق هذه المسالك والمناهج ترفد المنهج التحليلي حتى يسمي المنهج المتبع في مجموعه تكاملياً.

### خطـة البحث

وقد سار البحث على خطة ارتضاها انطلاقاً من العنوان الذي يشمل جانبين جانب نظري وجانب تطبيقي؛ فانعقد في مستهل البحث بعد مقدمته مدخل حول الشاعر ومعلقته وشعره، منقباً في حقيقة انضمام قصيدة عبيد إلى المعلقة. ثم قفَى هذا المدخل بفصل أول تنظيراً، ناظراً في التركيب النحوي ومناحيه بين الإفرادي والإسنادي، فدرس نقطتين كبيرتين أولهما التركيب النحوي، وثانيهما الجملة النحوية في القديم وفي الحديث وفي الشرق وفي الغرب، منتهياً إلى حصيلة لهذا الفصل تتضمن وجهة نظر إلى التركيب وإلى الجملة وتقسيمها، وإلى نظرية العامل.

ثم عمد البحث إلى فصل ثان تطبيقاً على المعلقة محور الدراسة، موسوم هكذا: الجملة الفعلية في المعلقة؛ فشرّح الجملة الفعلية في المعلقة، وأجمل خصائصها في نقطة أخيرة، على أن أخص ما يخصها؛ أنها تُعتمد للوصف والحركية في سير الأحداث؛ لذلك وجدها تتكاثر في المطلع وفي الختام. ثم تلا هذا الفصل فصل ثالث يقابل سابقه بوسم: الجملة الاسمية في المعلقة. وقد أثر البحث دراسة الجملة الاسمية مقابل الفعلية للكشف عن قولهم إن الجملة الفعلية أليق بالوصف حيث الحركية والفاعلية، وحيث تجدد الأحداث وترجيبتها، والجملة الاسمية أليق بالمجالات التي تحكمها الرتبة والسكون والاستمرارية.

وليس لمن أراد التعرف إلى أفكار الشاعر ونفسيته وخلفياته إلا أن يدرس هذين النمطين خلاف الجملة البسيطة والمركبة التي تكون دراسة نحوية قد لا تفضي إلى شيء سوى دراسة التبسيط والتعقيد في التركيب، بالإضافة إلى أن هناك عامل منهجي جعل البحث يدرس هذين النمطين، وهو تقارب نسبة ورودهما في المعلقة؛ ولرصد هذا راح البحث يقترح الجداول والدوائر والنسب. و ما كان من الهين للبحث الولوج في مجمل مواضيع النحو وقواعد اللغة؛ إذ ظل يكبو و يتكأ الصعاب، لاسيما مع اختلافات العلماء وتشابك مواضيع النحو، أين علق يهيم بنفسه في كل واد سحيق.

و قد أفاد البحث من جملة من الدراسات التي سبقت في هذا المجال مضموناً ومنهجاً مما ينصرف موضوعه إلى التركيب وإلى الجملة مثل: "المعلقات دراسة أسلوبية" لأحمد عثمان أحمد، "نظام الجملة في المقلقات" لأحمد محمود نحلة، "السبع المقلقات" لعبد الملك مرتاض، "التركيب النحوي للفعل في معلقة امرئ القيس" مذكرة ماجستير لبلقاسم إيمان فاطمة الزهراء، وغير هذه الدراسات مما أثبتته البحث وأحال عليه في مواضعه. أما دراسة صبري إبراهيم السيد<sup>1</sup> فلم يجدها تمت إلى موضوعه بصلة كبيرة؛ لأنه درس فيها الجملة الخبرية والجملة الانشائية مما يتعلق بعلم المعاني لا علم النحو.

وقد رجع البحث إلى جملة من كتب اللغة والأدب تليدها وجديدها، نذكر مثلاً: جهمرة الخطابي، أغاني الأصفهاني، حيوان الجاحظ في الأدب. وكتاب سيبويه، ومقدمة خلف، ومقتضب المبرد في اللغة. ومن الكتب الحديثة نذكر: "في الأدب الجاهلي" لطف حسين، "تاريخ آداب العرب" للرافعي، "تاريخ الأدب العربي" لبلشير. أما من كتب اللغة نذكر: "النحو الوافي" لحسن عباس، "إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى، "الخلاصة النحوية" لتمام حسان، "في النحو العربي نقد وتوجيه" لمهدي المخزومي، "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية" لعبد الرحمان الحاج صالح، "نظرية اللغة العربية" لعبد الملك مرتاض.

وقد شكا البحث من هذه الكتب كثرة وقلة في آن واحد؛ ففي الوقت الذي تفيض فيه مكتبتنا من كتب النحو والقواعد، وحيثما تول وجهك؛ فثمة الكافي والشافعي والوافي، من الكتب الحديثة التي تزدهي بها رفوف المكتبات، هذه التي لا تعيد إلا مكروراً، ولا تبعث إلا منشوراً؛ في هذه الآونة تُقلى حتى التراب عن كتب اللغة المصادر القديمة، والموارد الحصينة التي يؤتمن الأخذ منها فلن تجد لها من أثر.

وَبَعْدُ: هذا ما مكنني فيه ربي أشكر أم أكفر، ولست زاعماً أني ابن بَجْدَتِهَا، ولا قائلاً أني ابن جَلَا. إمَّا أن أكون قد أصبت فيما ندبت؛ فذلك من محض توفيق ربي، ثم إن أستاذي الفاضل عبد الجليل مرتاض قد ساقني إلى كل مكرمة سوقاً جميلاً، وإن كنت لأنسى فما أنسى لا أنسى قوله: خذ هذا الموضوع ولن تندم. بنظرة ثاقبة إلى جواهر المواضيع، ومن قُدِّر له

<sup>1</sup> - لغة القرآن الكريم في سورة النور، دراسة في التركيب النحوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994.

أن يطلع على البحث يجد فيه من أفكاره اللسانية الرائدة وربما المتفردة، وكان لي فيها مَغْنَى عما فاتني من طيب نصائحه وتوجيهاته، لفرط انشغالاته. وَرُبَّ إشارة طرف، أو إيماءة حرف أبيه لها أستاذي أم لم يأبه أنارت لي دروب البحث أشواطاً. فَأَعْظُمُ بسيدي وَحِيدُ نَسْجِهِ، وسراج زمانه، ومبرز أقرانه، وزهرة أترابه، وله الفخر والشكر لقاء ما انتدب له نفسه من خدمة اللسان. وَ إِمَّا لا أخطأت سبيل البحث فوزر زلتي علي وحدي، وفي الخطأ سلوة وعبرة، وشفيعي أني لم آل جهداً، ولا ادخرت وسعاً مما جادت به قريحتي، أو مما ملكت يدي في سبيل البحث. والله كل ليلة حالكة الجلباب، غداية الإهاب وقفت فيها على البحث بصيراً، وفي سبيل الله كل قائلة عَكَّةٍ أَكَّةٍ استرقها مني البحث حسيراً. ووجب علي شكر القائمين على مكتبة دار الحديث، والقائمين على مكاتب الجامعة على ما تكرموا به من الكتب مدداً. وهو موقف يستحق الثناء حقاً، فعلام أرهقتهم وأتعبتهم فلا وهنوا ولا تبرموا، فلهم الشكر نخرأ خدام العلم وميسري سبله ومناحيه.

إعداد الطالب: إبراهيم عبد الهادي

تلمسان في: 03 أكتوبر 2013

المدخل:

معلقة عبيد بين الشعر الجاهلي

أولاً: المعلقات الجاهليات

ثانياً: عميد بن الأبرص شعره ومعلقته

ثالثاً: حصيلة المدخل

أولاً: المعلقات الجاهليات

1-1 الشعر العربي فذلكة تاريخية

2-1 تعريف المعلقات

3-1 المعلقات بين السبعة والعشرة

## 1-1 الشعر العربي: (فذلكة<sup>1</sup> تاريخية):

تميزت جزيرة العرب بتضاريسها الوعرة، ومناخها القاسي؛ فكان الإنسان العربي في بيئته القاسية، حيث الجبال الشاهقة، والوهاد المنخفضة السحيقة. فعرف في أوليات حياته الجذب والمحل والجفاف، يسترعي مواطن الكلاء، ويتربع الققف بابله وغنمه، لا يرجو غير المطر إذ يستغيثه فيغيثه.

فكانت حياته العامة، وحياته الفكرية بدائيتين. و قد كانوا: « لا يجيدون كثيراً من العلوم، ولا ينشطون في مزاولة الحرف والصناعات، وكل ما توصلوا إليه من العلوم البسيطة كان مبنياً على قوى النظر وصدق الحس، مستمداً من التجربة حيناً، ومن تقليد من جاورهم وخالطهم أحياناً.»<sup>2</sup>

فهو إذ استبد به الضجر؛ لم يجد ملاذه في غير الكلمة.» وكان للفظ في أفواههم طعماً خاصاً، لم يُمنَّحْ أيٌّ فم في أي بلد غير هذا البلد الموحش؛ إذ لم يكن لدى العرب في مواطنهم أي فن من الفنون الأخرى، يصلهم بالحياة من حولهم غير الكلمة. فهي قد سدت حاجة الإنسان العربي الفنية، وأرضت مطالب عقله وقلبه معاً، فأغناه ذلك عن أن يلتمس فناً غير فن الشعر، الذي حوى كل معطيات الفنون وأسرارها.»<sup>3</sup>

ولقد فزعت العرب إلى الكلمة وحدها، إذ لم تجد حرفة غيرها، فَعَنِيَتْ بها عن غيرها « وكل أمة تعتمد في استيفاء مآثرها، وتحصين مناقبها على ضرب من الضروب وشكل من الأشكال، وكانت العرب في جاهليتها تحتال في تخليدها بأن تعتمد في ذلك علم الشعر الموزون المقفى، وكان ذلك هو ديوانها.»<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - ورد هذا المصطلح عند عبد الجليل مرتاض في كتابه دراسة في الساميات واللهجات العربية القديمة، الجزائر، دار هومة، طبعة 2005.

<sup>2</sup> - حسين الحاج حسن: حضارة العرب في عصر الجاهلية، بيروت، المؤسسة الجامعية، ط4، 2006، ص45.

<sup>3</sup> - العرابي لخضر: الشعر الجاهلي وفنون التعبير الأخرى، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، العدد الأول، مج2، نوفمبر 2000.

<sup>4</sup> - الجاحظ: الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجبل، 1999، ج1، ص72.



والشعر هو ذلك النوع الذي يلتزمون فيه حدوداً معينة، يعتمد إشراف الخيال، وحلاوة اللفظ وأناقته، وجمال المعنى وبهجته، مع خضوعه دائماً لقيود الوزن وحدود القافية. قد يكون سمي كذلك؛ لأنهم شعروا به وفطنوا إليه،<sup>1</sup> أو يكون الشعر بمعنى العلم والإدراك، كأن تقول: "ليت شعري؛ بمعنى ليت علمي."<sup>2</sup>

جاء في كتاب العين: شعرت بكذا أشعر شعراً، لا يريدون من الشعر المبيت، إنما معناه فطنت له وعلمت به، ومنه ليت شعري، أي علمي، وما يشعرك أي ما يدريك، وتقول شعرت: أي عقلته.<sup>3</sup>

فالشعر ديوان العرب، وسجل أيامهم، و حامل أخبارهم. والعرب القدماء أكثر الأمم شعراً، لهم فيه التصرف العجيب، والاقتران اللطيف، دونوا فيه عواطفهم وأعمالهم ومفاخرهم.<sup>4</sup> و أنت لا تعرف أنساب العرب وتواريخها وأيامها إلا من جملة أشعارها. والشعر ديوان العرب، وخزانة حكمتها، ومستنبت آدابها، ومستودع علومها.

و قد يكون مثلما يزعمون؛ أن ما ساعد الوصول إلى الوزن: الغناء والسجع، فالمسافة بين الكلام والوزن قد قصرت بالسجع، وازدادت قصراً باقتران السجع بالغناء.<sup>5</sup> وعلى هذا الزعم نلني بروكلمان ومن أفَّ لَفَّه من المحدثين، مثل جرجي زيدان، ونيكلسون، وأحمد حسن الزيات. فيزعمون أن بداية الشعر الفنية كانت سجعاً، هذا الذي تحول إلى رجز. فيما يقول آخرون بأن الرمل هو المرحلة الفنية الأولى لبداية الشعر. أما شوقي ضيف وإبراهيم أنيس؛ فينفيان أن يكون الرجز أول الشعر؛ إلا أن يكون أكثر شعبية لا غير. والحق أن ثمة قرائن عديدة تبعث على الظن بأن السجع أول الشعر؛ كارتباطه بالغناء، وكذا ارتباطه بالشعرية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - مصطفى السيوفي: تاريخ الأدب في العصر الجاهلي، القاهرة، الدار الدولية، ط1، 2008، ص69.

<sup>2</sup> - رضوان محمد حسين النجار: الحس الجمالي في النقد الأدبي الاستحسان، تلمسان، مطبعة كنوز، ط1، 2010، ص47.

<sup>3</sup> - الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق: أحمد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2003، ج2، ص337.

<sup>4</sup> - كارلوا نالينوا: تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى بني أمية، مصر، دار المعارف، ط2، ص66.

<sup>5</sup> - أمين مصري: شعرية الإيقاع في القصيدة العربية الجاهلية، رسالة دكتوراه، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012م - 1433هـ.

<sup>6</sup> - عبد العزيز نبوي: دراسات في الأدب الجاهلي، مؤسسة المختار، ط3، 2004، ص52.

والبدايات أبدأً مجهولة؛ فجهلنا لبداية الشعر الفنية، كجهلنا لبدايته الزمنية. ومن الصعوبة بمكان الوقوف على أوليات الشعر، إذ ليس بين أيدينا وثائق تاريخية أو أدبية تؤرخ لهذه البداية الغامضة.<sup>1</sup> بل كل ما في الأمر أننا نردد قولة الجاحظ المشهورة: «أما الشعر فحديث الميلاد، صغير السن، أول من نهج سبيله، وسهل الطريق إليه امرؤ القيس بن حجر، ومهلل بن ربيعة... فإذا استظهرنا الشعر غاية الاستظهار فمائتي عام.»<sup>2</sup> والحق إن الجاحظ عني نضوج الشعر، وإلا فإن الشعر العربي مر بطفولة موعلة في القدم لم تصلنا، ومن غير المنطق أن يظهر الشعر ناضجاً لأول وهلة، بل وامرؤ القيس نفسه نروي له قوله:

عوجا على الظلل القديم لعنا      نبكي الديار كما بكى ابن خدام<sup>3</sup>

والكتب لا تخبرنا شيئاً على ابن خدام، الذي يشير إليه الشاعر إيماءة إلى من وقف قبله على الأطلال. والباحث في الكتب يجد شعراً لجد امرئ القيس، وآخرين من أعيان القرن الثالث الميلادي.<sup>4</sup> فليكن هذا القرن هو البداية الزمنية للشعر بالاستناد إلى أقدم ما وصلنا؛ لأنه «ليس من الممكن مثل هذا الكمال في صناعة حديثة؛ لأنه من المعلوم أن كل مبتدئ لشيء لم يسبق إليه، وكل مبتدع لأمر لم يتقدم فيه عليه، لا بد من أن يكون قليلاً ثم يكثر، وصغيراً ثم يكبر، وضعيفاً ثم يتقوى.»<sup>5</sup>

ويُتلى علينا خبر الشعراء؛ إذ كان الواحد منهم يكتب البيت والبيتين، حتى كان المهلهل بن ربيعة، الذي طول الشعر. فـ«أول من يروي له كلمة تبلغ ثلاثين بيتاً من الشعراء

<sup>1</sup> - يوسف خليف: الروائع في الشعر الجاهلي، الهيئة المصرية العامة، 1983، ص11.

<sup>2</sup> - الجاحظ: المرجع السابق، ج1، ص74.

<sup>3</sup> - وفي الديوان: "عوجا على الظلل المحيل لأننا"؛ "لأننا": لغة في "لعنا"

ينظر امرؤ القيس: الديوان، بيروت، دار صادر، ص116.

<sup>4</sup> - نجد من أسماء الشعراء في القرن الثالث الميلادي: عمرو بن عدي اللخمي، خزيمة بن نهد القضاعي، وجذيمة بن الأبرش(268م)، ونجد لحجر بن معاوية أكل المرار (وهو جد امرئ القيس الثالث، أول ملوك كندة)، قوله:

إن من غرّه النساء بشيء      بعد هند لجاهل مغرور  
حلوة العين واللسان ومر      كل شيء يمر منه الضمير  
كل أنثى وإن بدت منها      آية الحب حبها خيـُـعور

ينظر سعد بوفلاحة: دراسات في الأدب الجاهلي، النشأة والتطور والفنون والخصائص، منشورات باجي مختار، عنابة، 2006، ص35 وما بعدها.

<sup>5</sup> - كارلو نالينوا، المرجع السابق، ص68.

مهلهل»<sup>1</sup>. وطالما ارتبطت بداية الشعر بحرب البسوس، منذ أوائل القرن الخامس الميلادي، حيث أتراب المهلهل ومنهم: المرقش الأكبر، المرقش الأصغر، جليلة البكرية، سعد بن مالك، والحارث بن عباد.<sup>2</sup>

وربما يكون ابن قتيبة(276هـ) حين يذكر بأن المهلهل أول من قصد القصائد؛<sup>3</sup> قد استند في حكمه إلى قول الفرزدق: "ومهلهل الشعراء ذاك الأول".<sup>4</sup> بينما رجلٌ قديم الذكر، كابن سلام الجمحي (231هـ) يقول: «وكان أول من قصد القصائد وذكر الوقائع، المهلهل بن ربيعة التغلبي.»<sup>5</sup> على أنه \_الشعر\_ مما يبدو اتخذ شبه دورة زمكانية؛<sup>6</sup> بحيث انتقل من ربيعة؛ ومنهم المهلهل والمرقشان، ثم تحول إلى قيس؛ ومنهم النابغة الذبياني وزهير بن أبي سلمى، ليستقر به المقام في تميم.<sup>7</sup>

وليس وزراً أمر البدايات، حيث يبدو أن الباحثين استيأسوا منها، في ظل غياب المدونات التي تحيلنا عليها، وفي ظلال تخيم بعض الزُعم الأساطير التي ترفعه إلى آدم حيناً، وإلى إبليس طوراً، وإلى عاد وثمود أطواراً أخرى.<sup>8</sup> وإنما وزراً أنقض ظهر الباحثين ثقيلاً؛ هو كيفية انتقال الشعر الجاهلي إلى عصور التدوين. وهي مسالك مشوكة عسرة سلكها، فليس سهلاً ما ندعيه؛ أن يُحمَلَ الشعر الجاهلي لا تلوُّكه إلا الشفاه، ولا تعلقه إلا الأفواه، لولا أن يتوافر على الموسيقى والترنيمات، ويرتبط بالغناء وبالحداء. فلا درّ ترُّ

<sup>1</sup> - قول للسيوطي، عبد العزيز نبوي، مرجع سابق، ص49. والمهلهل أقدم شاعر نجد له ديوان شعر، بنظر الديوان، شرح وتقديم طلال حرب، الدار العالمية.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص48 وما بعدها.

<sup>3</sup> - الشعر والشعراء: تحقيق وشرح، محمود أحمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، 2003، ص288.

<sup>4</sup> - هذا عجز البيت الذي صدره: " أخو بني قيس وهن قتلنه" أرداه الشاعر في قصيدة يفخر فيها بنفسه؛ بأنه ورث الشعر عن الشعراء الأوائل. ينظر ديوان الفرزدق، شرح وتقديم كرم البستاني، دار الأبحاث، ط1، ص349.

<sup>5</sup> - طبقات فحول الشعراء: تحقيق محمود أحمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ص39.

<sup>6</sup> - بلقاسم إيمان فاطمة الزهراء: التركيب النحوي للفعل في معلقة امرئ القيس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد اللغات والأداب، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص13.

<sup>7</sup> - ابن رشيقي القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وأدابه، تحقيق محمد قزقران، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 1995، ص192.

<sup>8</sup> - أبو زيد محمد بن الخطاب القرشي: جمهرة أشعار العرب، بيروت، دار المسيرة، 1978، ص11.

اللغويين الرواة «الذين تجشموا في الحفاظ عليه الأسفار والأخبار، وقدموه مصوناً لعلماء التدوين، فرعوه حق رعايته، ولم ينوءوا بعبالة حملته»<sup>1</sup>.

ولقد يبلغ بالجاهليين الكأف، فيتعلقون بالشعر ويعقلونه، مما يحيلك على مَبْلَغِ اهتمامهم به، وحرصهم على حفظه وإنشاده. «فما تكلمت به العرب من جيد المنثور؛ أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يُحَفِّظْ من المنثور عُشْرَهُ، ولا ضاع من الموزون عُشْرُهُ»<sup>2</sup> وتلك طوائف ثلاث تَعْقِلُ عن الشاعر شعره: طائفة الرواة، وطائفة الشعراء الرواة،<sup>3</sup> وأخرى غير هاتين؛ أفراد فصيلة الشاعر نفسه أو أفراد قبيلته، لِكَأْفِهِمْ بما يحفظ أيامهم، ويذكر أمجادهم.

ولسوف يتهيأ من الأسباب السياسية والدينية والقبلية،<sup>4</sup> ما يكفل بجمع هذه المادة الشعرية التقاطاً من أفواه رواتها. وذلك بعد أن يطلع علينا فجر الإسلام إلى أن يتاح لهذا الأدب مدونه في نهاية العصر الأموي وبداية العصر العباسي، ليتخذ من روايته \_ الأدب \_ علماً بقواعده وأصوله إبان عصر التدوين مستمداً قواعده - هذا العلم- من قواعد رواية الحديث النبوي الشريف. فهذا أبو عمرو بن العلاء(154هـ)، وخلف الأحمر (180هـ)، والأصمعي(215هـ) ومن نحا نحوهم من جهة<sup>5</sup> وحماد الراوية(156هـ)، والمفضل الضبي(178هـ)، وأبو عمرو الشيباني(213هـ)، ومن امتطى ركبهم من جهة أُخْرَى.

غير أن بعض الظروف والملابسات حالت دون نقله تماماً ومضبوطاً ضبطاً لا يطرقة ارتياب. فهذا الشاعر البدوي ينقح وينظم أشعاره من حين إلى آخر؛ مما يؤدي إلى تعدد الروايات.<sup>6</sup> فزهير ابن أبي سلمى ينظم قصيدته في أربعة أشهر، وينقحها في أربعة

<sup>1</sup> - أحمد تيمور زيات: السماع والقياس، القاهرة، دار الآفاق، ط1، 2001، ص09.

<sup>2</sup> - الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجبل، ج1، ص287.

<sup>3</sup> - سامي يوسف أبو زيد، منذر كفاقي: الأدب الجاهلي، دار المسيرة، ط1، 2011، ص155.

<sup>4</sup> - قولنا الأسباب السياسية والدينية والاجتماعية؛ إشارة إلى بداية الدرس اللغوي العربي، فبداية رواية الأشعار لوصف اللغة العربية ولفهم كتاب الله، الذي أنزل بلسان عربي مبين. وقد حض بعض الخلفاء على رواية الشعر، كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه - كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه. ينظر عبد الجليل مرتاض: بوادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب، بيروت، مؤسسة الأشرف، ط1، 1988.

<sup>5</sup> - قولنا من جهة؛ إشارة إلى المذهب البصري، الذي شدد في رواية الأشعار عن العرب الأقحاح، مقابل المذهب الكوفي الذي لم يشدد

<sup>6</sup> - سامي يوسف أبو زيد، منذر كفاقي: الأدب الجاهلي، ص43 وما بعدها. وينظر بلاشير: تاريخ الأدب العربي، ترجمة: إبراهيم

الكيلاني، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1973، ص118.

أشهر، ويلقيها في أربعة أشهر.<sup>1</sup> ولربما عَنَّ له في مرحلة التنقيح أن يبذل لفظه مكان أخرى. في حين أن اللفظة الأولى خرجت من فِيهِ فلم يعد يملكها. علاوة على أن: «كثيراً من رواة الشعر ذهبت بهم حروب الفتح، فذهب معهم شطر كبير.»<sup>2</sup> ولعل ذلك ما عناه أبو عمرو بن العلاء (154هـ) حين قال: ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً؛ لجاؤكم علم وشعر كثير. بَلَّةَ عامل النسيان، وما عُرف بالنحل والوضع، بتقويل شاعر ما لم يقله، أو دس بيت في قصيدة الشاعر.<sup>3</sup>

وذلك ما يبعث على بعض الشك والارتياب، وهذه التلمة من الشك، قد تَشَقُّ شرخاً في جسم اليقين. ولقد شهد شاهد من أهلها (أهل اللغة العربية)، وآخر من ألدَّ أعدائها على بطلان ما ندَّعيه من الأدب والشعر الجاهلي. وهذا أحد الأَشهاد طه حسين، الذي يبني فلسفة النقد والرفض لديه على ثلاث أُفُيَاتٍ، تتكى على أرضية المنهج الفلسفي لديكارت في البحث عن حقائق الأشياء؛ بأن نتجرد من كل شيء. كنا نعلمه كأن لم يكن شيئاً، ونستقبل موضوع بحثنا ونحن براء من كل فكرة مسبقة. فيطفق طه حسين ملتمساً الحياة الجاهلية الاجتماعية والواقع المعاش، كما يصور القرآن بعض جوانبه فلا يجد للحياة في الشعر تصويراً. ثم يعمد إلى الفروق اللغوية بين اللغتين القحطانية والعدنانية فيلبي لشعراء قحطان في جنوب الجزيرة العربية شعراً. بل وامرؤ القيس سابق حلبة الشعراء قحطاني من كندة،<sup>4</sup> فضلاً على أن بني عدنان أنفسهم والدين أكثر شعرهم، وتشعبت مذاهبهم فيه، لا يعكسون له اختلاف لهجاتهم في أشعارهم.<sup>5</sup>

وثالثة الأثافي التي تنبني عليها فلسفة طه حسين في النقض؛ هو ما قد نجده بين الفينة والأخرى من ألفاظ التوحيد، وعدم انعكاس وثنية الجاهليين في جاهليتهم. على أن المعايير المستعملة لدى كل من طه حسين ومارجيليوت متقاربة إلى حد يوهنا بإتباع

<sup>1</sup> - و لذلك وصف بأنه؛ «أحكمهم شعراً، وأبعدهم من سخف، وأجمعهم لكثير من المعاني في قليل من المنطق». ينظر شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ثعلب، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007.

<sup>2</sup> - أحمد حسن الزيات: تاريخ الأدب العربي، القاهرة، دار نهضة مصر، ص28.

<sup>3</sup> - ذكر سامي يوسف أبو زيد ثلاث أسباب للوضع والانتحال: امتنن النحل طائفة تحسن قرص الشعر فتعمدت وضعه وإضافته إلى الشعراء، ويعني حماد الراوية. وطائفة أخرى لم تكن تحسن النظم ولا الاحتذاء، ولكنها تحمل كل غناء من الشعر؛ فتتسب الشعر إلى من لا علم له بالشعر. إضافة إلى "عامل القبائل" إذ كانت تنزید في شعرها لتزید في مناقبها.

<sup>4</sup> - طه حسين: من تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي والإسلامي، بيروت، دار العلم، ط1991، ج5، ص1، ص85.

<sup>5</sup> - سامي يوسف أبو زيد: المرجع السابق، ص55.

أحدهما، أو باتفاق كليهما، على أن الواقع ألا تأثر بينهما، فالتلاقي تلاق معرفي حسب زعم سامي يوسف أبو زيد.<sup>1</sup> و لقد انتصر لهذا الزعم من انتصر، مثل عبد الرحمان بدوي الذي انطلق من أقوال قديمة لابن سلام، كقوله: «وفي الشعر مصنوع مفتعل، وموضوع كثير لا خير فيه.» منتهياً إلى أن التشكيك قديم في الأدب العربي؛ أما مناوئي طه حسين على وفرتهم<sup>2</sup> على حده زعم أحمد عثمان\_ لم تحسن لهم الإجابة على سؤال طه حسين، حين طرح تساؤل شعراء قحطان مع شساعة البون بيننا وبين لسان حمير في أقاصي اليمن.<sup>3</sup>

نعم قد يطرح إشكال الشعر القحطاني، الذي ينبعث من جنوب الجزيرة في اليمن حيث حمير، وحمير يقول فيها أبو عمر بن العلاء: «ما لسان حمير بلساننا ولا لغتهم بلغتنا». وتأويل ذلك أن الذين وصل إلينا شعرهم هم أبناء سبأ بن يعرب، الذين نزحوا إلى الشمال ومنهم اللخمييين ملوك الحيرة وملوك غسان والأوس والخزرج من سكان المدينة. أما حمير فهي التي كانت بأرضها في ظفار وصنعاء وما جاورها التي يصدق عليها قول أبي العلاء<sup>4</sup>.

وإن تعجب بعد ذلك؛ فعجب مساءلة طه حسين عن حياة الجاهليين في أشعارهم، وألسنة الباحثين العرب والمستشرقين على حد سواء، تشهد بأن حياة الجاهليين لا تكاد تلتمس إلا من خلال أشعارهم. نجتزئ بقولين تمثيلاً لا حصراً، يقول نودلكه الهولندي: «إن عادات العرب الجاهلية وأحوالهم معلومة لنا بالدقة، نقلاً عن أشعارهم»<sup>5</sup>. ويقول لطفي جمعة: «يذل الشعر الجاهلي في جملته على نفوس ناظميه وحياتهم»<sup>6</sup>. ويبدو أن طه حسين يلتمس الحياة الاقتصادية، وأسلوب المعاملات؛ معاملات الجاهليين فيما بينهم.<sup>7</sup> ومجمل ما نجده من الأشعار تنطوي على الغزل والحماسة والوصف، وغيرها من مواضيع الشعر الجاهلي.

<sup>1</sup> - سامي يوسف أبو زيد: المرجع السابق، ص55

<sup>2</sup> - منهم مثلاً: محمد الخضر حسين، كتاب "نقض كتاب في الشعر الجاهلي"، طبعة المكتبة الأزهرية بالقاهرة. وكذا عبد العالي سالم مكرم، كتاب "قضايا قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية"، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1988، ص09.

<sup>3</sup> - أحمد عثمان: في اللغة والأدب الجاهلي واللغة العربية، مكتبة الشروق، ص 31

<sup>4</sup> - ينظر أحمد عثمان، المرجع السابق، ص37. وينظر مصطفى السيوفي، ص91\_92

<sup>5</sup> - مصطفى السيوفي، مرجع سابق، ص88.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه، ص88.

<sup>7</sup> - طه حسين: المرجع السابق، ص87.

قلنا: أن ذلك من طبيعة الجزيرة العربية حيث الإنسان البدائي، والبيئة بدوية في مجملها، إلا بعض أهل المدر. والحق أن من يبحث عما يدل على الصناعة وألفاظها؛ لا يلقي إلا شذرات مما يرد فيها؛ مثل الذهب والفضة والنحاس، مما ينم على أن العرب عرفت يومذاك حضارة، وتعاملت بالنقود والذهب، يقول الشاعر المثقب العبدى:

ومن ذهب يلوح على تريب كلون العاج ليس بذى غصون<sup>1</sup>

أما عن ألفاظ التوحيد، والكلمات الإسلامية، فلا يخفى علينا أن الجزيرة العربية عرفت قبيل الإسلام بانتشار الحنفية بعض الانتشار، إلى جانب الديانات الأخرى التي كانت تُعاور العربي في بيئته، من يهودية ونصرانية وثنية؛<sup>2</sup> فقد عرفت العرب قس بن ساعدة الأيادي، وورقة بن نوفل، وأميه بن الصلت.<sup>3</sup> فيرجح أن تكون الأبيات الحكيمة والألفاظ الإسلامية، صادرة عن متأثروا بالحنفية أمثال زهير بن أبي سلمى، وعبيد بن الأبرص.<sup>4</sup>

## 2-1 تعريف المعلقات:

جاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس " العين والقف واللام" أصل صحيح يرجع إلى معنى واحد؛ وهو أن يناط الشيء بالشيء العالي، ثم يشيع الكلام فيه والمرجع كله إلى الأصل الذي ذكرناه.<sup>5</sup>

قال أبو ذؤيب الهذلي:

تبرأ من دم القتل وبــــه  
وقد عَاقَت دم القتل إزارها<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - رضوان محمد حسين النجار: دراسات في الأدب الجاهلي وأدب صدر الإسلام، مطبعة برصالي، ط2، 2009، ص105.

<sup>2</sup> - تواجدت اليهود في الجزيرة العربية في يثرب، وخيبر، وتيماء. والنصرانية انتشرت في شمال بلاد العرب حيث الغساسنة، وشرق بلاد العرب حيث المنادرة، كما عرفت المسيحية في قلب الجزيرة العربية. أما الوثنية فكانت بسبب عمرو بن لحي الذي نشر الأصنام في بلاد العرب بعد مجيئه من الشام. ينظر حسين الحاج حسن: مرجع سابق، ص181 وما بعدها.

<sup>3</sup> - هو أبو الصلت عبد الله بن أبي ربيعة، من شعراء الطبقة الثانية وقيل من الطبقة الأولى، كان قرأ الكتب السماوية، ولبس المسوح وتتسك. ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: عبد الحسين المبارك، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1988، ج4، ص03.

<sup>4</sup> - حسين أحمد حسن: مرجع سابق، ص187.

<sup>5</sup> - ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، بيرت، دار الجبل، ط1، 1991، مج4، ص127.

<sup>6</sup> - المرجع السابق: ص127.

وورد في لسان العرب: علق بالشيء علقا، نشب فيه، وعلق الشيء بالشيء ومنه وعليه: ناطه والعلاقة: ما علقت به<sup>1</sup> ومنه قولهم: "ليس المتعلق كالمتأنق"<sup>2</sup>.

أما المعلقة في قوله تعالى: (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان غفورا رحيما)<sup>3</sup> جاء في تفسير ابن كثير عن ابن عباس - رضي الله عنه- ( 52هـ): المعلقة أي لاهي ذات زوج، ولا هي مطلقة<sup>4</sup> وأورد صاحب جامع البيان عن تأويل آي القرآن أنها: لاهي ذات زوج، ولا هي أيم<sup>5</sup>.

والمعلقات سميت بذلك لأنها كانت تعلق على أستار الكعبة، إذ كان الشعراء يقدون كسواهم إلى مكة المكرمة، تعظيما للكعبة. فينشدون الشعر حولها، أو في أسواق معروفة عندهم كسوق عكاظ، وذي المجنة وذي المجاز، وقيل قد سميت المذهبات؛ لأنها كتبت بماء الذهب. وقد سميت بالطوال، والسُّموط، والسبعيات، والجاهليات...<sup>6</sup>

ومن الباحثين قدمائهم والمحدثين؛ من يفند خبر التعليق، أمثال نودلكه الذي يرى أن تسميتها بالمعلقات تشبيها لها بالقلائد التي تعلق في النحور.<sup>7</sup> ولعلنا نجد في طليعة المنكرين لخبر التعليق: مصطفى صادق الرافعي، حيث يستند بذلك إلى أسس انتهت به إلى الحكم على خبر التعليق، فهو يقول: «ولم نر أحداً ممن يوثق بروايتهم وعلمهم أشار إلى خبر التعليق، ولا سمى تلك القصائد بهذا الاسم ... كالجاحظ، والمبرد، وصاحب الجمهرة، وصاحب الأغاني...»<sup>8</sup> ويجد الرافعي علاوة على هذا من القدماء من ينفي

1 - ابن منظور: لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، دار المعارف، مادة "عل ق"

2 - المتعلق: الذي يكتفي بالعلاقة، وهو القليل من الشيء. أي ليس الراضي بالبلغة من الشيء، كالمخير المتأنق.

جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، ج2، ص189.

3 - سورة النساء، الآية 129.

4 - ابن كثير: مختصر تفسير ابن كثير، محمد علي الصابوني، بيروت، دار القرآن الكريم، ط7، 1987، مج1، ص445.

5 - الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير (310هـ)، بيروت، دار الفكر، 1984، ج5، ص313.

6 - أحمد عبد الله فرهود: المعلقة العشر، حلب، دار القلم، ط1، 1988، ص08.

7 - التركيب النحوي للفعل في معلقة امرئ القيس، ص15.

8 - المعلقة سيرة و تاريخا: الدار البيضاء، ط1، 1982، ص52، ص37. وينظر: مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب

العرب، القاهرة، مكتبة الإيمان، ط1، 1997، ص80 وما بعدها.



خبر التعليق حين يزعم له ابن خلكان، أن أبا جعفر النحاس (338هـ) قال بأن حماد الراوية (155هـ) هو الذي جمع السبع الطوال.<sup>1</sup>

قال أبو جعفر النحاس: «واختلفوا في جمع القصائد السبع، وقيل أن العرب كانوا يجتمعون بعكاظ فيتنشرون الأشعار، فإذا استحسنت الملك قصيدة قال علقوا لنا هذه وأثبتوها في خزانتني. وأما قول من قال إنها علقت بالكعبة؛ فلا يعرفه أحد من الرواة.»<sup>2</sup> فعدم صدور الخبر عن الصدر الأول من الرواة قام حجة للرافعي ولأبي جعفر النحاس قبله على عدم صحة الخبر.

وقد يكون زعم الرافعي حقيق بالصحة؛ لولا أن يتداركه نجيب محمد البهيتي الذي سوف يتتبع الخبر تاريخياً. فيوشك أن يقنعنا، لما يبين لنا بأن الخبر تواتر نقله تاريخياً. فقد كان ابن عبد ربه الأندلسي يقر بشأن التعليق: «وقد بلغ من كلف العرب بالشعر وتقضيلها له؛ أن عمدت إلى سبع قصائد تخيرتها من الشعر القديم، فكتبتها بماء الذهب في القباطي المدرجة، وعلقتها بأستار الكعبة... والمذهبات سبع، يقال لها المعلقات.»<sup>3</sup>

أما ابن الكلبي (402هـ) فيزعم أن أول شعر علق في الجاهلية شعر امرئ القيس، علق على ركن من أركان الكعبة، ثم أحذر بعد أيام الموسم لما نظر إليه.<sup>4</sup> يضيف لنا مع خبر التعليق خبر الإنزال، وعلى آية حال؛ فقد أثبت خبر التعليق لدى ابن رشيق (456هـ)، وابن خلدون (807هـ)،<sup>5</sup> وابن كثير (774هـ). ولما يلتفت البهيتي إلى مرحلة التدوين أو ما قبله يهرع إلى خبر مفاده: أن الخليفة الأموي، معاوية بن أبي سفيان رأى قصيدتي عمرو بن كلثوم، والحارث بن حلزة، معلقتين على الكعبة دهرأً، وكانتا من مفاخر العرب.<sup>6</sup> فيكون

1 - وفيات الأعيان: تج: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ط4، 2005، ج2، ص205. وقد كان حماد مشهوراً بالكذب في الرواية وعمل الشعر وإضافته إلى الشعراء المتقدمين ودسه في أشعارهم بتظن: أمالي المرتضي، غرر الفرائد ودرر القلائد للشريف المرتضي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الكتاب العربي، ط2، 1967، القسم الأول، ص131.

2 - شرح القصائد المشهورات: بيروت، دار الكتب العلمية، القسم2، ص125.

3 - العقد الفريد: تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، بيروت، المكتبة العصرية، 2004، ج6، ص104.

4 - نجيب البهيتي: المعلقات سيرة وتاريخاً، ص35.

5 - المقدمة: تحقيق: درويش الجويدي، بيروت، المكتبة العصرية، صيدا، ط2، 1996، ص584.

6 - البغدادي: خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط1، مج1، ص519.

معاوية أول شاهد على الخبر لدى نجيب البهيتي، وقد سميت بالمعلقات انطلاقاً من وصفه لهما بأنهما كانت معلقتين.<sup>1</sup>

ونلقى في مقدمة شرح الزوزني ما يشير إلى أن المعلقات لم تعرف إلى عصر حماد الراوية، الذي جمعها ليشير إليها المفضلّ الضبي (168هـ) وأبو زيد القرشي (170هـ) باسم السُموط لا المعلقات، ويشير محقق شرح الزوزني إلى أن السُموط أطلقت على المعلقات وعلى سواها.<sup>2</sup> فالسُمط كما ذكر البهيتي خيط النظم لأنه يعلق، وقيل هي قلادة أطول من المخنفة.<sup>3</sup> والسُموط: القلادة يكون لها معاليق على الصدر.<sup>4</sup>

وقد ذكرنا من ذي قبل أنها سميت بعدد من التسميات: كالطوال، والسُموط، والسبّعات والقصائد الطوال، ولا يغلب مصطلح المعلقات إلا بعد أمدٍ فيطغى. نقدر زمن انتشاره بعهد ابن عبد ربه، وإن كان هذا الهرج يدل على شيء؛ فإنما يدل على أن هذه القصائد ذات شأن فيُستبعد قول من زعم أن هذه القصائد لم تكن شيئاً حتى جمعها حماد. فعدم ثبوت مصطلح المعلقات لا يقدر في كونها كانت مشهورة.

وإن كان لنا في المسألة رأي زعم - وهو زعمٌ لعمر وأبيك ليس بمزعم - فإننا نرى أن الرافعي على صواب؛ لأن أيدينا - والآن - خاوية مما قد يدل دلالة قاطعة على صحة الخبر، غير أنه هو الآخر لا ينفي الخبر؛ إلا باستناده إلى قول أبي جعفر النحاس، وعدم ذكر المصطلح من طرف الرواة الأوائل، وهذا لا يكون معياراً للنفي. وقد بان اضطراب المصطلح أيما اضطراب، بل وأن المصطلح النقدي ظل طول الدهر وفي كثير من أطوار حياته مضطرباً.<sup>5</sup>

أما البهيتي فقد أفادنا بتواتر الخبر تاريخياً؛ غير أن الدليل يعوزه على نقل الخبر قبل معاوية... إلا أن نُغلب ظن الدكتور عبد الملك مرتاض؛ بأن التعليق إن كان وقع؛ فقد يرجح

<sup>1</sup> - المعلقات سيرة وتاريخاً: الدار البيضاء، ط1، 1982، ص52.

<sup>2</sup> - شرح المعلقات العشر: بيروت، دار مكتبة الحياة، 1991، ص18 وما بعدها.

<sup>3</sup> - البهيتي: مرجع سابق، ص28.

<sup>4</sup> - معجم مقاييس اللغة، ص274.

<sup>5</sup> - ينظر عبد الملك مرتاض: السبع المعلقات، الجزائر، دار البصائر، ص64.

وقوعه على عهد بني أمية لا عهد الجاهلية<sup>1</sup>. أم أن هذه المعلقات كانت مشهورة على الأقل لأنه لا يوجد دخان بلا نار، ولا نار بلا مادة<sup>2</sup>.

ومهما يكن من أمر فإن المعلقات عرفت بوصفها عيون الشعر العربي. «وخير شعر العرب، وأدلة على لغتهم وبلاغتهم، ووصف حياتهم الاجتماعية، ومناحيهم في الحياة. عني العلماء بشرحها وجمعها وشرحوها شروحا مختلفة مختصرة ومطولة، كما عني كثير من المستشرقين بترجمة بعضها إلى لغاتهم، والتعليق عليها»<sup>3</sup>.

وقد عكست المعلقات بحق الحياة الجاهلية، وإيديولوجية الإنسان الجاهلي؛ فنقلت حماسته وشدة بأسه؛ فإذا هو شجاع مقدام في الحروب، أو سبع ضرغام فيما يسمى بالحماسة. ووقف مع قبيلته موقف السند والمعاهد؛ فمدح وأثنى، وخلد مناقب قبيلته وأبقى. فأضطره ذلك المدح إلى ركوب نقيضه سعياً لكشف الضد بال ضد؛ فهجا وشم عدوه، وكان بلسانه على عدوه أشد مضاضة من وقع الحسام.

بكى واستبكى، وخاطب الربيع وشكا؛ تفجعاً على موته وقتلاه في الحروب. فأبدع صوراً من الرثاء غاية في الجمال. وبعد ذلك قام شعره أنيساً؛ فتاه به الخيال والتصوير الشعري إلى أبعاد أعماقه، فوصف أدق المعالم، ونعت أعمق الجزئيات. وكان من بين ما وصف المرأة فنعتها حسياً فيما يعرف بالغزل الماجن، ومعنوياً فيما يعرف بالغزل العفيف. وكان مجمل شعره تغزلاً وتزلفاً كيف لا؛ وقد ملكت عليه المرأة وجدانه وعقله، في كنف هذه المعيشة الضنكى، التي تصور له المرأة ملاذاً ومنتزهاً عن أقرابه وأترابه.

و لا ننسى بعد ذلك أنه عكس خلاله الكريمة، وشمائله الحميدة؛ من كرم وحلم وإقدام. كل ذلك شكل له مادة لشعره. و ملاك ذلك كله قول ابن رشيق: «أن بُني الشعر على أربعة: الرغبة والرغبة والطرب والغضب»<sup>4</sup> ومنها تنتفق أغراض الشعر الأخرى، ولقد يكون أبو تمام (232هـ) أقدم من تعرض لتقسيم الشعر إلى: الحماسة، والمراثي، والأدب، والنسيب

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص71.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص63.

<sup>3</sup> - الزوزني: شرح المعلقات العشر، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1991، ص21.

<sup>4</sup> - العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ص246.

الهجاء، الأضياف، المديح، الصفات، السير، النعاس، الملح، ومذمة النساء.<sup>1</sup> أما فُدامة بن جعفر ( 310هـ) <sup>2</sup> فيجتزئ منها ستّ موضوعات: المديح، الهجاء، النسب، المراثي الوصف، والتشبيه.

### 1-3 المعلقات بين السبعة والعشرة:

يتساءل دارس الأدب الجاهلي عن فحولة الشعراء أمارتها، و عن الفطاحلة المفلقين من الشعراء سماتهم، ومعايير النقاد في تفضيلهم شاعر على آخر، حتى يتيه الدارس بين آرائهم في أشعر الشعراء. وقد جاء في الجمهرة: « أشعر الشعراء أهل الوبر خاصة، وهم امرؤ القيس (72ق، هـ)، وزهير ————— ر بن أبي سلمى ( 627م)، والنابغة الذبياني(ت 602م)، وفي الطبقة الثانية الأعشى الأكبر ( 629 هـ)، ولبيد بن ربيعة (ت 660م)، وطرفة بن العبد (ت 529م)، وقيل إن الفرزدق قال: امرؤ القيس أشعر الناس، وجريير قال: النابغة أشعر الناس، والأخطل قال: الأعشى أشعر الناس... والقول عندنا ما قال أبو عبيدة ، امرؤ القيس ثم زهير و النابغة و الأعشى و لبيد و عمر بن كلثوم».<sup>3</sup>

و الحطيئة يُسأل من أشعر الناس فيجيب: الذي يقول، وهو يريد عبيد بن الأبرص .

من يسأل الناس يجرمونه وسائل الله لا يخيب<sup>4</sup>

وإننا لا نعرف مقياساً ثابتاً تُعرض عليه أشعارهم، حتى يُفضّل من يُفضّل؛ مما حدا ببعض الدارسين أن يزعم أن الاختيار إنما وقع تبعاً للذوق وحده؛ إذ أن الأحكام لا تستند إلى أسس موضوعية أو قواعد فنية، فانصرف كل ذي هوى إلى ما يهواه في الشاعر ففضله.<sup>5</sup> وقد ذكر السيوطي جلال الدين (ت911هـ) أن كل قبيلة ادّعت لشاعرها التقدمة؛ فيقرر أن للشعراء أولاً لا يوقف عليه.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - سامي يوسف أبو زيد، مرجع سابق، ص85.

<sup>2</sup> - ينظر المرجع نفسه. وينسب إلى فُدامة أنه أول من عرف الشعر تعريفاً مدرسياً، "قول موزون مقفى يدل على معنى". عبد الملك مرتاض: قضايا الشعرية، متابعة وتحليل لأهم قضايا الشعر المعاصرة، وهران، منشورات دار القدس، ط1، 2009، ص37.

<sup>3</sup> - النص بتصرف ، أبي زيد القرشي: جمهرة أشعار العرب، بيروت، دار المسيرة، 1978، ص35

<sup>4</sup> - ابن عبد ربه: العقد الفريد، ص104.

<sup>5</sup> - أحمد عبد الله فرهود، زهير مصطفى اليازجي، المعلقات العشر، ص07.

<sup>6</sup> - المزهر في علوم اللغة و آدابها: ضبط فؤاد على منصور، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط1، 1998 " المجلد الثاني، ص 404.

ويتساءل الدّارس بعد هذا، عن اختيار السبعة الشعراء دون سواهم، ما حقيقة الرقم سبعة، أكان يُفترض أن يضاف معهم شاعراً مثلاً، ثم ما خطب النابغة الناقد الشاعر، الذي تُضرب له قُبة من آدم في سوق عكاظ فيخضع الشعراء لحكومته؟<sup>1</sup> فما خطبه ليُقص من السبعة إلى العشرة. وما بال صنّاجة العرب الذي هو أشعر الشعراء إذا طُرب،<sup>2</sup> وقد كان شعره مادة إعلامية مؤثرة. والحق إننا نعتقد أن الرقم سبعة، اقترن لدى الجاهليين في النفوس، بمعنى من الروحانية، وقيام هذا الاعتبار عند العامة يتجاوز هذا المعنى إلى تعازيم السحرة كما يقول البهيتي.<sup>3</sup> فالسماوات سبــــــــــــــــعُ و الأرضون مثلها، والأيام كذلك، وعندما جمعت القراءات المتواترة؛ جمعت على سبع قراءات قرآنية، و إلا فما كان لأحدهم - الرواة- أن يضيف شاعر إلى الزمرة قبل أن يحذف شاعر ليحافظ على الرقم سبعة.

وقد روى عن المفضّل إذ يعددهم: امرؤ القيس، وزهير، والنابغة، والأعشى ولييد، وعمرو بن كلثوم، وطرفة.<sup>4</sup> و يقول ما نصه: «هؤلاء أصحاب السبع الطوال التي يسميها العرب السموط، فمن قال أن السبعة لغيرهم، فقد خالف ما أجمع عليه أهل العلم و المعرفة، وقد أدركنا أهل العلم يقولون أن بعدهن سبعاً ما هن بدونهن...» ثم يورد بعدهن المجمرات، فالمنتقيات، فالمذهبات، فعيون المراثي السبع فالمشوبات، فالملحقات، وهذه عنده التسعة و الأربعون قصيدة عيون أشعار العرب في الجاهلية والإسلام.<sup>5</sup>

أما حماد فيعدها: امرؤ القيس، و طرفة، وزهير، و عمر بــــــــــــــــن كلثوم، و الحارث بن حلزة، و لييد بن ربيعة، و علقمة. فهو يثبت الحارث و علقمة مكان النابغة، و الأعشى.<sup>6</sup> فعلقمة الذي لا نجد اسمه اليوم ضمن أسماء المعلقاتيين كان مثبتاً لدى حماد و له بعض الحق في الصدارة، أولم يُلقَّب بالفحل، وهو من سيّباري امرئ القيس، في كنف حكومة أم جندب؛ فإذا هو يغلبه.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - ينظر الحس الجمالي في النقد الأدبي الاستحساني، ص 51

<sup>2</sup> - سئل يونس عن أشعر الشعراء فقال: امرؤ القيس إذا ركب، و النابغة إذا رهب، وزهير إذا رغب، و الأعشى إذا طرب، و عنترة إذا غضب، ينظر أحمد عبد الله فرهود، ص 08.

<sup>3</sup> - المعلقات سيرة وتاريخاً، ص 72.

<sup>4</sup> - شرح المعلقات السبع الزوزني، ص 11.

<sup>5</sup> - جمهرة أشعار العرب، ص 36

<sup>6</sup> - شرح المعلقات السبع الزوزني، ص 19

<sup>7</sup> - الحسن الجمالي في النقد الأدبي الاستحساني، ص 50.

وسيظل العدد "سبعة" فيما يبدو إلى أن يزعم أبو جعفر النحاس بوضع شرحه على القصائد؛ فإذا هو يجد حول عددها اختلافاً، وكانت على ما يبدو إيديولوجية الرقم سبعة قد انكسرت، فضم إلى السبعة: قصيدتي النابغة، و الأعشى، يقول أبو جعفر: «فهذا آخر السبعة المعلقات المشهورات، على ما رأيت عليه أهل اللغة يذهبون إليه، منهم أبو الحسن بن كيسان و ليس لنا أن نعترض عليهم في هذا فنقول في الشعر ما هو أجود، من هذا كما أنه ليس لنا أن نعترض في الألقاب و إنما نؤذيها على ما نقلت إلينا نحو المصدر و الحال و التبيين و رأيت من ذهب إلى أن قصيدة الأعشى وهى: "ودع هريرة إن الركب مرتحل"<sup>1</sup> و قصيدة النابغة و هى: "يا دار مية بالعليا فالسند"<sup>2</sup> من هذه القصائد. و قد قلت إن هذا لا يؤخذ بقياس؛ غير أننا رأينا أكثر أهل اللغة يذهبون إلى أن أشعر الشعراء امرؤ لقيس، وزهير، و النابغة و الأعشى إلا أبا عبيدة قال أشعر شعراء الجاهلية امرؤ القيس، وزهير، و النابغة فحدانا قول أكثر أهل اللغة على إملاء قصيدة النابغة، و قصيدة الأعشى لتقديمهم إياهما؛ و إن كانتا ليستا من القصائد السبع عند أكثرهم»<sup>3</sup>.

فجمع الكل من لدن أبي جعفر تفادياً للاختلاف، ولم يبق سوى علقمة الذي لم تنتقل عنه الأخبار شيئاً، وربما يكون قد أقصي لكونه شاعراً مقلداً، وقد جعله القيرواني من الشعراء المقلين<sup>4</sup>. بينما أثبت شعر النابغة و الأعشى، لذهاب أكثر أهل اللغة إلى جعلهما من أشعر الشعراء مثلما هو صريح في نص أبي جعفر النحاس.

فيكون أبو جعفر النحاس بذلك أول من جمع شرح تسع معلقات. أما ابن الأنباري (ت 300هـ)<sup>5</sup> فقد وضع شرحاً على المعلقات لم يتجاوز السبعة، و كذلك الزوزني لم يتعد السبع المعلقات وذلك بين في قوله: «هذا شرح القصائد السبع؛ أمليته على حد الإيجاز والاقتصاد، على حسب ما اقترح على، مستعيناً بالله على إيمانه»<sup>6</sup>. أما ما نجده من قولهم شرح المعلقات العشر الزوزني؛ فهي إضافة بغية تعميم الفائدة من لدن المحقق، حيث نجد له

<sup>1</sup> - عجز البيت: "وهل تطبق وداعاً أيها الرجل".

<sup>2</sup> - عجز البيت: "أقوت و طال عليها سالف الأمد". ديوان النابغة، بيروت، دار بيروت للطباعة و النشر، 1986، ص30.

<sup>3</sup> - أبو جعفر النحاس: شرح القصائد المشهورات، بيروت، دار الكتب العلمية، الجزء الثاني.

<sup>4</sup> - هو القاسم محمد بن بشار بن الحسن الأنباري، ينظر، أبي الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،

بيروت، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 2002، ص 119.

<sup>5</sup> - شرح المعلقات السبع الزوزني: الطبعة الرابعة، 1980، ص 5.

<sup>6</sup> - شرح المعلقات العشر الزوزني: طبعة دار مكتبة الحياة، ص 21.

قوله: « وقد رأينا إتماً للفائدة وزيادة في التدقيق و التحقيق؛ أن نضم إلى المعلقات السبع التي اختارها الزوزني، المعلقات الثلاث الأخرى».<sup>1</sup>

أما دخول عبيد بن الأبرص حلبة المعلقتين فلم يفصل فيه أحد. و لا نعلم إلا أن الخطيب التبريزي هو أول من أضافه إلى المعلقتين، وقد رغب إليه أحد معاصريه أن يضع شرحاً ملخصاً لتلك القصائد التسع مع قصيدة عبيد بن الأبرص؛ لأن الشروح المعروفة «قد طالت بإيراد اللغة الكثيرة والاستشهادات عليها، و الغرض المقصود منها معرفة الغريب و المشكل من الإعراب، و إيضاح المعاني وتصحيح الروايات وتبيينها».<sup>2</sup>

لكن التبريزي لم يذكر سبباً لاختيار معلقة عبيد وإحاقها؛ الشاعرية في شخص عبيد، أم لجودة في معلقته، وهي أجود شعره، أم لطولها، و قد نُعتت المعلقات بكونها طوال. مع أننا نستبعد تعليق معلقة عبيد على أستار الكعبة إلى أقصى البعد، لأنها ليست من المعلقات أصلاً. لكن يظل السؤال مطروحاً لماذا ألحقت بالمعلقات و هي ليست منها؟.

وهذه المعلقات العشر فيما يلي كما أثبتتها الخطيب التبريزي.

\*معلقة امرؤ القيس بن حجر الكندي و مطلعها:

قفا نبك من ذكرى حبيب و منزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

\*معلقة طرفة بن العبد البكري و مطلعها:

لخولة أطلال ببرقة تهمد تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد

\*معلقة زهير بن أبي سلمى الرّبعي (من بني ربيعة):

أمن أم أوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم

\*معلقة ليبيد بن ربيعة العامري و مطلعها:

عفت الديار محلها فمقامها بمنى تأبّد غولها فرجا مها

\*معلقة عنتره بن شداد العبسي و مطلعها:

هل غادر الشعراء من متردّم أم هل عرفت الدار بعد توهم

<sup>1</sup> - الخطيب التبريزي: شرح المعلقات العشر: تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية، 2012، ص 7.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص 07.

\*معلقة الحارث بن حلزة اليشكري و مطلعها:

أذنتنا بينها أسماء رب ثاو يمل منه الثواء

\*معلقة الأعشى (أبو بصير) القيسي و مطلعها:

ودع هريرة إنَّ الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

\*معلقة النابغة الذبياني و مطلعها:

يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت و طال عليها سالف الأمد

\*معلقة عبيد بن الأبرص و مطلعها:

أقفر من أهله مَلحوب فالقطبيات فالذَّنوب<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- عن شرح المعلقات العشر، تحقيق فخر الدين قباوة، الجزائر، دار الوعي، الطبعة الثانية، 2002.

وينظر: أحمد الأمين الشنقيطي، شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، حققه وأتم شرحه: محمد عبد القادر الفاضلي، بيروت، المكتبة العصرية، 2005.



ثانياً: عبيد معلقته وشعره

1-2 عبيد بن الأبرص

2-2 شعر عبيد

3-2 معلقة عبيد

## 1-2 عبید بن الأبرص:

هو عبید بن الأبرص بن حُنْثَم، وقيل بن جُثْم،<sup>1</sup> بن عامر، بن مالك، بن الحارث، بن سعد، بن ثعلبة بن دودان، بن أسد، بن خزيمه، بن مدركة، بن إلياس، بن مضر.<sup>2</sup> من بني أسد؛ وهي قبيلة عدنانية، يُرفع نسبها إلى مضر بن نزار، وهي ذات بطون كثيرة منها بنو كاهل بنو تميم بن دودان بن أسد، بنو ثعلبة بن دودان بن أسد، وبنو عمرو، كانت بلادهم فيما يلي الكَرْخ من أرض نجد، وفي مجاورة طيء، ومن مياهم دارة ملحوب. أما عبادتهم؛ فكانوا يعبدون عطارد بن حَزِيمَة من العدنانية.<sup>3</sup>

جاء في الأغاني: أن عبيداً شاعرٌ فحلَّ فصيحٌ، من شعراء الجاهلية.<sup>4</sup> أمه اسمها أمّامة، لا يُعرف زمن مولده، من المقدمين الأوائل في الجاهلية.<sup>5</sup> غير أن ابن سلام، وهو محمد بن سلام، أبو عبد الله راوية مشهور (ت846م، 232هـ) جعله في الطبقة الرابعة من طبقات الشعراء، قائلاً فيه: «عبيد بن الأبرص قديم الذكر، عظيم الشهرة، وشعره مضطرب ذاهب، لا أعرف إلا قوله: "أقفر من أهله ملحوب" ولا أدري ما بعد ذلك».<sup>6</sup>

وذلك ما اضطرب ابن رشيق لأن يجعله من المقلين، قليل الشعر في أيدي الناس على قدم ذكره، وعظم شهرته، وطول عمره، يقال إنه عاش ثلاثمائة سنة. ملحقاً أيّاه بطرفة بن العبد البكري، وعلقمة الفحل، وعدي بن زيد،<sup>7</sup> عين الطبقة الرابعة التي عناها ابن سلام، فطرفة بن العبد قد أعلته الوفاة وهو في مقتبل عمره، ورغم أن شروح المعلقات

<sup>1</sup> - أورده ابن قتيبة: الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، ج1، ص260.

<sup>2</sup> - الأصفهاني أبو الفرج: الأغاني، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، 2004، مجلد22، ص58.

<sup>3</sup> - ينظر: عمر رضا كحالة، القبائل العربية القديمة والحديثة، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، 1968، ج1، ص64. وينظر: أديب النوايسة، المعجم الشامل للقبائل العربية والأمازيغية، عمان، دار كنوز للمعرفة العلمية، ط1، 2007، ج2، ص48 وما بعدها.

وينظر: الطيب محمد سليمان، موسوعة القبائل العربية، القاهرة، دار الفكر العربي، 2001، ج2، ص47.

<sup>4</sup> - أبو الفرج الأصفهاني، ص58.

<sup>5</sup> - عبید بن الأبرص، الديوان، بيروت، دار صادر، 1964، ص5.

<sup>6</sup> - طبقات فحول الشعراء، ص139.

<sup>7</sup> - ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعراء و آدابه، تحقيق، محمد قزاقزان و آخرون، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1988، ص217.

تجعله في المرتبة، الثانية، بعد امرئ القيس.<sup>1</sup> أما علقمة بن عبدة؛ فهو من تميم بن ربيعة الجوع<sup>2</sup> مُقل رغم تسميته بالفحل؛ لمباراته امرئ القيس، أم لغير هذا السبب.<sup>3</sup> بينما عدي بن زيد العبادي، بن حماد بن أيوب، من زيد مناة، من بني تميم سكن الحيرة. و علمائنا لا يرون شعره حجة.<sup>4</sup> وهو نصراني حكيم، مقل لقلّة شعره في أيدي الرواة.<sup>5</sup>

ومهما يكن من أمر؛ فإن عبيد كان سيّداً من سادات قومه، يدب عن أحسابهم. وكان منادماً ملازماً لحجر بن الحارث أبي امرئ القيس الذي كان ملكاً على بني أسد. ولما تمرد بنو أسد على حجر، و رفضوا أن يدفعوا له الجباية، وقتلوا رسله؛ غضب وسار إليهم بجُنده، وأخذ سرواتهم؛ فجعل يقتلهم بالعصا، و سمو عبيد العصا، و حبس منهم عمر بن مسعود بن كندة بن فزارة الأسدي و كان سيّداً، و عبيد بن الأبرص. و أباح أموالهم و صيّرهم إلى تهامة و أبي أن يساكنهم في بلد؛ فسارت بنو أسد ثلاثاً، ثم إن عبيداً قام؛ فقال أيها الملك اسمع مقالتي:

يا عين فابكي أما بني أسد فهم أهل الندامة<sup>6</sup>

فرق قلب حجر حين سمع قوله؛ فبعث في أثرهم فأقبلوا، ولم يطل الأمر حتى ثاروا عليه، و قتلوه. فهدهم ابنه امرؤ القيس بفرسان قحطان، و بأنه سيُحَكَّم فيهم ظُبّاً السيوف و شَبّاً الأسنّة؛ شفاءً لقلبه، و ثأراً لأبيه، فخاطبه عبيد بن الأبرص بقصيدة يفخر فيها بمآتي قومه و يتحداه، قال :

ياذا المخوفنا بقتلنا ل أبيه إذلالاً وحيناً<sup>7</sup>

و ليس يهمننا من هذا و نحن في إطار البحث العلمي؛ إلا أنه شاعر قبيلة بلا مُدافع. أما تفاصيل مقتله؛ فقد أورد صاحب الأغاني، قصتين حول مقتله لا تبتعد إحداهما على الأخرى

<sup>1</sup> - ينظر مثلاً: ابن النحاس: شرح القصائد المشهورات، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1، ص53.

<sup>2</sup> - الشعر والشعراء، ج 1، ص 214.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص214.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه ، ص219.

<sup>5</sup> - الأخفش الأصغر: كتاب الاختيارين المفضلين والأصمعيات، تحقيق: فخر الدين قباوة، دمشق ، ط1، 1999، ص 703.

<sup>6</sup> - عبيد بن الأبرص: الديوان، ص 06.

<sup>7</sup> - المرجع السابق: ص06. وينظر تفاصيل القصة في الأغاني، ج23، ص 59.

إلا يسيراً، و لا تنأى كذلك عن بعض الأساطير، و الخرافات الأباطيل؛ مما يُلْتَمَسُ جلياً. أئنْ كان ذلك من وحي الاعتقادات تارة، أم من تفنن القصاصين تارة أخرى.

و مؤذى القصة الأولى: أن المنذر بن ماء السماء، كان من منادميهِ رجلان (خالد بن المضلل، وعمرو بن مسعود بن كِلْدَة)، أغضباه يوماً في بعض المنطق؛ فأمر بقتلهما، ولما أصبح سأل عنهما، فأخبر بهلاكهما، فندم على ما فعل، فأمر ببناء غُرِّيَيْن<sup>1</sup> فبُنِيََا عليهما، و جعل لنفسه يومين في السنة، يوم بؤس و يوم نعيم، أول من يطلع عليه في يوم نعيمه، يعطيه مائة من الإبل شؤماً، أي سوداً، و أول من يطلع عليه في يوم بؤسه يعطيه رأس ظَرْبَانَ<sup>2</sup> أسود، ثم يأمر به؛ فيذبح و يغري بدمه الغريان.<sup>3</sup>

وكان من سوء حظ عبيد، أن طلع عليه في يوم بؤسه فقال المنذر: هلا كان الذبح لغيرك يا عبيد؟ فأجاب عبيد: أتتلك بِحَائِنِ رجلاه<sup>4</sup> فأرسلها مثلاً.

فقال المنذر: أو أجل بلغ أناه، ثم قال له أنشدني، فقد كان شعرك يعجبني

فقال عبيد: حال الجريض دون القريض، وبلغ الحزام الطبيين<sup>5</sup> فأرسلها مثلاً.

فقال له آخر ما أشد جزعك من الموت؟!

فقال: لا يرحل رحلك من كان معك،<sup>(6)</sup> فأرسلها مثلاً.

فقال المنذر: قد أمليتني فأرحني قبل أن أمر بك!

فقال عبيد: من عزّ بزّ، فأرسلها مثلاً.

<sup>1</sup> - الغُرِّيَان: بناءان مشهوران كانا بالقرب من الحيرة، و الغُرِّي: البناء الجيد.

<sup>2</sup> - الظربان: حيوان في حجم القط أسمر اللون، مائل إلى السواد

<sup>3</sup> - قوله: يغري أي يطلي.

<sup>4</sup> - الحائِن: الذي قرب هلاكه، ينظر المثل في الجويني: فرائد الخرائد في الأمثال: تحقيق: عبد الرزاق حسين، الأردن، دار النفائس،

ص 38

ويجعل إميل بديع يعقوب لهذا المثل مورداً آخر غير هذا المورد، في شأن الحارث بن جبلة الغساني. ينظر: موسوعة أمثال العرب،

بيروت، دار الجبل، ج2، ص66.

<sup>5</sup> - ينظر المثل في الميداني: مجمع الأمثال، بيروت، دار مكتبة الحياة، 961/ص38.

<sup>6</sup> - ذكره أبو هلال العسكري: جمهرة الأمثال، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1988، ص290.

فقال المنذر : أنشدني قولك: "أقفر من أهله ملحوب" فقال .

أقفر من أهله عبيد \_\_\_\_\_ فليس يبدي ولا يعيد \_\_\_\_\_

فقال له المنذر: يا عبيد ! ويحك أنشدني قبل أن أذبحك، فقال:

والله إن مت ما ضرني وإن عشت ما عشت في واحدة

فقال المنذر : إنه لا بد من الموت، ولو أن النعمان أي ابنه عرض لي في يوم بؤس؛ لذبحته فاختر إن شئت الأكل، وإن شئت الأجل، وإن شئت الوريد.

فقال عبيد «ثلاث خصال كسحابات عاد،<sup>1</sup> واردها شر وراة، وحاديها شر حاد، ومعادها شر معاد، و لا خير فيها لمرتاد. وإن كنت لا محالة قاتلي، فاسقني الخمر حتى إذا ماتت مفاصلي، و ذهلت ذواهلي؛ فشأنك وما تريد». فأمر المنذر بحاجته من الخمر حتى إذا أخذت منه وطابت نفسه، دعا به المنذر ليقتله، فلما مَثَل بين يديه أنشأ يقول:

وخيرني ذو البؤس في يوم بؤسه خصالا أرى في كلها الموت قد برق

كما خيرت عاد من الدهر مرة سحائب ما فيها لدى خيرة أنق<sup>2</sup>

سحائب ريح لم توكل ببِلدة فتتركها إلا كما ليلة الطلق<sup>3</sup>

فأمر به المنذر ففُصِد، فلما مات غري بدمه الغريين، وقد ضرب المثل بيوم عبيد عند العرب لليوم المشؤوم الطالع.<sup>4</sup>

ولقد نكون انحرفنا عن لأجبِ البحث الذي يرتضيه، في هذا المجال القصصي، الذي لا يكاد يغني كبير غناء. و لا يشفع لنا إلا إن كان بين نفتي القصة، ما يمكن أن يقوم أمانة على نقطة من نقاط البحث. أما من حيثيات القصة الثانية؛ و قد وردت في الديوان، و في الأغاني معزوة إلى هشام بن الكلبي راويها. تتفق اتفاقاً كلياً مع القصة الأولى في المطلع

<sup>1</sup> - ينظر المرجع السابق، ص 290.

<sup>2</sup> - الأنق: الإيثار

<sup>3</sup> - الطلق: وجع الولادة، و الأصل سكون اللام.

<sup>4</sup> - ينظر الديوان، ص 09. و ينظر : الأغاني ص 61. و القصة معزوة إلى محمد بن عمران المؤذن.

و الختام، و لا تكاد تختلف في شيء مع سابقتها؛ إلا في كون المنذر هذه المرة مع أحد صحابته، الذي يدعو إلى ترك عبید عساه أن ينتفع بمدحه، غير أن عبیداً يوقن بالهلاك و ذلك بيّن في رده على رديفه إذ سأله: ما ترى يا أبا أسدٍ؟ فأجاب: أرى المنايا على الحوايا<sup>1</sup>

و يستنشه المنذر، فينشده قوله:

هي الخمر تكنى بأبم الطلاء كما الذئب يدعى أبا جعدة<sup>2</sup>

و يسأله المنذر مديحاً يسرى في العرب، فيأبى عبید؛ و إن أغراه بالإفراج عنه، بل و إن ألح عليه بعض من حضر الموقف، حتى ييأس المنذر من أمره فيأمر بقتله.<sup>3</sup>

وليس لنا أن نظن ظناً بصحة هذه الروايات أم بعدمها؛ غير أنها لا تخلو من عبث الرواة أغلب الظن و أن – دلّتنا على بعض المفاتيح – إن جاز لنا هذا الإطلاق؛ لتمثل بعض ملامح شعره مسبقاً، كما أن المبالغة لا تقدر في كون عبید قُتل من قبل المنذر.

## 2-1 شعر عبید بن الأبرص:

تطالعنا أحكام النقاد حول شعر عبید، مخبرة إيانا باضطراب شعره و ذهابه و ربما مجمل الأحكام المتبناة، مبنية على قول ابن سلام، بكون شعر عبید مضطرب ذاهب.<sup>4</sup> على أن حكم إمام النقاد ابن سلام، لا يخلو ذاته من تناقض، فهو لا يعرف له غير معلقته "أفقر من أهله ملحوب" و يحكم على شعره بأنه مضطرب... أيكون ابن سلام حكم على ما لا يعلم؟ و فيم حكم الاضطراب و الرجل لا يعلم لعبید غير نص المعلقة؟

ثاني الاثنین ابن رشيق القيرواني الذي يجعله شيخ كبير من شيوخ الصناعة، و مُقَدِّم في السن على الجماعة، إذ يقول له النعمان يوم يؤسه أنشد فيقول: حال الجريض دون الجريض<sup>5</sup> و إذ يجعل ابن رشيق عبید من شيوخ الصناعة، و ينعى عليه امتناعه عن إنشاد

<sup>1</sup> - جمهرة الأمثال، ص 290.

<sup>2</sup> - المرجع لسابق، ص 290.

<sup>3</sup> - ينظر الديوان، ص 10 وما بعدها. و ينظر الأغاني.

<sup>4</sup> - ينظر ابن سلام: طبقات فحول الشعراء، القول ذكر أنفاً

<sup>5</sup> - ابن رشيق القيرواني: العمدة ص 358.

منذر كأي شاعر مطبوع؛ إذ لم تسعفه قريحته لنسج شعر لحينه- على رأي ابن رشيق- وقد عرضنا قصة عبيد مع المنذر كاملة، فلم يطل من تفاصيلها من أطل، إلا ليبين حكمة عبيد، و لقد أورد أشعاراً في معاريف الحوار فكيف خفيت على ابن رشيق؟ ليأخذ من مثل عبيد دليلاً على عجزه، و إنما أبا عبيد أن ينشد المنذر فأجابه : حال الجريض دون القريض.

و الحق أن الأساطير التي أحاطت بحياته الغامضة في ذاتها تحمل الكثير من الشك و الارتياب، حتى ليجعله طه حسين من أصحاب الخوارق و الكرامات لما عمّر طويلاً، وكان صديقاً للجن و السماء معاً، و الرواة يعرفون شيطان عبيد، و اسمه هبيد.<sup>1</sup> فلولا هبيد لما كان عبيد ؛<sup>2</sup> و بذاك تكون أخبار عبيد أكبر مطعن لطف حسين، في تحامله على الشعر الجاهلي.

و الغريب من هذا كله؛ ما يروي في الكتب من قصة إلهامه الشعر، التي لا يمكن أن يتقبلها العقل بحال من الأحوال، نحاول أن نوردنا فيما يلي: في كثير من الإيجاز، لأنها من مظاهر غموض حياة عبيد - في نظرنا- بل هي الباعث على أحكام النقاد فيما بعد.

مفادها: أن عبيداً كان رجلاً مقلاً، لا مال له، فأقبل ذات يوم ومعه غنيمة له، وأخته ماوية ليوردا غنمها فمنعه رجل من بني مالك بن ثعلبة، وجبهه.<sup>3</sup> فانطلق حزيناً مهموماً للذي صنع به المالكي.

فأتي شجرات يتقياً ظلّالها حتى نام هو و أخته؛ فلما نظر إليه المالكي على تلك الحال، أنشد يقول:

ذاك عبيد قد أصاب ميّاً      ياليتَه ألقها صبيّاً

فحملت فوضعت ضاويّاً<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - طه حسين: من تاريخ الأدب العربي، ص 215.

<sup>2</sup> - ذكر الخبر صاحب الجمهرة.

<sup>3</sup> - جبهه: ضربه على جبهته.

<sup>4</sup> - الضّاوي: القليل الجسم ، المهزول، وقد ورد في قول الشاعر:

فتى لم تلده بنت عم قريبة فيضوى وقد يضىوى رديد الغرائب

سمعه عبيد، فرفع يديه ثم ابتهل قائلاً: اللهم إن كان فلان ظلمي ورماني بالبهتان؛ فأدلني منه (أي اجعل لي منه دولة) ، ووضع رأسه؛ فأتاه آت في المنام بكبة شعر (والكبة مجموعة من الخيوط)، ألقاها في فيه ثم قال: قم؟ فقام يرتجز يعني مالكا، وكان يقال لهم بنو الزنية يقول:

يا بني الزنية ما غركم فلكم الويل بسربال حجر<sup>1</sup>

و قصة أخرى؛ هذه المرة حيكت نسوجها، و عبيد في زمرة من رفاقه، حيث وجد شجاعاً يتمعك على الرمضاء (يتمرغ في التراب) من العطش، فسقاه عبيد، ولم يكن له من الماء غير ما سقاه به، و لما جنَّ عليهم الليل؛ أدركهم خطب ما، فإذا بالشجاع يهتف بعبيد، وقد أضلَّ طريقه ناسجاً شعراً ليهديه الطريق، هادياً له بكرة فركب عبيد البكر، وبلغ به أهله مع الصبح، فنزل عنه وحل رحله و خلاه، فغاب عن عينه.<sup>2</sup>

أفلاً يكون لزاما بعد هذا على النقاد أن توجه إليه سهام النقد، مع اعتقادنا أن تلك الأحكام لم تكن صادرة عن دراسة موضوعية لشعر عبيد دائماً، و نحن حين نسأل عن شعر عبيد، إنما نسائله عن مدى تحقيقه بحور الشعر أولاً، ومدى تصويره للحياة الجاهلية الاجتماعية، كما نسائله أن يمثل قبيلته أفضل تمثيل كسواه من الشعراء.

ولو ذهبنا إلى الكتب؛ لوجدنا أن عبيداً في سلك الشعراء الذين امتنوا المدح حيث تذكر قلبه بين بلاط الكندي، والد امرئ القيس، و بلاط الحيرة<sup>3</sup> و يجعله كارلوا نالينو<sup>4</sup> في صف الشعراء الجاهليين الوثنيين الذين لازموا أمراء الحيرة و غسان و مدحوهم و امتنعوا عن خشونة أهل البادية، لتقربهم من أحوال سكان المدن و الرفاهية و الترف، وإن كان "نالينو" يستثني عبيد بعض الاستثناء من هذا الحكم، وهو يفتخر أحياناً على منوال أهل البادية، و أكثر ما وصلنا من شعره يجري في الكلمة و الاعتبار.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - ينظر ديوان عبيد، ص 14، و ينظر الأغاني، ص 58.

<sup>2</sup> - ينظر الديوان ص 15، و ينظر الأغاني، ص 58.

<sup>3</sup> - حنا الفاخوري: الموجز في الأدب العربي وتاريخه، بيروت، دار الجيل، الطبعة الثالثة، 2003م، مج 01، ص 207.

<sup>4</sup> - تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى عصر بني أمية، ص 81 وما بعدها.

<sup>5</sup> - ينظر المرجع السابق، ص 81.



و الحمد لله أن شعر عبيد ليس غزيراً تلك الغزارة التي تستعصي على الضبط والإحصاء؛ حتى يفلت من بين أيدينا، بل يكاد دارسه أن يعد أبياته عداءً، أو يستظهرها استظهاراً، و بالنظر إلى مجمل شعره؛ لا نجد له تلك الكثرة الكاثرة من المدائح التي تسلكه في زمر المادحين، ثم إن عبيداً كان شاعراً مقلداً، و لو اتصل بالملوك كما فعل النابغة الذبياني مثلاً لكان من الموسرين، أمّا إن كان طعم شعره بأبيات حكمية في الغالب؛ فنعم حتى اغتدت هذه العادة عنده سنةً مُتَّبعة، بأن يهدي لنا مع كل قصيدة بيت أو بيتين حكيمين.<sup>1</sup>

و الحق إنه ليس لنا إلا أن ندرس شعر عبيد على عكس ما قرر نالينو، في إطاره البدوي لأن الشعر العربي القديم في أصوله هو شعر بدوي، وربما وجدت تأثيرات حضرية لبلاط اللخمين في الحيرة، وفي محيط أكثر ضالة في بلاط الغسانيين أيضاً في وقت مبكراً، و لكنها بلا شك كانت ثانوية.<sup>2</sup>

فعبيد كغيره من شعراء الجاهلية، يتكأ على خلفية اجتماعية، و إن شئت قومية « والشعر الجاهلي ليس هزلاً من الهزل، و ليس رغاء جماعة من البداة المتعجرفين، طابعهم العنجهية... و إنما هو اللباب الفذ من حياة أمه فذة، هو العمدة التاريخية العربية الأولى في تصوير حياة العرب بأيديهم في ذلك العهد تصويراً مباشراً.<sup>3</sup>

و الشعر الجاهلي يعكس بحق الحياة الجاهلية، و حياة القبيلة، إن في أساليبه، أو في مواضيعه، أو حتى في أخيلته وتصويراته، فإن أخذنا المدح مثلاً؛ فلا يكون حسب شوقي ضيف إلا مَعِين التربية عند أسلافنا، و من جهة ثانية تاريخهم و أمجادهم الحربية، بل هي وثائق تاريخية أساسية، إذ قد تنفرد بتصوير بعض الحقائق التي لا نجد لها ذكراً و لا ظلاً في كتب تراثنا التاريخي.<sup>4</sup>

فهل لنا إذن أن نذهب مذهب عز الدين إسماعيل؟ زاعمين أن العمل الفني نتيجة مجهود فردي، ولكن حصيلته الشعرية والفكرية مستمدة من علاقة الفنان بالمجتمع الذي يعيش

<sup>1</sup> - إيفالد فاجنر: أسس الشعر العربي الكلاسيكي، ترجمة: سعيد حسن بجيري: القاهرة، مؤسسة المختار، الطبعة الأولى: 2008، ص23.

<sup>2</sup> - نجيب محمد البيهتي: تاريخ الشعر العربي حتى آخر القرن الثالث الهجري، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1989، ص46.

<sup>3</sup> - شوقي ضيف: فصول في الشعر ونقده، مصر، دار المعارف، ص17.

<sup>4</sup> - حسني عبد الجليل يوسف: الأدب الجاهلي قضايا وفنون ونصوص، القاهرة، المختار، الطبعة الثانية، 2003، ص20.

فيه، و القصيدة الجاهلية بهذا صورة القبيلة و إيماء إلى واقع القبيلة، و الأديب هو الضمير الواعي لمجتمعه، و عين المجتمع الفاحصة المدققة الذكية الواعية التي يرى بها كل ما غفل عنه غيره، أو لم ينتبهوا إلى حقيقته، و أهميته.<sup>1</sup> ولقد رأينا عبيد كيف استعطف حبر الكندي شفيحاً في قومه؛ بل رأيناه كيف نافح عنهم عندما تهددهم ابنه امرؤ القيس، حيث كان لسانهم والمدافع عنهم.

ولذلك لا نعجب من إصراره على الحنين في كل حين، بحيث كثيراً ما يقف على الذكريات الزاهية، ويستحضر أقوامه وديارهم العافية، من ذلك قوله من الطويل:

تذكرت أهلي الصالحين بلحوب      فقلبي عليهم هالك جد مغلوب<sup>2</sup>

وقوله من الخفيف:

لمن الدار أقفرت بالجناب      غير نؤي و دمنة كالكتاب

و ندرك من ذلك موقفه من قبيلته، فلا يكون بدعاً من الشعراء لأن أكثر الشعراء في الجاهلية من أكرم الناس على قومهم، لأن موقف الشاعر من قبيلته كان التغني بمنقبتها، و رثاء موتاها، و هجاء أعدائها.<sup>3</sup> فالشاعر ينفع قومه بهجائه، كما ينفعهم بمدحه. وكم كان الشاعر يخيف أعداء قبيلته بهجائه، و قد بلغنا عن عادة الشعراء إذا أرادوا الهجاء أن الواحد منهم كان يلبس حلة خاصة كحلل الكهان، و يخلق رأسه و يدهن أحد شقي رأسه و ينتعل نعلًا وحداً.<sup>4</sup> و لا تعزبُ عنا مكانة الشاعر الجاهلي بين قومه، و أهمية الشعر في الشهرة الذبوع، بحيث كان مادة إعلامية توظف لصالحك، أم توظف ضدك.

إذا؛ فأول ما يمكن أن نقرره: هو أن عبيداً مثلاً قبيلته أحسن تمثيل كغيره من الشعراء؛ و لكن قد يصدق عليه قليلاً أو كثيراً ما ذهب إليه حسن عبد الجليل يوسف، من أن الشاعر الجاهلي تردد بين نصره قومه التي تفرضها عليه العصبية و القبلية و الضرورات الاجتماعية، و بين نصره الإنسان بعامة، فظل الشاعر في أكثر الأحيان منحصرًا في إطار

<sup>1</sup> - ديوان عبيد، ص 37.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 70.

<sup>3</sup> - أحمد أمين: فجر الإسلام، موقف للنشر، ص 93.

<sup>4</sup> - حسن عبد الجليل يوسف: المرجع السابق، ص 92.

قبيلته؛ و إن كان على وعي من ضرورة تجاوز إطار القبيلة إلى فضاء إنساني رحيب، فاخترق نظام القبيلة إلى هذا النظام أحياناً.<sup>1</sup> ولذلك نجد بين الفينة والأخرى بين قصائد عبيد بيت أو بيتين حكميين نذكر قوله مثلاً:

حلفت بالله أن الله ذو نعم لمن يشاء وذو عفو وتصفح<sup>2</sup>

وقد يدنو شعره من أشعار الصعاليك، الذين تستوقفنا ظاهرة غريبة في آرائهم وهي إسرافهم في الكلام على الموت و الدهر الذي يبلي الحياة، ويفرق بين الأهل والأصحاب؛ فأكثر شعرهم على شكوى الزمان و صروفه وتقلباته.<sup>3</sup> و إن كان ذلك يحيلنا على شيء؛ فإنما يحيلنا إلى خبرة عبيد، ومداراته لهذه الحياة، وتقلبه فيها بين نوائب الدهر و حدثاته. يقول عبيد:

كم من فتى مثل غصن البان في كرم محض الضريبة صلت الخد وضح

فارقته غير قال لي و لست له بالقال أصبح في ملحودة ناحي

هل نحن إلا كأجساد تمر بها تحت التراب و أرواح كأرواح<sup>4</sup>

وتستهوي عبيداً المرأة على غرار مجمل الشعراء الجاهليين؛ فيخصها بغير يسير من أشعاره تغزلاً و تزلفاً، وتقرباً ووصفاً، و أكبر ما يستميلنا في تجربته الشعرية سيطرة عامل الكبر عليه، حتى تستفزه الشيخوخة لمالها من ارتباط في أذهاننا بما يوحي إلى انتهاء وفوات الأوان، فيخص إحدى حبيباته بقصيدة مطلعها:

زعمت أنني كبرت و أني قلّ مالي و ضن عنى الموالي

و تجربة الشيخوخة في الشعر تبدو أصيلة، والخوف من الشيخوخة إنما هو في جوهره تعبير عن إحساس المرء بأنه لم يستطع أن يحيا حياة منتجة؛ و بالتالي فهي رد فعل يقوم بها الفرد تحقق ذاته.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - حسن عبد الجليل يوسف: المرجع السابق، ص 34.

<sup>2</sup> - مصطفى السقا: مختارات من الشعر الجاهلي، بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2007م، ص 27.

<sup>3</sup> - ينظر البستاني: أدباء العرب في الجاهلية و صدر الإسلام، بيروت، دار نظير عبود، 1989، ص 86.

<sup>4</sup> - مختارات الشعر الجاهلي، ص 29.

و على العموم فقد تناوب في شعر عبّيد، غزل و شيء من الحكمة و بعض المديح، أما ما غلب عليه بشكل يلمس، فوصفه للأطلال، والديار الخربة، و تذكره الظاغين و الراحلين، ولا يُستغَرَب عليه كسواه أن ينظر إلى الطبيعة و يعنى في وصفها وهو يعايشها، غير مصارم لها بهجران، ويواصلها وهو غير منفصل عنها بحائط أو بنيان. والوصف أعظم ركن يعتمد عليه شاعرهم في مختلف أبوابهم.<sup>2</sup> فهذا وصف للمهابة، و ذاك وصف للطبّية، وتشبيهه الحبيبة بها.

و أكبر ما يهمننا في هذا المبحث، هو تبيّن ما يقال من اضطراب شعر عبّيد، وكونه غير مطبوع، كما قد يُفهم من قول ابن رشيق السابق. و بالنظر إلى مجمل أشعاره نجد أنه عَزَفَ على مجمل بحور الشعر، وقد ذكرنا له من ذي قبل بيتا من الطويل، أول بحور الشعر الذي يتلاءم مع سائر الأغراض.<sup>3</sup> و آخر من الخفيف، الذي يخف على اللسان؛ لتعاقب أسبابه في أوائل أجزائه و أواخرها، و الأسباب أخف من الأوتاد.<sup>4</sup> وقد ركب عبّيد البسيط في قوله:

يا صاح مهلاً أقل العدل يا صاح      و لا تكونن لي باللائم اللّاحي<sup>5</sup>

وقد نسج على المنسرح قائلاً :

مارعدت رعدة و لا برقت      لكنها أنشئت لنا خاقه<sup>6</sup>

فالبسيط من البحور البهية الرصينة، سمي بسيط لانبساط الأسباب في أجزائه السباعية، أو لانبساط الحركات في عروضه و ضربه في حال خبئها.<sup>7</sup> و المنسرح الذي أبى معظم شعرائنا المحدثين النظم عليه، على حد قول إبراهيم أنيس لاضطراب وزنه؛ إلا أن رجاء عيد يري أن وزنه حسن الموسيقى، متدفق النغم، ولعل سهولته على اللسان هو سبب

<sup>1</sup> - ينظر حسني عبد الجليل يوسف، ص 371.

<sup>2</sup> - بطرس البستاني، المرجع السابق، ص 80.

<sup>3</sup> - زبير درّاق: محاضرات في موسيقى الشعر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 34.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه: ص 80.

<sup>5</sup> - مختارات الشعراء: ص 27.

<sup>6</sup> - ديوان عبّيد بن الأبرص: ص 98.

<sup>7</sup> - لوحيشي ناصر: الميسر في العروض و القافية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 113، 77.

تسميته بالمنسرح.<sup>1</sup> وقد استخدم عبيد في غير هذين الموضعين الكامل الذي تكاملت حركاته، وهي ثلاثون حركة.<sup>2</sup> و الوافر الذي توافرت حركاته، ولم يجئ على أصله.<sup>3</sup>

وعموماً فقد زواج عبيد بين هذه الأبحر، ولا يغلب إلا البسيط حتى إنه ليطغى، والطويل أحياناً. و أوزان الشعر قوالب للانفعالات التي تجيش بنفس الشاعر، تتناسب مع حالاتها و تجانس صورتها، وهذه الانفعالات كثيرة جداً منوعة أشد التنوع، مركبة أعقد التركيب.<sup>4</sup> و لا يمكن لشاعر أن يعبر عن انفعالاته دون أن يزواج بين هذه الأوزان.

وإذا سألنا عن أهم ما يميز شعر عبيد؛ فليس لنا أن نمرقَ عما ما جاء في الديوان، من تميزه بلغة خشنة جافية، تتم جلياً على لغة العصر الجاهلي، وألفاظ وحشية و أكثر ما تكون خشونة ألفاظه في وصف الديار الخالية، ووصف الناقة، و الحرب أما في سوى ذلك فتلطف بعض اللطف وتنجلي.<sup>5</sup>

و تلفت الانتباه بعض قوافيه العويصة، كالصاد والضاد والطاء، مما لا يتيسر فهمه دون اللجوء إلى المعاجم؛<sup>6</sup>

غير أننا إذا أعملنا العقل مع بعض هذه اللغة الجافية الكثرة؛ نلتبس شيئاً من التحدي باللغة ذاتها، وكأني بركوب هذه القافية من لدن عبيد أمراً مقصوداً، لإفحام غيره.

وقد أشار أستاذنا محمد مرتاض<sup>7</sup> إلى سمة من سمات الجمالية في إحدى قصائده وهو يتحدى الشعراء. وكأنه على شيء من التميز بالحداقة، والمهارة على حساب أثرابه، يقول في القصيدة التي مطلعها:

أرقت أضوء برق في نشاط      تلاً في مملاة غصاص<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - لوحيشي ناصر: الميسر في العروض و القافية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 113، 77.

<sup>2</sup> - حسني عبد الجليل يوسف: علم العروض، القاهرة، المختار، ط1، 2003، ص76-27.

<sup>3</sup> - حسني عبد الجليل يوسف: علم العروض، القاهرة، المختار، ط1، 2003، ص76-27.

<sup>4</sup> - نجيب محمد البهيتي: تاريخ الشعر العربي، ص86.

<sup>5</sup> - الديوان: ص16.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه: ص16.

<sup>7</sup> - مفاهيم جمالية في الشعر العربي القديم: الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص 66-67.

سل الشعراء هل سبحوا كسبحي بحور الشعر أو غاصوا مغاصي

لساني بالثبير وبالقوافي وبالأسجاع أمهر في الغيـاص

من الحسوت الذي في لجج بحر يجيد السبح في لجج قـلاص

إذا ما باص لاح بصفحتيه وبيص في المكر وفي المحاص

يلق محمد مرتاض: « لقد حفلت هذه القصيدة بنعوت و تشبيهات، وصور أشبه ما تكون بالرموز، أو التجريدية في الرسم، مما يساند رأي "هيجل" بأن الشعر أكمل الفنون؛ وذلك بأن الشاعر يتباهى في هذه الأبيات بشعره في سلاسته و متانته، وقوة سبكه، وطلاوته، وهو ما يجعله يفوقهم جميعاً، مشبها نفسه بالسمة في الغطس، والتلاعب مع الأمواج، والتقلبات طافياً و غاطساً و الاندفاع حسب التموجات»<sup>2</sup>.

قلنا: لعله يريد الإفحام فيستعمل هذه اللغة المغرقة في البداوة، وهو إذا يتحدى قولاً؛ يريد أن يتحدى عملاً فيأتي بهذه الألفاظ التي يظن أنها قد لا تدرك، فضلاً على تكرار حرف الصاد الذي يحمل رنين أو طنين ما؛ ولكن هذا الرنين يُعْتَدُّ به للقوة، لا للسجع والترنيم.

<sup>1</sup> - مختار الشعر الجاهلي: ص432.

<sup>2</sup> - النص بتصرف، ينظر مفاهيم جمالية في الشعر العربي القديم، ص 66.

## 2-3 معلقة عبيد:

وما المعلقة إلا بعض شعر عبيد في الحقيقة؛ إلا أننا خصصناها بمبحث لكونها محل الدراسة، وكونها من شعره الفخري، وهو أحسن ما وصلنا منه.<sup>1</sup> غير أن الكتب لا تذكر سبباً لنسجها.

و الآن يُعرض شعر عبيد على محك النقد؛ لأن أوزان المعلقة بادية الاضطراب و الارتجاج، حتى يضطر شوقي ضيف إلى القول بأن العلماء لما تعقبوا الخليل في حصره أشعار العرب في خمسة عشر وزناً؛ لم يجدوه أغفل من الإحاطة إلا قصائد قليلة، منها معلقة عبيد: "أقفر من أهله ملحوب".<sup>2</sup> فلذلك يخرج المعلقة من دائرة أوزان الخليل، وربما لم يعتد بها كشعر أصلاً.

و القول باضطراب أوزان المعلقة، قَمِينٌ بالصحة أيما جدارة. و إذا انتسبت أوزانها؛ فإنما تنسب إلى مجزوء البسيط. (والمجزوء ما حذف منه تفعيله من الصدر و أخرى من العجز).<sup>3</sup> مع غير قليل من الزحافات والعلل، وربما خرج الوزن من مجزوء البسيط إلى مخلّعه. (و مخلّع البسيط، هو ذاته المجزوء مع بعض التغيرات في العروض والضرب منه، مما لا يتوافر في المجزوء).<sup>4</sup>

أَقْفَرُ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبٌ      فَاَلْقَطِيَّاتُ فَالذَّنُّ      وَب

أَقْفَرٍ مِنْ / أَهْلِهِ / مَلْحُوبٌ      فَاَلْقَطِيَّاتُ / يَأْتُ فَدْ / ذَنْوُبٌ

مُتَّفَعِلُنْ / فَاَعْلُنْ / مَفْعُولُنْ      مُتَّفَعِلُنْ / فَاَعْلُنْ / فَعُولُنْ

ونحن نرى كيف تضطرب أوزان المعلقة مع مجمل الأبيات؛ بل نجد الأوزان تتراوح بين مجزوء البسيط، ومخلّعه مع كثير من التغيرات التي نعجز على الإحاطة بها، حتى توشك أن تخرج من دائرة البحور الخليلية.

<sup>1</sup> - ديوان عبيد: ص 23.

<sup>2</sup> - شوقي ضيف: فصول في الشعر ونقده، ص 41.

<sup>3</sup> - محمد سعيد إيسر: الخليل معجم في العروض، بيروت، دار العودة، ط1، 1986، ص 16.

<sup>4</sup> - رضوان محمد حسين النجار: الخليل إلى الخليل، تلمسان، برصالي، ص 78.

وإذا أخذنا مثال آخر لتتوضح اضطراباتة؛ على أن نتبين المخلّع في هذا المثال، وقد قلنا  
أنفاً أن المخلّع هو نفسه المجزوء مع تغييرات؛ فالمجزوء ما حذفت منه تفعيلة:

مستفعلن فاعلن مستفعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن

الضرب

العروض

وهذه هي العروض الثالثة من أعاريض البسيط وتكون مقطوعة<sup>1</sup> لها ضرب واحد مقطوع  
مثلها:

مستفعلن بالقطع ← مستفعل ← مفعولن

وهذا العروض وضربها، تخبنان<sup>2</sup> وهي مقطوعة مع المخلّع:

مفعولن بالخبين ← متفعل ← فعولن

يقول عبيد: عيناك دمعهما سرورب كأن شأنيهما شعيب<sup>3</sup>

عَيْنَاكَ دَمًا / عُهُمَا / سَرُورُبُو كَأَنَّ شَأْ / نَيْهَمًا / شَعَيْبُو

مستفعلن / فاعلن / فعولن / متفعلن / فاعلن / فعولن

وَلَيْنُ خان الوزن عبيداً في معلقته؛ فإنه لم يجانب الشكل العمودي لبنية القصيدة  
عموماً، والمعلقة الجاهلية خصوصاً. تلك البنية التي أنبأنا عنها ابن قتيبة (ت276هـ)  
بقوله: «... مقصد القصيدة إنما ابتدئ فيه بذكر الديار و الدمى والآثار، فبكى وشكا، و خاطب  
الربع ... فالشاعر المجيد من سلك هذه الأساليب، وعدل بين هذه الأقسام؛ فلم يجعل واحداً  
منها أغلب على الشعر، ولم يطل فيه فيمل السامعين، ولم يقطع و بالنفوس ظمأ إلى المزيد»<sup>4</sup>

ولقد أرفف الشاعر (عبيد) في مطلع معلقته عدداً من المواضع التي أقفرت؛ و كأن الإقفار  
صار سنة لهذه المواضع، فكل من حلها محروب. غير أن عبيداً لا يوظف تذكر

<sup>1</sup> - القطع: علة من علل النقص يحذف بها ساكن آخر الوند المجموع، ويُسكن الحرف المتحرك قبله.

<sup>2</sup> - الخين: زحاف يحذف به الثاني الساكن مثل: فاعلن؛ فعولن.

<sup>3</sup> - رضوان محمد حسين النجار: المنظومة في العروض و القوافي الموسومة، تلمسان، برصالي، ط1، 2007، ص164.

<sup>4</sup> - الشعر والشعراء: ص76.



الديار، و تفقد الآثار لصبوة في الحبيب؛ و إنما يتذكر القوم الذين انمحت  
آثارهم، وبادت ديارهم.<sup>1</sup>

وسيساق الشاعر في معرض هذه الذكريات إلى صيِّبٍ من الحكم يعقب بعضها  
بعضاً. وإن كان لنا أن ندانيه في حكمه بشاعر من شعراء المعلقات؛ فهو أقرب ما يكون إلى  
زهير بن أبي سلمى.<sup>2</sup> غير أن عبيداً يفصل بهذه الحكم بين ذكر الطلل، ووصف الناقة؛ ما  
حمل بعض النقاد على القول بأن الأبيات الحكمية مدسوسة دساً؛ لكونها خرجت عن تقاليد  
العرب الأقدمين بهذا الفصل، ثم لكونها تضمنت إقراراً بالتوحيد.<sup>3</sup>

تدور الحكمة في معلقة عبيد حول زوال النعم، والاعتصام بالله، والعمل أبداً و دائماً مهما  
تقلبت الأحوال. لكن هذه الحكمة لا تخلو من السذاجة والبساطة والسطحية، التي تعكس  
برصانة حقيقية واتزان من حنكة الدهر.<sup>4</sup> ثم ينقلب الشاعر إلى وصف الناقة الصاحب في  
قطع الأمواه و المفازات، و يستميله وصف صاحبه هذا، فلنعم الرفيق رفيقه « و البدوي  
الأول تقتحت عيناه لنور الدنيا، وكان ينظر إلى ما حوله من ضروب الحيوان فلا يعجبه شيئاً  
مثل ما تروقه الإبل؛ فهي أجدى عليه من كل حيوان و أعظم فائدة».<sup>5</sup>

و إذ يضرب عبيد عن وصف الناقة صفحاً؛ يتذكر فيذكر فرسه الكريمة  
السرحوب، فتلقى من الوصف نصيبها وهذه سوف تلهمه نفساً شعرياً؛ حيث يخصها  
بقسط أوفر من النعوت. ولعله أن ينفرد هنا في وصف فرسه بأن يشبها بالعقاب السريعة  
التلقي لما تطلبه.<sup>6</sup> وانقضاضها على الثعلب الذي تصيبه سوف يمنح عبيد مدداً شعرياً.

<sup>1</sup> - ينظر مطلع المعلقة في الديوان، ص 23.

<sup>2</sup> - زهير بمعلقته التي نسجها على أعقاب نهاية حرب عبس و ذبيان مادحاً هرم بن سنان، و الحارث بن عوف .  
التي وردت فيها ألفاظ التوحيد وأبيات حكمية ما يدل على تحنُّفِ زهير أم أن يكون ذلك مجرد خطرات تمر بخاطره كما يقول شوقي  
ضيف. ينظر ديوان زهير، شرح حمدو الطماش، بيروت، دار المعرفة، ط2، 2005، ص06.

<sup>3</sup> - حنا الفاخوري: المرجع السابق، ص211.

<sup>4</sup> - المرجع السابق: ص211.

<sup>5</sup> - عيد السلام هارون: قطوف أدبية دراسات نقدية في التراث العربي، مكتبة السنة، ط1، 1986، ص07.

<sup>6</sup> - أسس الشعر العربي الكلاسيكي، ص177.

تجدد الإشارة إلى تساوق أفكار المعلقة، وهي تخلو من الوحدة التأليفية ومن الترتيب.<sup>1</sup> إضافة إلى ما ذكرناه من ذي قبل من إقحام الحكمة بين الطلل ووصف الناقة. أما معانيها فهي سطحية بدائية، وليست المعلقة بدعا من الشعر الجاهلي ذي المعنى الواضح، الذي يخلو من التعقيد بل هو أقرب إلى البساطة والوضوح وصدق المعنى وسذاجته، والبعد عن العمق والتكلف ببسط المعاني بأقل ما يمكن من الألفاظ.<sup>2</sup>

وَرُبَّ متسائلٍ عن الخيال وهو العنصر الذي يتناول المعاني والأفكار والحقائق؛ فيلونها تلويحاً خاصاً بواسطة التشبيه أو الاستعارة.<sup>3</sup> وأكبر ما تقوم عليه الشاعرية إنما هو عنصر التصوير و التخييل؛ ذلك أن النفس تتوق إلى مُرَكَات الخطاب، لاسيما إن توارت وراء حجاب.

قلنا للمتسائل بأن البيئة بدوية، و خيال الشاعر يومذاك لا يخترق المستوى الملموس للأشياء، ولا يتعداه إلى مستوى تجريدي من شأنه أن يفاجئ أفق القارئ. ولذا لا نجد من تصويرات عبید إلا تمثيله للموت شخصا مقيم بأرض القوم، فيتلقف كل من حل بتلك الأرض، في قوله " أرض توارثها شعوب."<sup>4</sup> ويحرك عنصر الخيال عبید حينما يشبه فرسه باللقوة (العقاب) بقوله: " كأنها لقوة طلب." <sup>5</sup> ثم يقص قصتها مع الثعلب. عدا ذاك فإن المعاني بسيطة مبسطة، و خيال الجاهليين لم يتسع للملاحم والقصص الطويلة؛ لانحصاره في بادية متشابهة الصور محدودة المناظر، ثم لماديتهم و كثافة روحانيتهم.<sup>6</sup>

وعجباً لطفه حسين كيف يتخذ من هذا الذي ذكرناه مَثَارَ نقذ في معرض هجمته الشعواء على الأدب الجاهلي. فيقر بأنه لا يخلو من إسفاف وضعف وسهولة اللفظ والأسلوب؛ مما لا يمكن أن يضاف إلى شاعر قديم.<sup>7</sup> ويسوق قول الشاعر:

<sup>1</sup> - حنا الفاخوري: المرجع السابق، 209.

<sup>2</sup> - سعد بوفلاقة: دراسات في الأدب الجاهلي، النشأة والتطور، عنابة، منشورات باجي مختار سيدي عمار، 2006، ص143.

<sup>3</sup> - مصطفى السيوفي: المرجع لسابق، ص110.

<sup>4</sup> - الشعوب: الموت، وعجز البيت هو: وكل من حلها محروب .

<sup>5</sup> - اللقوة: العقاب، وعجز البيت هو: تخر في وكرها القلوب.

<sup>6</sup> - بطرس البستاني: أدباء العرب في الجاهلية و صدر الإسلام، ص41.

<sup>7</sup> - طه حسين: المرجع السابق، ص216.

ثم كون شعر عبيد لا يخلو من كلمات التوحيد ... مع أننا لا نتصور أن يضاف هذا الشعر لغير الشعر الجاهلي؛ حيث السذاجة والبدايات الأولى. أم أنه (الشعر) يمكن أن يصدر من شاعر عباسي حيث كان الانتحال، وحيث تموج الحياة العربية، وعمق التصوير!؟

أما كلمات التوحيد فتثير الشك حقاً؛ ولكن هذا الشك ما يفتأ أن يتوارى، حينما نعلم وجود من كان من العرب على ملة إبراهيم -عليه السلام- قبل الإسلام، وحينما نعلم وجود موحدين كفس بن ساعدة الأيادي خطيب العرب قاطبة، الذي يؤمن بالبعث، و يدعو إلى نبذ عبادة الأوثان. وأمىة بن الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي الشاعر. بل يزعم أحمد الهاشمي أن كان للعرب دين؛ و لكنه دين ضعيف، لا يخلصون له ولا يصل إلى أعماق نفوسهم.<sup>1</sup>

و إن ساع لنا بعد هذا أن نشطح شطحة حضرية؛ لقراءة المعلقة قراءة حدثية، وجدنا أن الطلل رمز للحب والحياة و الفناء على حد سواء؛ بل رمز لتجاوز الشعر مع الوجود.<sup>2</sup> فالوقوف على الأطلال، كالوقوف على القبور، تذكرة وعبرة. لكن الوقوف على القبور يبعث على النفور؛ لكونه يتصل بالفناء اتصالاً موضوعياً.<sup>3</sup> بينما الأطلال تحمل ذكرى وحنين إلى الماضي و إلى الأهل. و يكاد عبيد أن يجسد لنا هذا الترميز أفضل تجسيد؛ عندما يردف الوقفة الطللية بأبيات حكمية، كما لو أنه أدرك قيمة الحياة، و أيقن بنهايتها و فواتها.

أما حديث الناقة الذي نراه يتكرر مع كل المعلقتين على وجه التقريب؛ فلا يكون إلا مرتبطاً بأفكار عقائدية ما؛ وذلك بأن تكون أمراً مرعباً أو مرغباً. و الحقائق يومئذ تستند إلى العقائد لا إلى البيّنات ... فهل يمكن أن تكون الناقة نذير شؤم حين يصيبها أذى عند أهل الجاهلية الثانية، قبل شعراء المعلقات مباشرة.<sup>4</sup> وهل يمكن أن يكون حديث الناقة تعلق بالحيوانية، تعلق الخائف من الموت والفناء، و الراغب في الحياة والخلود. فتؤول الناقة في الشعر إلى رمز إما للحياة و إما للوفاة؛ وذلك بأن الجاهليين علموا من خبر ناقة صالح - عليه السلام- ما علموا من أن ثموداً عقروا الناقة، فاصفرت وجوههم لليوم

<sup>1</sup> - جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب: بيروت مؤسسة المعارف، ص11 و ما بعدها.

<sup>2</sup> - حسني عبد الجليل يوسف: المرجع السابق، ص 371.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص 371.

<sup>4</sup> - عبد العزيز نبوي، المرجع السابق.

الأول، ثم احمرت لليوم الثاني، ثم اسودت لليوم الثالث، ثم أنتهم صيحة كالصاعقة لليوم الرابع، فتقطعت قلوبهم في صدورهم فأصبحوا في ديارهم جاثمين.<sup>1</sup> فأهلكت ثمود بسبب الناقة بعدما ما كانت تقعات من لبنها؛ فكانت الناقة سبباً للفناء و الحياة معاً. أم ارتبطت عندهم الناقة بمعنى من الروحانية لاسيما بعد أن رأوا أن سبب قيام حرب البسوس هو ضرب كليب بن ربيعة ناقة البسوس خالة جساس بن مرة، فما كان من جساس إلا أن صرعه،<sup>2</sup> فنشبت الحرب. كل ذلك وارد في أمر الناقة.

ويظل عبيد محاطاً بهاجس الفناء، يتعقبه في نص المعلقة مع قصة العقاب وهي مشهد حافل بالحركة حيث تلتقى صورة العقاب الصائد، بصورة الفرس الصائد. في حين يؤدي فيها الثعلب دور المستسلم الذي يتعقبه الموت و العقاب يرمز للقدر والموت ذاته، وينقض العقاب على الثعلب؛ غير أنه لا يستسلم للوهلة الأولى. فيمثل صراع تخوضه الأحياء كافة في مواجهة الموت. وهي صورة منتزعة من واقع الحياة.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> - ينظر تفسير قصة ثمود: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيروت، دار الكتاب العربي، ط3، 1980، ج1، ص52.

<sup>2</sup> - سامي يوسف أبو زيد، منذر كفاقي، مرجع سابق، ص222.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص232.

## ثالثاً: حيلة المدخل

ومجمل ما يمكن أن نستخلصه من نتائج كنقاط عملية من مدارس شعر عبيد؛ أن لم يخرج عن تقاليد الشعراء يومذاك في أغلب الأحيان؛ بحيث وقف على الأطلال فبكى وشكوا، وخاطب الربع. بل إن الوقوف على الأطلال في شعره يتكرر بشكل مثير للانتباه.

- إنه استغرق في الوصف كغيره من الشعراء؛ فوصف الطبيعة البدائية التي تحيط به، كما نال عنده موضوع الناقة و الفرس حظه من الوصف.

- تستثير الانتباه في شعره وجود أبيات حكمية في معظم قصائده؛ مما يحيلك على رجل نكبه الدهر، وطالته صروف الزمان .

- تتراءى في أشعاره بعض قصائد المدح، لكنها قد لا تجاوز في العدد عدد أصابع اليد الواحدة، حتى نسلكه في زمرة المتصلين بالملوك والأمراء. بل وبحسب إقلاله وضعف حيلته، يكون أقرب إلى الصعاليك أو إلى زهير بن أبي سلمى لاسيما إذا اعتدنا بأبياته الحكمية .

- تميز شعره ببعض القوافي العويصة، و الألفاظ الخشنة. تتوارى خلفها معان سطحية بدائية في الأغلب، بألفاظ غالبا ما تكون سهلة جزلة.

وبعد: بات لزاماً أن نقرر وبالنظر إلى معلقته؛ في اضطراب أوزانها، وفي سداجة معانيها، مع أنها تخالف تقاليد المعلقات في إدراجها للحكمة بين الوقفة الطللية، ووصف الناقة. نزع أنها لا تمثل إلا شعراً جاهلياً مُغرِقاً في البداوة، وفي ثنيات أشعاره ما يوحي فعلا إلى قدم ذكره، وطول عمره. فلم لا نسوِّغ لأنفسنا أن نظن إلا ظناً أن معلقة عبيد تمثل مرحلة متقدمة للشعر، و لربما كانت أسبق من معلقة امرؤ القيس نفسه، وقد علمنا من تعريفه أنه من منادمي أبيه، ورأينا من بعض أمرهما أنهما التقيا يوماً فسأل عبيدُ امرؤ القيس: كيف معرفتك بالأوابد فيجيبه امرؤ القيس: سل تجدني كما تريد. فهو يسأله سؤال الممتحن المبتلي. وهذا عبيد يصف طول عمره قائلاً:

أدرکت أول ملك نصر ناشئاً وبناء سـدان وكان أبـدا  
وطلبت ذا القرنين حتى فا تنى ركضا وكدت بأن أرى داؤودا

# الفصل الأول التركيب النحوي

أولاً: مفهوم التركيب في النحو

ثانياً: مفهوم الجملة في النحو

ثالثاً: صيغة الفصل الأول



أولاً: مفهوم التركيب في النحو

1- 1 التركيب في اللغة والاصطلاح

2- 1 التركيب الإفرادي

3- 1 التركيب الإسنادي

## 1-1 التركيب في اللغة والاصطلاح:

رَكِبَ فُلَانٌ فُلَانًا يَرْكَبُهُ رَكْبًا؛ إذا قبض على فودي شعره، ثم ضربه على جبهته بركبته. والمركب الذي يغزو على فرسه غيره. والمركب: المثبت في الشيء، كتركيب الفصوص. رجلٌ كريمٌ المركب؛ أي كريم أصل منصبه في قومه.<sup>1</sup>

وقد جاء في متن اللغة:<sup>2</sup> ركبه ركوبا؛ أي علاه. ركبته وضع بعضه فوق بعض، جعله يركب. والركيب: المركب في الشيء، كالنصل في السهم. وقد ورد مثل هذا في معجم الوسيط؛ فالركيب: المركب في الشيء، كالنصل في الخاتم. وتراكب الأمر: تراكم، ركبته: جعله يركب، والشيء وضع بعضه على بعض، وضمه إلى غيره. وتراكب: تكوّن، وتألّف ومطاوعة ركب.<sup>3</sup>

والتركيب: انضمام كلمة إلى أخرى، وهو كلامي وغير كلامي. الكلامي: ما كان بحكم المفرد، عبد الله، الحيوان الناطق، وتعتبر الجملة هي المركب المفيد أي مجموعة كلمات مترابطة في معنى تام.<sup>4</sup> والتركيب كالترتيب، لكن ليس لبعض أجزائه نسبة إلى بعض تقدماً و تأخراً. وجمع الحروف البسيطة ونظمها لتكون كلمة.<sup>5</sup>

## 2-1 التركيب الإفرادي:

المركب: ضم كلمة إلى أخرى لا عن طريق سرد الإعداد: كتاب، باب، قرطاس فالمركب إذا؛ ما ضمت فيه كلمة إلى أخرى بهذا المعنى. و مصطلح المركب يختلف عن لفظ الكلمة؛ إذ مصطلح المركب غير مفرد، في حين كان معنى الكلمة مفرداً.<sup>6</sup>

و الأصل فيه الدمج بين أجزاء الكلمة؛ فقد عبّر علماء اللغة عن ربط جزئي الكلمة المركبة، ويبدو أن مصطلح التركيب الذي يعنى تكوّن لفظتين استعاره عدد من العلماء

<sup>1</sup> - الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، العراق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ج5، ص364-365.

<sup>2</sup> - أحمد رضا: بيروت، دار مكتبة الحياة، 1959، مج2، ص 638-639-340.

<sup>3</sup> - إشراف أحمد أبو حاق: بيروت، دار النفائس، ط1، 2007، ص 479.

<sup>4</sup> - أنطوان الدحاح: معجم لغة النحو العربي، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط3، 2001، ص 284.

<sup>5</sup> - الجرجاني الحنفي (ت816هـ): التعريفات، تحقيق نصر الدين تونسي، شركة القدس للتصوير، ط1، 2007، ص 98.

<sup>6</sup> - على أبو المكارم: الجملة الفعلية، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2007، ص20.

المتأخرين؛ ليدل على إسناد لفظتين بعضهما إلى بعض، إذ شاع هذا المصطلح مؤخراً. ويستعمل كثيراً رغم أنه لا يؤدي الدلالة الحقيقية على الإسناد بين الركنين من أركان الجملة.<sup>1</sup> فالمركب تلاصق وحدتين دالتين، وكتاب سيبويه يشير إلى أن المركبات في اللغة العربية كثيرة لكنها محصورة قاعدة منها.<sup>2</sup> نذكر من المركبات الإفرادية:

#### أ- المركب الإضافي:

هو: ما كان مركباً من اسمين، أولهما نكرة، وثانيهما معرفة أو نكرة. و يمكن أن يحل بينهما حرف من الحروف (من، اللام، في)؛ خاتم ذهب، باب حجرة، مكر الليل، يقول المبرد: «فإذا أضفت اسماً مفرداً إلى اسم مثله، مفرد أو مضاف؛ صار الثاني من تمام الأول، وصار جميعاً اسماً واحداً.»<sup>3</sup> ويطلق كذلك على ما ركب من مضاف ومضاف إليه، مثال: عبد الله، عبد الملك.<sup>4</sup> أما ما يتعلق بهذا المركب من أحكام؛ ففي تثنيته، يثنى صدره فنقول: هما عبداً الله، ولقيت عبدي العزيز.<sup>5</sup> ومثل هذا في الجمع؛ فلا يؤخذ في الاعتبار إلا صدره. وقد نتساءل عن حكم النسبة إليه؛ فالنسبة تكون إلى أعرف شقيه دون الآخر، فتنسب لابن الزبير بقولك: زبيري، وتنسب إلى امرئ القيس، بقولك: امرئي. وإنما حذف من المركبات أحد الجزئيين من النسب؛ كراهة استئثار زيادة حرف النسب ثقله، على ما هو ثقيل بسبب التركيب.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - كريم ناصح الخالدي: نظرات في الجملة العربية، عمان دار صفاء، ط1، 2005. ص19.

<sup>2</sup> - عبد الجليل مرتاض: الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، الجزائر، دار هومه، ط2، 2009، ص192.

<sup>3</sup> - محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص79.

<sup>4</sup> - عبد الجليل مرتاض: المرجع السابق، ص194.

<sup>5</sup> - حسن عباس: النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، ط14، ص131.

<sup>6</sup> - رضي الدين الاستربادي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد الزقزاق وآخرون، دار الفكر، 1975، ج2، ص71. وأنت تنسب

إلى مضاف المركب الإضافي أو المضاف إليه منه؛ بحيث يؤتمن الالتباس، ولما سأل سيبويه الخليل عن قولهم في عبد مناف:

"منافي"، قال الأصل أن يقولوا عبدي، ولكنهم قالوا منافي، مخافة الالتباس، ينظر الفسيح، ص195.

## ب- المركب المزجي:

وهو كل وحدتين مؤلفتين؛ لتدلا على كلمة واحدة أو وحدة دالة مستقلة بذاتها، نحو: سيبويه، بعل بك، حضر موت، نيويورك.<sup>1</sup> وورد لدى سيبويه في المتن باسم الشيين الذين ضمّ أحدهما إلى الآخر، فجعلا بمنزلة الاسم الواحد؛ كعضماموز ( العجوز الكبيرة) وعتريس (الناقة الصلبة)، مشيراً إلى أن من العرب من يضيف الشق الأول إلى الشق الثاني؛ كإضافة "بعل" إلى "بك"، يريد أنه يجعلهما اسمين مختلفين لاسم واحد.<sup>2</sup> يقول جرير:

لقتت بالجزيرة خيل قيس فقتتم مار سرجس لا قتالاً<sup>3</sup>

حيث أضاف "مار" إلى "سرجس" مانعاً "سرجس" من الصرف للعلمية والعجمة<sup>4</sup>

يثني المركب المزجي بمساعدة "ذا"؛ تتصرف معه حيث نقول: هناك ذوو البعلبك، وذاتا، و ذواتا، و ذوي، وذاتي، أو ذواتي بعلبك، و هكذا يثني و يجمع؛ غير أن من العرب من يعرب المركب المزجي بالحروف كالمثني الحقيقي، يقول: البعلبكيان والبعلبكيين، و الخلويهيون. ومنهم من يجيز تثنية صدره وحده معرباً، يقول: الحضران، البعلان، السبيان (حضر موت، بعلبك، سيبويه)، ويأتي في حالتي النصب والجر بالياء.<sup>5</sup>

أما النسبة إليه، فتنسب إلى صدره، قائلاً: بعلي، تأبطي، نسبة إلى بعلبك و تأبط شراً؛ غير أن من العرب من يجيز النسبة إليه كما هو، فيقولون: بعلبكي. ومن العرب كذلك من ينسب إلى مصرعيه كليهما، فيقول بعلي بكي، تأبطي شري، كقول من نسب إلى رامهرمز:

<sup>1</sup> - الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، ص196.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص196.

<sup>3</sup> - ويروي البيت هكذا: قال الأخطل إذ رأى راياتهم يا مار سرجس لا نريد قتالاً  
"مار سرجس" من أولياء تغلب. شرح ديوان جرير، ضبط وشرح: إيليا الجاوي، الجزائر، دار الأبحاث للترجمة والنشر، ط1، 2009، ص568.

<sup>4</sup> - عبد الجليل مرتاض، الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، ص196.

<sup>5</sup> - حسن عباس، النحو الوفي، ص131.

تزوجت هارامية هـرمزية بفضلة ما أعطى الأمير من الرزق<sup>1</sup>

و تنضوي تحت هذا القسم عدد من المركبات؛ مما يبني عند العرب على فتح الجزئين، كالظروف المركبة تركيباً مزجياً، كقولنا: صباح مساءً، يومَ يومٍ، بينَ بينٍ، إذ تبنى على فتح الجزئين في محل نصب، وكذا الأحوال المركبة تركيباً مزجياً، كقولنا: فلان جاري بيت بيت.<sup>2</sup>

ومركب آخر يعد أقيس وأحصر و أبين المركبات المزجية.<sup>3</sup> وهو المركب العددي من أحد عشر إلى تسعة عشر؛ وهو مما يبني على فتح الجزئين، ولا يستثنى منه إلا "اثنا عشر" حيث يعرب صدرها إعراب المثني؛ أما عجزها فمبنى على الفتح لا محل له من الإعراب.<sup>4</sup> فنقول: اثنا عشر، اثني عشر، اثنتا عشر.

#### جـ- المركب الوصفي:

يعرفه إبراهيم عبادة كونه: الهيئة التركيبية المكونة من اسم ووصف، أو ما في معناه؛ بحيث يوضح الوصف أو ما في معناه الاسم السابق عليه، أو يخصه ببيان صفة من صفاته، أو من صفات ما كان منه بسبب.<sup>5</sup> كأن نقول: الإنسان الكامل، الرجل الأمين، أي ما كان مركباً من صفة وموصوف، ولعل تثنيته وجمعه ألا يكون فيهما كبير حرج؛ بحيث يثنى الصدر منه و العجز، فنقول: الرجلان الفاضلان، و الرجلين الفاضلين.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - الرضي، شرح الشافية، ج2، ص 72.

<sup>2</sup> - عبده الراجحي: التطبيق النحوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط2، 1998، ص76.

<sup>3</sup> - الفسيح، في ميلاد اللسانيات العربية، ص196.

<sup>4</sup> - عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص 85-86.

<sup>5</sup> - الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية.

<sup>6</sup> - عباس حسن النحو الوافي، ص 132.

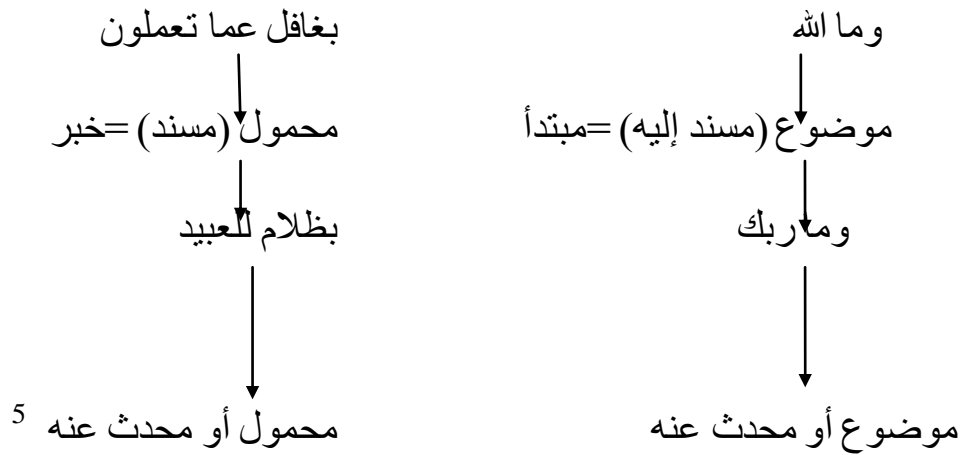
### 1-3 المركب الإسنادي:

إن المركب الإسنادي بكل بساطة: ما كان بين جزئيه إسناد أصلي<sup>1</sup> وهو ما ورد بالفرنسية باسم: le syntagme prédicatif فهي نسبة بين لفظين تتألف لتفيدنا بحكم، و أدناه عنصران؛ الموضوع: thème؛ وهو عبارة عن المؤلف المباشر الذي يمثل المحور الأساسي للجملة، وهو المبنى عليه، و المحدث عنه. والمحمول: (prédicate) وهو المحدث به كالخبر.<sup>2</sup> المركب الإسنادي يتألف من عنصرين بينهما علاقة إسناد؛ يتجلى لنا ذلك في قول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ): «إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت؛ فقد يجب عليك مذكوراً بعد المبتدأ لابد منه، و إلا فسد الكلام و لم يصنع إليك»<sup>3</sup>

ولم يكن سيبويه بعيداً عن الرؤية القائلة بأن الفكر البشري يتميز بثلاث وظائف أساسية.

1- عرض للموضوع الذي نتحدث عنه، 2- الحكم: هو الإفصاح أو التعبير عن

المحمول. 3- المحاكمة: وهي عبارة عن الربط بين حكمي الموضوع و المحمول<sup>4</sup>



ولعل من أحكامه - المركب الإسنادي - ألا يرخم، و لا يتغير في الحكاية، فنقول هذا تأبط

شراءً، ورأيت برق نحره، وجاءني درى حبا، كما لا يثنى و لا يجمع، كأن نقول: كلهم درى

حباً، و كلاهما تأبط شراءً. كما أن من أحكامه ألا يضاف و لا يصغر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص 119.

<sup>2</sup> - عبد الجليل مرتاض، الفسيح، ص 192.

<sup>3</sup> - إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص 119.

<sup>4</sup> - عبد الجليل مرتاض، الفسيح، ص 192.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص 193.

## أ- قرينة الإسناد:

إن أهم ما يجمع بين التركيب سواء أكان إفرادياً أم إسنادياً؛ هي ما يسميه النحويون: النسبة. و النحاة يتحدثون عن النسبة؛ و ذلك بتحديد العلاقة بين مؤلفات التركيب؛ فإما أن تكون هذه العلاقة بنسبة إسنادية فيكون التركيب جملة؛ و إما أن تكون بنسبة غير إسنادية، فتكون العلاقة تقليدية فقط، و لا يكون التركيب جملة. وعليه يسمون النسبة الأولى النسبة الأساسية أو الكلية، وهي التي يقوم عليها المفهوم الحقيقي للجملة المستقلة ويسمون الثانية نسبة جزئية أو فرعية؛ لأنها لا يتوقف عليها في الغالب المعنى الأساسي للجملة و لا يختل بحذفها كعلاقة الصفة بالموصوف و المتضايقين<sup>2</sup>

فالإسناد علاقة خاصة، محتواة في علاقة عامة هي النسبة. و العلاقة الإسنادية: إضافة شيء إلى شيء أو ضم شيء إلى شيء<sup>3</sup>. أو ضم الكلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى حيث يفيد الحكم، وهو نقطة الارتكاز؛ لأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه. وهو ارتفاع نسبة تامة بين كلمتين لوجود علاقة تبين تعلق إحداهما بالأخرى؛ لأن علاقة الإسناد؛ هي المكون الأساسي للجملة أو الوحدة الإسنادية<sup>4</sup>.

والمراد بالإسناد عند الرضي<sup>5</sup>: « أن يخبر في الحال أو بالأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى؛ على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به» فقوله: "أن يخبر" احترازاً عن النسبة الإضافية وعن التوابع و متبوعاتها، وقوله: "في الحال" كما في: قام زيداً أو زيداً قام، وقوله: "في الأصل"، ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي، نحو: لتضرب وقوله: "على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه". احترازاً عن كون الفعل خبراً أيضاً عن واحد من المنصوبات، نحو: ضرب زيد عمراً أمامك يوم الجمعة ضربة؛ فإن المرفوع "زيد" أخص بالفعل وأهم بالذكر من المنصوبات "عمراً وضربه".

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص193.

<sup>2</sup> - توأمة عبد الجبار: القرائن المعنوية في النحو العربي، رسالة الدكتوراه، معهد الآداب واللغة العربية، جامعة الجزائر، 1994، ص40.

<sup>3</sup> - الجرجاني علي بن محمد بن علي: التعريفات، تحقيق نصر الدين تونسي، القاهرة، شركة القدس، ط1، 2007، ص51.

<sup>4</sup> - رايح بومعزة: الجملة والوحدة الإسنادية في النحو العربي، ص112.

<sup>5</sup> - عن شرح الكافية، ينظر نظرات في الجملة العربية، ص45.

وإذا ورد الإسناد في تعريف الجرجاني: "نسبة أحد الجزأين إلى الآخر"<sup>1</sup>؛ فإن هذه النسبة والتعليق قرينة معنوية في اللغة العربية، يكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين موضوع ومحمول، أو مسند ومسند إليه دون حاجة إلى التصريح بهذه العلاقة نطقاً أو كتابة. في حين أن هذا الإسناد الذهني لا يكفي في اللغات الهندوأوروبية إلا بوجود لفظ مسموع أو مقروء.<sup>2</sup>

ويذهب مهدي المخزومي إلى أن الجملة كانت تتضمن في استعمالها القديمة شيئاً من هذا الربط اللفظي في الإسناد، معبراً عنه بفعل الكينونة. ولكنه انقرض في الاستعمال الشائع، وبقي له آثاراً احتفظت به بعض الشواهد الشعرية، مثل قول أم عقيل بن أبي طالب:

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمال بليـل<sup>3</sup>

ومثل هذه المواضع يستشهد بها النحاة على زيادة "كان"، ثم استعاضت -على رأي المخزومي- علاقة الإسناد باستعمال فعل الكينونة، باستعمال الضمير "هو" كما في قوله تعالى: (الله هو الغني الحميد)<sup>4</sup> غير أن أحمد سليمان ياقوت يردُّ ما ذهب إليه المخزومي، بأن السامية لم تعرف فعل الكينونة كرابطة إطلاقاً، وإنما ورد الفعل في هذا الموضع وفي سوائه زائداً لإقامة الوزن، واستشهد بشواهد شعرية على وقوع "كان" زائدة بين الصفة والموصوف، وبين المعطوف والمعطوف عليه.<sup>5</sup>

#### ب- المسند والمسند إليه:

وهما عماد كل تركيب إسنادي، إنها اللوازم للجملة والعمدة فيها، والتي لا تخلو منهما. وما عداهما فضلة يستقل الكلام دونها.<sup>6</sup> والجملة في العربية تتعقد من هذين العنصرين

<sup>1</sup> - التعريفات، مرجع سابق، ص 51.

<sup>2</sup> - توامة عبد الجبار، المرجع السابق، ص 45

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 46

<sup>4</sup> - الآية 15، سورة فاطر.

<sup>5</sup> - توامة عبد الجبار، المرجع السابق، ص 47

<sup>6</sup> - عن شرح المفصل لابن يعيش: ينظر بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار غريب، ص 34.



الأساسيين<sup>1</sup> وما سواهما في الجملة من التوابع التقييدات.<sup>2</sup> وقد عرفهما صاحب الكتاب بأنهما "ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منهما بد."<sup>3</sup> ولكن سيبيويه في مواطن من الكتاب يبين أن "المسند إليه" هو: "المبني عليه" أي "الخبر" و"المبتدأ" هو "المسند"، حيث يقول: "فالمبتدأ مسند و المبني عليه مسند إليه"، و هذا التحديد خلاف المشهور بين النحاة من بعده؛ أن المبتدأ هو المسند إليه، و الخبر هو المسند في الجملة الاسمية. و أما في الجملة الفعلية فالفاعل مسند، و الفاعل مسند إليه.<sup>4</sup> فالاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندا ومسندا إليه، و الفعل يصلح لكونه مسندا لا مسند إليه والحرف لا يصلح لأحدهما.<sup>5</sup>

ولقد تشدد القدماء في ضرورة تلازم العنصرين؛ فما من فعل إلا ومعه فاعل، و ما من مبتدأ وإلا ويتلوه خبر. وَمَنْ طَلَبَ مظهر التلازم عندهم؛ فما عليه إلا أن يولي وجهه تلقاء أبواب نحوية؛ ليتجلى له ذلك ظاهراً. ولو جننا مثلاً: باب عامل الرفع في الجملة الاسمية لوجدنا أن البصريين على أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، و الخبر مرفوع بالمبتدأ.<sup>6</sup> والكوفيون على أن المبتدأ والخبر ترافعا. وقد بنى الكوفيون رأيهم في رفع كل منهما على أساس التلازم بينهما، واحتياج كل منهما إلى الآخر. وهذه الملازمة تعني التكامل في المعنى؛ لأن معني المبتدأ تكميل معني الخبر، و باجتماع المعنيين يصبح كلاماً.<sup>7</sup> فهذا الباب و كثير من مباحث الحذف جاء في ضوء فكرة التلازم؛ كأن يُنصَّ ابن هشام على ألا يكون ما يحذف كالجزء؛ فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه، ولا مشبهه.<sup>8</sup>

و الحق أنه لا يصح اعتماد التلازم في المواطن كلها؛ فلا بد من عُمَد الجملة حتى يتم المعنى، وما دونهما فضلة قد لا يتعدَّر الاستغناء عنها، بل كثيراً ما يرد المسند و المسند إليه لكن يظل المعنى مع ذلك ناقصاً؛ إلا أن تأتي بالفضلة الظرف أو الحال أو التمييز أو غير ذلك

<sup>1</sup> - لأن المتكلم لا يبرق عن أن يكون مريداً إفادة السامع حكما معلوما له على أمر آخر معلوم له كذلك. بدوي طبانة: معجم البلاغة

العربية، بيروت، دار ابن حزم، ط4، 1997، ص42.

<sup>2</sup> - محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص34

<sup>3</sup> - الكتاب، ج1، ص23.

<sup>4</sup> - بناء الجملة العربية، ص34.

<sup>5</sup> - عن شرح الكافية، ينظر بناء الجملة العربية

<sup>6</sup> - الجرجاني، العوامل النحوية، تحقيق و شرح محسن قطب معالي، الإسكندرية، مؤسسة حورس، ط2، 2010، ص138.

<sup>7</sup> - نظرات في الجملة العربية، ص31.

<sup>8</sup> - المرجع السابق، ص42.

من المكملات؛ حيث تكون هي قصد المعنى ومدار الحديث.<sup>1</sup> وهل يكتمل المعنى بالاجتزاء بالمسند و المسند إليه في قوله تعالى: (وما خلقنا السماء و الأرض وما بينهما لاعبين)<sup>2</sup> فإن العنصرين الأساسيين مسوقان من أجل نفي خلقهما في هذه الحال المعينة (لاعبين). وإذا حذفنا هذه الحال؛ اختلت الجملة أيما اختلال في معناها.<sup>3</sup>

ويقرر الخالدي أبعد من ذلك زعماء؛ إذ يصح التعبير عن المعنى المقصود بركن واحد؛ إذا كان التركيب يوحى بتمام المعنى من غير الاحتياج إلى ذكر الركن الثاني أو تقديره.<sup>4</sup> وذلك بناء على دراسة قام بها أحمد عبد الستار الجواري في الأسلوب القرآني، حيث قرر أن الاكتفاء بالاسم المرفوع العمدة يشيع في العبارة القرآنية على الأغلب في أربعة صور:

1- جملة الشرط حين يقع الجواب جملة؛ فيكتفي فيه بأحد الركنين دون أن يكون الآخر مذكوراً في كلام متقدم إلا إشارة، أي إشارة، قال تعالى: (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر)<sup>5</sup>

2- حين يكون المبتدأ موصوفاً، قال تعالى: (بلدة طيبة ورب غفور)<sup>6</sup>

3- في مواضع معينة بعد الاستفهام؛ سواء أكان حقيقاً أم غير حقيقي؛ كأن يكون الاستفهام دلالة على عجب أو إعجاب أو استنكار يستغني به عن الركن الآخر في التركيب، قال تعالى: (أفمن كان على بينة من ربه و يتلوه شاهد منه)<sup>7</sup>

4- بعد القول: وهو كثير كثرة تلفت النظر، نحو قوله تعالى: (ويقولون طاعة)<sup>8</sup> كما وجد الجواري في الجملة الفعلية قدرة على الاستغناء بالفعل وحده؛ فلا يحتاج إلى الفاعل قال تعالى: (كلا إذا بلغت التراقي وقيل من راق وظن أنه الفراق)<sup>9</sup> وقد تقرر للجواري

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص62.

<sup>2</sup> - الآية 16، سورة الأنبياء.

<sup>3</sup> - محمد حماسة عبد لطيف، بناء الجملة العربية، ص36.

<sup>4</sup> - نظرات في الجملة، ص55.

<sup>5</sup> - الآية 184، سورة البقرة.

<sup>6</sup> - الآية 15، سورة سبأ.

<sup>7</sup> - الآية 17، سورة هود.

<sup>8</sup> - الآية 81، سورة النساء.

<sup>9</sup> - القيامة، الآية 62.

بعد الدراسة أن بعض الأسماء التي يأتي بها بعد الإسناد تكون مشحونة بالمعنى و الإيحاء؛ بحيث لا تحتاج إلى ما يوضحها أو يصفها أو يسند إليها. وهذه نماذج من التعبير الفني جنى عليها تمسك النحويين بطرفي الإسناد؛ فأذهبوا بذلك روعته ورواءه.<sup>1</sup>

### ج- علم التراكيب:

إن نظرة إلى جهود القدماء؛ تحيلنا على فكرة مفادها: أنهم ركزوا جهودهم على الكلمة مفردة، والصيغة الصرفية شاردة، ولم ينظروا إليها مسوقة بين قريناتها. ولا يُلقى عليهم التثريب في ذلك؛ لأنهم وجدوا أن العربية تقوم في أساليبها على الصيغة والإعراب في مجملها.<sup>2</sup> ولذلك كانت دراسة التركيب تحتل حيزاً ضمن مشاغل النحاة واللغويين، أقل ما يقال فيه أنه ضيق.<sup>3</sup>

وكان النحو يُعنى بالصيغة والإعراب، غانيا بهما عن التراكيب والأساليب، من تقديم وتأخير وحذف وإنشاء الذي استأثر به علم المعاني.<sup>4</sup> وكانت أولى المحاولات الناضجة في التركيب عند نحاة العرب؛ هي التي قام بها عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، فنال بعض التقدمة بنظرية النظم، التي تقوم على أساس التعليق: تعلق اسم باسم، وتعلق فعل باسم، وتعلق حرف بهما.<sup>5</sup> فما الكلام في نظره إلا أن تضع كلامك الموضوع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي رسمت فلا تزيغ عنها.<sup>6</sup>

والواقع أن ما ينبغي أن تُصرف له الجهود؛ هو "الجملة"<sup>7</sup>؛ لأنها أول الكلام. وما حديثنا إلا مجموعات من الجمل؛ وذلك ما كان من الدراسات اللغوية الحديثة، التي أصبحت

<sup>1</sup> - نظرات في الجملة العربية، ص65 وما بعدها.

<sup>2</sup> - الصيغة: البنية الصرفية، والإعراب: بيان على المعاني. ينظر فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، عمان، دار الفكر، ط1، 2007، ص31.

<sup>3</sup> - المنصف عاشور: التركيب عند ابن المقفع في مقدمات كليلة ودمنة، الجزائر، ديوان المطبوعات، 1982، ص12.

<sup>4</sup> - كاصد الزبيدي: دراسات نقدية في اللغة والنحو، عمان، دار أسامة، ط1، 2003، ص72.

<sup>5</sup> - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، قراءة محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ط3، 1992، ص55.

<sup>6</sup> - المرجع السابق، ص525.

<sup>7</sup> - وهذا ما اتجه إليه البحث؛ إلى بناء الجملة، وذلك منذ سنة 1957، ينظر محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، المجالات والاتجاهات، القاهرة، الدار المصرية السعودية، ط4، ص135.

تعني بالتركيب أكثر من ذي قبل، فصار علم التركيب يعني بدراسة علاقات النظام اللغوي عند علماء اللغة المحدثين، وفحص بنيته على مستويين: المستوى السطحي الدال، والمستوى السطحي المدلول، بعد أن أدرك المحدثون أن التركيب اللغوي يخضع لنظام وقواعد معينة، كالذكر والإظهار والوصل والربط، فانصرف الدرس اللغوي عن الكلمات إلى دراسة العلاقة بين الوحدات التركيبية للجملة، متراسة ومتماسكة نحويًا ودلاليًا.<sup>1</sup>

فعلم التراكيب يختص بدراسة العلاقات داخل نظام الجملة، وحركة العناصر بعدها وحدات صغرى تحتويها وحدات كبرى، لها سلوك داخل النظام. وانتقل النحو من دراسة الحالة إلى علم تعاملي، فتركز النظر على السياق، وتغيرت بعض المفاهيم نحو التركيب.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> - لحسن بلشير: تركيب الجملة في مقامات الحريري، رسالة لنيل شهادة الماجستير من معهد الآداب واللغة العربية، جامعة تلمسان، 1994، ص34.

<sup>2</sup> - المنصف عاشور: المرجع السابق، ص15.

ثانياً: مفهوم الجملة في النحو

1-2 الجملة عند القدماء

2-2 الجملة عند المعرفين

3-2 الجملة عند الغربيين

- 1- الجملة عند القدماء
- 1-1 الجملة العربية (اصطلاح المصطلح)
- 2-1 الجملة هي الكلام
- 3-1 الجملة غير الكلام
- 4-1 تقسيم الجملة عند القدماء

## 1-1 الجملة العربية (اصطلاح المصطلح):

جاء في أساس البلاغة: جمل فلان: يعامل الناس بالجميل، وأجمل: الحساب والكلام، ثم فصله وبينه، وتعلم حساب الجمل، وأخذ الشيء جملة، وجمل الشحم أذاب—ه، واجتمل وأجمل؛ أكل الجميل، وتجملي: تعففي، واستجمل البعير: صار جملاً.<sup>1</sup> والجملة وحدة إسنادية تضمن مسندا ومسندا إليه، يكونا عمدة هذه الجملة. ويحققان المعنى المفيد. يجوز إلحاق العمدة بفضلات غايتها توضيح المعنى وتحسين الكلام. تسمى الجملة أيضا الكلام المفيد.<sup>2</sup>

أما مصطلح الجملة بمعناه اللغوي؛ فقد ورد في الكتاب غير ما مرة، عدّها حسن عبد الغني تسع مواضع.<sup>3</sup> من ذلك قول سيبويه: «وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هاهنا؛ لأن ذا موضع جمل»<sup>4</sup> هذا الموضع الذي يرى رابح بومعزة، أن استعمال "الجمل" إنما يعني الجمل النثرية.<sup>5</sup> وليس لنا أن نتعسف في هذا لنقول أن سيبويه استعمل مصطلح الجملة في موضع وحيد، هو هذا الموضع فيكون ذلك مدار اختلاف.<sup>6</sup>

غير أن ذلك لا ينفي أن يكون صاحب الكتاب استعمل ألفاظا غير لفظ "الجملة" للدلالة عليها؛ كأن يقول: «لو قلت فيها عبد الله، حسن السكوت وكان كلاما مستقيما، كما حسن واستغنى في قولك هذا عبد الله»<sup>7</sup> فما معنى قوله كلاما مستقيما؟ إلا أن يكون جملة.<sup>8</sup> إذ أن لمصطلح الكلام في كتاب سيبويه معان كثيرة، من بينها وأكثرها دورانا الجملة.<sup>9</sup>

<sup>1</sup> - الزمخشري: أساس البلاغة، بيروت، دار صادر، ط1، 1992، ص100.

<sup>2</sup> - أنطوان الدحداح: معجم لغة النحو العربي، ص116.

<sup>3</sup> - مفهوم الجملة عند سيبويه: بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2007، ص27.

<sup>4</sup> - الكتاب، ج1، ص32.

<sup>5</sup> - الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي، دمشق، دار مؤسسة رسلان، ص12.

<sup>6</sup> - قلنا موضع الاختلاف؛ لأن ثمة من يزعم أن سيبويه ذكر الجملة بمعناها الاصطلاحي في هذا الموضع فقط. وثمة من يزعم أن كلمة الجملة لم ترد البتة بمعناها الاصطلاحي.

<sup>7</sup> - الكتاب، ج2، ص88.

<sup>8</sup> - عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزائر، موفم للنشر، 2007، ص291.

<sup>9</sup> - المرجع السابق، ص291.

فلا نعدم الصواب إذا قلنا أن سيبويه وَعَى الجملة دلالة، وإن لم يعبر عنها اصطلاحاً. وَرَاعَى بعض جوانبها؛ كأن يقول في باب المسند والمسند إليه: «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بد. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: "عبد الله أخوك، و"هذا أخوك»<sup>1</sup>

وإذا دقق في استعمال الجملة؛ قال: "الكلام المستغني".<sup>2</sup> كقوله: «ألا ترى أنه لم تنفذ الفعل في كنت إلى المفعول الذي به يستغني الكلام؛ فإنما هذا موضع إخبار، وبها يستغني الكلام»<sup>3</sup>

يريد سيبويه من الكلام المستغني؛ الذي يحسن أن يسكت المتكلم عند انتهائه، لأنه قد استقل لفظاً ومعنى.<sup>4</sup> وذلك من سيبويه غير عجيب؛ بأن يعبر عن الجملة بمصطلحات متباينة، لعادة قد تعودها مع المصطلح النحوي عامة؛ إذ أن طريقتة تمثلت في الوصف أو التعبير عن الفكرة.<sup>5</sup> وقد يكون باستعماله مصطلح الجملة "لغة" (إفراداً وجمعاً) قد بدر البدرة الأولى؛<sup>6</sup> لتوظيفها لدى من بعده، إن لم يكن قد وظفها حقاً.

وإذ يَتَلَقَّى أستاذنا عبد الجليل مرتاض نبأ استعمال المبرد لمصطلح الجملة طفرة؛ من غير إرهاصات أو بوادر مسبقة فلا يَسْتَسِيغُهُ؛<sup>7</sup> لهو جانب من التدقيق الحصيف، من أن يقوم في ذهن عاقل؛ أن يَلِدَ المصطلح ويستقر للحظة ولادته، دون أن يرتج من ذي قبل. وقد يكون مخرج ذلك ما يرجحه عبد الرحمان الحاج صالح من أن يكون شيخ المبرد (ت285هـ)، وهو المازني (ت247هـ) قد استعملها هو أيضاً، وقد يكون الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة ت215هـ)، تلميذ سيبويه (ت180هـ)، وأستاذ المازني قد استعملها. ذلك أنه أول نحوي

1 - الكتاب، ج1، ص21.

2 - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص291.

3 - الكتاب، ج1، ص74.

4 - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص291.

5 - عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره، حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الجزائر، ديوان المطبوعات

الجامعية، 1983، ص122. وينظر: أحمد عبد العظيم، المصطلح النحوي (دراسة نقدية تحليلية)، القاهرة، دار الثقافة، 1990، ص04.

6 - حسن عبد الجواد الأسدي: المرجع السابق، ص26.

7 - يرتاب الباحث حول هذا الطرح ارتياباً. ينظر الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، ص187.



يستعمل كلمة فائدة، بمعنى العلم المستفاد من الكلام.<sup>1</sup> فَيُرَجَّحُ إنن؛ أن تكون هذه سبيل مصطلح الجملة إلى المبرد. كما يرجح أن يكون الفراء(ت207هـ)، هو أول من استخدم مصطلح الجملة عرضاً في كتابه "معاني القرآن"، في مساق قوله: « وكذلك قوله تعالى:(سواء عليكم أذعوتموهم أم أنتم صامتون)<sup>2</sup> فيه شيء يرفع (سواء عليكم) لا يظهر مع الاستفهام ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم؛ تبين الرفع الذي في الجملة.»<sup>3</sup> وهذان سبيلان للمصطلح قبل أن ينضج على يد المبرد(ت285هـ)، الذي أورده في مقتضبه بقوله:«باب الفاعل وهو رفع وإنما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو والفعل جملة بحسن السكوت عليها.»<sup>4</sup>

وما هلَّ القرن الثالث الهجري حتى كان المصطلح ذا شيوع وذبوع يُلتَمَسَان. وهذا ابن السراج يكثر من استعماله؛ وإن كان ممتزجا بالكلام.<sup>5</sup> وتكفي إطلالة عجلي إلى فواتح كتابه الأصول لنفي قوله: «... فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنهما جميعا محدث عنهما، وأنهما جملتان لا تستغني بعضهما عن بعض ...»<sup>6</sup> وقوله: «أي لو وقع موقع الجملة اسم مفرد لكان مرفوعاً»<sup>7</sup>. أما تلميذه أبو علي الفارسي؛ فكان ألَهَجَ نحاة القرن الرابع بهذا المصطلح وأكثرهم نظراً فيه. وقد أفرد للجمل باباً في كتابه العسكريات.<sup>8</sup>

## 2-1 الجملة هي الكلام:

أما تعريف للجملة لدى علماء القرن الثالث؛ فلا نسأل عنه؛ لأنهم ضربوا عنه صفحاً. فلا ابن السراج الذي أكثر من القول به طرق تعريفه. ولا الزجاجي(311هـ) الذي عادت إليه الرياسة بعد المبرد في بغداد<sup>9</sup>، والذي ينسب إليه كتاب الجمل. ولا حتى ابن شقير

<sup>1</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص291.

<sup>2</sup> - الآية 193، سورة الأعراف.

<sup>3</sup> - رابع بومعزة: المرجع السابق، ص16.

<sup>4</sup> - المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1994، ج1، ص146. وهذا الذي عليه أكثر الباحثين؛ أن المبرد أول من

استعمل مصطلح الجملة، ينظر مثلاً: علي أبو المكرم، مقومات الجملة العربية، القاهرة، دار غريب ط1، 2006، ص20.

<sup>5</sup> - نظرات في الجملة العربية، ص16.

<sup>6</sup> - الأصول في النحو: تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985، ص59.

<sup>7</sup> - الأصول في النحو: تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985، ص65.

<sup>8</sup> - رابع بومعزة: المرجع السابق، ص17

<sup>9</sup> - وهو أبو إسحاق إبراهيم بن السري، كان يخرط الزجاج، ثم لزم المبرد، فأخذ عنه النحو ينظر: إنباه الرواة عن أنباه النحاة، جمال

الدين القطني، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، 2004، ص194. وينظر: البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز

أبادي، مراجعة: بركات يوسف هبود، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 2001، ص105. وينظر: بغية الوعاة في طبقة اللغويين

(ت317 هـ) الذي ينسب له كتاب الجمل،<sup>1</sup> أورد للجملة تعريفاً. وإنما شأن التعريف سيؤجل إلى علماء القرن الرابع الهجري؛ إذ هم بإزائه فريقان:

أ- ابن جني (ت392هـ):

إن ورود الجملة والكلام متلازمين؛ يستثير إشكالية ما إذا كانت الجملة غير الكلام، أم هي إياه. والحق أن التوفيق بينهما سيستدام إلى القرن السادس الهجري مع ابن جني، فعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، الزمخشري (ت538هـ)، فأبي البقاء العكبري (ت626هـ).

و الفارسي (ت377هـ) أستاذ ابن جني هو أول من يقرر كون الكلام هو الجملة وهي إياه.<sup>2</sup> فقد يكون اتصال ابن جني بأستاذه، أو التزامه بكتاب سيبويه هو من أحاله إلى زعمه أن الجملة هي الكلام. والحق أن ابن جني لا يستسيغ ذلك؛ إلا بعد تفحص دقيق للمصطلحات التي تتوارد عليه في هذا الباب: القول، الكلام، الجملة.

فالكلام ليس من كَلَّمَ (فكَلَّمَ: تكليم)، ولا من تَكَلَّمَ (فتكَلَّمَ: تَكَلَّمَ)، والكلام بهذا اسم مصدر وعلى ذلك جمهور البصريين.<sup>3</sup> فكلم: سمعته يتكلم، وكلمته وكالمته: وکانا متصارمين فصارا يتكالمان، وموسى: كلیم الله.<sup>4</sup>

وكلّمه كَلَّمَ: جرحه، والكَلَام: المعنى القائم بالنفس وكالمه مكالمته: ناطقه، وكلّمه تكليماً: حدّثه وجرحه، والكلام: المعنى القائم بالنفس، يدل عليه بالعبارات، وينبه عليه بالإشارات.<sup>5</sup>

---

والنحاة، السيوطي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2004، مج1، ص338. وينظر: فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية، دار النذير، ص30.

<sup>1</sup> - يختلف الباحثون بين مثبت لصحة نسبة هذا الكتاب إلى ابن شقير ونافي لذلك، فيكون حينئذ من نصيب الخليل.

<sup>2</sup> - نظرات في الجملة العربية، ص16.

<sup>3</sup> - حسين منصور الشيخ: الجملة العربية، دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، بيروت، المؤسسة العربية، ط1، 2001، ص21.

<sup>4</sup> - الزمخشري: أساس البلاغة، ص550.

<sup>5</sup> - معجم النفائس الوسيط، ص1084. ويطلق الكلام على مثل قولنا: زيد قائم، لتضمنه إسناداً مفيداً، ينظر: شرح كتاب الحدود، الأبيدي (عبد الرحمان بن محمد بن محمد ابن القاسم المالكي النحوي ت 920هـ)، تحقيق: المتولي بن رمضان أحمد الدميري. وقد جمع

قطرب معاني الكلام في قوله: أما الحديث فالكلام والجرح في المرء الكلام والموضع الصلب الكلام للييس والتصائب

شرح مثلث قطرب، عمار بن خميس، دار ابن حزم.

أما الكلام حسب ابن جني: « فكل لفظ استقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل... فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو الكلام.»<sup>1</sup> أما القول \_ حسب ابن جني \_ فهو « كل لفظ مُذِلَّ به اللسان، تَأَمَّا كان أو ناقصاً. فكل كلام قول؛ وليس كل قول كلام.»<sup>2</sup> فمعيار الكلام لدى ابن جني هو تمام المعنى من عدمه، والقول يطلق من حيث هو لفظ لسان؛ ولا نسأل عنه أتمَّ أم نَقَص.

وهو \_ ابن جني \_ يستند إلى كلام سيبويه في التفريق بين القول والكلام، بقوله: « اعلم أن قُلْتُ في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها؛ وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً.»<sup>3</sup> تم يُعَقَّب ابن جني: «... إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام؛ لما قدم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها، الغانية عن غيرها، وأن القول لا يستحق هذه الصفة.»<sup>4</sup>

فيكون ابن جني أول من وَحَدَّ بين الجملة والكلام، وقصر دلالة الجملة على القول المفيد المستقل. ولم يدع إلى العلاقة الإسنادية في الجملة. على عكس صِنْوهِ أبي الحسن الرماني(ت384هـ) الذي يعرفها \_ الجملة \_ في كتابه "الحدود النحوية" بقوله: « الجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة.»<sup>5</sup> في تعريفه دعوة صريحة للإسناد، وأن الجملة محمول وموضوع بينهما حكم ينتهي بفائدة.<sup>6</sup> و لا تخفى على أحد نزعة أبي إلى الحسن الرماني المنطقية، وتحليلاته العقلية، فيذهله هذا التعريف.

#### ب- عبد القاهر الجرجاني:

ويأتي بعد ابن جني ممن يذهبون إلى عَدِّ الجملة هي الكلام؛ عبد القاهر الجرجاني، إذ يقرر أن: « الواحد من الاسم و الفعل و الحرف يسمى كلمة، فإذا انتلف فيها اثنان فصاعداً فأفاد، نحو: " خرج زيد" سمي كلاماً، و سمي جملة.»<sup>7</sup> والحق أن الجرجاني يختلف مع ابن

<sup>1</sup> - الخصائص: تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الكتاب العربي، ج1، ص20.

<sup>2</sup> - الخصائص: ج1، ص19.

<sup>3</sup> - الخصائص: ص19.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه: ص19.

<sup>5</sup> - مقومات الجملة العربية: ص20

<sup>6</sup> - المرجع السابق: ص20، وما بعدها.

<sup>7</sup> - على أبو المكارم مقومات الجملة العربية، ص65.

جني في استخدام الإسناد؛ لأن ابن جني لا يقول بالإسناد ، في الوقت الذي يبدو لدى الجرجاني جلياً في كتابه دلائل الإعجاز، حين يتحدث على التعليق، فهو يقرر بعد أن يستعرض أمثلة التعليق: من تعلق اسم اسم، وتعلق فعل بفعل ، وتعلق حرف بهما. بالأ يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه، وكذلك السبيل في كل حرف رأته يدخل على جملة...<sup>1</sup> فالجملة عند الجرجاني قائمة على الإسناد. أما إذا عَرَضَ له النداء إذ لا إسناد ظاهر فيه، وهو كلام من حرف وفعل، فيقرر أن يقدر فعل مضمر يدل عليه "يا" النداء كـ "أعنى، أريد، أدعو"،<sup>2</sup> فتكون جملة النداء بذلك فعلية.

ج- أبو البقاء العكبري(ت626هـ):

أما أبو البقاء العكبري، الذي يرى رأي البصريين أن الكلام اسم مصدر؛<sup>3</sup> فإنه أورد في المسائل الخلافية بأن الكلام هو الجملة المفيدة فائدة تامة، وهو ما تؤكد به الجملة لغاية الفهم و الإفهام، وأوضح بدقة أن الأحكام المتعلقة بالكلام لا تتحقق إلا بالجملة المفيدة، والكلام أو الجملة عنده مجموع شيئين فصاعداً تترتب على اجتماعهما فائدة تامة؛ تستفاد بالأوضاع والاجتماع.<sup>4</sup>

د- الزمخشري(ت538هـ):

الزمخشري يجاهر ابتداءً بالعلاقة الإسنادية؛ حين يطابق بين الجملة و الكلام، فيعرف الكلام كونه: «المركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى، و هذا لا يتأتى إلا في اسمين، أو فعل واسم» ، ثم يقول: "ويسمى جملة"<sup>5</sup>. وذكر ابن يعيش مثل ذلك في شرح

<sup>1</sup> - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المنني، ط3، 1992، ص 08.

<sup>2</sup> - حسن منصور الشيخ، المرجع الأسبق، ص 24.

<sup>3</sup> - المنصف عاشور: التركيب عند أن المققع في مقدمات كلية ودمنة ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص13.

<sup>4</sup> - ينظر أبو البقاء العكبري: مسائل خلافة في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، بيروت، دار الشروق العربي، الطبعة الأولى، 1992، ص35.

<sup>5</sup> - الزمخشري: المفصل في صناعة الإعراب، تقديم إميل بديع يعقوب، محمد على بيضون، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1999، ص33.

المفصل للزمخشري، حيث قال: «إن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة ... فكل واحد من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها».<sup>1</sup>

### 3-1 الجملة غير الكلام:

أ- رضي الدين الاسترآبادي (ت686هـ)

يكون رضي الدين الاسترآبادي بعد ابن الحاجب جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر (ت646هـ) ممن يمعن في التفرقة بين الجملة و الكلام. يعرف ابن الحاجب الكلام: «ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين، أو في فعل واسم»<sup>2</sup> ويفسر رضي فكرة الإسناد بأنها علاقة تتحمل في ذاتها صوراً، وتحمل - بطبيعتها- أشكالاً، فثمة الإسناد الأصلي، والإسناد غير الأصلي. وثمة المقصود لذاته، وغير المقصود لذاته. والإسناد في الكلام مختلف عن الإسناد في الجملة. فإسناد الكلام أصلياً مقصود لذاته، وإسناد الجملة بأصالته يمكن أن يكون مقصوداً لذاته، وغير مقصود.<sup>3</sup> يقول رضي مستترراً على ابن الحاجب في تعريفه للكلام: «وكان على المنصف أن يقول بالإسناد الأصلي المقصود، ما تركيب به لذاته؛ ليخرج بالأصلي إسناد المصدر، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة والظرف؛ فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ... ويخرج بقوله المقصود ما تركيب لذاته: الإسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال، أو في الأصل، وفي الصفة، والحال، والمضاف إليه إذا كانت كلها جملاً»<sup>4</sup>.

ومفاد ذلك كله أن يقر لك رضي بأن الكلام: ما تضمن الإسناد الأصلي، و كان مقصوداً لذاته، أما الجملة فما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كان مقصوداً لذاته أو لا، كالجمله التي هي خبر المبتدأ، فكل كلام جملة ولا ينعكس.<sup>5</sup> فحد الجملة لدى رضي: يكمن في الإسناد غير أنها قد تكون جزءاً من كل أكبر منها.

<sup>1</sup> - عن شرح ابن يعيش على المفصل ينظر التركيب النحوي في المثل العربي.

<sup>2</sup> - مقومات الجملة العربية، ص26.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص27.

وهذه الفكرة فكرة الإسناد المقصود لذاته، والمقصود لغيره، هي ما يتبناه ابن مالك (672هـ)؛ إذ يفرق بين الكلام والجملة، ليقول: «أن الكلام: ما تضمن من الكلام إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته»<sup>1</sup> لأن الجملة حسب رأي ابن مالك، وان تضمنت إسناداً، إلا أن هذا الإسناد قد يكون لغيره، يقول: «واحترز بأن قال (مقصود لذته)، من المقصود لغيره، كإسناد الجملة الموصول بها، والمضاف إليها؛ فإنه إسناد لم يقصد هو و لا ما تضمنه لذاته، بل قصد لغيره، فليس كلاماً بل جزء كلام. وذلك نحو قولك: "قاموا"، من قولك: "رأيت الدين قاموا" "وقمت حين قاموا".<sup>2</sup> هذا التفريق (بين الجملة والكلام) الذي سيكون دُولةً بين الدين تَلُوا هؤلاء فلا يكاد يشذ عنه أحد.<sup>3</sup>

ب- ابن هشام الأنصاري (ت 761):

يخص ابن هشام الجملة باهتمام واسع في مجمل كتبه، ويعرف الكلام كونه: لفظ مفيد، وأقل ائتلافه من اسمين، أو فعل واسم<sup>4</sup>. ويصر على كون الكلام غير الجملة؛ فهو -الكلام-: «القول المفيد المقصود، الذي يحس السكوت عليه»<sup>5</sup>. حيث يقرر أن من ذهب إلى أن الجملة هي الكلام، إنما لم يفرق بين صحة السكوت وحسن السكوت. ويُراد بصحة السكوت: كون الكلام متضمناً للإسناد الأصلي، وكونه مقصوداً لذاته<sup>6</sup>. ليقرر في "المغنى" بأن الجملة لا ترادف الكلام، كما يتوهمه كثيرون من الناس... و الصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعونهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، جملة الصلة، و كل ذلك ليس مفيداً فليس كلاماً<sup>7</sup>.

فابن هشام يُحذُّ الجملة بناء على توفرها على علاقة إسنادية؛ وإنما يتحرَّج من أن يعدّ الجمل الصغرى كلاماً، إذ أنها تسمى لتراكيب أكبر منها، وأن الإسناد فيها لم يُقصد لذاته.

<sup>1</sup> - ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المفتون، هجر للطباعة، ط1، ج1، 1990، ج1، ص05.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص05.

<sup>3</sup> - علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص 27.

<sup>4</sup> - شرح قطر الندى وبل الصدى: تقديم، إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2004، ص 291.

<sup>5</sup> - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تحقيق محي الدين محمد عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع، ص51.

<sup>6</sup> - شرح قواعد الأعراب: تحقيق محمد بن مصطفى القوجري، بيروت، دار الفكر، ط1، 1997، ص13.

وينظر: حسن موسى الشاعر، تطور الآراء النحوية عند ابن هشام، دار البشير، ط1، 1994، ص15.

<sup>7</sup> - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، بيروت، المكتبة العصرية، 1995، ج2، ص54.

ويأتي السيوطي(911هـ) بعد ابن هشام ليأخذ العصا من وسطها، وهو إذ يقرر أن الجملة غير الكلام، بقوله: «ذهبت طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان، وهو ظاهر قول الزمخشري في " المفصل"، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام؛ قال ويسمي الجملة، و الصواب أنها أعم منه»<sup>1</sup> و يخالف ابن هشام في كون الإفادة تحصل بالإسناد، فيشترط في الجملة هي الأخرى الإفادة<sup>2</sup>. أما قول ابن هشام لجملة الصلة، وجملة جواب الشرط، فيرى السيوطي أن إطلاقها من قبيل المجاز: «أما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً وجواباً أو صلته بإطلاق مجازي، لأن كلا منهما كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان». <sup>3</sup> فيبدو أن فكرة الإسناد في الجملة نشأت مع عبد القاهر الجرجاني، لتكون ارتكاز كل جملة. غير أنه يقع الخلاف بين حقيقة الإسناد في الجملة، و حقيقته في الكلام

#### 4-1 تقسيم الجملة لدى القدماء.

لا يخرج النحويون القدماء عن التقسيم الثنائي للجملة، فهي اسمية و فعلية و العبرة بصدرها، إن كان صدرها فعلاً؛ فهي جملة فعلية، وإن كان اسماً؛ فجملة اسمية. مرادهم صدر الجملة المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليهما<sup>4</sup>. فعدوا جملة. "عبد الله قام" اسمية، و اضطربوا في عدّ جمل مثل: "أعندك زيد"، "أفي الدار زيد" اسمية أم فعلية أم ظرفية<sup>5</sup>.

وقد دفع هذا إلى ظهور فريق آخر يقر بوجود نوعا آخر هو الجملة الظرفية، وفريق آخر يقرر وجود أنواع أربعة حيث يضيف الجملة الشرطية كقسم قسيم للتقسيم الثنائي<sup>6</sup>. مع الظرفية التي تصدرها ظرف أو جار ومجرور.

<sup>1</sup> - السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوقيفية، ص 55.

<sup>2</sup> - نوار عبيدي: التركيب في المثل العربي القديم، مطبعة المعارف، ط1، 2005، ص43.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص43.

<sup>4</sup> - محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، بيروت، دار النهضة العربية، 1988، ص90.

<sup>5</sup> - المرجع السابق، ص90

<sup>6</sup> - علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2007، ص29.

ويعد الزمخشري أول من أشار إلى التقسيم الرباعي: (اسمية، فعلية، ظرفية، شرطية) غير أنه قد يكون أخذ التقسيم من أبي علي الفارسي (377هـ)،<sup>1</sup> بينما أضاف الزمخشري الجملة الظرفية التي يمثل لها بقوله: "خالد في الدار"، فيجعلها متكونة من مبتدأ وخبر وقع عنده ظرفاً أو جاراً ومجروراً.<sup>2</sup> ولعل آخر من استخدم مصطلح الجملة الظرفية في القديم، هو ابن هشام (761هـ)، حيث أطلقه (المصطلح) على المصدرة بظرف أو الجار والمجرور نحو: أعندك زيد؟ أفي الدار زيد؟ إذ قدرت "زيد" فاعلاً بالظرف أو الجار و المجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبر عنه بهما.<sup>3</sup>

فرغم توحد المصطلح إلا أن التخريجات تنتسب إلى ثلاثٍ شِعَبٍ: بأن تكون جملة اسمية (مبتدأ وخبر) كما رأينا لدى الزمخشري، أو بتقدير فعل متعلق بالظرف فيكون الاسم بعد الظرف فاعله، أو فاعلاً للظرف عينه فتكون الجملة بذلك ظرفية، وهذا رأي ابن هشام الذي يجعل الجمل ثلاث أقسام: فعلية و اسمية و ظرفية فَيُقَصِّبِ الشرطية.<sup>4</sup>

ويرى ابن يعيش أن الجمل في الأصل قسمان لا ثالث لهما: اسمية و فعلية؛ لأن الشرطية في أصلها جملتين فعليتين؛ الشرط: (فعل و فاعل)، والجزاء: (فعل و فاعل) و الظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو "فعل و فاعل"<sup>5</sup> وعلى رأيه من القدماء ابن الأنباري أبو البركات (577هـ) الذي لا يرى للقسمين ثالثاً.<sup>6</sup>

#### - تقسيم الجملة عند ابن هشام:

يعد ابن هشام الأنصاري أول من خص الجمل المعربة، و الجمل غير المعربة بباب مستقل.<sup>7</sup> فجعلها سبعة تقابل سبعة. أما التي لا محل لها من الإعراب؛ فهي التي لا تحمل حركة إعرابية، بينما التي لها محل إعرابي تتحمل حركة إعرابية (رفعاً، نصباً، جراً جزماً). وكلا النوعين لا غنى عنه؛ إذ يؤدي وظيفة معنوية، وإنما تختص الجمل المعربة

<sup>1</sup> - حسني المنصور الشيخ، المرجع السابق ص33.

<sup>2</sup> - التركيب في المثل العربي القديم، ص44 .

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص44.

<sup>4</sup> - علي أبو المكارم: التراكيب الإسنادية، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2007، ص15.

<sup>5</sup> - التركيب في المثل العربي القديم، ص44-45.

<sup>6</sup> - المرجع السابق، ص45

<sup>7</sup> - حسن منصور الشيخ، المرجع السابق، ص62.



بحملها لمعنى جديداً مستقلاً يضاف إلى معنى الكلام، في حين أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب تؤكد معنى سابقاً لها، فهي مرتبطة بالكلام، ولا تحتوى على معنى مستقلاً ابتداءً.<sup>1</sup>

## 1/ الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

1. الجملة الابتدائية: وتسمى: "المستأنفة" - عند ابن هشام- ويجعل المستأنفة نوعان: الجملة المفتتح بها النطق مثل: "زيد قائم"، و الجملة المنقطعة عما قبلها "مات فلان رحمه الله"
2. الجملة الاعتراضية: الجملة التي تعترض بين شيئين متطالبين متلازمين لتوكيد الكلام أو توضيحه أو تحسينه، وتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزأيه، و ليست معمولة لشيء منه.<sup>2</sup> كما في قول زهير بن أبي سلمى:  
سئمت تكاليف الحياة ومن يعيش ثمانين حولا - لا أبالك- يسأم
3. الجملة التفسيرية: وهي الفصلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، مثل قوله تعالى ( واسروا النجوى الذين ظلموا: هل هذا إلا بشر مثلكم)
4. الجملة المجاب بها لقسم، نحو قوله تعالى: ( و القرآن الحكيم أنك لمن المرسلين)
5. الواقعة جواب الشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن ب"الفاء" و لا "إذا" الفجائية ( لو، لولا، لما، كيف) كقولنا: "إن تقم أقم".
6. الواقعة صلة لاسم أو حرف: " جاء الذي أبوه قام".
7. التابعة لما لا محل لها من الإعراب، نحو: " قام زيد، ولم يقم عمرو"

## 2/ الجمل التي لها محل من الأعراب:

- (1) الواقعة خبراً، وموضعه رفع في باب المبتدأ، ونصب في باب "كان" و"كاد".
- (2) الواقعة حالاً، وموضعها نصب.
- (3) الواقعة مفعولاً، وموضعها النصب؛ إن لم تنب عن فعل
- (4) الواقعة مضاف إليه: وهي التي يضاف إليها اسم، ومحلها الجر تقدر بمصدر؛ وإن لم يكن معها حرف مصدري.

<sup>1</sup> - علي جابر المنصوري: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، عمان، الدار العلمية الدولية، ط1، 2002، ص27.

<sup>2</sup> - فخر الدين قباوة: إعراب الجمل و أشباه الجمل، بيروت، دار الأفاق الجديدة، ط1981، ص3، ص64.

(5) الواقعة بعد "الفاء" جواب لشرط جازم؛ لأنها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظاً.

(6) التابعة لمفرد: المنعوت بها، المعطوفة بالحرف، و المبدلة.

(7) التابعة لجملة لها محل، ويقع ذلك في النسق و البديل.

\*نشير إلى أن ابن هشام في المغني يضيف جملتين بقوله: « هذا الذي ذكرت من انحصار الجمل التي لها محل في سبع، جار على ما قرروا. و الحق أنها تسع، و الذي أهملوه "الجملة المستثناة" والجملة المسند إليها»<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>- ينظر نحو الجمل: مختار بوعناني، وهران، الفجر، 1995، ص137.

2- الجملة عند المحدثين

1-2 إشكالية العامل

2-2 الاتجاه المحافظ

3-2 الاتجاه المبدد

4-2 تقسيم الجملة عند المحدثين

## 2-1 إشكالية العامل:

يحاول المحدثون تجنب الكثير من السقطات التي وقع فيها القدماء بباذرات محمودة، وكان من عظيم ما يثير انتباههم؛ النزوع نحو بحوث الجملة و التركيب، الذي أغفله القدماء. ذلك أن: ومضات كانت تنثر من أعمال القدماء، فتمس النظام العام لبناء الجملة مساً مباشراً، ثم لا تلبث أن تخبو دون أن تترك وراءها أثراً لنظرية شاملة.<sup>1</sup> وأول ما أراد المحدثون تجاوزه نظرية العامل<sup>2</sup>، التي تتم عن تعلق شوائب الفلسفة والتحليلات المنطقية بالنحو العربي: «... ذلك أن ما لا يقبل الجدل؛ أن فكرة العمل النحوي إنما هي مجرد تصوير عقلي لا وجود له.»<sup>3</sup> فكان مبعث لكثير من التأويلات التي لا يرتئها التوصيف اللغوي، وكان الحديث عن الإعراب عند النحاة مظهراً من مظاهر النشاط العقلي، وكان الإعراب عندهم أثراً من آثار العوامل التي أكسبها النظر العقلي مظهر العلة وقوة النسب.<sup>4</sup>

لا ندري كيف يكون الإعراب مظهراً من مظاهر النشاط العقلي؛ و النحويون مطبقون على أن الإعراب وضع للبيان عن المعاني؛ فالرفع علم الابتداء أو الفاعلية أو علم العمدة، و النصب علم الفضلة و الجر علم الإضافة.<sup>5</sup> وقد جرّ المحدثون الخلاف إلى التقسيم تقسم الكلم، بحيث رأوا أنه لا يستوعب جميع كلمات العربية، بل إن التقسيم قد يضم كلمات غير متجانسة بحيث مجموعة واحدة تائيراً بالتقسيم الفلسفي. أضافوا مجموعات أكثر دقة و تخصصاً؛

1- مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في الجملة العربية، القاهرة، دار نوبار، ط1، 1997، ص9.

2- لقد تتبع سليمان ياقوت النظرية تاريخياً، ينظر كتابه: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص63 وما بعدها.

3- المرجع نفسه، ص28.

4- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص66.

5- فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، عمان، دار الفكر، ط1، 2007، ص31. وهكذا بدأت نظرية العامل بهذا التعليل البسيط ولم تشبه بادئ الأمر مع عبد الله الحضرمي(117هـ) والخليل شاذبة لا من المنطق ولا من الفلسفة. وقد وردت تعليقات عبد الله بن إسحاق الحضرمي في كتب النحو. ينظر: طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، ص31. والمدارس النحوية، شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط7، ص19. والمدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، عمان، دار الفكر، ط1، 1987، ص17. وألفية النحو العربي، سيدي محمد ولد داد وأحمد، الجزائر، دار المعرفة، 2009، ج1، ص45. وأصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، القاهرة، دار غريب، ط1، 2006، ص152. المدارس النحوية، خديجة الحديثي، الأردن، دار الأمل، ط2، 2001، ص65. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، القاهرة، دار المعارف، ص39.

فأقسام الكلام لدى تمام حسان و تلميذه مصطفى الساقى؛<sup>1</sup> هي: الاسم، الصفة، الضمير، الأداة، الفعل، الخالفة والظرف.

ومهما يكن من أمر فإن المحدثين وجدوا بدائل عن نظرية العامل، التي تحكم التركيب كفكرة التعليق: الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي.<sup>2</sup> وقد تقترح فكرة للبحث أخراة شاملة، تغني النظر اللغوي عن فكرة العامل، تتمثل في ظواهر تركيبية في الجملة هي الارتباط و الربط و الانفصال.<sup>3</sup> بأن تنشأ العلاقة بين الألفاظ أوثق ما يكون بأدوات الربط وغيرها.

## 2-2 الاتجاه المحافظ:

يكون عباس حسن في طليعة المحافظين في تعريفه للكلام والجملة، وهو من يتطلع إلى أن يكون كتابه " النحو الوافي" من أيسر الكتب للمعلم والمتعلم سويا. فيجعل الجملة والكلام في المفهوم سواء؛ فهي وهو: «ما تتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل، مثل: أقبل ضيف، فاز طالب»<sup>4</sup> بيد أنه ينفي على الجملة الواقعة خبراً، أو صلة، أو نعتاً، أو حالاً أن تسمى جملة خبرية؛ لأنها تسمى خبرية بحسب أصلها الأول الذي كانت مستقلة فيه، فإذا صارت صلة أو تابعة لغيرها؛ لم يصح تسميتها خبرية، إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو بالإيجاب تنفرد به و تقتصر عليه وحدها، بل هي لذلك لا تسمى كلاماً ولا جملة؛ فعدم تسميتها خبرية من باب أولى،<sup>5</sup> لكن عباس حسن لا يذكر لنا اسماً لهذه الجمل في هذه الحال.

و يستدرك على بعض كلامه من إيجاب التركيب و الإفادة المستقلة، أن ترد حالات لا يذكر فيها الجزأين المركبين، بل تغني ذكر إحدهما، عن ذكر الآخر إلاً تقديراً.<sup>6</sup> وقريب منه ما يذهب إليه ريمون طحان، إذ يقر أن الكلام ما تتركب من مجموعة متناسقة من المفردات لها معنى مفيد، غير أن ريمون يجعل الجملة هي الوحدة الكتابية الدنيا

<sup>1</sup>- مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، القاهرة دار نوبار، ط1979، ص1، ص09.

<sup>2</sup>- المرجع السابق، ص102.

<sup>3</sup>- مصطفى حميدة، المرجع السابق، ص 204.

<sup>4</sup>- حسن عباس: النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، ط14، ص15.

<sup>5</sup>- المرجع السابق، ص15.

<sup>6</sup>- المرجع نفسه، ص16.

للقول أو الكلام الموضوع للفهم والإفهام، بحيث يكون حدُّ الجملة دلالياً؛ كونها أقل قدر من الكلام. وَحَدُّهَا بنيوياً؛ تركيب يتألف من ثلاثة عناصر أساسية إسنادية.<sup>1</sup> ففي ثنيات حديث ريمون يتضح تخصيصه للجملة، إذ هي بعض الكلام؛ فيما يجعل عباس حسن الجملة هي الكلام، و إن ما يجمع بين الرجلين التركيب و الإفادة.

### 2-3 الاتجاه المجدد:

أ- تمام حسان:

نلتمس لدى المحدثين تحررهم من أغلال الثنائية التي عهدناها لدى القدماء، من علاقة الجملة بالكلام، ويبدو أن ذكر الجملة مكان الكلام أو العكس غير ضائر. فتمام حسان يعرف الكلام إتباعاً لدي سوسير: « الكلام هو النشاط العضلي الصوتي الفردي». <sup>2</sup> ثم يبتدع مصطلح " المجموعة الكلامية" فيعرفها هكذا: «مجموعة من الكلمات أيّاً كان عددها، ما دامت تقع بين سكتتين و تستغرق مرّة واحدة من مرّات التنفس... سواء كانت جملة مفيدة أو جزء من جملة أو كانت كلمة واحدة». <sup>3</sup> ويعتمد تمام حسان هنا على نية المتكلم في تحديد الكلام بالحركات العضوية، وتحديد مجموعاته بالسكتتين. <sup>4</sup>

ثم يقابل تمام بين اللغة و الكلام، فيقرر: «... الكلام عمل، و اللغة حدود هذا العمل، و الكلام سلوك، و اللغة معيار هذا السلوك، و الكلام نشاط، و اللغة قواعد هذا النشاط، و الكلام حركة، و اللغة نظام هذه الحركة، و الكلام يحس بالسمع نطقاً، و البصر كتابة، و اللغة تفهم بالتأمل في الكلام، فالذي نقوله و نكتبه كلام، و الذي نقول بحسبه، و نكتب بحسبه هو اللغة...» <sup>5</sup> فالكلام ملك الفرد، و اللغة قواعده و ضوابطه. و غير خفي تأثر تمام بالدراسة الوصفية للغة؛ بل يدعو إليها. فلا غرو إذن أن يتأثر بأفكار سوسير في ثنائية اللغة و الكلام.

ب- إبراهيم أنيس:

<sup>1</sup> - ريمون طحان: الألسنية العربية، بيروت، دار الكتاب اللبنانية، ط2، 1981، ص44.

<sup>2</sup> - مناهج البحث في اللغة: الدار البيضاء، دار الثقافة، 1986، ص39.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص57.

<sup>4</sup> - التركيب في المثل العربي القديم، ص55.

<sup>5</sup> - تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ج1، ص32.

يعرف إبراهيم أنيس الجملة: «في أقصر صورها هي: أقل قدر من الكلام، يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تتركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر»<sup>1</sup> فلذلك لا يمكن أن نسوقه في زمرة المجددين؛ لأن تعريفه هذا يقترب من تعريف حسن عباس، و الذي عليه القدماء و بعض المحدثين كعبده الراجحي، بقوله: «الكلام الذي يتركب من كلمتيــــــــــــــــــــن أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل»<sup>2</sup> وجورج موانان من الغربيين، بقوله: «الجملة عبارة عن التعبير عن فكرة أو شعور، بواسطة كلمة أو كلمات تستخدم بصورة معينة لفعل المعنى المقصود».<sup>3</sup> وهذه التعريفات يجتذبها عنصر التركيب و الإفادة، لكن إبراهيم أنيس يخالف تقسيم القدماء للكلام بكونه: اسم، ضمير، و أداة، و فعل.<sup>4</sup> حيث يضيف الأداة.

### جـ - مهدي المخزومي:

يسعى مهدي المخزومي إلى التوصيف اللغوي في النحو العربي، لينفضه من أدران التأويلات العقلية، فلا يسأل في تعريف الجملة إلا على تمام الفائدة؛ بحيث يعرفها: «الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات، وهي المركب يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاءها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنتقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع».<sup>5</sup> فالجملة فكرة يبوح بها القائل. -حسب المخزومي- يزكي هذا موقفه إزاء جملة الشرط؛ إذ هي جملة واحدة لأنها تعبر عن فكرة تامة واحدة، و ليست جملة الشرط بجزئها إلا وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار، أما بالنظر اللغوي فجملتنا الشرط جملة واحدة، و تعبير لا يقبل الانشطار.<sup>6</sup>

و يلزمه هذا المذهب إلى جملة النداء؛ فهي لا تعد جملة و لا تستحق هذا الإطلاق لأن الجملة إنما تقوم على أساس الإسناد الذي يحدث فكرة تامة. أما قولهم: "يا عبد الله" مثلاً، لا يعدو فوق كونه أداة للتنبيه و لفت نظر المنادي، فأسلوب النداء مركب لفظي، لا يرتفع إلى منزلة الجملة. لأن الجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التي يصح السكوت

<sup>1</sup> - التركيب في المثل العربي القديم، ص55 وما بعدها.

<sup>2</sup> - عبده الراجحي: التطبيق النحوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط2، 1998، ص83.

<sup>3</sup> - رابح بومعزة: المرجع السابق، ص27.

<sup>4</sup> - التركيب في المثل العربي القديم، ص56.

<sup>5</sup> - التركيب السابق، ص56.

<sup>6</sup> - مهدي المخزومي: النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت، المكتبة العصرية، ص57.

عليها، تتألف من العناصر الثلاث الإسنادية<sup>1</sup> فالإسناد و تمام الفكرة دعامة الارتكاز في تعريف مهدي المخزومي.

## 4-2 تقسيم الجملة لدى المحدثين:

### أ- الاتجاه الأول:

وهو اتجاه يجاري القدماء في تقسيماتهم، فلا يزيغ عنها والجملة (اسمية و فعلية) وهو مسعى يبين إلى التبسيط. فعباس حسن يقول بأن الجملة: كلمتان أساسيتان لا بد منهما للحصول على معنى مفيد كالفعل مع فاعله، ومع نائب فاعله، في مثل: "فرح الفائز" "أكرم النابغ"؛ و تسمى هذه الجملة: "فعلية"، لأنها مبدوءة -أصالة- بفعل، وكالمبتدأ مع خبره أو مع ما يغني عن الخبر في مثل: "المال فاتن"، و "هل الفاتن مال؟" وتسمى الجملة "اسمية" لأنها مبدوءة -أصالة- باسم فالجملة إما: "اسمية" وإما "فعلية".<sup>2</sup> على أن يحترز في تقدم الفعل والاسم، بقوله "أصالة" من التقديم البلاغي، كقولنا: "محمدًا أكرمت"، فالجملة فعلية تقدم فيها مفعول الفعل للحصر.<sup>3</sup>

و ثاني الاثنين اللذين يجاريان القدماء ابتغاء التيسير عبده الراجحي، بقوله: «الجملة العربية نوعان لا ثالث لهما؛ جملة اسمية، جملة فعلية...»<sup>4</sup> فكلاهما يبحث عن أصل الجملة. وربما كان على قولهما مبارك مبارك في كتابه قواعد اللغة العربية.<sup>5</sup>

### ب-الاتجاه الثاني:

و نسوق في هذا الاتجاه محمود أحمد نحلة، بحكم أنه لم يخالف القدماء إلا يسيراً، بل إنه تكامل مع التقسيم القديم على حد زعم حسين منصور الشيخ.<sup>6</sup> فكانت الجمل عنده بسيطة و مركبة، أما البسيطة فتكون: اسمية و فعلية بمفهومها القديم؛ بيد أنه يصطلح "الجملية" التي

<sup>1</sup> - مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص57.

<sup>2</sup> - حسن عباس، النحو الوافي، ص466.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص466.

<sup>4</sup> - عبده الراجحي، المرجع السابق، ص83.

<sup>5</sup> - التركيب في المثل العربي القديم، ص63.

<sup>6</sup> - حسن منصور الشيخ، المرجع السابق، ص95.



يراها تتجسد في كل جملة يكون الخبر فيها جملة اسمية أو فعلية. فتكون عينها "الجملة الكبرى" التي عاها ابن هشام؛ غير أن محمود أحمد نحلة يرغب عن هذا المصطلح، لأن الجملة الكبرى، حسبه- قسماً قسيماً للجملة الفعلية والاسمية، لا قسماً من الجملة الاسمية، وأن الجملة الكبرى تكون مستقلة في إطار بساطة الجملة، عكس ابن هشام الذي يرى أن الجملة الكبرى قد تكون غير مستقلة.<sup>1</sup>

أما الجملة المركبة: فيراها تصاغ من جملتين بسيطتين، وقد تصاغ من أكثر من جملتين، أما النوع الأول فيصطلح عليه التركيب المفرد، بينما النوع الثاني فيصطلح عليه التركيب المتعدد. فيكون التركيب المفرد بإحدى الطريقتين: أن تكون جملتين بينهما علاقة دلالية متجاورتين مرتبطتين برابط لفظي أو غير مرتبطتين، أم تدمج إحدى الجملتين في الأخرى،<sup>2</sup> أما التركيب المتعدد فكأن ترتبط أكثر من جملتين عن طريق إعادة الربط، أم بتكرار التفريع، وإلا بهما معاً.<sup>3</sup>

### ج- الاتجاه الثالث:

ونسوق في هذا الاتجاه تقسيم كل من تمام حسان، الذي اختلف مع التقسيم القديم بناء على اختلافه مع القدماء في تقسيم الكلمة؛ ففي ظل التقسيم السباعي للكلمة لدى تمام حسان: اسم، فعل، صفة، ضمير، خالفة، ظرف، أداة.<sup>4</sup> وفي ظل التقسيم الرباعي للمخزومي: اسم، فعل، أداة، كناية.<sup>5</sup> تنقسم الجملة إلى جملة اسمية وفعلية، وصفية،<sup>6</sup> وقد يستبدل المخزومي الوصفية بالظرفية.<sup>7</sup> أما تمام حسان؛ فيقسم الجملة من حيث المعنى إلى خبرية، شرطية، طلبية، إفصاحية.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> - محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 138

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص 145.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 181.

<sup>4</sup> - تمام حسان، العربية معناها ومبناها ص 88 وما بعدها.

<sup>5</sup> - التركيب في المثل العربي القديم، ص 56.

<sup>6</sup> - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 82.

<sup>7</sup> - عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 62.

<sup>8</sup> - محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص 82.

و ما يلفت النظر في تقسيمها الجملة إلى اسمية و فعلية، النظر إليها على أساس الإسناد؛ فالجملة الفعلية هي ما يكون فيها المسند فعلاً دالاً على التغيير و التجدد، و الاسمية هي ما يكون فيها المسند اسماً دالاً على الثبات و الدوام. أما الظرفية: فهي ما يكون المسند فيها ظرفاً، أو مضافاً إليه بالأداة.<sup>1</sup> كقوله تعالى: (وبينهما حجاب).<sup>2</sup> وقوله تعالى: (على أبصارهم غشوة).<sup>3</sup>

فالعبارة بتقديم الفعل أو تأخيره في تعيين الجملة؛ فالجملتان: "طلع البدر" و "البدر طلع" فعليتان كلاهما؛ لأنهما في الحالتين تعبران عن التجدد و الاستمرارية، بل اعتبار جملة "البدر طلع" جملة فعلية- لدى المخزومي- تقدم فيها الفاعل على فعله، تجنبنا الكثير من التقديرات و التأويلات.<sup>4</sup>

ولا يمكن أن نغفل تقسيم محمد حماسة في هذا الاتجاه، وإن لم يتوافق مع التقسيمين السابقين إلا أنه يجانب تقسيم القدماء من وجهة نظر قريبة منهما.<sup>5</sup> و مفاد تقسيم محمد حماسة أن يجعل الجمل ، إسنادية و موجزة. أما الإسنادية: فهي ما حوت عناصر الإسناد؛ فنتفرع بذلك إلى اسمية و فعلية و وصفية.<sup>6</sup> بينما الموجزة فيذكر فيها عنصر واحداً من عناصر الإسناد، ويحذف الثاني حذفاً واجباً غالباً، ويشمل هذا القسم الفعلية الموجزة؛ مثل (أتكلم ، استقم) و الاسمية الموجزة، مثل: (الاسم المعطوف عليه اسم آخر بواو المعية: كان رجل وضيعته).

و الجوابية الموجزة تتجلى في كل إجابة لسؤال، و كان مكتفياً بنفسه، مغنياً في موقف عما سواه (نعم، لا).<sup>7</sup> أما الجمل الغير الإسنادية فتشمل: الخالفة، التعجب، المدح، النم، النداء القسم، الإغراء.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> - عبد الحميد السيد، المرجع السابق، ص62.

<sup>2</sup> - سورة الأعراف، الآية 46.

<sup>3</sup> - سورة البقرة، الآية 57.

<sup>4</sup> - مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص46.

<sup>5</sup> - حسن منصور الشيخ، المرجع السابق، ص95.

<sup>6</sup> - المرجع السابق.

<sup>7</sup> - المرجع نفسه.

<sup>8</sup> - المرجع نفسه.

## د- الاتجاه الرابع:

أصحاب هذا التقسيم يتميزون عن سواهم باعتبارهم خالفوا تقسيم القدماء بناءً على ما وجدوه من خلل منهجي وعدم استيعاب بعض أنواع الجمل، على حد زعم حسين منصور الشيخ؛ فهذا عبد الهادي الفضلي، يجعل الجمل: إسنادية، شرطية، ظرفية، جمل بسيطة، ويرى في الجمل البسيطة أنها قد تشمل على كلمة واحدة، اسماً أو فعلاً أو خالفةً، وقد تشمل على أكثر؛ إلا أنها لا إسناد فيها و لا تعليق.<sup>1</sup> أما عبد الرحمان أيوب؛ فقد بنى تقسيمه على أساس عدم الاعتداد بالعامل؛ فقسم الجمل إلى إسنادية، و غير إسنادية. تتجلى الإسنادية في: الاسمية والفعلية، و تتوارى الجمل الغير إسنادية -عنده- خلف أسلوب النداء، و جملة: نعم، بئس، التعجب. إذ لا يمكن أن تعد من الفعلية في شيء، بمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية؛ لتقادي التقدير الذي يلجأ إليه القدامى وفاءً لتقسيمهم الثنائي.<sup>2</sup>

يذكرنا قول عبد الرحمان أيوب بالجملة الإسنادية، بما ذهب إليه ريمون طحان، في قوله بعدم جدوى تقسيم الجملة إلى فعلية واسمية ما دامت الجملة إسنادية بالدرجة الأولى، فكأنى به يقول بغير الإسنادية، غير أنه يبقى في إطار الإسنادية، فلا يجد فرقاً في أن يتقدم الفعل أم يتقدم الاسم فجملة مثل: "جلس الولد"، لا تختلف في شيء مع الولد جلس.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- حسن منصور الشيخ، المرجع السابق، ص91.

<sup>2</sup>- عبد الحميد السيد، المرجع السابق، ص62.

<sup>3</sup>- ريمون طحان، المرجع السابق، ص54-55.

3- الجملة عند الغربيين

1-3 الجملة عند فرديناند دي سوسير

2-3 الجملة عند بلومفيلد

3-3 الجملة عند أندري مارتنيه

4-3 الجملة عند زوام تشومسكي

### 3- تعريف الجملة لدى الغربيين:

إن المنهج المتبع أحيانا هو من يفرض نظرة إلى موضوع ما، إذ يضرب بأطنابه حتى تفوق تعريفات الجملة، في حقل الدراسات الغربية المائتين تعريفا حسب المناهج و التيارات المتجاذبة، وهذا اللساني الفرنسي جورج مونان يقول: بأنه يوجد نحو مائتي تعريف مختلف للجملة بشكل منفصل أو مرتبط<sup>1</sup>. وربما سُجّل ما يربو عن الثلاثمائة تعريف، مثلما يسجل لنا صاحب مدخل إلى دراسة الجملة<sup>2</sup>. وذلك بدءاً من عهد أفلاطون إلى يومنا هذا.

وزنُبقية المصطلح: مصطلح الجملة هو الآخر يبعث على شيء من التميع، وعدم الاستقرار على الرغم من شخوصه، ولعل أبعد التعاريف أثراً؛ هو تعريف ديونسيوس ثراكس "dionysions thrax" (عالم الإسكندرية من رجيل (ق1ق. م) صاحب أقدم نحو عربي، الذي جمع في صفحاته القليلة نتاج أربعمئة عام، من الجهود اللغوية قبله، و التعريف هو قوله: " الجملة نسق من الكلمات، يؤذي فكرة تامة"<sup>3</sup>.

وقد كان المقصود بالفكرة التامة الاكتمال المنطقي للخبر Aussage، كما كانت الكلمة هي التعبير اللغوي عن المفهوم Begriff؛ فقد كانت الجملة هي التعبير اللغوي عن المفهوم والقضايا المنطقية urteits، التي تتكون من موضوع أو مسند إليه subjekt، ومحمول أو مسند Pradikat<sup>4</sup>.

وهذا أقدم تعريف للجملة، يبنني على الشكل form والمضمون Inhah بحيث يركز على التركيب وتتابع الكلمات، و يستدعي تمام الفكرة أو الفائدة. وسيسود هذا التعريف في النحوي التقليدي Traditionnelle Grammatic عبر العصور حتى العصر الحديث<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الجليل مرتاض، الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، ص190.

<sup>2</sup> - محمود أحمد نحلة، ص11.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص12.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص12.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص12.

### 3-1 الجملة عند فرديناند دي سوسير:

أما إذا انتقلنا إلى دي سوسير (1857.1913) رائد الدرس اللساني الحديث، الذي شغلته اللغة فأخذت جل عنايته، لينتقل بها من الدراسة التاريخية، إلى الدراسة الآنية (الوصفية).<sup>1</sup> فرأى من مهام اللساني أن يصف كل الألسنة، يؤرخ لها، يبحث في القوى الفاعلة بشكل دائم في كل الألسنة. فانجر إلى الحديث عن المفاهيم الثلاث: "اللسان واللغة و الكلام"، ثم العلامة اللسانية ووجهيها المفهوم (concept)، والصورة السمعية (Image Acoustique).<sup>2</sup>

لكن سوسير لم ينشغل بالجملة؛ بقدر ما انشغل بما هو سبب لها التضام Syntagma. و التضام عنده يتألف دائما من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية؛ التي يتلو بعضها بعضا. أما الجملة فهي نمط رئيسي من أنماط التضام؛ الذي يمكن أن يكون حسب سوسير وحدة النظام اللغوي.<sup>3</sup> و بذلك يكون أعظم نص دشن به باب البنيوية قوله الشهير: « فقيمة الكل هي في أجزائه، كما أن قيمة الأجزاء تتأني من مكانتها في هذا الكل أو ذاك ..»<sup>4</sup> وبذلك يشبه وظيفة اللغة بلعبة الشطرنج ووجه الشبه بين هذه وتلك؛ أن كل منهما يحكمها نظام،<sup>5</sup> فيولي بذلك عناية للعلاقات التركيبية بين الأجزاء؛ لأننا -حسبه- لا نتكلم بعلامات منعزلة، وإنما نتحدث بمجموع علامات.<sup>6</sup>

وما يثير الانتباه حقا في رؤية دي سوسير، وإن لم نتضح لديه معالم الجملة؛ إلا أن التعابير الجاهزة في كل لغة تطارده؛ إذ تترى تكرارا على كل لسان، فتقرر لديه أن الجملة تنتمي إلى الكلام وحرية الفرد و الأداء الفردي؛ لا إلى اللسان، بينما ينبغي أن يكون التركيب عائداً إلى الكلام.<sup>7</sup> أين يرى عبد الجليل مرتاض أن الجملة إنما تنتمي إلى اللسان، الذي هو

<sup>1</sup>- وهذا هو الهدف الأساسي للنظرية اللسانية البنيوية، دراسة اللغة موضوع اللسانيات في ذاتها ولذاتها؛ أي دراستها دراسة آنية.

ينظر: شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، بيروت، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص09.

<sup>2</sup>- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص45.

<sup>3</sup>- عبد الجليل مرتاض: مفاهيم لسانية ديسوسورية، دار الغرب، ص33.

<sup>4</sup>- المرجع السابق، ص33.

<sup>5</sup>- فرديناند دي سوسير: علم اللغة العام، ترجمة: يوثيل يوسف عزيز، بغداد، دار آفاق عربية، 1985، ص106.

<sup>6</sup>- عبد الجليل مرتاض، مفاهيم لسانية ديسوسورية، ص33.

<sup>7</sup>- عبد الجليل مرتاض: اللغة والتواصل، الجزائر، دار هومة، ص66.

النسق الذي يشمل مختلف اللغات الإنسانية المنطوقة، لا إلى الكلام الذي يتحكم فيه كل شخص؛ وإن كانت القواعد و الضوابط تكاد تحكم جميع الأفراد المتكلمين في المجتمع الواحد.<sup>1</sup>

### 3-2 الجملة عند بلومفيلد:

وحيثما نذكر بلومفيلد(1887. 1949)؛إنما نعنى الدراسة التركيبية التوزيعية؛ ذلك أن بلومفيلد استوحى فكرة البيهافيورية من علماء النفس الأمريكيين، وطبقها على التحليل الوصفي اللغوي.<sup>2</sup> مما أدى إلى نظرية لسانية، قائمة على أساس مفهوم الوظيفة (La fonction)،<sup>3</sup> الذي يستبدل فيما بعد بمصطلح "الاستغراق" الأكثر ملائمة distribution ومنه مذهب Distributionnalisme الاستغراقية أو القرائنية.

هذا المذهب الذي يعتقد أتباعه أن الوصف للغة هو وصف لواقع الألفاظ، فلا ينظرون إذن إلى ما عداها.<sup>4</sup> بوصف للألفاظ حوالية خاصة، أي لكل لفظ حوالية، و حوالية الاسم غير حوالية الفعل، مما يقع قبله وبعده.<sup>5</sup> فيستبعدون المعنى إذ لا يمكن إخضاعه لنوع الدراسة الوصفية؛ وإنما يستغرق التحليل دراسةً في قرائن التركيب في مدرج الكلام.

وبذلك عدّه أحمد حساني من أولى المحاولات لوصف البنية التركيبية وصفاً بنويّاً تاماً. التحليل الذي بواسطة تفكك بنية الجملة، ليس على أساس أنها مؤلفة من طبقات مرصوفة بعضها بجانب بعض؛ بل على أساس أنها مؤلفة من طبقات مكونة للجملة، بعضها أكبر من بعض، إلى أن يتم تحليلها إلى عناصرها الأولية من المروفيمات.<sup>6</sup>

والوصف اللغوي للجملة يقوم على أساس المؤلفات، (والمؤلف يطلق في التوزيعية على كل مورفام أو ركن كلامي يمكن له أن يدرج ضمن بناء أكبر منه)، وهي قسمين:

<sup>1</sup> - المرجع السابق، 70.

<sup>2</sup> - التواتي بن التواتي: المدارس اللغوية في العصر الحديث، الجزائر، دار الوعي، ط2، ص25.

<sup>3</sup> - أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص104.

<sup>4</sup> - التواتي بن التواتي، المرجع السابق، ص26.

<sup>5</sup> - أحمد حساني: السمات التفريعية للفعل في البنية التركيبية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص07.

<sup>6</sup> - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص106.

مؤلفات مباشرة (Les Constituants Immediats) : وهي قابلة للتحليل إلى مؤلفات أصغر منها.

- مؤلفات نهائية (Les Constituants Terminaux)؛ وهي غير قابلة للتحليل إلى مؤلفات أصغر، و نهاية التحليل هو الجملة، بوصفها وحدة لسانية قابلة للتحليل إلى شطرين ينعنان على التوالي بالمركب الفعلي، الركن الاسمي، أو مسند و مسند إليه.<sup>1</sup>

- وإذا ارتسم منهج بلومفيلد؛ أضحى من غير العسير رسم مفهوم الجملة لديه وفق رؤيته المنهجية، فهي إذن -الجملة- «الصيغة اللسانية المستقلة، بحيث تؤدي وظيفتها دون توقف على صيغة تركيبية تشملها»<sup>2</sup> فهو يعبر بالتركيب، أو قد يوحى بعض قوله إلى القول بالعلاقة الإسنادية. أولم نقل بادئاً بأن الرؤية المنهجية تخيم بظلالها غالباً، لتتلون بها الرؤية إلى واقع المفاهيم؟.

فالجملة كل تركيب لغوي مستقل لا يحتويه تركيب لغوي أكبر، بموجب علاقة قواعدية معينة، فقوله تعالى: ( يوم ترجف الراجفة تتبعها الرادفة قلوب يومئذ واجفة)<sup>3</sup> يمثل ثلاثة تراكيب، و لا يمكن اعتبار أحدها جزء من الآخر، أما في قوله تعالى: ( علمت نفس ما قدمت وأخرت )<sup>4</sup> فقوله "قدمت" ؛ يمثل جملة، ولكن في سياق الآية، وليست بجملة خارجها؛ لأنه جزء من تركيب أكبر. فالتركيب منطلق أساسي لتحديد الجملة، يشمل المشتقات، و الكلمات المركبة، و الجمل.<sup>5</sup>

### 3-3 الجملة عند أندريه مارتنيه:

ونحيل على الوظيفية الفرنسية؛ عندما نذكر أندريه مارتنيه (1908. 1999)، الذي استطاع أن يطور التحليل التركيبي للجملة انطلاقاً من النتائج التي وصلت إليها الدراسة الفونولوجية. فوضع الخطوط الأولى لهذا التحليل الذي يقوم على أساس وظيفة العناصر اللسانية في التركيب.<sup>6</sup> بل يعد المنظور الوظيفي للجملة Functional Senence

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص109.

<sup>2</sup> - عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص19.

<sup>3</sup> - سورة النازعات، الآية 6-8.

<sup>4</sup> - سورة الانفطار، الآية 05.

<sup>5</sup> - التواتي بن التواتي، المرجع السابق، ص34.

<sup>6</sup> - بوقرة نعمان: المدراس اللسانية المعاصرة ، القاهرة، مكتبة الآداب، ص108.



(Perspective) نقطة البدء لدي الوظيفيين، الذي يغتدي فيما بعد أبرز توجهاتها.<sup>1</sup> وفلسفة البحث لدى هذا المنهج: تحث على المنظور الوظيفي للغة الذي يقوم على التواصل، ومنها تعم النظرة الوظيفية العناصر اللسانية الأخرى، بدءاً من الفونيم. فاللغة بنى منظمة، يتطلع المتكلم من خلالها إلى عالم الأشياء والأحاسيس؛ وبذلك تتكون الخبرة الإنسانية.<sup>2</sup>

ولعل أهم المفاهيم الإجرائية التي تنهض عليها وظيفية مارتنيه: المونيمات "اللفظة المستقلة": Le Monéme autonome هي وحدات دالة، تتضمن في بنيتها دليل وظيفتها تتمثل في الظروف؛ (اليوم، غداً، أحياناً). والعلاقة التي تربط هذه الوحدات بغيرها قائمة على أساس دلالتها الذاتية.

اللفظية التابعة Le monéme Dépendant: هي اللفظة المقترنة باللفظة الوظيفية Le monéme Fonctional: لا وظيفة لها في حد ذاتها، بل تساعد عناصر أخرى على التحديد، كما يمكن أن تستقل بنفسها في السياق اللساني مثل حروف الجر..

العبارة المستقلة le syntagme Autonome: تتألف من لفظة وظيفية، مقترنة بلفظة تابعة، تحدد وظيفتها من خلال تركيب العناصر مجتمعة مثل: الجار والمجرور، المضاف والمضاف إليه.

المركب الإسنادي le syntagme prédicatif: هو النواة التي تقوم على أساسها الجملة، وترتبط ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالعناصر اللسانية.<sup>3</sup>

ولو أردنا أن نمثل لما ذهب إليه مارتنيه توضيحاً لقلنا: اليوم ننتصر على العدو. ف"اليوم" لفظة مستقلة تتقدم وتتأخر، "على العدو" عبارة مستقلة؛ بينما "ننتصر" مكتفية بذاتها على إنشاء الرسالة، فهي المركب الإسنادي وما دونه إلحاق بلغة مارتنيه، أو ما يقابل "الفضلة" لإمكانية تلافيه.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية، ص12.

<sup>2</sup> - أحمد حساني، مباحث لسانية، ص110. وينظر: شفيقة العلوي، مرجع سابق، ص16.

<sup>3</sup> - بوقرة نعمان، المدارس اللسانية المعاصرة، ص110.

<sup>4</sup> - المرجع لسابق، ص110.

و الإلحاق على حالتين: إلحاق بالعطف (coordination)، والإلحاق بالتبعية (subordination) بحيث يضمن مارتيه الإلحاق؛ وظائف متعددة، كالنعت و المنعوت والمضاف و المضاف إليه.

من منطلق هذه الملاحظات، ومنطلق التحليل الوظيفي للبنية التركيبية، يتحدد مفهوم الجملة لدى مارتيه بوصفها: كل تركيب تتصل عناصره بركن إسنادي وحيد، أو متعدد عن طريق الإلحاق.<sup>1</sup>

فالجملية: كل قول تتبع فيه جميع العناصر مسندا واحدا أو عدة مسانيد، معطوفة بعضها بعض؛ بحيث تركز الجملة الوظيفية على التركيب الإسنادي، أو المسند إليه لمركزيته،<sup>2</sup> لتلحق به العناصر اللغوية للتركيب. فالملاحظ أن التعريف يركز على العلاقات الإسنادية النحوية.

### 4-3 الجملة لدى تشومسكي:

يسترعى انتباه تشومسكي تحول العناية باللغة إلى العناية بالنحو؛ وذلك في السنوات الأخيرة، بحيث تنصرف الدراسة إلى دراسة الأنساق التي توجد فعلاً في الدماغ، و تساهم في تفسير الظواهر الملحوظة.<sup>3</sup>

و الحق أن هذا التوجه تشومسكي ذاته يدعوا إليه، لأن اللغة لا متناهية infinite إذ يمكن اعتبارها مجموعة لا متناهية من المزاوجات بين الأصوات و المعاني. و ليس هناك حدوداً لمعرفتنا لهذه المزاوجات، إلا أن معرفتنا هذه يمكن تمثيلها عن طريق نسق متناه من القواعد.<sup>4</sup> يحدد خصائص هذا العدد اللامحدود من الجمل التي نبنيها، و من أجل ذلك يرى تشومسكي أنه علينا أن ننقل توجهنا نحو النحو.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص111-112.

<sup>2</sup> - التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية، ص33.

<sup>3</sup> - عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، الدار البيضاء، دار توبقال، ط1985، ص46.

<sup>4</sup> - و من ذلك تولد له مصطلح "الكفاية" أو "الكفاءة اللغوية"؛ التي تمثل مجموع القواعد التي تسمح للفاعل المتكلم داخل أي لسان بإنشاء وفهم عدد لا متناهي من الجمل. ينظر: ماري نوال غاري باريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ترجمة عبد القادر فهم الشيباني، سيدي بلعباس، ط1، 2007، ص29.

<sup>5</sup> - المرجع السابق، ص45.

وحرى بالذكر أن هذه أولى رؤى تشومسكي في دراسته التركيبية، التي لها الأثر البالغ في إنماء الدراسة التركيبية وتوليد منهجية خاصة، لدراسة الجملة و تحليلها، واستكشاف بنيتها، في ضوء هذه الدراسة التي أفردت لدراسة الجملة تكتيفاً نظرياً، حتى أوشكت أن تكون هي إياها.<sup>1</sup>

وإذ يثور تشومسكي منذ أول انطلاقة له بكتابة " البنى التركيبية"؛ حيث تتراجع عنده الأفكار التوزيعية . فيتجاوز الوصف القائم على الظاهر، ليهتم بالنحو متسائلاً عن القواعد والآليات التي تنسج جملاً غير متناهية، بقواعد و أنساق متناهية. فيكون مبلغ اهتمامه هذا الجهاز الميكانيكي الذي يولد الجمل، و الجمل باعتبارها الوحدات اللغوية الأساسية.<sup>2</sup> لكن تشومسكي يحس أن قصوراً ما يعترى نظريته فيجرى عليها تعديل 1965، ثم تعديل 1973، لتسوعب العنصر الدلالي.<sup>3</sup> فتنحصر عن نظريته هذه كل من الجملة الأصولية التي توافق قواعد اللغة، وأخرى غير أصولية التي تخالف القواعد، سواء الصوتية أم التركيبية أم الدلالية.<sup>4</sup>

على أن أهم ما تميزت به نظرية تشومسكي؛ تمييزه بين البنيتين السطحية و العميقة؛ فالبسيطة هي المنظومة الصوتية التي تتكون منها الجمل، أما العميقة: فهي التي تقوم بمهمة فهم الكلام، وإعطائه تفسيراً دلالياً تتمركز بها الجملة النواة التي تكونت بها بواسطة المكون النحوي، و تشكل الصورة الذهنية للمعنى الذي يريده المتكلم.<sup>5</sup>

ومن أهم ما تمثله تشومسكي: القواعد التحويلية، التي تنظم الجمل إلى مجموعات فرعية من ناحية، ويصلها من ناحية أخرى بصورها المنطقية التحتية. بحيث قد تقدم الصورة الواحدة اشتقاقاً لشكلين ظاهرين أو أكثر.<sup>6</sup> ذلك أن بين البنى العميقة و البنى السطحية: قواعد تحويلية يقوم بها المتكلم بما يسمى عندنا: الحذف والإضمار و التقدير .. فالوظيفة التركيبية للقواعد التحويلية في النظرية اللسانية المعاصرة، تكمن في كونها تيسر السبل لتحويلات

<sup>1</sup> - أحمد حساني، مباحث لسانية، ص118.

<sup>2</sup> - التواتي بن التواتي، المدراس اللسانية في العصر الحديث ، ص55.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص56.

<sup>4</sup> - رفعت كاظم: المنهج التوليد التحويلي، عمان، دار دجلة، ط2009، ص91.

<sup>5</sup> - المرجع السابق، ص84.

<sup>6</sup> - أحمد حساني، مباحث لسانية، ص126.

المثيرات الركنية المولدة في البيئة العميقة، إلى تتابع ملفوظ في البنية السطحية في صورتها النهائية.<sup>1</sup>

ومن بين قاعد نظرية تشومسكي قاعدة إعادة الكتابة التي تتخذ فيها الجملة أهمية بالغة في القواعد التوليدية التحويلية من حيث أنها القاعدة الأساسية التي تنطلق منها بقية القواعد في البنية العميقة فالجملة من هذه الزاوية هي الوحدة الأساسية التي تقوم عليها هذه القواعد.<sup>2</sup>

وسعيًا إلى استكمال الصورة نثبت رأي براجستراسر، الذي قام بدراسات حول العربية وحول الجملة، فتعارضت عنده الثنائيات " الجملة" و"الكلام"؛ فرأى أن أكثر الجمل كلام، وبعضها لا يرقى إلى أن يكون كذلك؛ لأنه اشترط العملية الإسنادية و التركيب في الجملة. فما كان من الكلام على ركني الإسناد جملة، فهو غيرها كأن يكون كلمات مفردة، أو تركيبات وصفية، أو إضافية، أو عطفية غير إسنادية مثلما يرى في النداء، فهو ليس بجملة، بل يجعله شبه جملة. ليس كما نعرفه شبه الجملة في النحو العربي، بل ينوب عن الجملة أو يسدُّ مسدّها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - أحمد حساني، السمات التفريعية للفعل في البيئة التركيبية، ص 25.

<sup>2</sup> - ميشال زكرياء: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، 2004، ص58.

<sup>3</sup> - التركيب في المثل العربي القديم، ص62.

## ثالثاً: مصيلاً الفصل الأول

رأينا أن إقامة الجملة على حد الإسناد ابتدأ مع عبد القاهر الجرجاني؛ وهذا مفيد في تحليلها ودراسة العلاقة بين عناصرها، كما يرى عبد الحميد السيد؛ لأنه يقيّمها على أساس نحوي ثابت، بوصفها بنية تركيبية أو نواة إسنادية؛ لتكون هذه البنية هي وحدة الكلام.

رأينا الاختلاف في حد الجملة تغذيه قضايا ثلاث: تمام الفائدة، والإسناد، و إمكان السكوت؛ فأدخلنا ذلك في عوار الامتراج بين الجملة و الكلام. ونرى رأياً نبنيه على ما ذهب إليه بومعزة باصطلاح " الوحدة الإسنادية"؛ لكل تركيب مرتبط بتركيب سابق أو لاحق؛ إذ أن الوحدة الإسنادية لا تستقل بمعنى بذاتها، و إنما هي تعتمد على غيرها. أما التركيب الإسنادي المستقل مبنى و معنى؛ فأولى له ثم أولى أن يسمى جملة، و أساس ذلك أن الأصل في الجملة أن تكون مستقلة لا تقدر بمفرد، فتكون جزءاً لما قبلها. و إذا اعترضت لنا جمل متناسقة بحال ما؛ بحيث تتكامل في مجموعها لتفيد بفكرة واحدة سمينها كلاماً .

أما اختلافهم في تقسيم الجمل؛ فالتقسيمات لا تخرج وإن تعددت عن التقسيم القديم. و نعتقد أن تقسيم القدماء يغنينا عن التكثر من التقسيمات التي تؤول في النهاية إلى تقسيمين. أما قولهم بعدم اختلاف الجملتين اللتين يقع فعلهما مسنداً أتقدم الفعل أم تأخر ما دام يحمل معنى التجدد و الاستمرارية، مثل: "الولد جلس" ، و"جلس الولد"؛ فبين الجملتين من دقيق المعاني التي تختص بها العربية ما لا يخفي، فقولنا لشخص: الولد جلس إنما يعني أن الشخص يعلم أحداً ما جلس فأخبرناه أن الجلوس وقع من الولد لا من غيره، أما قولنا له: جلس الولد؛ فهو إخبار بالحدث (حدث الجلوس) الذي لا يعلم من أمره شيئاً<sup>1</sup>.

بينما اختلافهم في تقسيم الكلم؛ فالتقسيم كذلك لا يخرج عن الثلاثي، إلا أن تحت هذه الأقسام أقسام فتحت قسم الاسم أنواع بحسب طبائعها، وتحت نوع الأفعال أنواع بمقتضي

<sup>1</sup> - و قد أشار ابن جني إلى مثل هذا قديماً؛ بقوله في مثل: "زيد قام"؛ قد يظن من لا درية له أن "زيد" فاعل في الصيغة، كما أنه فاعل في المعنى. ينظر: شذى جرار، إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، عمان، دار اليازوري، 2006، ص63.

مرجعية ما، كما أن تحت الحرف أقسام وتقسيم كل فرع من هذه الفروع هو إغفال لما بين عناصره من خصائص مشتركة.

بقى أن نشير إلى جهود المحدثين في نبذ نظرية العامل، وهي جهود محمودة، وتأثرها أو تلاقيها معرفياً مع المناهج الغربية، وأن غداً بين؛ فما هم عليه بملومين ما داموا يُرَاقِضُونَ باللسانيات العربية مع نظيرتها الغربية لعلّها أن تلحق يوماً، وليس عليهم كبير تثريب؛ إلا أن لساننا خصوصية يجب أن تُرَاعَى. و نرى في العامل رأي عبد الحميد السيد؛ بكونه ضابطاً للمكونات التي تتجلى في الإسناد، فهما محورين مهمين في بنية الجملة العربية.

ونظرية العامل لا تعدو فوق كونها نظرية تعليمية، فالعامل يُسَهِّلُ على متعلم اللغة العربية الاهتداء إلى الحركات الإعرابية التي تتطلبها، وإن كنا ننعي على القدماء إمعانهم في التأويل، و التَّبَلُّغِ في التعليل؛ كأن يقول أحدهم: العامل في رفع الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ، كما أن عامل غليان الماء هو النار؛ إلا أنه ليس إلا فيما يحتويه، فتلك يَدُّ للمنطق ولللسان لا تُجَدُّ.

وإذا تم لنا الآن تعريف الجملة لدى القدماء والمحدثين والغربيين؛ فإن ذلك لم يقودنا إليه العبث أو ابتغاء ملء الصفحات من تشعيب متردم، وإعادة مكرور من الحديث. و لا بد أن تكون لهذه الدراسة غاية، وإنما غايتنا هي الوقوف على الجملة وما يحكمها، حتى يتأتى لنا تعريفها. و إذا نظرنا نظرة فاحصة إلى الجملة وجدنا لها ضابط يضبطها وغاية ترتجىها؛ فالضابط هو الإسناد، والغاية هي الفائدة. و سوف لن نحتاج في تعريفها إلى أكثر من هذين بعد أن نفترض -بالطبع- وجود المادة الأولية الخام لكل جملة، وهي الكلمات.

ولو نظرنا إلى تعاريفنا للجملة لما وجدناها تخرج عن هذا الإطار؛ فماذا لو نظرنا مثلاً إلى هذا التعريف الذي ورد في أحد كتبنا التعليمية المبسطة؛ الجملة: «كل كلام تقرأه أو تسمعه، مكون من عدد من الوحدات ذات المعنى المفيد، وكل وحدة من هذه الوحدات تسمى جملة؛ فالجملة هي وحدة الكلام»<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - أحمد مختار عمر، مصطفى النحاس زهران، محمد حماسة عبد اللطيف: النحو الأساسي، الكويت، دار السلاسل، ط4، 1994،

والناظر إلى تعاريف الجملة يجدها كهذا التعريف، ولا يفرق بينها إلا الصياغة؛ غير أن الباحثين إذا التجؤوا إلى الجزئيات تفرقوا واختلّفوا. وإذا اتفقت التعاريف وجدنا منفذاً إلى القول في أنواعها(الجملة)؛ فهي جميعها تترد إلى نوعين (اسمية وفعلية)؛ وذلك بحكم العلاقة الإسنادية، وبمقتضى الدلالة والإفادة. ولا يستميز من الجمل إلا الشرطية وإن كانت في الأخير تترد إلى الفعلية؛ إلا أنها بحق أسلوب عربي متفرد وذلك بمرجعية دلالتها وإفادتها، التي لا تتمحض إلا عن جملتين.

وانطلاقاً من هذا الأسلوب المتفرد، ومن تميز الأسلوب العربي، فقد «كانت تلك التراكيب العربية الشفوية السليقية محكمة في نسجها، متقنة في بنيتها، ذات سعة مذهلة في حقيقتها ومجازها،... الأمر الذي جعل السانتكسيين العرب الأولين يختصرون الزمن بفضل الإدراك العلمي السريع، الذي كان يطبع الفضاء العربي الإسلامي في كل الميادين الباقية خلال تلك الفترة الروحية المبكرة»<sup>1</sup> ووجب أن ننظر في شأن العُمد التي تحاك بها العلاقة الإسنادية دون الفضلة، ووجب ألا نبالغ في الاعتداد بالعمد في السياقات كلها؛ لأن من التراكيب ما لا يستوي فيها المعنى إلا بالفضلة، وأكثر ما يتجلى ذلك في الجمل الشرطية، ولقد حشد أستاذنا عبد الجليل مرتاض عدداً من الأمثلة غير قليل، وعد التسليم بالنواة مقابل الفضلة من قبيل ما لا يمكن قبوله لسانياً، باعتبار الموضوع والمحمول عنصرين أساسيين وما عداهما توسع أو تشعب أو فضلة.<sup>2</sup> و الأمثلة على ذلك في لساننا تعد بالمئات من التراكيب التي يقوم فيها المعنى على جميع العناصر المكونة.

أحلامنا تزن الجبال رزانة وتخالنا جنا إذا ما نجـهـل

لتقر عن علي السن من ندم إذا تذكرت يوماً بعض أخلاقي

إذا بلغ الفطـام لنا صبي تخر له الجبابرة ساجديننا<sup>3</sup>

وهذه ثلاث أمثلة، والثلاثة أقل الجمع على هذه التراكيب اللسانية التي تنبو عن الانصياع لمبدأ أهمية العمدة دون الفضل

<sup>1</sup> - عبد الجليل مرتاض: مباحث لغوية في ضوء الفكر اللساني الحديث، الجزائر العاصمة، ثالثة، 2003، ص 26.

<sup>2</sup> - الوظائف النحوية في مستوى النص، الجزائر، دار هومة، 2011، ص 62.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص 63.

# الفصل الثاني:

## الجملة الفعلية في المعلقة



أولاً: مفهوم الجملة الفعلية

ثانياً: الزمن في الجملة الفعلية

ثالثاً: أنماط الجملة الفعلية في المعلقة

رابعاً: خصائص الجملة الفعلية في المعلقة

## أولاً: مفهوم الجملة الفعلية

إن التعريف التقليدي للجملة الفعلية في التراث؛ أن نعتبر بما تصدر الجملة، إن فعلاً فعلية، وإلا فهي اسمية.<sup>1</sup> على أن يكون الاعتبار بالمتقدم موقوفاً على دخوله في العملية الإسنادية، وبالتالي ملاحظة التقديم والتأخير، ففي الآيات الكريمة (خشعاً أبصارهم يخرجون من الأجداث)<sup>2</sup>، وقوله تعالى: (فريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون)<sup>3</sup>، وقوله تعالى: (فأي آيات الله تنكرون)<sup>4</sup> جميعها جمل فعلية؛ لأن حق التقدم فيها للفعل؛ بله تصنيف النحويين جملة من أساليب اللغة العربية في زمرة الجمل الفعلية، مثل أسلوب النداء، كقول الباري المصور: (يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم)<sup>5</sup>، والندبة والاستغاثة كقوله تعالى: (يأسف على يوسف)<sup>6</sup> والتحذير والإغراء، نحو: رأسك رأسك، وأحاك أحاك على تقدير الأفعال في جميع ذلك.<sup>7</sup>

ويرى على أبو المكارم أن هذا التصنيف (تصنيف الجملة الاسمية على أساس الانتماء إلى العملية الإسنادية، وبالنظر إلى التقديم والتأخير) قد يحل جانباً من اللبس في التصنيف، ويبقى على جملة من المشكلات لا يستطيع تفسيرها، منها المواضع التي ينطبق عليها التعريفان، من ذلك مثلاً باب "ظن" في مثل قولنا: ظن محمد الأمل دانياً. ففي الجملة كما نرى فعل وفاعل، فهي إذن جملة فعلية، وكذلك فيها ما كان أصله مبتدأ وخبر،<sup>8</sup> فتلتبس الجملة الفعلية بالاسمية، ونرى في هذا المثال بمراعاة التوصيف اللغوي، وبمقتضى الدلالة أن الجملة فعلية (خالصة الفعلية)، ذلك أن فعلاً ما وقع من طرف فاعل على مفعول، وإنما تنقلب الجملة اسمية؛ إذا نحينا الفعل والفاعل

1 - علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2009، ص29.

2 - سورة القمر، الآية 07.

3 - سورة البقرة، الآية 87.

4 - سورة غافر، الآية 81.

5 - سورة البقرة، الآية 45.

6 - سورة يوسف، الآية 84.

7 - انظر المرجع السابق، ص 30.

8 - المرجع نفسه، ص 10631.

جميعاً، وأبقينا على " الأمل داني"، ولا شبهة في هذا، حيث أن الزيادة في المبنى زيادة في المعنى، وقد ينعكس.

وليس من مهامنا المناقشة وإبداء الرأي، بقدر ما نحن أمام وصف لغوي لصنف من الجمل فما مكوناته ومحتوياته.

#### أ- الفعل:

إن نظرة إلى أول كتاب في العربية تحيلنا إلى ماهية الفعل؛ إذ يعرف الأفعال: «أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»<sup>1</sup>

و ما يهم في هذا التعريف هو الدلالة على الحدث قبل أي شيء آخر، ولكن ثمة ملاحظة لا نتجاهلها؛ أن هذه الأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، فكان الاسم أول والفعل في المحل الثاني. لذلك لما يعلق فخر الدين قباوة على تعريف سيبويه السابق يقول: «أول ما نذكره هنا أنه يقدم الأصل على الفرع، ليكون في خط ذهني منطقي، فالأسماء تتصدر العرض؛ لأنها الأصل في الكلام، ثم يكون بعدها الفروع من الأفعال والحروف»<sup>2</sup>

والأسماء قبل الأفعال؛ لأن الأسماء تستغني عن الأفعال، يقولون: رجل في الدار، الله ربنا؛ في حين أن الفعل لا يستغني عن الاسم "قام" و"قاموا"، وسيبويه يرى أن الأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى وهي الأثمد تمكناً، ألا ترى أن الفعل لا بد له من اسم وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن فعل.<sup>3</sup>

ونظن أن ماهية الفعل حتى عند القدماء، لا تكاد تلتبس بحيث أن الكتب التعليمية الأولى بدءاً من مقدمة خلف الأحمر (180هـ)، صعوداً في سلم التأليف والكتب من المطولات والمختصرات وفويق المختصرات.<sup>4</sup> لم يعنتها التعريف كبير إعنات، حتى إذا

<sup>1</sup> - سيبويه: الكتاب، ج 1.

<sup>2</sup> - تحليل النص النحوي، الجزائر، دار الوعي، ط2، 2012، ص 72

<sup>3</sup> - محمد إبراهيم عبادة: الجمل في النحو المنسوب للخليل، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص 32

<sup>4</sup> - محمد إبراهيم عبادة: النحو التعليمي في التراث العربي الإسكندرية، منشأة المعارف، 1986

وصلنا إلى ابن جني(392هـ) في كتابه "اللمع"، وهو كتاب تعليمي، نجده يكتفي بذكر حواليته (بتعبير اللسانيات الحديثة) حاداً الفعل كونه: ما يحسن فيه "قد" أو كان أمراً.<sup>1</sup>

فالفعل في كل تركيب؛ إذا بحثت عنه عرفته بسيماه، دالاً على الحدث، قابلاً لدخول "قد" و"السين" و"سوف" وتاء التأنيث الساكنة،<sup>2</sup> لذلك نجد أصحاب المنظومات لا تعنيهم إلا هذه الحوالية الدالة على الفعل، بحيث ورد في ملحّة الإعراب .

الفعل ما يدخل قد والسين عليه مثل بان أو يبين<sup>3</sup>

وأورد ابن مالك: بتا فعلت، وأنت، ويا افعلي ونون أقبلن فعل ينجلي.<sup>4</sup>

والفعل في منظور أهل القواعد الركن المهم في التركيب، حيث على ماهيته أسست نظرية العامل، التي أفرزت العديد من الأحكام والضوابط. وقد احتل الفعل في فلكها مكان الصدارة<sup>5</sup>؛ ذلك أن العامل تجلّى الحديث عنه في كتاب سيبويه بدءاً من الصفحات الأولى، وكأنه من المسلمات في النحو العربي؛ غير أن سيبويه لم يعرف العامل ما هو؛ وإنما يتأجل التعريف (تعريف العامل) إلى ابن الحاجب، الذي يجعله: "ما يتقوم به المعنى المقتضى"<sup>6</sup>.

إن العامل أول ما وُجِدَ؛ وجد لهدف تعليمي؛ لأن الفعل يقتضي الفاعل، يطلبه حثيثاً. لذلك نجد من الباحثين من يعرف الفعل على هذا الأساس بَعْدَهُ: ما أُسند إليه شيء، ولم يسند إلى شيء، بحيث ورد في كتاب "القواعد والفرائد في الإعراب" أن هذا الحد السابق

1 - ابن جني: اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، بيروت، عالم الكتب، ط2، 1985، ص46

2 - محمد بن صالح العثيمين محمد بن أحمد الهاشمي: الدرّة النحوية في شرح الأجرومية، القاهرة، دار ابن الجوزي، ط1، 2006 ص 28.

3- الفاكهي: كشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب، تقديم وتحقيق: عبد الرحمان بن عبد القادر المعلمي، بيروت، مكتبة الإرشاد ط1، 2009.

4 - ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتبويب: إبراهيم قلاتي، عين مليلة، دار الهدى، 2008 ص08.

5 - عبد القادر عبد الجليل: المعجم المعياري لشبكات الفصائل النحوية، عمان، دار الصفاء، ط1، 2007، ص 108141

6 - محمد إبراهيم عبادة: النحو العربي أصوله وأساسه وقضاياها وكتبه مع ربطه بالدرس الحديث، القاهرة، مكتبة الآداب، ط1 2009

أولى من قولهم أن الفعل: «يصح الإخبار به ولا يصح الإخبار عنه» لأنه منقوض بفعل الأمر والنهي والاستفهام وفعل الشرط والجزاء، فهذه أفعال لا تكون أخباراً<sup>1</sup>

فالفعل في مادته لا ينفك أن يكون أحد أمرين اقترنا، كما يقول تمام حسان: "حدث تعبر عنه الحروف الأصلية الثلاثة، وزمن تدل على صيغة الفعل"<sup>2</sup>، وهذا معنى ما ورد في الاقتراح من أن الفعل يدل على الحدث بلفظه، وعلى الزمان بصيغته؛ أي كونه على شكل مخصوص. ولذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ، ولا تختلف الدلالة على الحدث بصيغتها.<sup>3</sup>

وليس من وَكِدْنَا أن نقف على تنوع الفعل إلى صحيح ومعتل مما يخص مادته، وإلى جامد ومشتق مما يختص بتصرفه، ومجرد ومزيد بالنظر إلى أصلية حروفه؛ لأن ذلك ماثوث بين ثنايا الكتب طرفها وتليدها<sup>4</sup>، وما يهنا هنا انقسامه حسب دلالاته الزمنية، وسندع هذا الحديث مؤجلاً، وانقسامه بحسب ما يدل عليه وما يتطلبه في التركيب (لازم ومتعدي) بحيث يمكن أن يكون هذا الحدث الموصول بالفعل علاجياً أو سجية<sup>5</sup>، فيقتضي الفعل العلاجي مفعولاً في حين يكتفي الآخر بمرفوعه.

و الحق إن غير العلاجي هو الآخر يجوز أن يكون متعدياً؛ ذلك أن النحاة يفرقون بين العلاجي وغير العلاجي، فمعنى العلاج في الفعل أن يحتاج إيجاده إلى استعمال جارحة تحدثه، كأن تقول: ضربت زيداً، وقتلت بكرةً. أما غير العلاجي فيتميز بعدم الافتقار إلى جارحة، بل يكون مما يتعلق بالقلب، مثل: ذكرت زيداً، فهتمت درساً<sup>6</sup>

1 - ركن الدين جمال الإسلام بن محمد بن محمد ابن الحسن الحاوزاني الشوكاني، تحقيق عبد الله بن حمد الخثران، الإسكندرية، دار

المعرفة الجامعية، 1993 ص 38 109

2 - تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط1، 2000 ص 61.

3 - المرجع نفسه، ص 61

4 - ينظر: بوعلام بن حمودة، مفاتيح اللغة العربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 60 وما بعدها. وينظر: سليمان فياض،

النحو العصري، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص 39 وما بعدها. وينظر: إبراهيم محسن، التطبيق في الإعراب والصرف، حلب،

دار القلم العربي، ط1، 1995، ص 13.

5 - الخلاصة النحوية، ص 61.

6 - عبد الجبار توأمة: التعدية والتضمين في الأفعال في العربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 04.

ويذكر توأمة عبد الجبار أن التعدية قرينة معنوية، فيورد حد المتعدي كما ذكره ابن يعيش؛ كونه ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل، والتعدي: التجاوز، يقال عدا طوره، أي تجاوز حده، أي أن الفعل تجاوز الفعل إلى محل غيره، وذلك المحل هو المفعول به<sup>1</sup>، لذلك ترى البصريين يذهبون إلى أن الفعل هو من عمل النصب في المفعول به إذ طلبه، بينما يذهب الكوفيون إلى أن الفعل والفاعل جميعاً عملاً النصب في المفعول به<sup>2</sup>

ويورد توأمة معنى اللازم في المقابل وفقاً لما قرره الميداني، فهو ما يلزمك ولا يتعداك، مثل قام وقعد، لا تلحقه الكناية<sup>3</sup>. أما سيبويه فيرى أن الأفعال جميعها متعدية؛ لأن الفعل الذي يتعدى الفاعل، يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه، لأنه إنما يذكر ليبدل على الحدث، ألا ترى: قولك قد ذهب، بمنزلة قولك قد كان منه ذهب<sup>4</sup>

و جدير بالذكر أن نشير إلى تنوع المتعدي ذاته من الأفعال، فنجد فيها ما يتعدى بنفسه، وما لا يتعدى إلا بواسطة، فعلى الأول تنقل الحركة كلية إلى الآخر، وهذا ما يسمى تعدياً بالنفس، فالمفعول به يكون صريحاً. أما على الثاني فيكون نقل الحركة بوسيلة ملونة بلونها الخاص، وتعبيراً عن هذه الوسيلة ذات اللون نستخدم حرف من حروف المعاني، والمفعول به يكون حينئذ غير صريح<sup>5</sup>

وحري بالملاحظة ما يراه مصطفى جواد، من أن التعدي في الأفعال (حقيقي ولفظي)؛ فالحقيقي: كأكل الطعام، واللفظي: كقولنا (سفه نفسه، بطر عيشه، غبن رأيه). فهي أفعال تطورت من اللزوم إلى التعدي؛ وذلك بدلالة جواز قولك: سفهت نفسه، وغبن رأيه، برفع هذه الأسماء على الفاعلية. ويرى مصطفى جواد أن ما يسمى بالمفعول الثاني والمفعول الثالث مفاعيل لفظية لا حقيقية؛ لأن الفعل المتعدي لا

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص04.

<sup>2</sup> - حسن خميس الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي، عمان، دار الشرق، ط1، 2002.

<sup>3</sup> - التعدية والتضمين في الأفعال في العربية، ص04.

<sup>4</sup> - الكتاب، ج1، ص34.

<sup>5</sup> - التعدية والتضمين في الأفعال في العربية، ص04.

يجوز له في حيز الحقيقة وطبيعة الوجود أن ينصب إلا مفعولاً حقيقياً واحداً، لأن الحدث واحد فلا يقع إلا على جهة واحدة<sup>1</sup>

### ب- الفاعل:

يحدثنا محمد إبراهيم عبادة عن الفاعل إذ لم يذكره سيبويه في حين اكتفى المبرد بقوله، هذا باب الفاعل وهو رفع، وكذا أبو جعفر النحاس قائلاً الفاعل رفع أبداً، وكذا الزجاجي يقول الفاعل مرفوع أبداً، وسوف ننتظر الزبيدي الذي يقول: «إذا حدثت عن شيء أنه فعل فعلاً ما، وقدمت فعله قبله، فارفع ذلك الشيء لأنه فاعل»<sup>2</sup>

والواقع إن الزبيدي هو الآخر ينحاز إلى تعريف الأولين، أو يتأثر بهم بأن جعل مدار تعريفه حول حكم الفاعل، الذي هو الرفع مما يجعلنا نجد ارتباطاً وثيقاً بين الفاعل وحكم الرفع كأنه آيته وعلامته؛ ذلك لأن المصطلح النحوي بدأ على استحياء مرتبط بالدلالة اللغوية، ولم يتضح إلا على عهد أبي سعيد السيرافي (368هـ) الذي وضع حدوداً لبعض الظواهر النحوية.<sup>3</sup>

فلا غرو إنزناً ألا نجد في القرون الأولى الهجرية من تعريف الفاعل ألا حكمه، بل يكون الفاعل أصل المرفوعات وما سواه ملحق به،<sup>4</sup> وقد أعطي الرفع لثقله وقلته في الجملة فلا يحتاج كل فعل إلا لفاعل واحد، فأعطي الثقل للقليل في حين أعطي النصب الخفيف للمفعول الذي قد يكثر في الجملة، بحكم أن الفعل قد يتعدى إلى مفعولين أو ثلاث مفاعيل.<sup>5</sup>

وحين يتضح المصطلح النحوي في القرن الرابع الهجري نجد الشنتريني (536هـ) يعرفه هكذا: هو كل اسم أو مقدر به أسندت العامل إليه فعلاً مقوماً عليه، وحقيقة رفعه

<sup>1</sup> - عبد الكريم برارش: التضمن في اللسان العربي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، 2004، ص54.

<sup>2</sup> - النحو العربي، أصوله وأسس وقضايا وكتبه، ص272.

<sup>3</sup> - صابر بكر أبو السعود: النحو العربي دراسة نصية، القاهرة، دار الثقافة، 1987، ص43.

<sup>4</sup> - الاسفرائيني: اللباب في علم الإعراب، تحقيق: شوقي المعري، بيروت، مكتبة لبنان، ط1، 1996، ص186.

<sup>5</sup> - كريم ناصح الخالدي: أصالة النحو العربي، عمان، دار صفاء، ط1، 2005، ص98.

بإسناده الفعل إليه<sup>1</sup> وسوف لن يختلف التعريف المنظوم عن المنثور كثيراً، بحيث يرد في الملحّة: وكل ما جاء من الأسماء عقيب فعل سالم البناء

فارفعه أو تعرب فهو الفاعل نحو جرى الماء وجرار العامل<sup>2</sup>

فيكون الفاعل على هذا: اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل تام أو ما في تأويله، مقدم أصلي المحل والصيغة<sup>3</sup>. فنجد القدماء يلحون على إقحام الفاعل في العملية الإسنادية، وإعطائه حكم الرفع، والتأكيد على وروده بعد فعل أبدأً، فلا يجوز أن يتقدم فعله وهذا ما سيصرح به الأسفرائيني حين يعرف الفاعل كونه ما كان مسنداً إليه من فعل أو شبهه، مقدماً عليه أبدأً، نحو: قام زيد.

و الأصل أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه، يدل على ذلك إسكان اللام لأجله (الفاعل)، في نحو "ضربت"، ووقوع الفعل بعده في "يفعلان" وإخوانه<sup>4</sup>.

والظاهر أن مثل هذه الضوابط من عدم جواز تقدم الفاعل فعله كونه جزء منه، إنما تكشف عن قدرات النحاة في الجدل، وهو جدل يكشف عن عناصر القاعدة ويربط بينها وبين غيرها من الظواهر اللغوية بما يعكس الفكر المنطقي، الذي يؤكد هذا الكم الهائل من القواعد وتعليقاتها، كما يزعم صابر أبو السعود<sup>5</sup>.

وسوف لن يكون من الهذر أن نذكر تعريف بعض الباحثين المحدثين للفاعل، فهادي نهر يعرفه بكونه من قام بالفعل أو اتصف به، وهو الذي أسند إليه فعل تام مقدم، أصلي الصيغة أو ما يقوم مقامه. والأصل فيه الرفع، واختص الفاعل بالرفع لأنه يقوم بإحداث الفعل ولا يستغني عنه<sup>6</sup> من أجل هذا ذهب من ذهب إلى أن عامل الرفع في الفاعل هو الفاعلية لما قوت فيه أحدثت الرفع<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - الشنتريني: تلقيح الأبواب على فضائل الإعراب، عمان، جدارا، ط1، 2006، ص115.

<sup>2</sup> - كشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب، ص109.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص109.

<sup>4</sup> - اللباب في علم الإعراب، ص55.

<sup>5</sup> - النحو العربي دراسة نصية، ص70. -

<sup>6</sup> - النحو التطبيقي، إربد الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2008، ص384.

<sup>7</sup> - التفكير العلمي في النحو العربي، ص231.



فأية الفاعل أن تبنى على فعل تحدث به عنه.<sup>1</sup> أو يتصف به (بذلك الفعل)؛<sup>2</sup> لأن الحدث في الجملة قد يكون بالفاعل، نحو "مات"، ومن ثم جاءت عبارة أو قام به الفعل؛<sup>3</sup> أي اتصف به وتلبس به تلبسا، لأن الفاعل النحوي غير الفاعل في الواقع.

أما مجيء الفاعل في الجملة؛ فلا يختلف اثنان في أن يجيء تارة مظهراً صريحاً، وطوراً مضمراً مستتراً، فيتخذ من مختلف أجناس الكلام موقعاً له، من اسم جنس وعلم وإشارة وضمير واسم موصول.<sup>4</sup> وإنما يقع اختلافهم حول مجيئه جملة؛ فمفعول الجمهور مجيء الجملة فاعل، وذكر آخرون أن هذه المسألة ينبغي أن تكون في باب الإسناد اللفظي، ومنهم من قيد ذلك بأن يكون الفعل قلبياً معلقاً عن العمل، ويرى أن الجملة قد تقع فاعلاً؛ إذا كان مقصوداً لفظها، وحكايتها بحروفها، كقولنا: (يسرني أنجزت العمل). وقد يكون الفاعل مصدراً مؤولاً من حرف مصدرى وفعل، أو من "أن" و معموليها، كقولنا: يسرني أن تتفوق.<sup>5</sup>

ومذهب سيبويه؛ هو جواز إتيان الفاعل جملة، شريطة أن يكون الفعل قلبياً، مستدلاً بقول فاطر السماوات: (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين)<sup>6</sup>، على اعتبار جملة (ليسجننه) فاعل (بدا)<sup>7</sup>، وقد رُدَّ هذا بأن الفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" عائد على المصدر المفهوم من الفعل، أي بدا لهم بداء.<sup>8</sup>

### ج- الأشكال النمطية للجملة الفعلية:

فالجملة الفعلية إذن، وركحاً على ما كنا نبدي فيه ونعيد من ذي قبل؛ هي كل جملة ابتدأت بفعل، أو كل جملة كان مسندها فعلاً، باعتبار التقديم والتأخير، فاقترضى المسند مسنداً إليه فاعلاً أو ما ينوب عليه. ورأينا أن الفعل لازم ومتعدي، مما يمتط تركيب

<sup>1</sup> - يعقوب بكر السيد: نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع، دار النهضة العربية، 1970.

<sup>2</sup> - ظاهر شوكة البياتي: تيسير الإعراب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، 2004، ص101.

<sup>3</sup> - الخلاصة النحوية، ص61.

<sup>4</sup> - النحو التطبيقي، ص384.

<sup>5</sup> - المرجع السابق، ص349.

<sup>6</sup> - سورة يوسف، الآية35.

<sup>7</sup> - بناء الجملة في جمهرة رسائل العرب، إربد الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2004، ص67.

<sup>8</sup> - النحو التطبيقي، ص348.

الجملة أو يقصره، وذروة سنام الأمر أن يكون الفعل في الجملة الفعلية متقدماً على الفاعل، كما يستلزم أن يكون (الفعل مركز الإخبار)<sup>1</sup>

أما الأشكال النمطية للجملة الفعلية العربية، بالنظر إلى قواعد اللغة المختصة بالجملة الفعلية من تعجب وحذف وتعد في الأفعال ولزوم وتقديم وتأخير، فقد حمل عبء إحصائها عاطف محمد خليل، ويكفي أن نحيل على المرجع<sup>2</sup> الذي أحصى فيه جميع الأنماط بسبع وخمسين جملة أو نمط. وسنشير هنا إلى الهيكل العام للجملة الفعلية، كما أشار إليه علي أبو المكارم.<sup>3</sup>

1- الفعل + المرفوع

2- الفعل + المرفوع + المكملات

3- الفعل + المكملات + المرفوع

4- المكملات + الفعل + المرفوع.

باعتبار أن المرفوع يشمل الفاعل ونائبه، والمكملات تشمل جميع الفضلات غير العمد من مفعول به أو مفاعيل أخرى غيره، أو شبه جملة أو غيرها.

ولعله من المفيد أن نشير باقتضاب إلى أحوال الفعل تذكيراً وتأنيثاً، وتثنية وجمعا وإفراداً في حال إسناده إلى الفاعل، بحيث يكون واجب التذكير إذا كان الفاعل مذكراً مفرداً أو مثنى وجمع مذكر سالم، أو كان مؤنثاً مفصلاً عن فاعله بـ "إلا"، كقولنا: ما قام إلا فاطمة.<sup>4</sup>

و يذكر هادي نهر أن الأصل فيه التذكير، غير أنه يجب تأنيثه إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً عاقلاً أو غير عاقل متصلاً بالفعل، إلا أن بعضهم طرح التاء من المؤنث الحقيقي غير العاقل، وهو رأي ضعيف. وذهب بعضهم إلى حذف التاء إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً

<sup>1</sup>- بناء الجملة في جمهرة رسائل العرب، ص67.

<sup>2</sup>- المرجع السابق، ص67.

<sup>3</sup>- الجملة الفعلية، ص38.

<sup>4</sup>- علي بهاء الدين بوخود: المدخل النحوي تطبيق وتدريب في النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات، ص101.

عاملاً<sup>1</sup> و يجب تأنيث الفعل كذلك إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً عائداً إلى مؤنث حقيقي أو مجازي، أو كان الفاعل ضميراً عائداً إلى جمع مؤنث سالم أو جمع تكسير لمؤنث، أو جمع تكسير لمذكر غير عاقل.<sup>2</sup>

وما يقتضيه التركيب السانتكسي في اللسان العربي؛ ألا يطابق الفعل الفاعل إذا تقدمه أفراداً وتثنية وجمعاً في العربية المشتركة، ما خلا لغة من لغات العرب تنسب إلى طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث على خلاف، مما سماه الخليل لغة "أكلوني البراغيث"، إذ يتبع الفعل فاعله تثنية وجمعاً<sup>3</sup>، وقد جاءت على هذه اللغة أشعاراً كقول الشاعر عبيد الله بن قيس الرقيات:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعود وتميم

كما جاء بعض آي كتاب الله على هذه اللغة، كقوله تعالى: (وأسروا النجوى الذين ظلموا)<sup>4</sup> وكذا قوله تعالى: (ثم عموا وصموا كثير منهم)<sup>5</sup> وفي قراءة ابن مسعود وأصحابه قوله تعالى: (قد أفلح المؤمنون)<sup>6</sup>، (قد أفلحوا المؤمنون)<sup>7</sup>. أما قرينات العربية من الساميات فقد وردت تراكيبها على هذا النسق، مثل العبرية وكذا الآرامية، وحتى الحبشية،<sup>8</sup> مما يرجح أن يكون رأي إبراهيم أنيس زعماءً رشداً حول هذا التركيب، أن يرتد إلى أصل السامية الأولى، وأن يكون التركيب العربي في مستهله على هذا النحو قبل أن يتطور ويتحول تركيبها إلى ما نحن عليه.<sup>9</sup>

<sup>1</sup> - النحو التطبيقي، ص355.

<sup>2</sup> - علي بهاء الدين بوخدود، مرجع سابق، ص101.

<sup>3</sup> - عبد الجليل مرتاض: دراسة سانتكسية اللهجات العربية القديمة، رسالة دكتوراه، معهد اللغة والأدب العربي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 1994، ص479

<sup>4</sup> - سورة الأنبياء، الآية03.

<sup>5</sup> - سورة المائدة، الآية71.

<sup>6</sup> - سورة المؤمنون، الآية01.

<sup>7</sup> - ذكر عبد الجليل مرتاض أن هذه القراءة عثر عليها في كتاب مفقود، وقد طلبناها عبثاً في محتسب ابن جني فلم نجد لها أثراً. ابن جني: المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998،

<sup>8</sup> - عبد الجليل مرتاض: الموازنة بين اللهجات العربية الفصيحة، دار الغرب، 2002، ص139 وما بعدها.

<sup>9</sup> - في اللهجات العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003، ص33.

## ثانياً: الزمن في الجملة الفعلية:

إن أهم ما تسميز به الجملة الفعلية هو عنصر الزمن؛ ذلك بأنه بعض لحمة فعلها الذي هو مدار حديثها، فالفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمن، وفي تعريف أبي نصر الفراءى: الفعل لفظ دال على معنى مفرد، يمكن أن يفهم بنفسه وحده، ويدل ببنيته لا بالعرض على الزمن المحصل، الذي فيه ذلك المعنى.<sup>1</sup> فلا مناص إذن للفعل من الدلالة على الزمن بحيث يشكل هذا الأخير أحد دعامتين في هيكل الفعل، إلى جانب الحدث. ونادراً ما يأتي مفرغاً من عنصر الزمن، كقولنا: كَرَمَ وظَرْفَ.<sup>2</sup> فلا غرو أن يجعل ابن فارس ماهيته جميعها في الزمن، حيث يقول: الفعل ما دل على زمان.<sup>3</sup>

وصيغ الزمن في العربية التي تتم على أقسامه نجدها اثنان: "فعل" للماضي، و"يفعل" للحال والاستقبال اتباعاً للزمن الطبيعي ربما كما علل حسن خميس الملق؛ ذلك أن الزمن ماضي وحاضر ومستقبل.<sup>4</sup> أم اقتداء بصنوات العربية من اللغات السامية، بكونها لا تدل في الأصل على الأزمنة بالمعنى الدقيق لمصطلح الزمن، والزمن فيها يعني تمام حدوث الحدث أو عدم تمامه، فإذا كان الحدث قد تم وانتهى استعمل صيغة الماضي، وإذا لم يتم الحدث استعملت صيغة المضارع.<sup>5</sup> و من ذلك العبرية التي تدل فيها صيغ الفعل على إتمام الحدث أو عدم إتمامه، وتسمى الصيغة الأولى الصيغة التامة، والصيغة الثانية الغير تامة.<sup>6</sup>

و لا نستبعد إلا القول القائل بتأثر العرب في تقسيم الزمن بالمنطق والفلسفة، حيث ربطوا ربطاً وثيقاً بين الصيغة والزمن فقسّموا الفعل ثلاث أقسام: ماض وحاضر ومستقبل وفقاً للتقسيم الفلسفي. واستبعدنا له من منطلق إشارة سيوييه له في كتابه بصريح

<sup>1</sup> - مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، القاهرة، دار الغد الجديد، ط1، 2007، ص16.

<sup>2</sup> - عبد الجبار تومة: زمن الفعل في اللغة العربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص21.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص21.

<sup>4</sup> - التفكير العلمي في النحو العربي، ص144. وينظر: دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، حاتم صالح الضامن، حسن تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1987، ص15.

<sup>5</sup> - عبد الله بوخلخال: التعبير الزمني عند النحاة، العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص32.

<sup>6</sup> - محمد عوني عبد الرؤوف: قواعد اللغة العربية، القاهرة، مكتبة الآداب، 2006، ص23.

العبارة، وقد ورد التعريف سابقاً وهو نص من القرن الثاني الهجري بحيث لم يكن إذ ذاك تأثر بالمنطق ولا بالفلسفة.<sup>1</sup>

ولإيلاف العرب الإلهام الاختلاف، نجدهم يختلفون في هذا الموضوع حول صيغة الأمر "افعل"، فجعلها البصريون قسيماً لـ "فعل" و "يفعل" وأقصاها الكوفيون، فجعلوها مقتطعاً من الفعل المضارع. ويرى من المحدثين السامرائي أن فعل الأمر طلب حدث كسائر الأحداث غير أن دلالاته الزمنية غير واضحة.<sup>2</sup>

و لما أراد الكوفيون أن يجعلوا الصيغ ثلاثة وضعوا "فعل" للماضي، و "يفعل" للمضارع، وأضافوا قسماً ثالثاً أطلقوا عليه اسم الفعل الدائم، وهو ما أطلق عليه علماء البصرة اسم الفاعل.<sup>3</sup> والحق إن من اللغات السامية ما يعضد إطلاقهم الفعل الدائم كما في العبرية التي تقسم الفعل أربعة أقسام: ماضي، حال، المضارع وأمر. فتفيد الحال عندهم اسم الفاعل في العبرية، ويدل على الذي قام بالفعل، ويوظف في العبرية للتعبير عن الحدث الملابس للفعل أي للدلالة على اسم الفاعل.<sup>4</sup>

أما من يرمي العبرية بسهام القصور من ناحية الزمن، فيغتدي سائلاً عن الأزمنة المتخصصة، كما في الفرنسية مثلاً؛ فقد فاتته أن ثمة زمنين: زمن صرفي تدل عليه الصيغة، وزمن نحوي يرتد دلالة إلى السياق والمقال، ومن ثم فلا بد أن تقوم القرائن الحالية و المقالية بدورها في تحديد الزمن.<sup>5</sup> لذلك يفرق الدكتور تمام حسان بين الزمان الفلسفي والزمن النحوي، فيجعل هذا الأخير وظيفة في السياق يؤديها الفعل وغيره من أقسام الكلم التي تنقل إلى معناه.<sup>6</sup>

فالقرائن في التركيب يتحدد بها الزمن، بالإضافة إلى الفعل وصيغته الصرفية، ولا عجب أن ينقلب الزمن بموجب هذه القرائن فيعبر عن زمن الحال بصيغة الماضي، ويعبر

<sup>1</sup>- ينظر: عبد الجليل مرتاض، في رحاب اللغة العربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2007، ص15-16-17.

<sup>2</sup>- زمن الفعل في العبرية، ص40.

<sup>3</sup>- عبد الله بوخلخال، مرجع سابق، ص33.

<sup>4</sup>- الفعل بين العبرية والعربية، المجلس الأعلى للغة العربية، مجلة فصلية، 2001، ص148 ونحن نصر في كل أونة على إلحاق تراكيب العبرية بصنواتها الساميات استجابة لنداء صبحي الصالح: " وفي لغتنا أعظم بالباحث إذا كان ملماً ببعض اللغات السامية كالسريانية والعبرية فهذا الإلمام يلاحظ مواطن التقارب والاختلاف والأخذ والاعتباس." وكان الخطأ المنهجي الذي وقع فيه سلفنا أن قطعوا ما بين العبرية وأخواتها من الساميات.

<sup>5</sup>- زمن الفعل في العبرية، ص10.

<sup>6</sup>- اللغة العربية مبناهها ومعناها، ص241.

عن الاستقبال بالماضي.<sup>1</sup> من أجل ذلك أورد ابن السراج (317هـ) علته؛ بأن حكم الأفعال أن تأتي جميعها لمعنى واحد بلفظ واحد، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمعتها، خولف بين مثلها ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها، فإن أمن اللبس جاز أن يقع بعضها موضع بعض، وذلك مع حرف الشرط (إن قمت...); لأن الشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع الاستقبال. و كذلك "لم يقم أمس" وجب لدخول "لم" لولا هي لم يجر؛ قال: لأن المضارع أسبق في الرتبة من الماضي؛ فإذا انتفى الأصل كان الفرع أشد انتفاء.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> - عبد الله بوخلخال، مرجع سابق، ص 51.

<sup>2</sup> - نصوص في النحو العربي، ص 399.

ثالثاً: أنماط الجملة الفعلية في المعلقة

النمط الأول: الجملة الفعلية ذات الفعل

الماضي

النمط الثاني: الجملة الفعلية ذات الفعل

المضارع

النمط الثالث: الجملة الفعلية ذات الفعل

المبني للمجهول

النمط الرابع: الجملة الشرطية

النمط الخامس: الجملة المنفية

النمط السادس: الجملة الطلبية

## ثالثاً: أنماط الجملة الفعلية في المعلقة:

لعله من المفيد أن نذكر بادئ ذي بدء، ونحن نتوجه لدراسة التركيب النحوي للجملة الفعلية؛ ما يقوم عليه النظام النحوي للغة العربية، وإن كانت دراسته دراسة تنسم بالحدائثة؛ ذلك أن المحدثين يطلقون على النحو القديم اسم النحو التقليدي، بينما يطلقون على النحو حديثاً "علم التراكيب" وهو بحث في العلاقات الداخلية، ووحدات التركيب في السياق.<sup>1</sup> ويتألف النظام النحوي لدى تمام حسان من:

- 1- طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل و الأساليب.
  - 2- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة، أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية.
  - 3- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها كعلاقة الإسناد، والتخصيص والنسبة، والتبعية وهي قرائن معنوية.
  - 4- وما يقدمه علم الصوتيات و الصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التصريف.<sup>2</sup>
- فنظرية الدكتور تمام حسان فيما يتصل بالنص تقوم على أساس تضافر القرائن المعنوية واللفظية حيث تشترك القرائن المعنوية واللفظية في ت حديد معنى النص.<sup>3</sup>
- وإذا كان الأسلوب استغلالاً لإمكانات النحو؛ فإن ذلك على حد قول أحد الباحثين، يغنينا بشكل ملحوظ على الوصول التي الطريقة التي يسلكها المبدع في صياغة عمله الإبداعي، ومن ثمة إذا كان الشعر فناً لغوياً؛ فإن النحو حينئذ يشكل أحد الأبنية الأساسية التي يعتمد عليها في تفسيره، ولذا فإن التركيب اللغوي للعبارة الشعرية يشكل مدخلاً ضرورياً لدراسة النص والوقوف على أسرارها، ثم دلالاته المحتواة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - ظبية سعيد السليطي: تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2002، ص26.

<sup>2</sup> - اللغة العربية مبناها ومعناها، ص178.

<sup>3</sup> - حسني عبد الجليل يوسف: اللغة العربية بين الأصالة والمعاصرة خصائصها ودورها الحضاري وانتصارها، الاسكندرية، دار

الوفاء، ط1، 2007، ص78.

<sup>4</sup> - مختار عطية: الجملة الفعلية في شعر محمد بن حازم الباهلي (دراسة أسلوبية)، الاسكندرية، دار الوفاء، ص36.



وهل البحث في التراكييب إلا سعيٌّ وراء استكشاف دلالاتها، وأن المعنى الخفي الغامض والمستكن وراء هذه الحال من أحوال اللفظ العربي، إنما هو تلك الاختلاجة الخفية والغامضة في باطن النفس التي أبدعت هذا التركيب.<sup>1</sup> فياليت شعري ما هي التركيب والأنماط التي أثرها عبيد في معلقته دون سواها؟

### النمط الأول: الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي

إن اللحمة والأساس الذي تتكون منه كل جملة؛ هما عنصرًا "المسند" و "المسند إليه" والجملة لا تكاد تخلو منهما تقديراً أو لفظاً، بالإضافة إلى التوابع و التقييدات التي تمثلها وظائف نحوية مختلفة تسمى "الفضلة" كالمفعولات والحال والتمييز. وليس معنى الاستغناء أنه يمكن الاستغناء عنها؛ بل قد تكون الفضلة واجبة الذكر، كما في قوله تعالى: (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى)<sup>2</sup> "ف" كسالى"، حال واجبة الذكر، وتختلف الجمل بموجب العناصر المكونة لها طولاً وقصراً؛ بل يمكن أن تطول بمقتضى عناصرها المؤسسة نفسها، وذلك إذا كانت العناصر الإفرادية فيها مكونة من مركب اسمي، فتطول الجملة من دون أن يذكر في بنيتها عناصر أخرى غير عناصرها المؤسسة.<sup>3</sup>

أما عناصر الإسناد الأساسية في الجملة الفعلية؛ فالفعل والفاعل على أن يميز الجملة الفعلية كونها ترتد إلى الزمن الماضي؛ وذلك بفعلها الذي يذهب فيه جمهور النحاة إلى أن الفعل يدل على الحدث بمادته وعلى الزمان بهيأته. ولا دلالة له حسب الوضع على أمر آخر سواهما أصلاً. أما دلالاته على الفاعل فدلالة عقلية على مذهب القدماء.<sup>4</sup> وذلك ما يعنيه المحدثون وعلى رأسهم تمام حسان بكون القرينة الإسنادية قرينة معنوية.<sup>5</sup> فالجملة من الفعل والفاعل لا تحتاج إلى رابط لفظي؛ لأن اتحاد عناصرها أقوى من أي رابط

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 53.

<sup>2</sup> - سورة النساء، الآية 142.

<sup>3</sup> - شيماء رشيد زكنة: الخلاف النحوي في ترتيب الجملة، عمان، دار صفاء، ط1، 2011، ص 77.

<sup>4</sup> - ظبية سعيد السليطي، مرجع سابق، ص 21.

<sup>5</sup> - حسني عبد الجليل يوسف، المرجع السابق، ص 105.

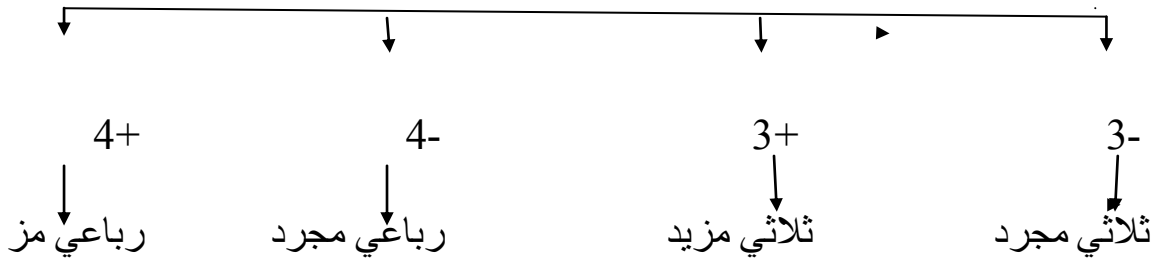


وأورد العلامة المقرئ منير الفيومي<sup>1</sup> : أن القفر؛ المفازة لا ماء بها ولا نبات، والقفر: الخلاء، وأقفر الرجل إقفاراً: أصار إلى القفر، وأقفرت الدار: خلت. أما صاحب معجم أمهات الأفعال؛<sup>2</sup> فقد آثر أن يورد الفعل "أقفر" في جملة من السياقات، أتى فيها الفعل متعدياً بالخافض "من" ما خلا قول القائل، الذي أورده صاحب الكتاب "أقفرت الدنيا حول سليم، ووجد نفسه في فراغ ووحشة وانعزال" بحيث لم يتعد الفعل "أقفر" بالخافض.

و الجملة كما هو مبين أعلاه من فعل وفاعل؛ لكن لا يرضينا أن نقف عند هذا الوصف الابتدائي؛ ذلك لأن وضع المفردات في السياق لها يد في نسج التركيب، وعلم الصرف ما يفتأ لصيقاً بعلم النحو. وأن ثمة صلة وثيقة بينهما، وتتضح تلك الصلة في معالجة بعض الظواهر اللغوية التي تأتي على رأسها تلك الفائدة اللغوية الجليلة التي يؤذيها علم الصرف حين الإعراب.<sup>3</sup>

يأتي في طليعة تلك الفائدة تنوع الفعل الماضي بين التجريد والزيادة، وفيما يلي رسم توضيحي لهذا التنوع:

### الماضي



فالثلاثي "فَعَلَ"؛ مجرد ومزيد، والرباعي "فَعَّلَ"؛ مجرد و مزيد.<sup>4</sup> أما هذا الوزن "أفعل" الذي آثر عبيد أن يبدأ به معلقته "أقفر" ، والذي تداول عليه شعراء المعلقات في المعلقات إجمالاً بحيث ورد مائة مرة ومرتين في المعلقات العشر جميعها.<sup>5</sup> وإن من

<sup>1</sup> - المصباح المنير، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 1996، ص264.

<sup>2</sup> - أحمد عبد الوهاب بكير، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997، ص1120.

<sup>3</sup> - محمود سليمان ياقوت: الصرف التعليمي، والتطبيق في القرآن الكريم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص12.

<sup>4</sup> - مطهري صفية: الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، دمشق، منشورات اتحاد كتاب العرب، 2003، ص165.

<sup>5</sup> - ندى عبد الرحمن الشايح: معجم لغة دواوين الشعراء، المعلقات العشر تأصيلاً ودلالة و صرفاً، بيروت، مكتبة لبنان، ط1، 1993،

أعرف معاني ودلالات هذا البناء الصرفي كما أقرت كتب الصرف<sup>1</sup>؛ هي الصيرورة؛ فهزمة "أفعل" إن بلغت معانيها واحدا وعشرين دلالة ومعنى<sup>2</sup>؛ فهي هنا تدل على التصيير أي "صار إلى" وقد كان المكان عامراً فأضحى خلاءً قفراً.

وهل لنا بعد ذلك أن نستهدي هدي المحدثين في تناولهم الصيغة الإفرادية بدلالاتها الإيحائية، هذه الدلالة التي ليست بدراسة التركيب الصرفي للكلمة الذي يؤدي إلى بيان معناها المعجمي، بل هي بالإضافة إلى ذلك بيان لمعنى صيغها خارج وداخل السياق، وهذا يؤكد صلة علم الصرف بعلم الدلالة، فكلاهما متكاملان متداخلان.<sup>3</sup>

وإدخال أحرف الزيادة affixation على الأصول الثلاثية؛ يكون إما تصديراً أو توسطاً أو تذييلاً. وتظهر هذه الزيادة إلى جانب المعنى الأصلي للكلمة، معاني جديدة ناتجة من تولد كلمات جديدة، وبالتالي نحصل على بناء تركيبى، أو ما نستطيع تسميته بالمكون التركيبى. و هو يتألف من المكون الأساسى، أي البناء الأصلي والمكون التحويلي، أي الزيادة وما أحدثته من تحولات داخل المكون الأساسى، وبعد ذلك دلالة هذا المكون التركيبى وهو ما يسمى بالمكون الدلالي.<sup>4</sup>

وإذا أخذنا صيغة "أفعل" التي هي زنة لـ"أقفر" وجدناها صوتياً مركبة من ثلاث مقاطع:

أَفْعَلْ ← أقْفَرَ

1- أَفْ ← أَقْ ← ص + ح + ص = مقطع متوسط.

2- عَ ← فَ ← ص + ح = مقطع صحيح مفتوح.

3- لَ ← رَ ← ص + ح = مقطع قصير مفتوح.<sup>5</sup>

وقد قلنا سابقاً بأن "أَفْعَلْ" يتكون من مكونين: مكون أساسى ومكون تحويلى.<sup>1</sup>

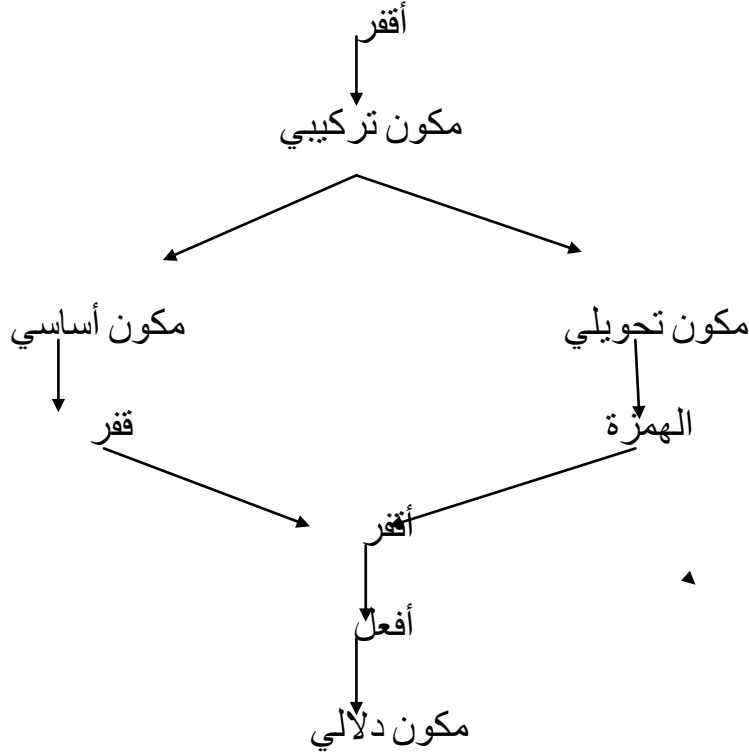
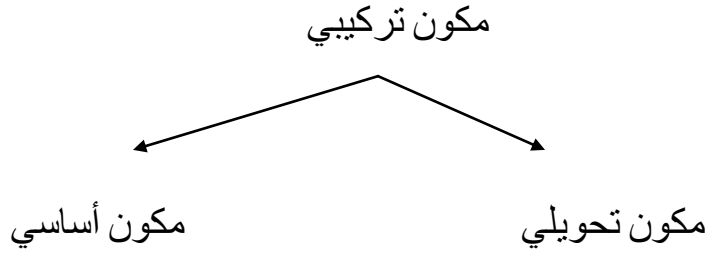
<sup>1</sup> - ينظر: الصرف التعليمي، وينظر: تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن، محمد سالم محسن، بيروت، دار الكتاب العربي، 1987.

<sup>2</sup> - نجاة عبد العظيم الكوفي: أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1989، ص31.

<sup>3</sup> - مطهري صفية، المرجع السابق، ص07.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص59.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص59.



وهذه الهمزة التي تحتاح بنية الفعل سوف ترديه متعدياً مجاوزاً؛ لا بنفسه ولكن بالخافض "من" من حروف المعاني الذي يُكوّن الكيفية التي يستدعي بها الفعل مفعوله بصيغة معينة. وربما في مطلع معلقة عبيد كانت المساءلة عن المفعول "الأهل" أكثر إلحاحاً من المساءلة على الفاعل "ملحوب"؛ لذلك تقدم "الجار والمجرور" على الفاعل، نظن هذا، وقد يكون طلب إقامة الوزن هو من يقتضي التقديم، الذي سوف يغذو سيرة متبعة لدى عبيد كما سوف نرى.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص59.

قوله: أخلف ما بازلاً سديسها.<sup>1</sup>

المسند	المكملات (زائد+ مفعول به)	المسند إليه
أخلف	ما بازلاً	سديسها

وسوف نأتي بين يدي التحليل على شرح المفردات، كمدخل معجمية لفهم مبتغى التركيب. البازل: آخر ناب ينبت للإبل، ويكون في السنة التاسعة من العمر. السديس: يكون في السنة الثامنة. وقوله: أخلف السديس بازلاً، جعله خلفاً له أي بعده.<sup>2</sup>

وقد يُستغرب مدخل "ما" هاهنا في تِه الجملة، ولا يكون دخولها إلا زائداً، فالزيادة في "ما" تكون للكف ولغير الكف؛ فدخولها للكف يكون في "ربما" و"إنما"، ولغير الكف تكون لمجرد التأكيد غير لازمة للكلمة، ويظل النظام بين أجزاء الجملة الواقع قبلها وبعدها على أصله من الناحية الإعرابية والمعنوية دون تأثر بها. ووقوعها (ما) هكذا كثير في الشعر والتنزيل وسائر كلام العرب، على حد زعم ابن يعيش.<sup>3</sup> يقول عنتر بن شداد:

يا شاة ما قنص لمن حلت له      حُرِمَت علي وليتها لم تُحْرَم<sup>4</sup>

ويرى فيها أحد الباحثين أن لها وظيفة تؤذيها في هذا الموضع؛ وهي إدخال معنى التنكير والإبهام فيما دخلت عليه وذلك لتعظيم شأنه؛<sup>5</sup> لأن التنكير قد يأتي لتعظيم المتحدث عنه،<sup>6</sup> ولكن هذا لا نظنه أبداً سرمداً. وهذا المثال عالٍه يقدر في هذا الحكم؛ لأن "ما" هاهنا لا تؤدي إلى الإيغال في التنكير؛ لأن البازل أخلف السديس، والسديس هنا معرف بالإضافة، وأولى فيما نظن للمخف أن يكون أعرف من المستخف.

أما ما يسترعي الانتباه في هذا الموضع وفي تراثنا العربي؛ هو قول الشاعر "أخلف"؛ فماذا بينها وبين "خلف"، وفي مثل هذا ألفت الأسفار والقراطيس من لدن

<sup>1</sup> - هذا صدر البيت الذي عجزه: لا حقة هي ولا نيبس

<sup>2</sup> - شرح المعلقات العشر، الخطيب التبريزي، ص 377.

<sup>3</sup> - الصادق خليفة راشد: درو الحرف في أداء معنى الجملة، بنگازي، منشورات جامعة قار بونس، 1996، ص 61.

<sup>4</sup> - "ما": صلة زائدة، ينظر عنتر بن شداد، الديوان، بيروت، دار بيروت، 1984، ص 68.

<sup>5</sup> - الصادق خليفة راشد، مرجع سابق، ص 61.

<sup>6</sup> - ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، عمان، دار الفكر، ط3، 2008، ص 38 وما بعدها.

علمائنا الأجلاء.<sup>1</sup> وفي مثل ما وقع على زينة "فَعَلَ" و"أَفْعَلَ" يقول سيبويه: وقد يجيء فَعَلْتُ و أَفْعَلْتُ المعنى فيهما واحد؛ إلا أن اللغتين اختلفتا. أما ابن جني فيعقد باباً في "الخصائص" باسم: الفصحى يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً: "سَقَى و أَسَقَى" يزعم أنهما بمعنى، وأن الاختلاف لهجي.<sup>2</sup>

ومن حَلَّلَ التركيب صوتياً وفق نظرة لهجية؛ قال إن "فَعَلَ" تتكون من ثلاث مقاطع صوتية مفتوحة جميعها<sup>3</sup> هكذا:

$$\left. \begin{array}{l} \text{ف} - \text{ص} + \text{ح} = \text{مقطع قصير مفتوح.} \\ \text{ع} - \text{ص} + \text{ح} = \text{مقطع صغير مفتوح.} \\ \text{ل} - \text{ص} + \text{ح} = \text{مقطع قصير مفتوح.} \end{array} \right\} \text{فَعَلَ}$$

وقد أسلفنا القيل في المقاطع المكونة ل"أفعل"، فنسبوا "فعل" للغة الحجاز، و"أفعل" للغة تميم ووجدوها سيرة متبعة لأهل الحجاز أن يميلوا إلى فتح المقطع في حين يميل التميميون إلى إغلاقه في عدد من الظواهر، كقولهم في:

$$\text{فُعْلٌ} \longleftrightarrow \text{فُعْلٌ} \leftarrow \text{رُسُلٌ} \rightarrow \text{رُسُلٌ}^4$$

وربما ادعوا عكس ما زعموه أولاً، في إيعاز "أفعل" إلى الحجاز، كـ"أبشر" و"أصعق"، وعزوهم "فعل" لتميم كما في "هلك".<sup>5</sup> و لا عدوان في ذلك فإن قبيلة بني أسد وجدناها توافق لهجة الحجاز حيناً وتوافق لهجة تميم في أحايين أخرى في التلاقي

<sup>1</sup> - وذلك في باب "فعل وأفعل" و"فعلت وأفعلت". ينظر مثلاً: أبي جعفر محمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس (338هـ)، عمدة الكتاب، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 2004، ص379. وينظر: أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (291هـ)، الفصحى، تحقيق ودراسة: صبيح التميمي، دار الشهاب، ص68. وينظر: أبي علي الفارسي، المسائل الشيرازيات، تحقيق: حسن بن محمود هنداوي، الرياض، كنوز إشبيلية، ط1، 2004، ج1، ص45. وينظر: أبي علي محمد بن المستنير قطرب (207هـ)، كتاب الفرق، تحقيق ودراسة: صبيح التميمي، محمد علي الرديني، بيروت، مؤسسة الأشراف، ط1995، ص2، ص19. وينظر: ابن السكيت أبو يوسف يعقوب (244هـ)، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، طبعة دار المعارف.

<sup>2</sup> - جمال حسين أمين إبراهيم: بنية الكلمة العربية، دراسة لجغرافيا التنوع اللهجي في ضوء القراءات القرآنية، دمشق، مؤسسة الرسالة ناشرون، 2008، ص80.

<sup>3</sup> - تنظر أنواع المقاطع الصوتية وتعريفها: محمد علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، عين مليلة الجزائر، دار الهدى، 2007، ص176.

<sup>4</sup> - بنية الكلمة العربية، ص83.

<sup>5</sup> - المرجع السابق، ص87.

اللغوي رغم تباعد المواطن وتنائي الديار.<sup>1</sup> فلا غرو أن ترد زنة "أفعل" في قول هذا الأسدي اتباعاً لإحدى الاثنتين، ولكن ماذا عما كنا نخوض فيه من ذي قبل بأن الزيادة في المبنى تقابلها الزيادة في المعنى؛ أم يكون دخول هذه الهمزة في هذا المواطن عبثاً.

إن نظرة إلى معجمات اللغة قد تنحي عنا هذا الغبن وذا التساؤل، وقد أثر عن الأصمعي (215هـ) قوله: أَخْفَ اللهُ عَلَيْكَ؛ إذا دخلت الباء في "بخير" أُسْقِطت الألف فنقول: أَخْفَ اللهُ عَلَيْكَ خَيْراً، وقد أثر عن الجوهري قوله: يقال لمن له مال أو ولد أو شيء يستعاض: أَخْفَ اللهُ عَلَيْكَ؛ أي رد لك، فإن كان هلك له أخ أو عم أو ولد؛ قلت: خَلَفَ اللهُ عَلَيْكَ، بغير الألف؛ أي كان الله خليفة.<sup>2</sup>

وليس لنا إلا أن نقر بأن الهمزة هنا للتعدية، فإن كانت الدلالة الحسية للمادة في "خلف" تفيد معنى التعاقب بين شيئين؛ إذ يقال أخلف الشجر أخرج ورقاً بعد ورق، وأخلف الطائر أخرج ريشاً بعد ريش؛<sup>3</sup> فلا تكون هذه الهمزة إلا همزة تستوجب بها التعدية. فمن دلالات الهمزة في "أفعل" أن يتعدى بها الفعل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - ينظر كتاب أحمد علم الجندي: اللهجات العربية في التراث، ليبيا، دار العربية للكتاب، 1978. وتتنظر ظواهر لهجية مشتركة في

كتاب الموازنة بين اللهجات العربية الفصيحة لعبد الجليل مرتاض. وينظر الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية. وينظر: هلال عبد الغفار حامد، اللهجات العربية نشأة وتطور، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998.

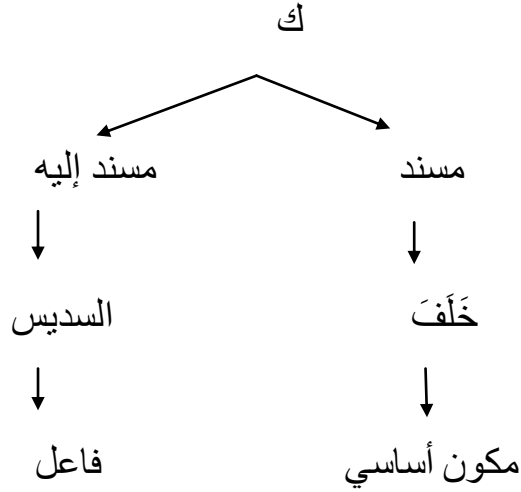
<sup>2</sup> - الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، دار مكتبة الحياة، مج5، ص100 وما بعدها.

<sup>3</sup> - أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، ص267.

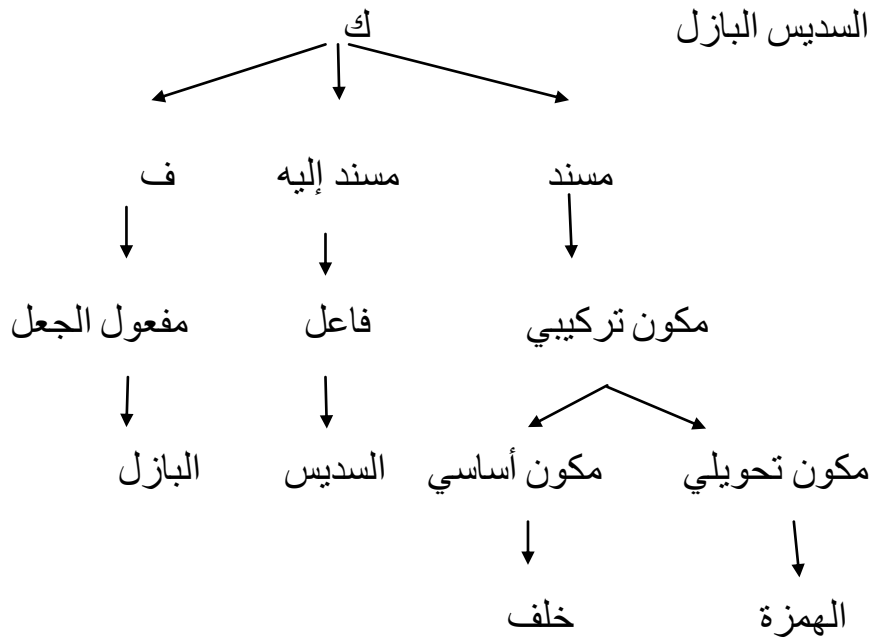
<sup>4</sup> - هادي نهر: الصرف الوافي، عمان، دروب، 2011، ص198.



نقول: خلف السديس



أخلف السديس البازل



وقد قلنا من ذي قبل أن تقديم الفاعل على مفعوله عادة سوف يتعودها عبيد؛ فيغتدي الفعل الذي تعدى بالهمزة لديه وكأنه أشد طلبا لمفعوله فيتقدم الفاعل. غير أن ما يميز التركيب هذه المرة هو الفصل بين الفعل ومفعوله بـ"ما" الزائدة، وبناءً على المثالين السابقين نجد أن فلسفة الشاعر أن يجعل كل شطر مستقل كتركيب بذاته فقد يكون زيادة لإقامة ساعد الوزن في المعلقة.

## قوله: أصبحت في غداة قرّة.<sup>1</sup>

المسند	المسند إليه	المكملات
أصبح	التاء	في غداة قرّة

أصبحت: دخلت في الصباح، والغداة: الصباح، والقرّة: البرد.<sup>2</sup> ويروى "في غداة قرّة"<sup>3</sup> وهنا يتحلل "أصبح" من وظيفته التقييدية في الجملة الاسمية، فيستدعي فاعلاً وهو فعل لازم لا ناسخ من أخوات "كان"، ولا يقال فيه إلا بعض ما قيل في دلالة الوزن "أفعل" فيما سبق، ومن دلالاتها الدخول في الزمان والمكان.<sup>4</sup> وقد قال تعالى: (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السماوات وعشياً وحين تظهرون).<sup>5</sup> والأفعال "أمسى، أصبح، أظهر" تدل على دخول الفاعل في هذه الأوقات، ومن المسموع "أضحى، أفجر، أهجر" وقد أتت هذه الأفعال للدلالة على الزمان والمكان على صيغة "فَعَلَّ"، قال تعالى: (ولقد صبحهم بكرة غداة مستقر)<sup>6</sup> غير أن سيبويه فرق بين صيغة فَعَلَّ في الدلالة على الزمان، بقوله: «وتقول: أصبحنا وأمسينا و أسحرنا... وذلك إذا صرت في حين صبح ومساء وسحر، وأما صَبَحْنَا ومَسَّيْنَا وسَحَرْنَا فتقول أتيناها صباحاً ومساءً وسحراً، ومثله بيتناها أتيناها بيئاتاً». ومعنى ذلك أن دخول الهمزة تقيد دخول الفاعل في الوقت؛ أما التضعيف فإنه يؤقت لوقوع الحدث ومن ثم استعمل المضعف متعدياً، والمزيد بالهمزة لازماً.<sup>7</sup>

فتغتدي بهذا الصيغة الإفرادية للفعل "أصبح" مشحونة دلاليًا بمركبين كما يلي:

<sup>1</sup> - صدر البيت الذي عجزه: يسقط عن ريشها الضريب

<sup>2</sup> - شرح المعلقات العشر، الخطيب التبريزي، ص379.

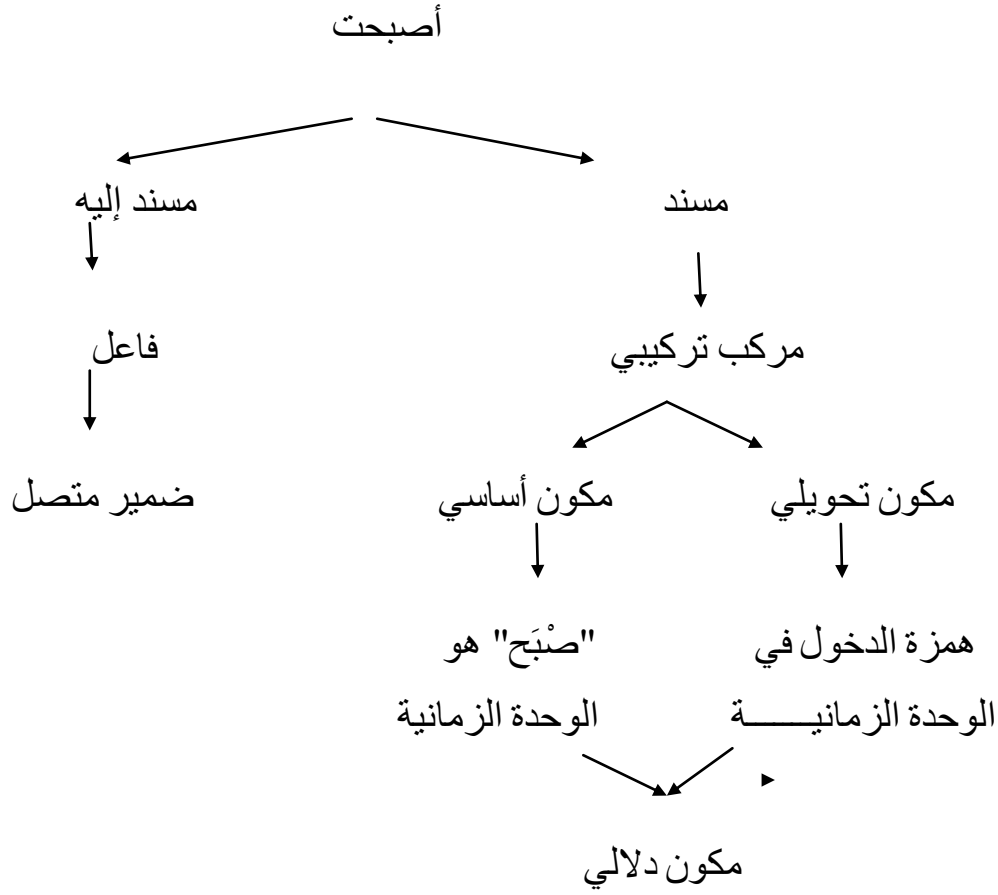
<sup>3</sup> - الزوزني: شرح المعلقات العشر، بيروت، دار الفكر، 2010، ص103.

<sup>4</sup> - ينظر: الصرف الوافي، والصرف التعليمي، أبنية الأفعال دراسة لغوية

<sup>5</sup> - سورة الروم، الآية17.

<sup>6</sup> - سورة القمر، الآية 38.

<sup>7</sup> - أبنية الأفعال دراسة لغوية، ص12.



وفي تركيب عبيد "أصبحت في غداة قرّة" الفاعل ضمير متصل، والمكملات (في غداة قرّة) جار ومجرور ومضاف إليه. ويجدر بالذكر أن فاعل "أصبح" متبوع بحال تمثلت في عجز البيت وهو (يسقط عن ريشها الضريب)، فيغتدي الشطران هذه المرة مرتبطين ببعضهما؛ وإن كانت الرابطة غير وثقى؛ لأنها رابطة تبعية لا إسنادية. ويبدو أن هذه الأفعال لا تتعدى إلا بخافض، وهذه سيرتها كما نلني في قول عبيد على المنوال السابق:

قوله: باتت على إرم عذوباً<sup>1</sup>.

الإرم: العلم، والعذوب: الذي لا يأكل،<sup>2</sup> ويروى: "على إرم رابئة"، والرابئة: المراقبة. يقول باتت على علم أو أحجار لا تأكل شيئاً، أو باتت على علم مراقبة تترقب.<sup>3</sup> والذي

<sup>1</sup> - صدر البيت الذي عجزه: كأنها شيخة رقوب

<sup>2</sup> - شرح المعلقات العشر، الخطيب التبريزي، ص 379.

<sup>3</sup> - ينظر الديوان، ص 29.

يهمنا هو ورود الفعل "بات" لازماً فاعله ضمير متصل، متبوعة بحال تصفها، تماماً كما في التركيب السابق؛ على أن يكون تعدي هذا الفعل بالخافض "على".

قوله: غيرت حالها الخطـوب.<sup>1</sup>

وقد ألفنا عادة عبيد بتقديم المفعول على فاعله، حتى نوثق أن نحسبها من الخصائص التي تسميز بها تراكيب عبيد. لَكَنَّ المفعول يشغله أكثر من الفاعل، وقد ألفنا تقييد جملة وتامها بأشطر الأبيات؛ أم أن ما يستدعي المفعول حثيثاً، حتى يتقدم الفاعل هي تلك الشحنة الدلالية التي تلحق بالفعل، فتجعله مجاوزاً للفاعل.

غَيَّرْتُ → فَعَّلْتُ

وهذه الصيغة تأتي للتعدي والتكثير في الغالب.<sup>2</sup> والصرف أبداً مقدمة ضرورية لدراسة النحو فهو مكمل وممهّد له والعلاقة بينه وبين النحو كالعلاقة بين مادة البناء والبناء نفسه. وقد التفت ابن جني إلى هذه الناحية فدعا إلى دراسة التصريف قبل النحو.<sup>3</sup> لذا فنحن مضطرون لطرق أبواب الصرف قبل ولوج أبواب النحو.

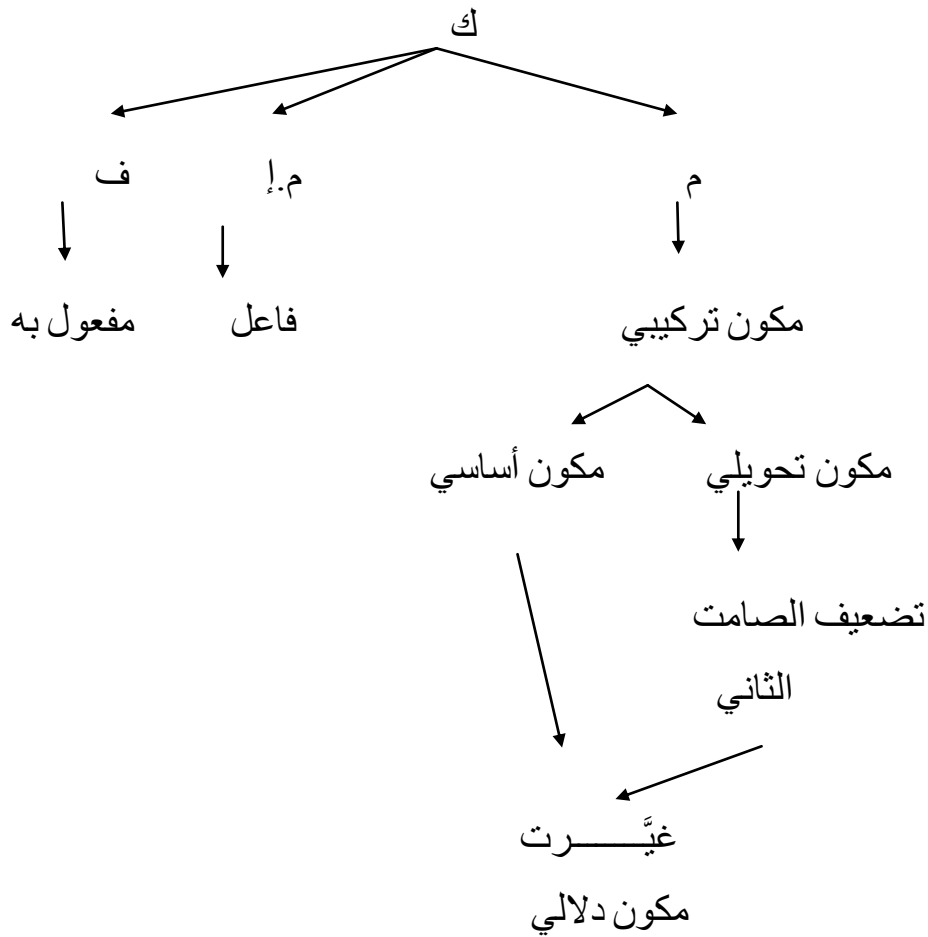
ولصيغة "فَعَّلَ" وظيفة نحوية وهي التعدي، وذلك بعض مفاد قول الزمخشري؛ إذ يقر أن للتعدي ثلاث أسباب: الهمزة، وتثقل الحشو، وحروف الجر تتصل ثلاثتها بغير المتعدي فيصير متعدياً، وبالمتعدي إلى مفعول واحد فيصيره ذا مفعولين.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عجز البيت الذي صدره: وَبُدِّلَتْ مِنْ أَهْلِهَا وَحَوْشاً

<sup>2</sup> - الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، ص78. وينظر: التفتازاني مسعود بن عمر بن سعد الدين، شرح مختصر التصريف العزي في فن التصريف، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط8، 1997، ص37. وينظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، الجزائر، الشركة الجزائرية اللبانية، ط1، 2007، ص50.

<sup>3</sup> - الصرف الوافي، ص16.

<sup>4</sup> - أحلام ماهر محمد حميد: صيغة فعل في القرآن الكريم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2008، ص54.



ولا يمكن أن يكون التضعيف هنا إلا للتكثير والتعدية؛ لذا يتقدم المفعول على فاعله  
لعادة مما تعوده عبيد، مما يبعد احتمال الغرض من التقديم والتأخير إقامة للوزن، وأكبر  
الظن أن يكون ولوع الشاعر بالمفعول المكان الذي استحال قفراً، هو ما اضطره إلى  
التقديم. وهذا بيان للجمل الفعلية ذات الفعل الماضى الواردة فى المعلقة:

الملاحظة	المكملات	المسند إليه	المسند	الجملة
الفعل لازم والفاعل متأخر عن الجار والمجرور	من أهله	ملحوب	أقفر	أقفر من أهله ملحوب
الفعل متعدى والفاعل متأخر عن المفعول	حالتها	الخطوب	غيرت	غيرت حالها الخطوب

الفاعل متعدي والمفعول متقدم	الکاف قد	المشيب	راع	راعك المشيب
الفاعل متعدي والفاعل والمفعول ضميران متصلان	الهاء غدوة مشيحا	تاء المتكلم	قطع	قطعته غدوة مشيحا
الفاعل متعدي والمفعول متقدم	ماء، بازلا	سديسها	أخلف	أخلف ما بازلا سديسها
الفاعل لازم والفاعل ضمير مستتر	على إرم عذوبا	ضمير مستتر	باتت	باتت على إرم عذوبا
الفاعل لازم والفاعل ضمير مستتر	في غداة قرة	ضمير مستتر	أصبحت	أصبحت في غداة قرة
الفاعل متعدي والفاعل ضمير مستتر	ثعلبا سريعا	ضمير مستتر	أبصرت	أبصرت ثعلبا سريعا
الفاعل متعدي والفاعل ضمير مستتر	ريشها وولت	ضمير مستتر	نفضت	فنفضت ريشها وولت
الفاعل متعدي بالخافض	من حسيس	ضمير مستتر	اشتال ارتاع	اشتال وارتاع من حسيس

والفاعل مستتر				
الفعل متعدي والفاعل ضمير مستتر والمفعول ضمير متصل	الهاء الهاء	ضمير مستتر	أدرك طرح	فأدر كته فطرحته
الفعل متعدي والفاعل ضمير مستتر والمفعول ضمير متصل	الهاء الهاء	ضمير مستتر	عاود رفع	فعاودته فرفعته
الفعل متعدي والفاعل ضمير مستتر والمفعول ضمير متصل	الهاء وهو مكروب	ضمير مستتر	أرسل	أرسلته وهو مكروب
الفعل لازم وفاعله ضمير مستتر	نحوه حنيئة	ضمير مستتر	نهض	نهضت نحوه حنيئة
الفعل لازم والفاعل ضمير مستتر	حرده تسيب	ضمير مستتر	حرد	حردت حرده تسيب
الفعل متعدي بالخافض	من رأيها دببها	مستتر	دب	دب من رأيها دببها
الفعل متعدي والفاعل ضمير	الهاء الهاء	ضمير مستتر	جدل طرح	فجدلته فطرحته

مستتر والمفعول ضمير متصل				
الفعل متعدي والفاعل ضمير مستتر	وجهه الحبوب	ضمير مستتر	كدح	فكدحت وجهه الحبوب

### النمط الثاني: الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع.

لما كانت اللغة تمثل قائمة هائلة من الإمكانيات المتاحة للتعبير؛ فإن على المبدع اختيار سمات لغوية بعينها للتعبير عن موقف معين، وهو اختيار إيثاري يشكل أسلوبه الذي يميزه عن غيره، ومن ثم يكون الأسلوب تضحناً، بمعنى أن كل سمة لغوية تتضمن قيمة أسلوبية معينة، وتستمد هذه القيمة من بنية النص أو الموقف.<sup>1</sup>

و ما يستثير الانتباه في سيرة القدماء؛ إبان البحث أن العلامة الإعرابية كانت أوفر حظاً في اهتمامهم، فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل، وتكلموا في الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر.<sup>2</sup>

ولقد كان الفعل المضارع عندهم ذا حظ من العناية قليل أو كثير، فخصوه ببحث لاسيما حول إعرابه؛ إذ الأصل في الأفعال البناء، فنرى العيني يذكر سبب إعرابه لمشابهته الاسم، وما سمي مضارع إلا لأنه شابه الاسم ولا بسبه، آخذين الاصطلاح من الضرع: كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعاً، ونقول "تضارع السّخلان"؛ إذا أخذ كل منهما بحلمة من الضرع، وتقابلا وقت الرضاع.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- مختار عطية، المرجع السابق، ص54.

<sup>2</sup>- حسني عبد الجليل يوسف، المرجع السابق، ص80.

<sup>3</sup>- مطهري صافية، المرجع السابق، ص171.



والمضارع شابه الاسم من وجوه لفظية، وذلك:

- لوقوعه موقع الاسم في مثل قولنا: زيد يقوم، وزيد قائم.
  - دخول لام الابتداء على كل منهما: إن زيدا ليقوم، إن زيدا لقائم.
  - وقد شابهه لموازنته في الحركات والسكنات؛ يدَحْرَجُ ، مُدَحْرَجٌ<sup>1</sup>.
- أما الوجوه المعنوية التي شابه الفعل الاسم منها:

أن المضارع مشترك بين الحال والاستقبال، فصار شائعا ثم يختص لأحدهما بدخول: "اللام" و"السين" و"سوف"؛ كما أن اسم الجنس شائع في أمته، ثم يختص بعينه بدخول لام العهد.<sup>2</sup>

والاسم صالح للفاعلية و المفعولية و الإضافة ثم يختص بواحد منها، عند دخول أحد العوامل: جاء زيد، حييت زيدا، ومررت بزيد؛ كما أن الفعل المضارع له صلاحية للحالية والاستقبالية، فإذا دخل عليه أحد العوامل تخصص في الحال والاستقبال.

ثم إن الفهم يبادر في كل واحد منهما إلى الحال على الإطلاق: زيد مصل، زيد يصلي. وهذا معنى قول العيني أو لكثرة مشابهته بالاسم الفاعل وبين المضي على الحركة لقلة مشابهته، وبني الأمر على السكون، لعدم المشابهة بينه وبين الاسم على ما سبقت الإشارة إليه.<sup>3</sup>

ومن هذه الوجوه شابه الفعل الاسم فحمل عليه؛ ولذلك أثبتت الدكتورة مطهري صفيه؛ أن اصطلاح "المضارع" ليست له أية علاقة بالزمن؛<sup>4</sup> مما جعل سهام نقد المحدثين تتوجه إلى هذا التقسيم (تقسم الفعل باعتبار الزمن)، ذلك أن اصطلاح الماضي كان بمرجعية زمنية، بينما اصطلاح المضارع بمرجعية المشابهة، أما الأمر فهو يعني

<sup>1</sup> - شرح المراح، ص54.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص54.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص54.

<sup>4</sup> - الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، ص171.

الطلب، وهو لا يكون إلا في المستقبل؛ أي أن الدلالة في لقب الأمر التزاميه وليست مطابقيه، كما في لقب الماضي.<sup>1</sup>

فذلك راحوا يقترحون الرؤية والرأي ناشدين الدلالة في اصطلاحات أخرى، تمثلت في قولهم: "الفعل التام"، "الفعل غير التام"<sup>2</sup>، بمعنى أن الفعل التام لما تم حدثه وانتهى، والغير التام لما هو ساري الحدث فيه لم يتم؛ ذلك بأن المضارع متصل دائماً بالدلالة على عدم تمام الحدث، سواء اتصل فيه الحال بالمستقبل، أم كان خالصاً في المستقبل.<sup>3</sup>

وإذا كان الدكتور عبد الصبور شاهين أثر عدم الاختلاف في المصطلح وأن تظل ألقاب الفعل في هذا العمل كما هي (الماضي، المضارع، الأمر)، حتى لا يزداد غموض الدراسات باختلاف المصطلحات<sup>4</sup>؛ فإننا نزع من أن في هذه المصطلحات لبساً أي لبس؛ ذلك لأن الفعل زمن وحدث؛ فنتساءل في أيهما تم إطلاقنا التام أو نقيضه، أفي الزمن أم في الحدث، ونحن نطلق الأفعال الناقصة ونريد من نقصانها نقصان الحدث، فيلتبس إطلاق "التام" الحديث العهد بإطلاق "الناقص" القديم العهد لأن مرجعية الوضع لكل منهما تختلف. أما إطلاق "الماضي" و"المضارع" و"الأمر"؛ فقد يكون إطلاقها لكونها أعرف خاصة في تلك الأفعال؛ بأن انقضى زمن الماضي، وشابه المضارع الاسم مادة وإعراباً، ودل الأمر حقيقة على الطلب.

أما وإن الزمن من المضارع حال واستقبال؛ فيمكن أن يمتثل الزمن في الأفعال عامة كما يلي:<sup>5</sup>

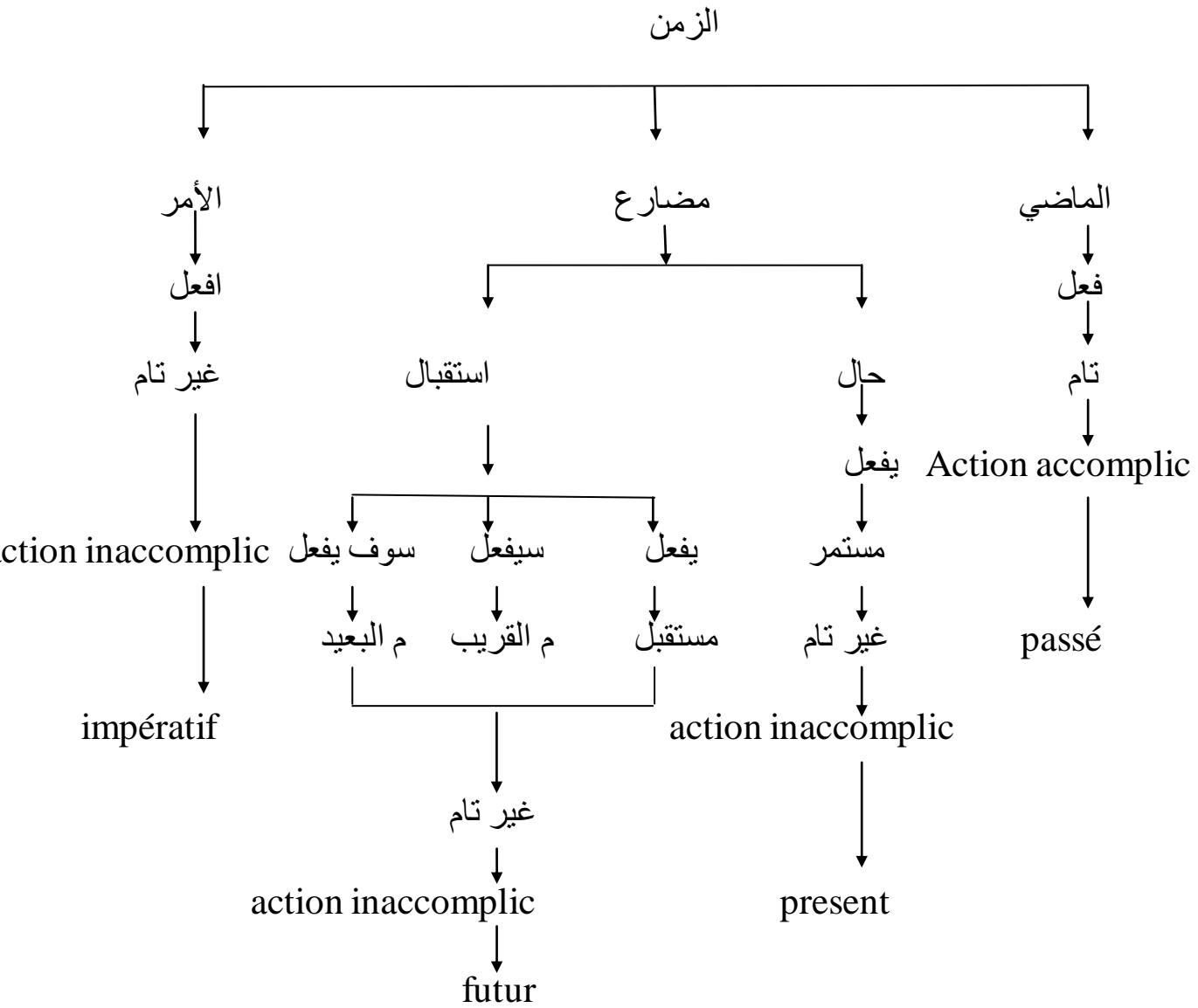
<sup>1</sup>- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، (رؤية جديدة في النحو العربي)، ص61.

<sup>2</sup>- قد قلنا سابقاً أن التام وغير التام هو تقسيم اللغة العبرية، ولا يستبعد أن يكون هذا الاقتراح متأثر بها.

<sup>3</sup>- المنهج الصوتي للبنية العربية، ص61.

<sup>4</sup>- المرجع السابق، ص61.

<sup>5</sup>- ينظر، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، ص163.



لعل القائل بالتام وغير التام هو فنديرايس، بقوله: «أما الزمن فلا يوجد منه في السامية إلا اثنان؛ غير التام والتام. فالتام: ما انتهى فيه الحدث وهو الماضي، وغيره ما لم ينته فيه الحديث»<sup>1</sup> مقرأً أن الزمن في الساميات تام وغير تام؛ وذلك باعتبار زمن الصيغة أو ما نسميه بالزمن الصرفي، أما في المضارع فذات الصيغة "يفعل" تدل على الحال والاستقبال؛ ذلك أن صيغة "يفعل" وضعت أصلاً للدلالة على الحال دون غيره، شريطة ألا يكون مصحوباً بأية قرينة.<sup>2</sup> ومن القرائن التي تخلصه للحال "الآن"، "الحين"، "الساعة". ويمكن كذلك أن يدل على الاستقبال ببنيته الأساسية دون أن يكون مصحوباً بأية قرينة لفظية أو معنوية، وقد جمع ابن مالك القرائن التي تخلصه للاستقبال في "ظرف مستقبل، إسناد إلى

<sup>1</sup> - التعبير الزمني عند النحاة العرب، ص22.

<sup>2</sup> - الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، ص175.

متوقع، اقتضائه طلباً أو وعداً، مصاحبة ناصب، أداة ترج وإشفاق، أو مجازاة، أو لو المصدرية، نون التوكيد، حرف تنفيس السين وسوف<sup>1</sup>

والواقع أن ما يشي بالحال أو الحاضر ليس إلا لحظة اعتبارية فاصلة بين الماضي والمستقبل، بحيث لا نجدتها إلا لحظة افتراضية، ثم تتحول في اللحظة التالية إلى جزء من الماضي؛ فوجود الحال هو وجود خاطف، ولكن العقل الإنساني يتعامل مع أدق الاعتبارات، حتى لو قيست بجزء من مليون من الثانية، وبهذا المقياس يكون لدينا زمن ثابت هو الحال إلى جانب الزمنين الآخرين.<sup>2</sup>

و الآن نتناول بالتحليل بعض من الجمل الثماني المضارعة التي وردت في معلقة عبيد:

قوله: ينشق عن وجهها السبب.<sup>3</sup>

المسند إليه	المكملات	المسند
السبب	عن وجهها	ينشق

و السبب هنا هو: الشعر في مقدم الناصية، والناصية؛ الشعر في مقدم الرأس، حيث يُسْتَحَبُّ أن تكون الناصية لا خفيفة ولا تغطي الوجه.<sup>4</sup> وأول ما يثير الانتباه هنا التأخير (تأخير الفاعل) الذي اغتدى دأباً مألوفاً وسنة متبعة لدى الشاعر؛ فهل يكون لهذا التقديم من المعاني المقصودة ذات الطاقات التعبيرية التي تلحق هذه المعاني الظاهرة فتزيدها تدقيقاً وتأكيدياً<sup>5</sup> أم أن الوزن هو من يلح على الشاعر فيضطره إلى التقديم في مختلف المواضع.

وأكبر ما يؤثر في التركيب من حيث طوله وقصره هو تعدي الفعل ولزومه؛ ذلك أن بحث التعدي واللزوم متصل بوظيفة الفعل في التركيب، فهو مبحث نحوي في هذا الجانب، ولكنه صرفي إذا ما درسنا وسائل تحويل اللازم إلى المتعدي.

والفعل ينشق على زنة "ينفعل"، ماضي "انفعل".

<sup>1</sup>- المرجع السابق، ص174.

<sup>2</sup>- المنهج الصوتي في البنية العربية، ص62.

<sup>3</sup>- هو عجز البيت الذي صدره: مُضَبَّرٌ خَلْفَهَا تَضْبِيرًا

<sup>4</sup>- شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي، ص378.

<sup>5</sup>- زين كامل الخويسكي: الجملة الفعلية استفهامية ومؤكدة في شعر المتنبي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1986، ص101.

## انفعل — ينفعل، انشق — ينشق

و تشير معظم كتب الصرف إلى أن "انفعل" لها دلالة المطاوعة، والألف والنون فيها زائدتان.<sup>1</sup> وقد جعل فخر الدين قباوة لهذه الصيغة من المعاني إلى جانب المبالغة، في مثل "انسكى، انداح" الإغناء عن المجرد في مثل: انكدر، ما انفك. ومعنى المطاوعة بحيث يكون مطاوعته للمجرد المتعدي إلى مفعول واحد لتفقدته تعديته وتجعله لازماً، ويشترط في ذلك أن يكون علاجياً؛ أي ذا أثر حسي ظاهر للعين وقد يطاوع. "أفعل" المتعدي، في مثل: انطلق، انغلق، اندمج، انزعج، انغوى.<sup>2</sup>

وأكبر هنا هنا مطاوعته للفعل "فعل" المتعدي. فإذا كان المحدثون أطلقوا تسمية حديثه عند تقسيمهم الأفعال من حيث وظيفتها الكلامية؛ اختيارية *volontaire*، وإجبارية *involontaire* والفعل الاختياري هو الذي يناسب باب "فعل"، وهو الذي لنا الاختيار في حدوثه حتى ولو كان لازماً، أما الإجمالي مثل "كبر" و"ضعف" ما ليس لنا اختيار في حدوثه، والكثرة الغالبة من الأفعال في اللغة العربية هي من الأفعال الاختيارية. حيث علل سيبويه هذه الظاهرة بخفة صائت الفتحة<sup>3</sup> فإن "انفعل" من معانيها المطاوعة للفعل "فعل".<sup>4</sup>

والبنية مزيدة بصامت ساكن هو النون، وبما أن اللغة العربية تنفادى النطق بالأصوات الانفجارية؛ جيء بمصوت مساعد سابق لهذا الانفجار، وتمثل في همزة الوصل، حيث تتميز هذه البنية باللزوم والمطاوعة، ويشترط في هذا المكون التركيبي ألا يكون إلا لازماً، وذلك بأن المطاوعة تقتضي اللزوم والمطاوعة هي قبول الأثر.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - شرح المراح، ص47.

<sup>2</sup> - تصريف الأفعال والأسماء، جامعة حلب، ص64.

<sup>3</sup> - الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، ص45.

<sup>4</sup> - نهاد الموسى، عودة أبو عودة: علم الصرف، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق، 2008، ص99.

<sup>5</sup> - الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، ص95.



والترنيم؛ فإننا لا نكاد نرجح هنا في شعر عبيد هذا المذهب، لأن الظاهرة تكررت بشكل ملفت للانتباه إذ أضحت عادة تعودها؛ مما يدل على أن هذه الظاهرة مسخرة في سبيل المعاني ولأجلها؛ إلا أن التقديم الآن وفي هذا الموضع غيره في مواضع سواها، وربما اختلال أوزان عبيد في مجمل أبيات معلته دليل خرييت ينقض هذا الزعم. ولو أراد إلى إقامة الوزن بهذه الظاهرة لكانت اتسعت له طاقات العربية الهائلة؛ ليقم ساعد الوزن من غير الالتجاء إلى ظاهرة التقديم والتأخير وحدها.

ومن عجب أن نلفي إبراهيم أنيس في دراسة لشعر المتنبي، جعله يختص ببعض الخصائص ألفاها ظواهر تكاد تكون مطردة في شعره، ومنها ظاهرة التقديم والتأخير، من الأساليب التي استوقفته في شعر المتنبي منفرداً بها، منها حرية المفعول به إذ يتقدم على الفاعل أحياناً، وعلى ركني الإسناد، على أن محمد حماسة عبد اللطيف لا يرى فيها إلا أنها خاصة تتعلق بالتركيبة العربية عامة.<sup>1</sup>

والعجب كل العجب بين جمادى ورجب، ونحن نلفي إبراهيم أنيس ذلك الباحث ذاته الذي يثبت أن التقديم والتأخير خاصة من خصائص أسلوب شاعر قديم (وإن كان عباسياً)، نلفيه في موضع آخر يذهب إلى منع تقديم المفعول به على ركني الإسناد، فلا يصح عنده أن يسبق المفعول ركني الإسناد في الجملة المثبتة.<sup>2</sup> وهل هذه الشواهد إلا من أشعار عصور الاحتجاج التي يستشهد ويحتج بها.

أم لم يشر عبد القاهر الجرجاني إلى التقديم بنوعيه؛ التقديم على نية التأخير، ويعني به كل ما يتقدم ويظل على حكمه الذي عليه، كما في الخبر إذا تقدم على المبتدأ، والمفعول عندما يتقدم على الفاعل.<sup>3</sup> و آخر تقديم يراد به نقل الشيء عن حكم إلى حكم وجعله في باب غير بابه، كأن نقول في "ضربت زيداً"؛ "زيد ضربته"، صار زيد مرفوعاً بالابتداء بعد أن كان مفعولاً به.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - محمد حماسة عبد اللطيف: الجملة في الشعر العربي، القاهرة، دار غريب، 2005، ص58.

<sup>2</sup> - الخلاف النحوي في ترتيب الجملة، ص278.

<sup>3</sup> - فتح الله محمد سليمان: الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004، ص203.

<sup>4</sup> - المرجع السابق، ص203.

والتقديم الأول وما يعرف بالتقديم على نية التأخير أو الرتبة المحفوظة مع مراعاة التغيرات الدلالية الحاصلة في كل مرة، فقله تعالى: (والمؤتفة أهوى)<sup>1</sup> هي جملة محولة تحويلاً محلياً، بنيتها العميقة "أهوى المؤتفة" جرى عليها عنصر من عناصر التحويل، وهذا الترتيب بتقديم المفعول به "المؤتفة" على نية التأخير، للعناية والاهتمام أو الاختصاص.<sup>2</sup>

وإذا احتاج المتكلم أن يؤكد جزءاً من الجملة أو الوحدة الإسنادية بدون إدخال أدوات التوكيد؛ يجد اللغة العربية بقرائنها المتنوعة، وأهمها علامات الإعراب تساعد على تأدية هذا المعنى، فيقدم الجزء الذي يهتم به، ويؤيد ذلك قول سيبويه: «إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم». وعند عبد القاهر الجرجاني التقديم والتأخير مرهونان بالأغراض والأقوال التي تخص المخاطب والسياق الكلامي الذي يرد فيه التركيب الإسنادي في صورته.<sup>3</sup>

و من أين لنا بأن نرد هذه الأقوال والشواهد التراثية الشعرية منها والقرآنية، وكيف لنا أن نغفل هذه الدقة اللغوية التي تحفظ ماءها ورواءها. إن ما ينبغي أن يكون هو خدمة القواعد للغة فمسايرة الشواهد، لا العكس كما يرى عبد الرحمان أيوب.<sup>4</sup>

قوله: تصبوا وأنى لك التصابي.<sup>5</sup>

المكملات	المسند إليه	المسند
وأنى لك التصابي	ضمير مستتر	تصبو

جاء في شرح المعلقات العشر أن؛ تصبو: من الصبوة، يعني العشق، وأنى لك: كيف لك بهذا بعدما صرت شيخاً؟<sup>6</sup> وجاء في شرح المراح أن: الصب من صبا؛ إذا

<sup>1</sup> - سورة النجم، الآية 53.

<sup>2</sup> - رابح بومعزة: الجملة الوظيفية في القرآن الكريم، صورها، بنيتها العميقة، وتوجيهها الدلالي، عمان، عالم الكتب الحديث، ط1، 2007، ص13

<sup>3</sup> - رابح بومعزة: الجملة في القرآن الكريم، صورها وتوجيهها البياني، دمشق، دار مؤسسة رسلان، 2008، ص42.

<sup>4</sup> - الخلاف النحوي في ترتيب الجملة، ص278.

<sup>5</sup> - هذا صدر البيت الذي عجزه: أنى وقد راعك المشيب.

<sup>6</sup> - الخطيب التبريزي، مرجع سابق، ص371.



مال، فلذلك سمي الصبي صبياً؛ لأنه يميل إلى كل شيء من لعب إلى لعب، وقيل لأنه يميل إلى جهل.<sup>1</sup>

والآن نُسائل بناءها الصرفي وكيف تشكلت بنيتها؟ لأن الفعل المضارع يصاغ من الثلاثي المجرد؛ بزيادة أحد أحرف المضارعة الأربعة مفتوحاً قبل "الفاء".

فتقول: فَعَلَ ← يَفْعُلُ. وَشَدَّ مِنْهُ: كُدَّتْ ← تَكَادُ.

وتقول: فَعِلَ ← يَفْعُلُ، وجاء على غير لغة الحجاز: تَعَلَّمَ، نَعَلَّمَ، إِعْلَمَ إِيْمَاءً إِلَى كسرة العين.

أما: فَعَلَ ← يَفْعُلُ، أو يَفْعِلُ إن كان صحيحاً غير مضعف.

وَسَمِعَ: قَنَطَ ← يَقْنَطُ، رَكَنَ ← يَرْكُنُ، هَلَكَ ← يَهْلِكُ  
وإذا كانت عينه أو لامه ألفاً جاء مضارعه "يَفْعُلُ"؛<sup>2</sup> ومن ذلك الفعل "يصبو"

صبا ← يصبو ← تصبو. و ذلك نحو: يقول، يعود، يسمو، يربو، يمحو.<sup>3</sup>

وأهم ما يلاحظ على هذا التركيب: هو غياب الفاعل بحيث ورد مستتراً، والفعل مسند إلى ضمير المخاطب "أنت"؛ وذلك بإضمار حرف الاستفهام، فيكون تقدير الكلام "أتصبو"؛ لأن الهمزة أكثر ألفاظ الاستفهام دوراناً تصلح للتصور والتصديق، ولهذا خصت بأحكام منها جواز حذفها.<sup>4</sup> ولقد عدَّ الخويسكي الهمزة من الحروف الهوامل لأنها تدخل على الاسم والفعل.<sup>5</sup>

أما ابن عصفور؛ فقد عدَّ صرف الهمزة من ضرائر الشعر، بحيث يجوز حذفها في الضرورة. ولم يفرق بين الهمزة التي مع "أم" وغيرها. عكس الجماعة الذين ذهبوا إلى

<sup>1</sup> - بدر الدين العيني، مرجع سابق، ص 64.

<sup>2</sup> - تصريف الأفعال والأسماء، ص 40 وما بعدها.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص 93.

<sup>4</sup> - هادي نهر، التراكيب اللغوية، عمان، دار اليازوري، 2004، ص 19.

<sup>5</sup> - الجملة الفعلية استفهامية ومؤكدة في شعر المتنبي، ص 12.

أن: الهمزة يجوز حذفها إن كانت مع "أم"؛ وإلا فلا. وهذه بَيِّنَات شواهد على حذف الهمزة في كلام العرب.<sup>1</sup>

يقول الكميت:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

يقصد: (أَوْ ذُو الشيب يلعب؟)<sup>2</sup>

ويقول عمر بن أبي ربيعة:

لعمرك ما أدري وما كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان

وهو يريد أَسْبَعُ؟ فحذف الهمزة وهو يريدُها، لدلالة "أم" التسوية عليها<sup>3</sup>. ويتجلى مراد الشاعر (عبيد) "الاستفهام"، بقوله "أنى" بعدها. وهي اسم استفهام، يستفهم به عن الحال والزمان والمكان؛ فتكون بمعنى "كيف". وقد تأتي بمعنى "متى"، وقد تأتي بمعنى "من أين".<sup>4</sup> جاء في معجم الأدوات النحوية:<sup>5</sup> "أنى" اسم استفهام وتكون بمعنى "كيف"، أو بمعنى "متى"، أو بمعنى "من أين". تقول: زرني أنى شئت، وتقول: يا صديقي أنى لك هذا؟ وهل يمكن بعد هذا أن يكون حذف همزة الاستفهام؛ لأن قرينة النغمة أغنت عن قرينة الأداة، على قول تمام حسان. كما في بيت عمر بن ربيعة:<sup>6</sup>

ثم قالوا: تحبها؟ قلت: بهراً عدد الرمل والحصى والتراب<sup>7</sup>

وإذا كانت الهمزة أصل حروف الاستفهام وأقواها، لكثرتها في الاستعمال؛ فإن أقوى معنى يحدثه حرف الاستفهام، هو نقل الجملة من دائرة المعنى الخبري، إلى المعنى

<sup>1</sup> - محمد جمال صقر: الأمثال العربية القديمة، دراسة نحوية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص273.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص274.

<sup>3</sup> - قطبي الطاهر: أسلوب الاستفهام في ديوان عمر بن أبي ربيعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص13.

<sup>4</sup> - هادي نهر: المرجع السابق، ص28.

<sup>5</sup> - ابن عبد الله أحمد شعيب: معجم الأدوات النحوية وإعرابها، بيروت، الشركة الجزائرية اللبنانية، ط1، 2008، ص49.

<sup>6</sup> - محمد جمال صقر: المرجع السابق، ص274.

<sup>7</sup> - البيت في الديوان، طبعة بيروت، الشركة اللبنانية للكتاب، ص53.

الاستفهامي الذي هو إنشائي. وتغير مضمونها من معنى يحصل، إلى معنى يُستَفسر عن حصوله.<sup>1</sup>

قوله: قد أراني تحملني نهدة سرحوب.<sup>2</sup>

المسند	المسند إليه	المكملات
أراني، تحملني	مستتر، نهدة	الياء، تحملني نهدة سرحوب، الياء

أرى

-الفاعل مستتر  
 -المفعول الأول (الياء)  
 -المفعول الثاني (تحملني نهدة سرحوب)  
 -الفاعل (نهدة)  
 -المفعول به (الياء)

والملاحظ في هذا التركيب أمران، أولاهما: تجاوز وتعدي الفعل "أرى" إلى مفعولين (ياء المتكلم، والجملة "تحملني نهدة سرحوب"). أما فاعل "أرى"؛ فيضمر فيه. وكذا: تعدي الفعل "تحملني" إلى مفعول واحد، تقدم مفعوله لكونه ضمير متصل؛ في حين أظهر الفاعل وأخر. والأمر الثاني: هو اقتران الجملة في مجموعها بـ "قد" التي يجعل لها علي محمود النابي من المعاني خمسا. أظهرها: أن تكون للتحقيق<sup>3</sup>. أما عبد الجبار توامة؛ فيسلكها في زمرة المؤكّدات، بحيث تكون حين دخولها على صيغة "فَعَلْ" مفيدة لتقريب الماضي وتوكيده<sup>4</sup>، ولكن "قد" هنا اقترنت هنا بفعل مضارع، وهي بهذا التصور؛ تكون للتوقع، فتنفيذ الاستقبال؛ لأن أصلها لقوم يتوقعون الخبر في المستقبل.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - دور الحرف في أداء معنى الجملة، ص 178.

<sup>2</sup> - من قول الشاعر: ذاك عصر، وقد أراني تحملني نهدة سرحوب

<sup>3</sup> - ما يدور بين الاسمية والفعلية، دار الكتب الحديث، القاهرة، 2003، ص 75.

<sup>4</sup> - زمن الفعل في اللغة العربية، قرآنه وجهاته، ص 13.

<sup>5</sup> - عبد الله بوخلخال، المرجع السابق، ص 85.

وليس من شك أن عبيداً في هذا الموطن يسرد أحداثاً مضت، والدلالة سياقية بل بقوله قبل ذلك: "ذاك عصر"<sup>1</sup> إيماءة إلى الماضي؛ فلا تكون "قد" إلا مفيدة للتحقيق في زمن مضى وانقضى.

وفي ما يلي جدول توضيحي للجمل الواردة بالفعل المضارع في المعلقة:

الملاحظة	المكملات	المسند إليه	المسند	الجملة
الفعل لازم و الفاعل ضمير مستتر	وأنى لك التصابي	مستتر	تصبو	تصبو وأنى لك التصابي
الفعل لازم والفاعل ظاهر مؤخر	عن وجهها	السبب	ينشق	ينشق عن وجهها السبب
الفعل متعدي والفاعل ظاهر والمفعول ظاهر تقدم العلاقة الإسنادية	فعله	المذؤوب	يفعل	فعله يفعل المذؤوب
الفعل متعدي والفاعل ظاهر (موصوف) تأخر مفعوله	الهاء، هبوب	شمال	تلف	تلفه شمال هبوب

<sup>1</sup> - المقطع ورد سابقاً.

ضمير متصل				
الفعل لازم تعدى بالخافض والفاعل ظاهر تأخر عن (الجار والمجرور)	في وكرها	القلوب	تخر	تخر في وكرها القلوب
الفعل لازم والفاعل مستتر متبوع بجملة حالية	ومخلبها في دفه	مستتر	يضغو	يضغو ومخلبها في دفه
الفعل "أرى" متعدي إلى مفعولين: ياء المتكلم والجملة (تحملني نهدة سرحوب) وفاعله مستتر. والفعل "تحملني" متعدي إلى مفعول واحد تقدم الفاعل "نهدة" الموصوف لكونه ضمير متصل.	(الياء، تحملني نهدة سرحوب)(الياء، سرحوب)	مستتر نهدة	أرى، تحمل	قد أراني تحملني نهدة سرحوب
الفعل لازم والفاعل تأخر عن "الجار والمجرور"	عن ريشها	الضريب	يسقط	يسقط عن ريشها

النمط الثالث: الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول

إن من المواقف الاجتماعية لما يفرض علينا معشر المتكلمين أنماطا من الكلام دون سواها. وإن من أساليب العربية لما يُتَخَيَّر وفقاً لهذه المواقف، ذكراً وحذفاً وإيجازاً وإطناباً، ومن أساليب العربية بل من أنواع الفعل فعل يبني لغير الفاعل؛ لأن فاعله يحذف في مواقف بأعيانها، ومن الأسباب اللفظية<sup>1</sup> التي يحذف بموجبها الفاعل.

- قصد الإيجاز، كقوله تعالى: (ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغى عليه....)<sup>2</sup>
- إرادة السجع، نحو قول العرب: من طابت سريرته، حُمِدَتْ سيرته.
- قصد إقامة الوزن، نحو قول الأعشى ميمون بن قيس:  
عُلِّقْتُهَا عَرَضاً، وَعُلِّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي، وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ  
ومن الأسباب المعنوية<sup>3</sup>:
- العلم بالفاعل، نحو قوله تعالى: (كتب عليكم القتال وهو كره لكم)<sup>4</sup>
- أو الجهل به، نحو قولنا: سُرِقَ المنزل
- التشكيك فيه؛ أُرْهِقَ الاقتصاد الجزائري.
- تعظيم الفاعل عند ذكره، نحو قوله تعالى: (قتل الخراصون)<sup>5</sup>
- تحقير الفاعل عن ذكره، كقولنا: أَكَلَتِ الطفلة، بدل: أكل الكلب الطفلة.
- الخوف من الفاعل، كقولنا: ضُرِبَ الاقتصاد.
- والخوف عليه، كقولنا: أُرْشِدَ عن الجناة.
- ومنها قصد العموم، نحو قوله تعالى: (فان احصرتم فما استيسر من الهدي)<sup>6</sup>. وكذا قوله تعالى: (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها)<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2007، ص116.

<sup>2</sup> - سورة البقرة، بعض الآية 216.

<sup>3</sup> - علي أبو المكارم، المرجع السابق، ص116.

<sup>4</sup> - سورة البقرة، بعض الآية 216.

<sup>5</sup> - سورة الذاريات، بعض الآية 10.

<sup>6</sup> - سورة البقرة، بعض الآية 196.

هذه إذن بعض المواطن التي يحذف فيها الفاعل، ويناب منابه النائب؛ فيُجعل المفعول فاعلاً بإسناد الفعل إليه إذا بني له الفعل.<sup>2</sup>

فنائب الفاعل اسم أو ما يؤول به، حذف فاعله لأسباب لفظية أو معنوية، وأقيم هو مقامه؛ لأن الفعل في العربية لا يخلو من فاعل، فلما حذف فاعله على الحقيقة؛ وجب أن يقوم مقام الفاعل اسم مرفوع.<sup>3</sup> وإذا انتهى الأمر إلى أبي الفتح أدرجه (البحث عن نائب الفاعل) في باب المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه، وهو ما لم يسم فاعله، بحيث يقول: «المفعول في هذا الباب يرتفع من حيث يرتفع الفاعل؛ لأن الفعل قبل كل واحد منهما حديث عنه ومسند إليه؛ "ضرب زيد" فإن كان الفعل متعد إلى مفعولين؛ جعلت المفعول الأول، وإن كان متعد إلى ثلاث مفاعيل ... وإن لم يكن الفعل متعدياً؛ لم يجر إلا أن نذكر الفاعل، لئلاً يبقى الفعل حديث من غير محدث عنه. فإن اتصل به حرف جر أو ظرف أو مصدر؛ جاز أن تقيم كل واحد منهما مقام الفاعل.»<sup>4</sup>

أما وإن ابن جني يصطلح (ما لم يسم فاعله)؛ فإن صاحب "التعليقة" يشد أزره فيزكي قول: "ما لم يسم فاعله" على قولهم: "باب فعل ما لم يسم فاعله" أو "باب المفعول الذي لم يسم فاعله".<sup>5</sup> لتكون "ما" نكرة شاملة للثنتين (الفعل والمفعول)؛ ذلك أن المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول فيرتفع به النائب.<sup>6</sup> كأن تقول: "عادل مسروق بيته"، فارتفع "بيت" نائباً للفاعل بخبر المبتدأ "عادل"، الذي هو "مسروق"، فاسم المفعول المبني للمجهول يرفع نائب الفاعل.<sup>7</sup> كما يمكن أن يرتفع النائب بالمنسوب إليه، كأن تقول: "جاء

<sup>1</sup> - سورة النساء، بعض الآية 86.

<sup>2</sup> - الإسفرائيني، اللباب في علم الإعراب، ص62. وينظر: محمد حسني مغالسة، النحو الشافي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3،

1997، ص151. وينظر: إيمان بقاعي، معجم الإعراب، البلدة، الدار الثقافية، ط1، 2009، ص40.

<sup>3</sup> - هادي نهر: النحو التطبيقي، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2008، ص370.

<sup>4</sup> - ابن جني: اللمع في العربية، ص83.

<sup>5</sup> - ابن النحاس: التعليقة على المقرب، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، عمان، وزارة الثقافة، 2004، ص131.

<sup>6</sup> - النحو الشافي، ص151.

<sup>7</sup> - الصديقي محمد علي بن علان: إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، تعليق: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب

العلمية، ط1، 2001، ص13

رجل مصري أبوه، ف"أبوه" فاعل"مصري" مرفوع بالواو، ويجوز فيه تخريجه على أنه نائب فاعل، فيكون التقدير: "جاء رجل منسوب أبوه إلى مصر".<sup>1</sup>

وإذا كان اصطلاح "ما لم يسم فاعله" اختلف فيه القدماء اختلافاً يسيراً لا يُؤبه له؛ فإن المحدثين يبتدعون "نائب الفاعل" هذه الصياغة التي يراها علي أبو المكارم قمينة بالصحة والدقة معاً، فيقع عليها اختياره لسببين: أن قولنا "نائب الفاعل" أكثر اختصاراً، وأنه أكثر دقة. وأن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً في التركيب الذي يتكون من فعل وفاعل، وهو الأصلي عند النحويين، كما قد يكون شيئاً آخر غير المفعول، كالمصدر والظرف والجار و مجروره.<sup>2</sup>

والأصل في نائب الفاعل أن يكون مفعولاً؛ إلا أن يكون الفعل لازماً، فيشترط حينذاك أن يكون في الجملة ما يقوم مقام الفاعل؛ لأن الفعل اللازم إذا لم يكن معه فضلة؛ لا يجوز بناؤه للمفعول. ويرد صاحب التعليقة على من قال بجواز قيامها مقام الفاعل؛ بأن يكون الذي نقيمه مقام الفاعل؛ المصدر دلّ عليه الفعل نحو: "قيم" و"انطلق" ويكون تقديره: "قيم هو" و"انطلق انطلاقة"، بأنه قول ضعيف لا يُلتفت إليه.<sup>3</sup>

وخاصية المصدر وظرفي الزمان والمكان القائمة مقام الفاعل: هي كونهن متصرفات، لأنهن إذا لم يكن كذلك لزم النصب حينئذ. ومعنى إقامتهن مقام الفاعل؛ رفعهن للنياحة عن الفاعل؛ فإذا تعذر رفعهن؛ تعذرت إقامتهن، ولأن كل من المصدر والظرفين لا يجوز إقامته مقام الفاعل، إلا بعد اعتقاد خروجه عن المصدرية والظرفية، واعتقاد نصبه مفعولاً به على السعة. وإذا كن غير متصرفات لا يجوز جعلهن مفعولات على السعة، فلا يجوز حينئذ إقامتهن مقام الفاعل.<sup>4</sup>

وما يلفت الانتباه في بحث نائب الفاعل؛ مذهب المحدثين في إطار تيسير النحو؛ إذ ينادون بحذف هذا الباب من النحو. وعلى ذلك مهدي المخزومي، اتباعاً لسير سيوييه — على حد زعمه — بأنه لم يفرق بين الفاعل ونائب الفاعل، إذ يقول: «هذا باب الفعل الذي

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص23.

<sup>22</sup> - الجملة الفعلية، ص117.

<sup>3</sup> - التعليقة على المقرب، ص133.

<sup>4</sup> - المرجع السابق، ص134.



لم يتعد فعله إلى مفعول» بحيث لم يفرق بين الفاعل ونائب الفاعل؛ ما حمل مهدي المخزومي على عد النائب فاعلاً ليس إلا. غير أنه يتلبس بالفعل تلبساً، وليس له في الفعل إرادة ولا اختيار، فقولنا: كُسِرَ الزجاج، كقولنا: انكسر الزجاج، لا فرق بينهما، والزجاج في كليهما فاعل.<sup>1</sup>

والمخزومي - اجتهاده مشكور، وجزاؤه موفور - فاته أن في المثالين دقيقة من دقائق اللغة لا ينبغي أن نغفلها، فقولنا: "كُسِرَ الزجاج" فيه ما يشعر بأن محدث كسر الزجاج، أي ثمة محذوف. بينما قولنا: انكسرَ الزجاج؛ فيجوز في "انكسر" أن يكون مطاوعاً للكسر مما كنا نخوض فيه قبلاً. ويجوز أن يقع الزجاج فينكسر من غير محدث ومكسر، والعلامة المخزومي مثل بهذا المثال مقتصرأً عليه، فماذا لو مثلنا نحن بمثال سواه كأن نقول: "سير في ليلة مظلمة"، أيكون الفاعل عين النائب هنا، باعتبار أن النائب هو "الجار والمجرور"، وهل إلا من الطرافة العلمية أن نمثل بمثال آخر، لنطبق عليه زعم الباحث، كأن نقول: "زُجَّ بالمجرم في السجن"، فما أبعد الفاعل عن النائب.

وإذا كان ذلك مذهب المهدي المخزومي، ولم نتبناه لما فيه من ضعف باد؛ فإن غيره من المحدثين يذهب مذاهب غريبة، كأن يقول حسن الشريف: بأن يظل الفعل مبنياً للمجهول، ويبقى المفعول مفعولاً. ويذهب عبد المتعال الصعيدي إلى أن يرفع نائب الفاعل، لا على أنه نائب؛ بل على أنه مفعول به، ولا ريب في أن يكون لنا مفعول به منصوب، ومفعول به مرفوع.<sup>2</sup> فيغتدي النصب والرفع سيان؛ فلا الرفع علم العمدة، ولا النصب علم الفضلة.<sup>3</sup> وإذا اتفقت الداللتان والتبس المعنيان؛ فلمَ لا نجمعهما تحت شكل ورسم واحد فنستريح ونريح.

وفيما يلي تحليل يسير للأمثلة الخمس الواردة في معلقة عبيد، وقد أتت ثلاث أمثلة على نمط واحد في التركيب.

<sup>1</sup> - عبد الله أحمد بن أحمد محمد: النحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل، عمان، دروب، الطبعة العربية، 2011، ص58.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص58.

<sup>3</sup> ربما كان هذا ما أدهم إلى هذا الزعم اتباعاً لإبراهيم مصطفى الذي لا يقر بكون الفتحة علم الفضلة ولا علماً للإعراب حتى، وإنما هي الحركة الخفيفة التي آتروها على حساب غيرها. إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1992، ص. ز.

قوله: قد يوصل النازح النائي.<sup>1</sup>

قوله: قد يُقَطَّعُ ذو السُّهُمَةِ القريب.

قوله: قد يُخَدَّعُ الأريب.<sup>2</sup>

يجمعها هذا

المسند	المسند إليه	المكملات
		النمط.

والملاحظ أن الأفعال الثلاثة اقترنت بـ"قد" التي تَضَمَّنَهَا معنى التوقع؛ لأن معناها التوقع، وأصلها أن تكون مخاطبة لقوم يتوقعون الخبر في المستقبل.<sup>3</sup> تم بُنِيَ الفعل للمجهول؛ بضم ياء مضارعه، وفتح ما قبل آخره.

فَعَلٌ ← يَفْعَلُ ← يُفَعَّلُ.

ماضي ← مضارع ← مبنى للمجهول.

و بعد ذلك أُسْنِدَ النائب إلى الفعل، الذي هو في أصله مفعول به في الأمثلة الثلاث. فـ"النازح" في المثال الأول؛ البعيد عن دياره، موصوف بـ"النائي"، الذي هو البعيد النسب.<sup>4</sup> وقد أُسْنِدَ الفعل في المثال الثاني إلى أحد الأسماء الخمسة، فارتفع بالـواو، و أضيف إلى "السهمَة"، التي هي النصيب،<sup>5</sup> ووصف بالقريب.

وهذا نمط آخر، على نسق آخر، وهو قوله: بُدِّلَتْ من أهلها وحوشاً.<sup>6</sup>

المسند	المسند إليه	المكملات
بدلت	من أهلها	وحوشاً

1 - هذا صدر البيت الذي عجزه: وَيُقَطَّعُ ذو السُّهُمَةِ القريب.

2 - من البيت: أفلح بما شئت فقد يبلغ بال ضعف وقد يخدع الأريب.

3 - عبد الله بوخلال: المرجع السابق، ص85.

4 - شرح المعلقات العشر، التبريزي، ص375.

5 - المرجع السابق، ص375.

6 - هو صدر البيت الذي عجزه: وغيرت حالها الخطوب.

والناظر في مذهب القدماء النحاة حول نائب الفاعل؛ يجدهم يختلفون في حال اجتماع (الظرف والجار و مجروره، والمصدر، والمفعول)، هل يجوز إقامة غير المفعول. فذهب البصريون إلى : ألا يقوم مقام الفاعل، إلا المفعول المصرح، وذهب الكوفيون إلى جواز إقامة أيهن شئت، وقالوا بأولوية المفعول به المصرح. أما الأخفش؛<sup>1</sup> فنقل بعض المغاربة أن مذهبه أن يقام المفعول به مقام الفاعل، متى تقدم عليهن، فلا يقام غيره. وإن تأخر عنهن جاز إقامة أيهن شئت مع وجوده.

وقد راح الكوفيون يحتجون بالسماع؛ فأوردوا ثلاث أمثلة شواهد من الشعر ومن كتاب الله.<sup>2</sup> قوله تعالى: (وكذلك نجي المؤمنين)<sup>3</sup>، قالوا : فنصب "المؤمنين"، مع بناء "نجي" للمفعول، فيكون حينئذ قد أقام المصدر وتقديره : "نجي النجاة المؤمنيين"، وكذلك قوله في قراءة يعقوب: (ليجزى قوما بما كانوا يكسبون)<sup>4</sup> فبنى "يجزى" للمفعول، ونصب "قوما" فأقام المصدر؛ أي: "ليجزى الجزاء قوما"، وكذلك قول جرير:

فلو ولدت قفياً رة جرو كلب لَسُبَّتْ بذلك الجرو الكلابا.<sup>5</sup>

قالوا لما بني "سب" للمفعول؛ أقام المفعول المقيد، وهو "بذلك"، ولم يقم المصرح، وهو "الكلابا". وقد ذهب جمال الدين بن عمرو؛ إلى أن بين المفعول المصرح، وبين الفاعل مشاركة لا توجد بين الفاعل، وبين باقي الفضلات، فكما أن مع وجود الفاعل لا يقوم غيره مقامه؛ فكذلك مع وجود ما شاركه هذه المشاركة لا يقيم غيره مقام الفاعل.<sup>6</sup>

وإن كان ولا بد لنا من مذهب ننتحيه، أمام هذا المثال الذي يعد من شواهد العصر الجاهلي؛ فيبدو أن رأي الأخفش أقربها إلى الدقة، مراعاة للنصوص العربية الفصيحة. أوليسَ هذا بيت شاهد من نصوص قبيلة عربية فصيحة، إذ أقام فيها الجار والمجرور مقام

1 - التعليقة، ص135.

2 - المرجع السابق، ص136.

3 - سورة الأنبياء، الآية 88.

4 - سورة الجاثية، الآية 14.

5 - التعليقة، ص136.

6 - المرجع السابق، ص136.

الفاعل ونصب "وحوشاً". ولو كان استحكم قواعد البصريين؛<sup>1</sup> لما كان منه إلا رفع "وحوشاً". أم نقول أن نصبه لإقامة ساعد الوزن، فما كان أشد غناه من الالتحاد إلى النصب في "وحوش".

قوله: فقد يُبْلَغُ بالضعف.<sup>2</sup>

المكملات	المسند	المسند إليه
فقد	يبلغ	بالضعف

اقتترنت الجملة هنا بالفاء التي يورد محقق<sup>3</sup> شرح المعلمات حولها؛ ما جاء في حاشية الأصل من قول أبي العلاء أن البيت ينشد بالفاء، في قوله: "فقد"، وهي تفسد الوزن. فإذا سقطت؛ فالوزن مستقيم. ويرى فيها المحقق أن الإثبات يجعل الشطر الأول من الرجز، ورواية جمهرة أشعار العرب هي بإسقاط الفاء.

وإذا كانت الفاء على مذهب معظم النحاة لا تفارق الإتياع؛ أي التعقيب والربط، فهو أخص معنيها سواء كانت جزائية أم عاطفة، ولكنها قد تتجرد من معنى العطف أحياناً.<sup>4</sup> فإن معناها في هذا الموضع، لا يَعْرُبُ أن تكون وضعت للسببية، فلا مسوغ ولا مجوز للشاعر للتخلي عنها، وقد ألزم نفسه من البداية بمراعاة المعاني والدلالات.

<sup>1</sup> - مازلنا نقرأ بين الفينة والأخرى انحياز أحد البصريين إلى رأي الكوفيين أو العكس، حتى يجعلنا نقرب المسافة بين المذهبيين، أو نتسامح في التفريق بين المدرستين؛ وذلك يدفعنا من جانب آخر إلى النظر في كثير من قواعد البصريين الذين ضيقوا الخناق على دائرة اللغة بعدم استيعاب أكثر شواهدا المنوطة بالاهتمام، مثل القراءات القرآنية والحديث. تنظر الكتب التالية: إبراهيم السامرائي، من سعة العربية، بيروت، دار الجبل، ط1، 1994، ص07. محمد أحمد براقق: النحو المنهجي، مطبعة لجنة البيان العربي، ص32. موقف اللغويين إزاء القراءات القرآنية الشاذة، محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، ط1، 2001، ص41. عبد العال سالم مكرم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، الكويت، مؤسسة علي جراح الصباح، 1987، ص58.

<sup>2</sup> - ذكر البيت الذي ورد فيه المثال سابقاً.

<sup>3</sup> - هو فخر الدين قباوة، ينظر شرح المعلمات العشر للتبريزي، ص374.

<sup>4</sup> - بحوث نحوية في الجملة العربية، ص81.

ويُفَرِّقُ التركيب بـ"قد"، التي تفيد التوقع من معانيها الخمس.<sup>1</sup> وليس في ذلك جميعه كبير إشكال؛ وإنما تقع المسألة حول ما يختلف فيه علماءنا الأجلاء؛ في أيُّ الجزأين ينوب مناب الفاعل (الجار أو المجرور)، ذلك أنهم اختلفوا حول هذه المسألة، فذهب البصريون إلى أن المحكوم على موضعه بالرفع هو المجرور؛ لأنه ليس معنا ما يصلح فيه الإعراب إلا هو. ولم يظهر الرفع في لفظه لاشتغاله بتأثير الجار، فقدر الرفع في محله كما قدر في قولنا: "كفى بالله شهيداً، و"ما جاءني من أحد". وذهب الفراء إلى أن المحكوم على موضعه بالرفع هو "الباء"، وذهب آخرون إلى أن القائم مقام الفاعل هو ضمير الظرف، وذهب غيرهم إلى أن القائم ضمير المصدر.<sup>2</sup> وبذلك نرى فيما ذكروه إحالة للمسألة من أصلها، فكأنهم ذكروا مسألة غير المسألة التي نحن فيها.<sup>3</sup>

واختلافهم فيما نرى وقع لكون أن النائب عن الفاعل ينوب عنه في الإعراب، وليس في العمل، فيكون مرفوعاً دائماً.<sup>4</sup> وكأنهم يتباحثون عن الحركة الإعرابية حركة الرفع؛ لذلك تراهم ذهبوا المذاهب. وتوجيهنا لهذه المسألة يكون هكذا: بأن يكون النائب الجار والمجرور كليهما، لأنهما في التركيب مركب واحد. أليس الجار حرف معنى لا جدوى منه وحده دون أن يدل على المعنى في غيره، وما معنى هذا الاسم وحده، ما لم يقترب بهذا الجار الذي ينفخ فيه من روحه، إن المعنى يستحيل إلى لا معنى دون تطابق الجار والمجرور. فأولى لنا فأولى، ثم أولى لنا فأولى أن نجعل "الجار والمجرور"؛ هو نائب الفاعل، في قول الشاعر: "قد يبلغ بالضعف".

1 - ما يدور بين الاسم والفعلية .

2 - التعليقة، ص138.

3 - المرجع السابق، 139.

4 - إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، ص22.

قوله: بِاللهِ يُدْرِكُ كُلَّ خَيْرٍ.<sup>1</sup>

المكملات	المسند إليه	المسند
بِاللهِ، خَيْرٍ	كُلِّ	يُدْرِكُ

يأتي هذا الشطر في مساق أبياته الحكمية، وهنا قدم الجار والمجرور "بِاللهِ"، ليقصر إدراك الخير على فضل الله، وارتفع "كل" الذي هو في الأصل مفعول به، وأسند إلى الفعل. وبذلك يكون عدد الجمل ذات الفعل المبني للمجهول خمسَ جُمَلٍ وردت على ثلاثة أنماط: نمط ارتفع فيه المفعول في مقام الفاعل في ثلاث جمل، ونمط قام فيه الجار والمجرور مقام الفاعل في جملتين، ونمط قام فيه المفعول مقام الفاعل، غير أن العلاقة الإسنادية تقدمها الجار والمجرور.

#### النمط الرابع: الجملة الشرطية.

إن الشرط معنى عام، يهيمن على الفكرة منذ نشوئها في الذهن، فيعبر المتكلم عن هذا المعنى بأسلوب خاص من أساليب نظم الجملة.<sup>2</sup> وهو في العرف الاصطلاحي أن يقع الشيء لوقوع غيره، أي يتوقف الثاني على الأول. فإذا وقع الأول؛ وقع الثاني.<sup>3</sup> أما اصطلاحاته وتسمياته؛ فقد ذهب فيها النحاة مذاهب وشعب؛ مما أدى بسناء البياتي إلى الاجتهاد في اصطلاح مصطلحات دقيقة لا يشوبها الخلط، فترى أن تسمى فكرة التعليق، والطريقة الخاصة للتعبير عنها في العربية بـ"أسلوب الشرط"، ليقابل أسلوب التوكيد والأساليب الأخرى. وتسمى النظم المعبر عنها فكرة التعليق بتمامها بـ"الجملة الشرطية". وتسمى ركني الجملة الشرطية بـ(عبارة الشرط، وعبارة الجواب).<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - هو صدر البيت الذي عجزه : والقول في بعضه تلغيب.

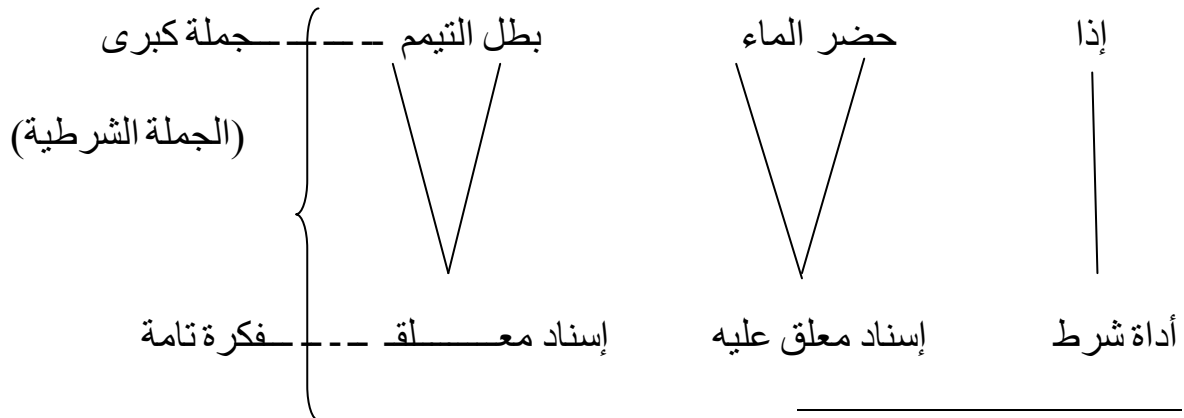
<sup>2</sup> - سناء حميد البياتي: قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، عمان، دار وائل، ط1، 2003، ص19.

<sup>3</sup> - صبحي عمر شو: أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم، عمان، دار الفكر، 2008، ص09.

<sup>4</sup> - قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، ص352.

وينبغي لنا قبل المعاج على أنماط الجملة الشرطية في المعلقة؛ أن نحدد طبيعة الجملة الشرطية؛ ذلك لاختلاف النحاة حولها أسمية هي، أم فعلية. وقد أشار فخر الدين قباوة إلى أن الجملة الشرطية وردت على لسان الخليل والمبرد، ثم جاء الزمخشري ونص عليها، مشيراً إلى أن بعض النحويين يزعمون أن هذه الجملة فعلية؛ إن كان صدرها حرف شرط وفعل، أو اسم شرط معمول لفعله، لأن المقصود بها هو جملة الشرط وهي بعد الأداة. وهم يجعلون الجملة اسمية؛ إذا كان صدرها حرف شرط ومبتدأ، أو اسم شرط غير معمول لفعله، والصواب عند قباوة هو ما ذهب إليه الزمخشري؛ لأن الجملة إما أن تقوم على تركيب إسنادي كالفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، وإما أن تقوم على تركيب شرطي.<sup>1</sup> فيكون فخر الدين قباوة على رأس الذين يرون بتفرد الجملة الشرطية، كجملة قائمة برأسها، ومعه مهدي المخزومي، وأحمد عبد الستار الجواري، وكريم حسين ناصح الخالدي، في مقابل الذين يرون فعلية الجملة الشرطية.<sup>2</sup>

وترى سناء البياتي أن الذين عدوا الجملة الشرطية فعلية، سبق الوهم إليهم لنظرتهم إلى الجملة باعتبار العلاقة الإسنادية، وأن الجملة هي كل ما تألف من مسند ومسند إليه. ولكن حد الجملة يقف عند التعبير عن فكرة تامة، وهذا لا يتحقق بإحدى عبارتي الجملة الشرطية؛ لأنها بعبارتيها كليهما وحدة كلامية، يعبر بها عن وحدة في الأفكار. والجملة الشرطية لا تكتفي بإسناد واحد، ولا بد لها من إسنادين كل منهما أساس في بنائها؛ ولذلك أدخلت الجملة الشرطية في وصف الجملة الكبرى؛ لأنها تحتوي على إسنادين متمثلة هكذا:<sup>3</sup>



1 - إعراب الجمل وأشبه الجمل: بيروت، دار الآفاق، ط2، 1981، ص19.

2 - الخلاف النحوي في ترتيب الجملة، ص24.

3 - قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، ص354.

والحق أن الجملة الشرطية تستميز كأسلوب من أساليب العربية، ولكن وُشكان ما يترد هذا الأسلوب إلى الجملة الفعلية العربية حين التقسيم العام؛ لأن عبارة ابن يعيش صريحة في الجملة الشرطية: «وإن كانت من أنواع الجملة الفعلية، وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو: "قام زيد"؛ إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل من الشرط والجزاء، حتى صارتا كالجملة الواحدة، مثل: المبتدأ والخبر، فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر؛ كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجاء. ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة»<sup>1</sup>

وإن ما قاد أكثر النحاة عدم ملاحظتهم ما للجملة الشرطية من تميز، فردوها إلى الجملة الفعلية أو الاسمية تبعاً لما بعد الأداة، وأثره فيها على رأي فخر الدين قباوة.<sup>2</sup> ونحن تبعاً للعلاقة الإسنادية في الجملة الشرطية سلَّكناها في مساق الجملة الفعلية؛ لأن الشرط يتطلب سياقاً فعلياً؛ وتفسير ذلك يكمن في دلالة الفعل على الحدث والحدوث وهذه الدلالة هي التي تناسب فكرة التعليق في أسلوب الشرط. فإذا أردت أن تعلق أمراً على أمر آخر؛ فإنما أنت تعلق حدوث الحدث على الأمر الآخر.<sup>3</sup>

ولذلك راح النحويون يقدرّون "الفعل" إذا ورد بعد الأداة "اسم"، كما في قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره...) <sup>4</sup> فـ "أحد" مرفوع على الفاعلية لفعل محذوف قبله، يفسره الفعل الوارد بعده.<sup>5</sup> وما أغناهم عن التقدير والتأويل؛ لأن حدوث الحدث الذي يقتضيه التعليق في أسلوب الشرط يكمن في البناء الفعلي، تقدم الفعل أم تأخر، فقولنا: "إذا أكرمت الكريم؛ ملكته." و"إذا أنت أكرمت الكريم؛ ملكته" سيان. والشرط بذلك في سياقه الفعلي الطبيعي.<sup>6</sup> و لا يتعارض تقدم الفعل مع تأخره في فكرة

<sup>1</sup> - إعراب الجمل وأشبهه الجمل، ص19.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص43.

<sup>3</sup> - قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص366. تنظر المواضع التي يقرن فيها جواب الشرط بالفاء في: قصة الإعراب، أحمد الخوص، عين مليلة، دار الهدى، ص135.

<sup>4</sup> - سورة التوبة، الآية 06.

<sup>5</sup> - أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم، ص11.

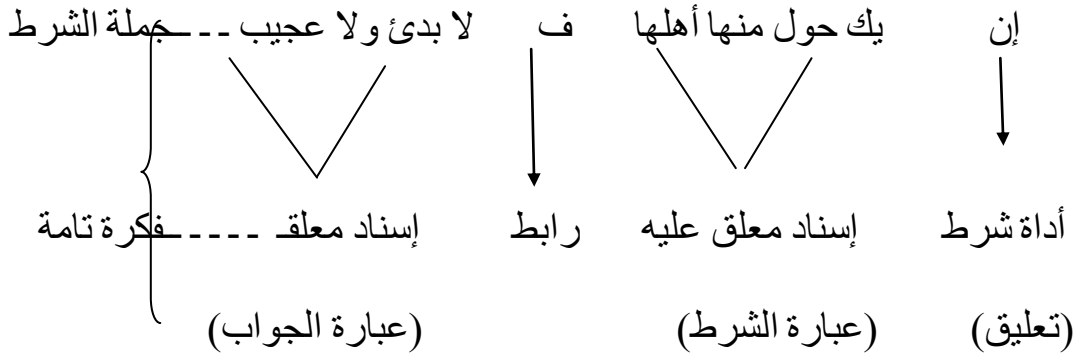
<sup>6</sup> - قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص367.



التعليق، مادام فعل الشرط عبارة عن مركب فعلي يوحي بحدوث الحدث. ومن الجمل الشرطية الواردة في المعلقة:

قول عبيد: إن يك حوّل منها أهلها.<sup>1</sup>

فلا بدئ ولا عجب



جاء في شرح المعلقات العشر أن؛ البدئ: بمعنى المبتدأ، أي ليس أول ما خلا من الديار، وربما كان "بدئ" بمعنى العجب، من قولهم رأيت أمراً بدياً وفرياً، أي عجبياً.<sup>2</sup> وجملّة الجواب كما نرى اسمية حذف منها المبتدأ، أي: "لا تحولهم بدئ". عطفت عليها جملة مثلها "ولا تحولهم عجب"، لهذا اقترنت الفاء بالجواب؛ لأنه جملة اسمية، بحيث لا يلزم فيه أن يكون فعلاً دائماً؛ لأنه يحتمل الحدوث والثبات. فإن جاء الجواب بما اشترط أن يكون في الشرط؛ صلح أن يحل محله، لذا يستغني الجواب عن الفاء الرابطة، لما بينه وبين الشرط من يلاوإن تعذر عمل الأداة في الجواب لفظاً أو معنى، افتقر إلى دليل يربطه بما قبله على أنه جوابه، فتدخل الفاء للربط، حيث لا يقدر فيه على جزم الشرط فعلاً كان أم اسماً.<sup>3</sup>

وقد أختيرت الفاء دون سواها لأنها تفيد الإلتباع، وتؤنن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها؛ إذ ليس في حروف العطف حرف يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء، فلذلك خصوها من بين حروف العطف.<sup>4</sup> وإن من الأساليب لما يكون فيه جواب الشرط غير فعله،

<sup>1</sup> - ويروى: إن تك حالت وحول أهلها فلا بدئ ولا عجب

<sup>2</sup> - الخطيب التبريزي، ص 372.

<sup>3</sup> - بحوث نحوية في الجملة العربية، ص 79.

<sup>4</sup> - المرجع السابق، ص 79.

والشرط والجواب ليسا دائماً بمنزلة السبب والمسبب.<sup>1</sup> كما في قوله تعالى: (فإن تولوا فإن الله يحب الكافرين)<sup>2</sup> فيستدعي أسلوب الشرط رابط يربط بين جزأيه.

وإذ نقلب الآن إلى فعل الشرط لنعرج عليه؛ تتبدى لنا أقوال النحويين في الزمن في أسلوب الشرط؛ بحيث انعقد إجماعهم على أن أسلوب الشرط يدل على زمن المستقبل<sup>3</sup> لا سيما مع "إن"، إذ تخلص الفعل للاستقبال، لأن أسلوب الشرط يكون في المستقبل، وهذه من بين الدلالات التي نُسبت إلى "إن" على رأي البيهقي. فهي ترد جميع الأفعال الماضية إلى معنى الاستقبال. وعندما وجد النحاة نصوصاً تمردت على قاعدتهم فسروها على ملاءمة القاعدة بالتأويل، نحو: إن كنت زرتني أمس؛ أكرمتك اليوم. والتأويل (أن تكن كنت ممن زارني أمس؛ أكرمتك اليوم)، وهكذا فعلوا مع نصوص قرآنية قد لا تحتمل التأويل. وما كان أغناهم عن هذا التأويل لو أنهم تركوا للنظم الكشف عن الاتجاه الزمني في الجملة الشرطية.<sup>4</sup>

وفي هذا الشاهد التراثي "إن يك حول منها أهلها" لا مناص له من الدلالة على الماضي؛ لأن هذا التحول لا يمكن أن يكون إلا في غابر الأزمان، لا سيما باقترانه مع الفعل الناقص، وإن كان على صيغة المضارع الذي حُذفت منه النون تخفيفاً، لموالاته حرف جازم ووقوعه قبل حرف ساكن.

والحق أن من القدماء من عرج على "إن"؛ كونها تكون للاستقبال غالباً لا سرمداً، ومن ذلك ما ذهب إليه المبرد من مجيء "إن مع كان" للزم الماضي، قاصراً دلالة "إن" على الزمن الماضي في هذه الحال.<sup>5</sup> وقد فصل محمد بهجت البيطار في هذه الحالة؛ بأن تدل "إن" على الزمن الماضي عندما يجوز المتكلم وقوع الجزاء وعدم وقوعه

1 - أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم، ص 10.

2 - سورة آل عمران، الآية 32.

3 - توامة عبد الجبار: زمن الفعل في اللغة العربية، ص 24.

4 - قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، ص 356.

5 - توامة عبد الجبار: زمن الفعل في اللغة العربية، ص 24.

فيه، أو على القطع بعدمه فيه، وهو المعنى الموضوع له "لو". أو على القطع بوجوده، واستعمالها في الماضي على خلاف وضعه.<sup>1</sup>

و قد فسر النحاة دلالة "إن" على الماضي، بمجيئها بمعنى "لو"، كما في قوله تعالى: (إن كنت قلته...).<sup>2</sup> وكان توجيه بعض المحدثين لهذه الآية؛ بأن "إن" دخلت على ماضي اللفظ وهو ماضي المعنى قطعاً؛ لأن المسيح إما أن يكون صدر عنه هذا الكلام بعد أن رفع إلى السماء، وإما أن يكون حكاية ما يقوله يوم القيامة؛ وعلى هذا يتعلق الشرط وجزاؤه بالماضي.<sup>3</sup>

والواقع أن "إن" مع "كان" لا تنقلب أبداً إلى الماضي؛ فإن كانتا في المثال السابق دللتا على الماضي؛ فإن من النصوص ما دلت فيه على المستقبل، كما يشير إليه توأمة عبد الجبار،<sup>4</sup> في قوله تعالى: (وإن كنتم جنبا فاطهروا).<sup>5</sup> لذلك نفضل أن تترك الدلالة على الزمن للسياق دائماً كما ترى البياتي؛ لأن الفعل ما دل على حدث مقترن بحدوث والاتجاه الزمني يرتبط بالفعل من خلال النظم ووفق متطلبات النظم والسامع.<sup>6</sup>

وقد كانت دلالة الزمن في تركيبنا "إن يك حول أهلها" متمحضة للماضي البعيد؛ وإن اقترن بأحد أدوات الشرط "إن"؛ ذلك أن النحويين يزعمون ل"إن" التقدم، وعلى ذلك الخليل؛ لأنها على حالة واحدة لا تفارق المجازاة. و أما حروف الجزاء الأخرى فيتعرفن فيكن استفهاماً.<sup>7</sup> وقد جعلها (إن) النحاة أصلاً لحروف الجزاء كلها، ومنهم الزمخشري لكونها حرف وغيرها من أدوات الشرط أسماء. أما العكبري فقد اعتد بأصليتها لوجهين: أنها حرف وغيرها من أدوات الشرط أسماء، وأنها تستعمل في جميع صور الشرط.<sup>8</sup>

1 - المرجع السابق، ص25

2 - سورة المائدة، الآية 116.

3 - عبد الجبار توأمة: المرجع السابق، ص26.

4 - المرجع السابق، ص25.

5 - سورة المائدة، الآية 05-06

6 - قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، ص366.

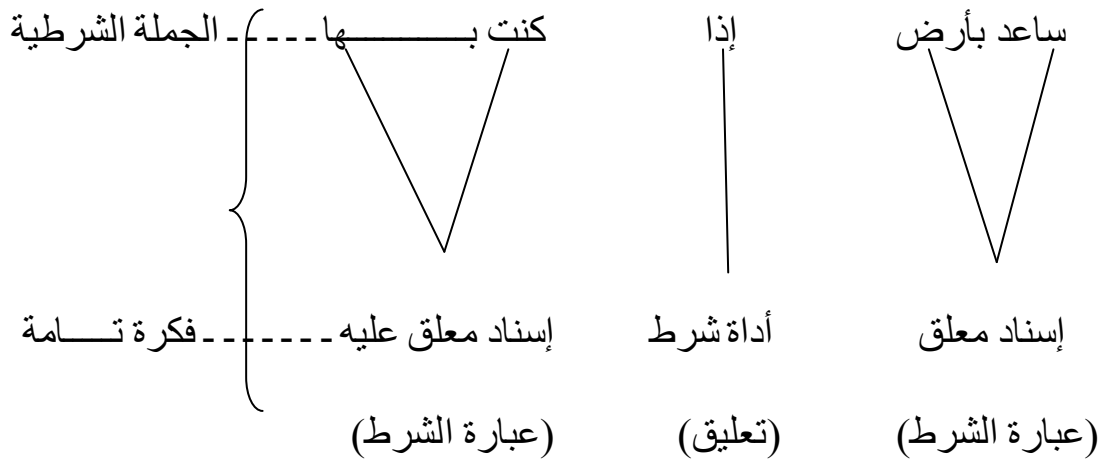
7 - أسلوب الشرط وجزاء في القرآن الكريم، ص12.

8 - المرجع السابق، ص12.

بينما يبحث براجشتراسر في أصلها القديم؛ فإذا هي حرف سامي عربي، يقابله في العبرية "in"، وفي الآرامية "en"، وفي الحبشية "im" أو "ima"<sup>1</sup> وقد جعلتها البياتي في زمرة الأدوات التي تقتصر على تأدية وظيفة التعليق والربط في الجملة مع "إذ" و"لو".<sup>2</sup> ذلك من منظور نظرية النظم التي لاحت على توجيه البياتي؛ إذ ساقته في ظلها وإطارها؛ وإلا فهي لا تقتصر على التعليق لكنها تتعدى ذلك إلى إحداث الجزم في فعلي الشرط، وإن كان القدماء يختلفون في عملها في جواب الشرط؛ من قائل بأن الجواب ينجزم بـ"إن" وفعلها جميعاً، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، وزاعم أن "إن" تجزم الشرط والجزاء معا وهذا مذهب الرماني.<sup>3</sup> وهذا الاختلاف دأبهم في المسائل النحوية أغلبها.

وجدير بالذكر؛ الإشارة إلى أن الشاعر عطف جملة شرطية أخرى دون إعادة الأداة على الجملة السابقة في بيت كامل، ليكون جواب الشرط مقرونا بالفاء في البيت الذي يليه.<sup>4</sup> وهذا مثال ثاني للجملة الشرطية في معلقة عبيد:

قوله: ساعد بأرض إذا كنت بها.



<sup>1</sup> - قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، ص 354.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص 354.

<sup>3</sup> - أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم، ص 12.

<sup>4</sup> - نص البيت هكذا: أو يك قد أفقر منها جوها وعادها المحل والجذب

فكل ذي نعمة مخلوسها وكل ذي أمل مكذوب

وأول ما يلاحظ؛ أن الرابط بين الشرط والجواب أداة غير الأولى "إذا"، التي بين الفراء أنها تدل على الاستمرار في الماضي والحاضر والمستقبل. ونقل السيوطي أنه لا يأتي بعدها إلا الفعل الماضي، بيد أن أغلب النحاة على أنها تخلص "فَعَلَّ" بعدها للاستقبال، لكونها ظرفاً للزمان المستقبل في معنى الشرط.<sup>1</sup>

و "إذا" ظرف زمني مبني على السكون في محل نصب على الظرفية.<sup>2</sup> ولكنها تنسلخ عن الظرفية لتؤذي وظيفة الربط والتعليق، وتستعمل "إذا" في تعليق حدثين غالباً ما يتوقع حدوثهما في المستقبل، فالأصل في "إذا" أن يكون الشرط مقطوعاً بوقوعه، كما تقول: "إذا زالت الشمس؛ آتيتك." ولكن الدكتوراة سناء البياتي التي أوردت هذا القول تستدرك بأن مثل هذه القاعدة تتطلب استقراء دقيقاً للنصوص، وخاصة الآيات الكريمة التي جاء الشرط فيها بالأداة "إذا"، لنكون على يقين قاطع منها.<sup>3</sup>

ومهما يكن من أمر؛ فإن بين "إذا" و "إن" فرق ما يضيق ويتسع، وذلك بأن "إذا" مستعمل لما يقع قطعاً، تقول: "آتيتك إذا طلعت الشمس" ولا تقل: "آتيتك إن طلعت الشمس" لأن طلوع الشمس مقطوع على ما جرت به العادة، و "إن" تستعمل فيما يجوز أن يقع، و يجوز ألا يقع تقول: "إن عشت نجحت"، ولا تقل: "إذا عشت نجحت"؛ لأن الإنسان مشكوك في عيشه، وجملة القول أن "إذا" لواجب الوجود، و "إن" لجائز الوجوب.<sup>4</sup>

وشاهدنا الذي تقدم لا ينقض هذه المفارقة؛ وإن كان يُجَوِّز أن تحل "إن" محل "إذا"؛ لكن الدلالة تبقى ناقصة إن صح التركيب؛ ذلك بأن الشاعر أراد بمن هو متواجد في أرض وهو فيها أن يساعد؛ بمعنى يخاطبك وأنت حَالٌ بالأرض الغربية، يأمرك أن تساعد الناس وأن تدارهم؛ لذلك تقدم الجواب.

و من الغريب أن نجد النحويين يختلفون في جواز تقديم "الجواب" من عدمه؛ حيث ذهب البصريون إلى منع تقديم جواب الشرط على الأداة؛ لأن الأداة لها صدر الكلام ولا

1 - توأمة عبد الجبار: المرجع السابق، ص25.

2 - أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم، ص22.

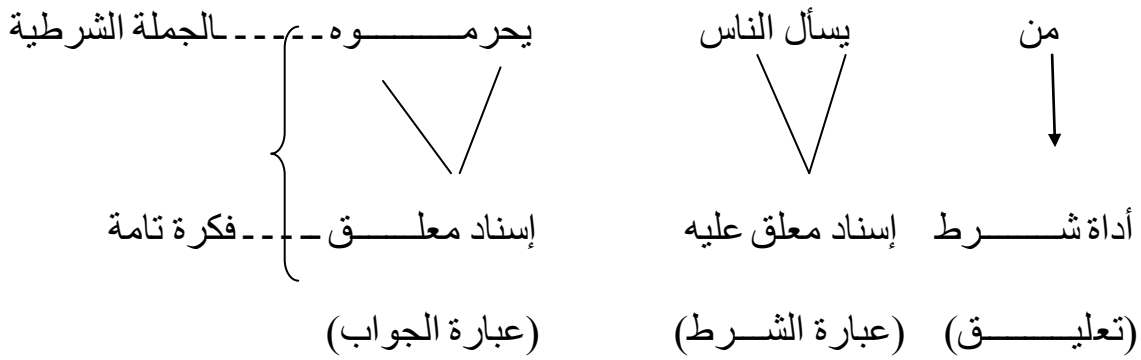
3 - قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص357.

4 - القواعد والفوائد في الإعراب، ص176.

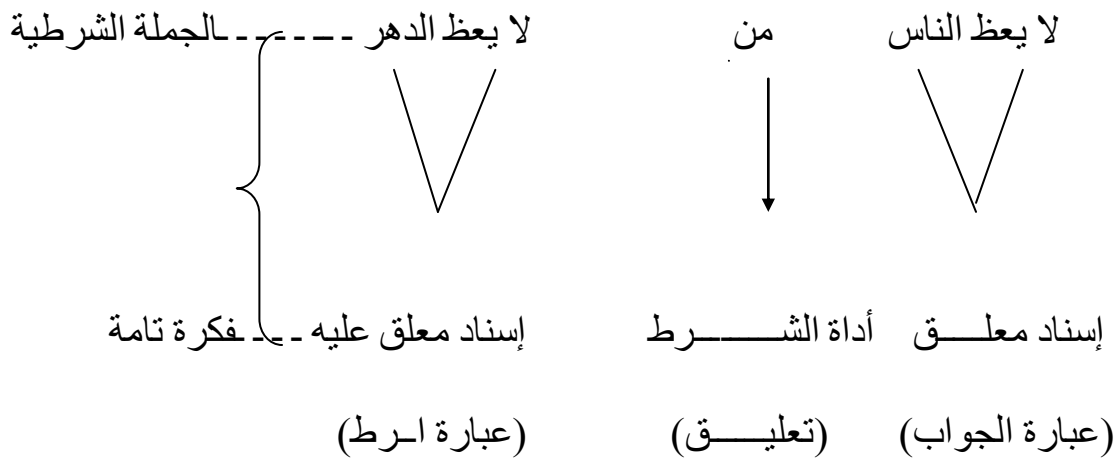


أسماء الشرط، تعرب حسب موقعها في الجملة.<sup>1</sup> وقد وقعت مبتدأ هنا، كما وقعت في قوله تعالى: (من يعمل سوءا يجز به)<sup>2</sup>

و"من" تكنى لغير العاقل، وتؤدي في الجملة الشرطية وظيفة الربط والتعليق. يرى فيها الباحثون أنها مع "ما" من أصل واحد، ثم تحول ألفها إلى نون فاخضت "مَنْ" بالدلالة على العاقلين، في حين اختضت "ما" بالدلالة على غير العاقلين.<sup>3</sup> أما جملة الجواب "يحرّموه"؛ فلم تقترن بالفاء لأنها فعل يصل إليه عمل أداة الشرط دون رابط.



قوله: لا يعظ الناس من لا يعظ الدهر



ويروى: "من لم يعظ الدهر"، يقول من لم يتعظ بالدهر؛ فإن الناس لا يقفرون على عظته.<sup>4</sup> فقد أدت "من" وظيفة التعليق، وإن كانت الجملة منفية وتأخرت الأداة معها جملة فعل الشرط؛ لأن أسلوب الشرط هو أحد أساليب نظم الجملة يقوم على تعليق عبارتين

1 - أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم، ص 16.

2 - سورة النساء، الآية 123.

3 - قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص 361.

4 - شرح المعلمات العشر: ص 374.

غالباً ما تكون الأولى سبباً للثانية، أو مرتبطة على معنى من المعاني.<sup>1</sup> على أن ما يميز هذا التركيب هو اتصاله بالنفي الذي هو أسلوب نقض وإنكار، يستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب.

### النمط الخامس: الجملة الفعلية المنفية:

السلب ضد الإيجاب، وهو الإخبار بالسلب، أو طلب ترك الفعل كما جاء في الخصائص.<sup>2</sup> أي أن الأصل في الكلام؛ ألا يكون موجباً، ثم إذا أردت تكذيبه؛ أدخلت عليه أدوات النفي لسلب معناه. وفي ذلك يقول ابن يعيش: «اعلم أن النفي إنما يكون على حساب الإيجاب؛ لأنه إكذاب له، فينبغي أن يكون على وفق لفظه، لا فرق بينهما إلا أن أحدهما نفي والآخر إيجاب»<sup>3</sup>

وقد رصد سيبويه تقسيماً لنفي الفعل؛ فقال: «هذا باب نفي الفعل.... إذا قال فَعَلْ؛ فإن نفيه لَمَّا يَفْعَل. وإذا قال لَقَدْ فَعَلْ؛ فإن نفيه مَا فَعَلْ؛ لأنه كأنه قال: والله لَقَدْ فَعَلْ، فقال والله مَا فَعَلْ.... وإذا قال: هو يَفْعَلُ، أي هو في حال فِعْلٍ؛ فإن نفيه: ما يَفْعَلُ.... وإذا قال: هو يَفْعَلُ، ولم يكن الفعل موافقاً فنفيه: لا يَفْعَلُ، وإذا قال: لَيَفْعَلَنَّ؛ فنفيه: لا يَفْعَلُ، كأنه قال: "والله لا يَفْعَلُ، وإذا قال: سوف يَفْعَلُ؛ فإن نفيه: لن يَفْعَلُ»<sup>4</sup>.

وواضح أن سيبويه بهذا يبحث عن دلالة النفي عن الزمن، فيجملها بهذا الاعتبار ثلاث فئات: (ما وضح لنفي الحال، وأدواته: "لا و ما"، ما وضح لنفي المستقبل، وأدواته: "لن"، ما وضح لنفي الماضي، وأدواته "لم".<sup>5</sup> على أن أصل أدوات النفي، هي "لا"). ونودُّ أن ندرسها في محيطها الذي وردت فيه، في معلقة عبيد:

قوله: لا ينفع التلييب

<sup>1</sup> - قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، ص 349.

<sup>2</sup> - مصطفى سعيد الصليبي، الجملة الفعلية في مختارات ابن الشجري (دراسة نحوية تطبيقية إحصائية)، الجزائر، دار هومة، ص 21

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 22

<sup>4</sup> - زين كامل الخويسكي: الجملة الفعلية المنفية في شعر المتنبي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1986، ص 04

<sup>5</sup> - المرجع السابق نفسه، ص 04



أداة النفي	المسند	المسند إليه
لا	ينفع	التلبيب

ذكر الصليبي أن: لا عاملة و هاملة، تدل على ما لا يقع، كما تدل النون عليه؛ إذا قلت: "والله لأفعلن"، ثم نفيت فقلت: "والله لا أفعل"<sup>1</sup>، ويرى براجشتراسر من خلال دراسته للغات السامية؛ أن أصل النفي في العربية؛ أن يكون بـ"لا"، و أن العربية قد اشتقت من "لا" أدوات منها: (ليس)، (لن)، (لم)، وأن (لا) هي أقدم حروف النفي في العربية.<sup>2</sup>

وما يهنا هنا أن "لا" حين تقع في الجملة؛ إما أن تسلط على المفردة فتنفيةا من الأساس، وتستغرق لنفي المفردة في جميع بني جنسها، وهذا ما يسمى ب (لا) النافية للجنس<sup>3</sup>، مما يتداول عندنا في العربية، شأن التعابير المسكوكة، تتمثل في قولنا: لا بد، لاسيما، لا بأس، لا ريب.<sup>4</sup>

وإما أن تسلط "لا" على العلاقة الإسنادية، لتنفي وصف الفاعل بالفعل، و"لا" النافية للإسناد تنصدر الإسناد الفعلي؛ أي الجملة الفعلية في الغالب، نحو قوله: (لا يسمن ولا يغني من جوع)<sup>5</sup> فتكون حينذاك لنفي حدوث الحدث مطلقاً، ما لم تقم في النظم قرينة تحدد اتجاه الزمن.<sup>6</sup>

وفي مثالنا "لا ينفع التلبيب" دخلت "لا" لنفي النسبة بين المسند والمسند إليه في الحال، فالتلبيب لا ينفع في يومنا وفي غدنا؛ مما يساند زعم ابن هشام<sup>7</sup> بأن "لا" تأتي لنفي الحال بقريئة تقيد ذلك، ويقل فيها أن تدخل على الماضي لتنفيه وتتركه على زمنه

<sup>1</sup> - الجملة الفعلية في مختارات ابن الشجري، ص26

<sup>2</sup> - قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص 278

<sup>3</sup> - ينظر التفصيل في: فهد خليل زايد، النحو الميسر التعليم الذاتي، عمان، دار اليازوري، 2006، ص69.

<sup>4</sup> - ينظر: زين كامل الخويسكي، سر الإعراب، الإسكندرية، دار الوفاء.

<sup>5</sup> - الغاشية، الآية 07.

<sup>6</sup> - قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص178.

<sup>7</sup> - الجملة الفعلية في مختارات ابن الشجري، ص27.

الأصل، فيكون في هذه الحالة بمعنى "ما" الداخلة على الفعل الماضي، أو "لم" الداخلة على الفعل المضارع، مثل قوله تعالى: (فلا صدق ولا صلى)<sup>1</sup>

ولا يرتج من الآراء في دلالة "لا" الزمنية؛ إلا رأي سيوييه في قوله السابق: وإذا قال: "هو يفعل"، ولم يكن الفعل موافقاً، فنفيه "لا يفعل"، وإذا قال "ليفعلن"، فنفيه "لا يفعل"؛ ما استنتج منه الصليبي بأن "لا" لدى سيوييه تخلص الفعل المضارع إلى الاستقبال، بعد أن كان صالحاً للحال والاستقبال.<sup>2</sup> وليس ذلك مطلقاً مطّرداً، كما نرى في هذا المثال بأن التلييب لا ينفع في لحظتنا هذه وفي ما بعدها. وجدير بالذكر أن نشير إلى أن هذه الجملة وقعت في سياق الاستثناء؛ لأنه يستأنف في البيت الموالي قوله: "إلا سجيات ما القلوب"<sup>3</sup> ليكون بذلك الاستثناء متصلاً سالباً، فتقع السجيات بدل من التلييب.<sup>4</sup>

### النمط السادس: الجملة الطلبية:

أ- الأمر:

قوله: أفلح بما شئت.<sup>5</sup>

المسند	المسند إليه	المكملات
أفلح	ضمير مستتر	بما شئت

ويروى "أفلج" بالجيم؛ بمعنى فر وانجح، و"أفلح" بالحاء من البقاء، أي عش كيف شئت.<sup>6</sup> ولا غرابة أن يأمر الشاعر؛ أن أفلح في مساق أبياته الحكمية. والثلاثي من "أفلح" يأتي متعدياً، يقال فلح الحديد؛ بمعنى قطعه ويأتي على "أفعل" لازماً، فأفلح الرجل؛ ظفر

1 - سورة القيامة، الآية 31.

2 - الجملة الفعلية في مختارات ابن الشجري، ص 27.

3 - هذا صدر البيت الذي عجزه: وكم يصيرن شائناً حبيب.

4 - يراجع بوعلام بن حمودة: مفاتيح اللغة العربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 208.

5 - ذكر البيت سابقاً.

6 - شرح المعلقات العشر للتبريزي، ص 374.

وفاز، كأنه صار إلى الفلاح، و"أفلح" مما بني على "أفعل"، وليس محولا من فـلح بمعنى شق أو قطع.<sup>1</sup>

فـ"أفلح" فعل لازم؛ وقد تعدى بالخافض، وفاعله مستتر؛ لأنه موجه إلى المخاطب، وقد ورد بناء الفعل على "أفعل"، التي تدل على الأمر بصيغتها خلاف بناء "لتفعل"، التي تدل على الأمر باقترانها بالأداة "لام" وذهب الكوفيون إلى أن أصل "افعل"؛ هو "لتفعل"، ثم حذفت لام الأمر وتاء المضارعة، لكثرة الاستعمال ودوران البناء في الكلام، وبقيت من القرآن الكريم، وكلام العرب شواهد على الصيغة الأولى، كقوله تعالى (فبذلك فليفرحوا)<sup>(2)</sup> .<sup>(3)</sup>

وقد ارتضت البياتي هذا المذهب على حساب مذهب البصريين الذين يزعمون العكس. ذلك لأن الأمر من المعاني العامة التي تقتضي أداة تتصدر الجملة، لتهمين بمعناها العام على تلك الجملة.<sup>4</sup> هذه الأداة التي تحتوي التوكيد على رأي بعض النحويين، توكيد الأمر أو تشديده على المخاطب، وذهب آخرون إلى أن في هذه اللام دلالة على التلطف، وأنه لا يعدل عن "افعل" إلى "لتفعل" إلا إذا أريد معنى التلطف وبذل النصيحة.<sup>5</sup> على أن رأياً ذكرته ذات الباحثة يهدي إلى الحق فأما به، وهو رأي مفاده أن بناء "لتفعل" إلى جانب بناء "افعل" في كونه أمراً للمخاطب، كما يقول الشلوبين في شرح الجزولية: أن الفاعل إذا كان مخاطباً ففي أمره وجهان:

أحدهما: أن يبني فعل الفاعل بناء مخصوصاً بالأمر، وهو "افعل" وما هو بمعناه، نحو: قم، واقعد.

ثانيهما: أن يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال: لتقم، لتقعد.<sup>6</sup>

1 - نجاة عبد العظيم الكوفي: المرجع السابق، ص250.

2 - سورة يونس، الآية52.

3 - قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص300.

4 - المرجع السابق، ص300.

5 - المرجع نفسه، ص301.

6 - المرجع نفسه، ص301.

وقد أشار الزمخشري إلى أن بناء "لتفعل" أقل استعمالاً في أمر المخاطب.<sup>1</sup> وهو ما نؤمن به لأن دائرة بناء "لتفعل" قد تقلصت، وانداحت في مقابلها دائرة بناء "افعل" في كلامنا اليوم وقبل اليوم، ولا نستطيع رجماً بالغيب أن نزعم أن هذا البناء الذي كان بالأمس يطغى أصل بناء الأمر، والشواهد تعوزنا. ثم إن كنا آمنة بدلالة الصيغة وحدها دون مساعد؛ فلمْ لآ نصدق بها أيضاً في هذا الموضع. وقولنا: "صه" مثلاً؛ يدل دلالة قاطعة على الأمر بالصمت دونما حاجة إلى أي عامل آخر.

## ب- النهي:

قوله: ولا تقل إنني غريب.<sup>2</sup>

المكلمات	المسند إليه	المسند	الأداة
إنني غريب	ضمير مستتر	تقل	لا

لا عجب إن رأينا عبداً يأمر وينهى؛ لأن مجمل أبيات معلقته حكمية، موجهة إلى المخاطب القارئ، أينما حل أو ارتحل. وإذا كان النهي من المعاني في النظم، ويستعمله المتكلم لغرض طلب الكف عن إحداث الحدث، أي طلب الكف عن الفعل أو الامتناع عنه، على وجه الاستعلاء؛<sup>3</sup> فإن النهي هنا خواء من كل استعلائية؛ لأنه مسوق إلى المتكلم على جهة التناصح لا غير. وللنهي أداة واحدة تدخل على "تفعل" للمخاطب، فالبناء المطرد في النهي هو بناء "لا تفعل".<sup>4</sup>

ولم يخرج عبيد عن هذه الصيغة المطردة "لا تفعل"، والفعل أصله "لا تَقُول"، فصار "لا تَقُل" منجزماً بوطأة هذه الأداة، أما الفاعل فقد كان مستتر التقدير "أنت"، ويتجاوز الفعل هنا إلى مفعوله متعدياً، فتقع الجملة الاسمية المؤكدة مفعولاً به.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 301.

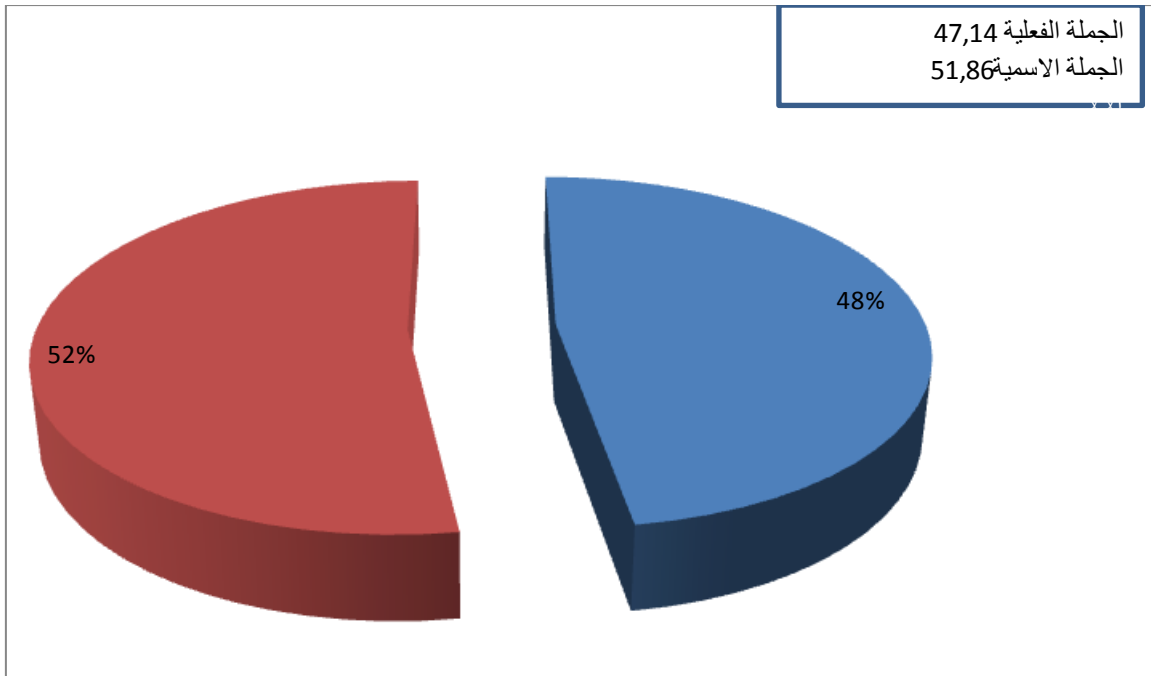
<sup>2</sup> - المرجع ذاته، ص 301.

<sup>3</sup> - قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، ص 316.

<sup>4</sup> - المرجع ذاته، ص 316.

## رابعاً: خصائص الجملة الفعلية في معلقة عبيد

أسفرت الدراسة التحليلية للجملة الفعلية عن: استعمال الشاعر (39) جملة فعلية بنسبة 47,14 % ، في مقابل 42 جملة اسمية بنسبة 51,85%.



وهذه الجمل الفعلية موزعة كما يلي:

18 جملة فعلية ذات فعل ماضي، بنسبة 46,15 %

06 جمل فعلية ذات فعل مبني للمجهول، بنسبة 15,38%

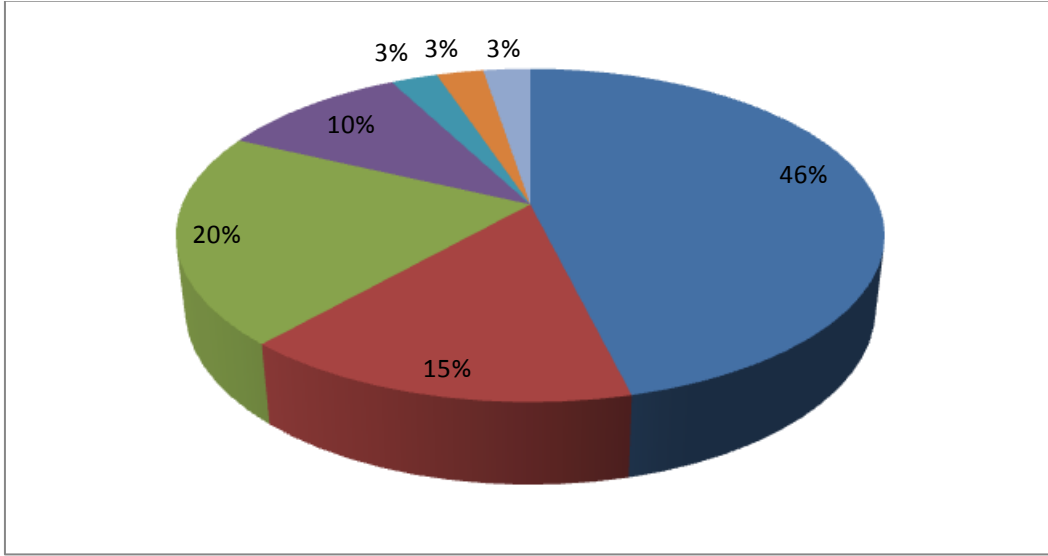
08 جمل فعلية ذات فعل مضارع، بنسبة 20,51%

04 جمل شرطية، بنسبة 10,25%

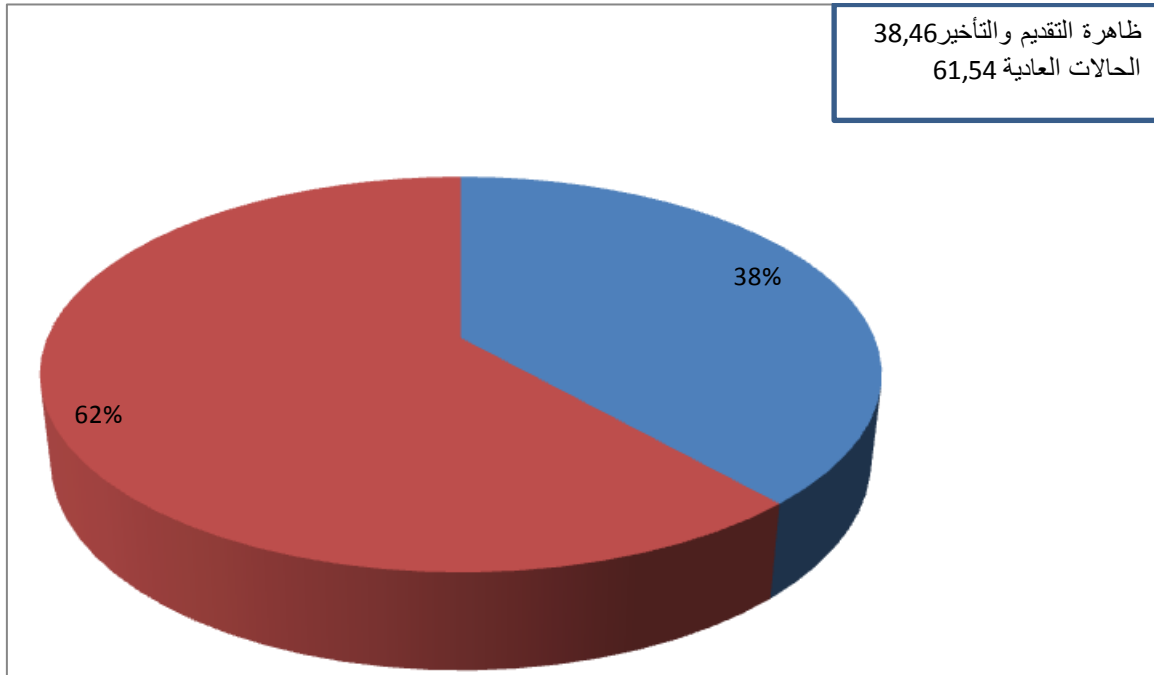
جملة منفية، بنسبة 02,56%

جملة طلبية (النهي) بنسبة 02,56%

جملة طلبية (أمر) بنسبة 2,56%



وقد بات لزاما أن نشير إلى ظاهرة التقديم والتأخير التي بلغت عشر حالات بنسبة 38,46%، في مقابل ست عشرة حالة عادية، بنسبة 61,53%.



الجملة	الفعل		الفاعل		المفعول		التقديم و التأخير		
	الأداة	متعد ي	لازم	ظاهر	مضمر	ظاهر	مضمر	المفعول عن الفاعل	الجار والمجرور عن الفاعل
الجملة ذات الفعل الماضى	-	11	07	04	14	05	05	03	01
الجملة ذات الفعل المضارع	-	04	05	06	03	01	03	02	03
ذات الفعل المبني للمجهول	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشرطية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المنفية لا	-	-	01	01	-	-	-	-	-
الطلبية (الأمر)	-	-	01	-	01	-	-	-	-

الطلب ية(الذ هي)	لا	01	-	-	جملة	-	-	-
------------------------	----	----	---	---	------	---	---	---

هذا الجدول يدلنا على الجملة الفعلية في معلقة عبيد؛ لاسيما حينما تساق في زمرة المعلقات الأخريات، لنجده يقلل نسبياً من استخدام الجملة الفعلية، شأنه شأن الحارث بن حلزة، إذ أنه أكثر الشعراء المعلقين استخداماً لجملة المبتدأ والخبر، وأقلهم استخداماً للجملة الفعلية.<sup>1</sup> على أن التفاوت بين عدد الجمل الاسمية، بالقياس إلى الجمل الفعلية يكاد يكون يسيراً، وإن غداً بيّناً. والجمل الفعلية في معلقة عبيد تتوزع على المعلقة جميعها؛ غير أنها تتكاثف وتتكاثر في الختام، وصفاً للمشاهد، وكأن الجملة الفعلية أليق بالوصف من الجمل الاسمية، لاسيما المشاهد التي تنسم بالحركية والحيوية؛ ولذلك نجد الجملة الفعلية ابتداءً بها في المطلع، وأكثر منها في الختام.

وما قد يثبت المشابهة بين معلقة عبيد وسوائها؛ مطلعها الذي يصف حركة التحول، شأنه شأن معظم المعلقات. فيكاد يكون طبق الأصل لمطلع معلقة الحارث.<sup>2</sup> مما يوحي بأن ملهم الشاعر الشعر يكاد يكون واحداً؛ الجفاء والخراب والاعتراب. لكن عبيداً يفترق عن الحارث، ويتخذ أدواته الإجرائية غير التي يتخذها وشيكاً؛ ذلك لاختلاف الغرض لدى كل واحد منهما.

و ربما كانت فكرة الربط بين الأسلوب والغرض على بعض الصحة، عكس ما دعا إليه أحمد عثمان أحمد.<sup>3</sup> ذلك لأننا نجد مشابهة في الأدوات لدى كل من عبيد وزهير بن أبي سلمى؛ لاتفاقهما في الغرض (الحكمة)، وذلك يتجلى في استخدامهما لضمير الغائب بشكل ظاهر، واستخدامهما للفاعل مضمراً بشكل واضح أيضاً. و ما أبعدهما عن أسلوب

1 - تنظر دراسة أحمد عثمان أحمد، المعلقات دراسة أسلوبية، القاهرة، دار طيبة، 2007، ص211.

2 - ومطلع المعلقة: أدنتنا بينها أسماء رب ثاو يمل منه الثواء.

3 - وذلك في دراسته: المعلقات السبع دراسة أسلوبية، إثر اختلاف ألفاء بين أسلوب الحارث بن حلزة، وأسلوب عمرو بن كلثوم، ينظر كتابه، المعلقات دراسة أسلوبية.



عنتره بن شداد وطرفة ابن العبد، في استخدام عنتره لضمير المتكلم مكلفاً نفسه إثبات ذاته، واستخدام طرفة أيضاً ضمير المتكلم مما ينم عن ذاتيته.<sup>1</sup>

وهذه المشابهة في التركيب وفي المطع تعزز عزو معلقة عبيد إلى الشعر الجاهلي، وتشبي فكرة مفادها: أن صلة ما تربطها بالمعلقات الأخريات، جعلت الخطيب التبريزي يدرجها ضمنها، وإن لم يفصح عنه، وجعلت قبله أبي زيد القرشي يدرجها في المجموعة الثانية من جمهرة أشعار العرب، وإن هذه الصلة تنم جلياً عن أن فكرة السرقات ووضع الشعر مسألة نسبية لا ترقى إلى وضع قصيدة كاملة؛ إن دست بها بعض أبيات القصيدة.

وظاهرة مهمة يتميز بها التركيب في المعلقة: هي التقديم والتأخير؛ تقديم الفاعل عن المفعول، وبدرجة أكبر تقديم الجار والمجرور عن الفاعل. فقد يندرج ذلك فيما يسمى بموسيقى التراكيب؛ ذلك أن ترجيع الأصوات وتكرارها، والتزام الشاعر بنفس التركيب في بيتين فأكثر يؤدي إلى خلق إيقاع موسيقي متميز؛ يمثل وقفة تأمل واستراحة باستعادة النشاط قبل التمادي في القصيدة، كما يساعد على خلق جو ملحمي هائل يقوم على الاستقصاء دون الإيحاء.<sup>2</sup>

و ملفنة للانتباه حقاً ظاهرة التقديم والتأخير في معلقة عبيد، حتى تسمي عادة تَطْرُدُ، والمتأمل للجمل التالية:

أفقر من أهله ملحــــــــــــوب.

غيرت حالها الخطــــــــــــوب.

ينشق عن وجهها السبــــــــــــيب.

تخر في وكرها القلــــــــــــوب.

يسقط عن ريشها الضريــــــــــــب.

<sup>1</sup> - ينظر المعلقات ، دراسة أسلوبية، ص214 وما بعدها.

<sup>2</sup> - فتح الله أحمد سليمان: الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004، ص40.

نلفي من التناغم وموسيقى التراكيب ما يشنف الأذان، وأخص ما في هذه التراكيب تعدي الفعل بالخافض؛ مما يكثر حروف الجر التي قد تؤدي إلى ثقل في التراكيب، وقد لا ينتج عنها ثقل. والمتحكم في هذا توزيعها على شطري البيت أو المجموعة من أبيات القصيدة، وكذلك بحسب تقارب معانيها أو تباعدها على حد زعم أحمد سليمان.<sup>1</sup> أما هنا فسرعان ما يخف هذا الثقل؛ إذ يتقدم الجار والمجرور، وكأني بالفعل في المعلقة يطلب الجار والمجرور حثيثاً، وأن الفاعل والجار ذهباً يستبقان؛ فإذا بالجار يسبقه.

و ظاهرة أخرى هي اعتماد عبيد الجمل القصيرة، فيقصرها على الشطر من البيت غالباً فلا يتعداه. فتضحى الأشطر قوالب للجمل، وتكون الجمل منسوجة على قَدِّ الأشطر، وهنا ربما ذهبنا مذهباً غير مذهب الناس في الضرورة، وقد ألفينا محمد حماسة عبد اللطيف يذهب إلى أن الشعر يكسر البناء المنطقي للجملة، فتقف على غير مواضع الوقوف، ويفصل بين أجزاء الجملة بعضها عن بعض، ويشعث كثيراً من هذه الأجزاء، ويكون هذا مقبولاً فيه؛ لأنه فصل وتشعيت في مقابل غاية.<sup>2</sup>

ويقول في موضع آخر: إذا وجد صراع بين البحر والتراكيب؛ فإن البحر دائماً هو الذي ينتصر، وينبغي أن تخضع الجملة لمتطلباته، وكل بيت بلا استثناء تعقبه وقفة طويلة إلى حد ما.<sup>3</sup> ولا مشاحة فيما ذهب إليه لأن في كتابه أدلة نماذج على النحو الذي تنكسر فيه الجملة والتراكيب؛ لينقوم ساعد الوزن، وربما وجدنا في المعلقة بعض الصور من ذاك القبيل كفصل الاسم عن "أل" التعريف؛ مما ورد بين طيات البحث أو لم يرد.

غير أن التراكيب في معلقة عبيد تغلب الوزن وتنتصر غالباً، فينكسر الوزن في سبيل إقامة التراكيب، وينكفى سلطان الشعر في مواجهة الجمل؛ فإذا هي توجهه. وبهذا نعلل انكسار الوزن لدى عبيد؛ وإن كانت هذه ملاحظة شاردة تقتقر إلى العموم؛ فإننا نجد أقوال

<sup>1</sup> - الأسلوبية (مدخل نظري ودراسة تطبيقية)، ص76.

<sup>2</sup> - الجملة في الشعر العربي، ص26.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص28.

علمائنا تساندنا في مسألة الضرورة، وهذا رأي لأبي العلاء مفاده: أن الفصيح من الشعراء لا يعتمد إدخال صيغ تدرج في باب الضرورة.<sup>1</sup>

وهذا ابن جني العالم بمقاهيم الشعراء وثنيانهم، يقول: «ولكن اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران؛ زيغ الإعراب، وقبح الزحاف؛ فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف؛ إذا أدى إلى صحة الإعراب.»<sup>2</sup> وهو بذلك يستند إلى قول للمازني ويؤازره، قال أبو عثمان المازني: «و أما الجفاة فلا يباليون بكسر البيت لاستنكارهم زيغ الإعراب قد تحصل لنا منه أصل نرجع إليه في باب وزن الشعر»<sup>3</sup> وهذان رجلان من نحاة العرب اجتمعا على أن الأعراب الفصحاء الموغلين في البداوة يحافظون على سلامة الإعراب؛ وإن نتج عن ذلك زحاف.<sup>4</sup>

فاختلال الوزن في معلقة عبيد، لتستوي سوق القواعد. وتَهْدُمُ الشعر وخرابُه؛ لبناء الجمل والمعاني. أما وإنَّ الشاعر من فصحاء العرب وجفاتهم؛ فما أضمنَّ البدوي العربي بقواعد لغته، وسنن كلامه. لأنَّ يختل الوزن وينكسر؛ أهون عليه من أن يتكلم على غير عادته، أو يخرج في الكلام عن نطاق قواعده، وفي الرواية التي تنتهي إلى أبي حاتم السجستاني (225هـ)؛ أنه قال: «قرأ على أعرابي "طوبى لهم وحسن مآب"، فقال: طيبي، فقلت: طوبى، فقال: طيبي، فأعدت فقلت: طوبى، فقال: طيبي، فلما طال علي قلت: طوطو، قال: طيبي». فعلق أبو حاتم: «أفلا ترى إلى هذا الأعرابي وأنت تعتقده جافياً كزأ، لا دمثاً ولا طبعاً، كيف نبا طبعه عن التماس الخفة هز ولا تمرين، وما ظنك به إذا خلي عن سومه، وتساند إلى سليفته ونجره»<sup>5</sup>

1 - عبد الفتاح محمد: الفصيح في اللغة والنحو حتى أواخر القرن الرابع الهجري، عمان، دار جرير، ط1، 2008، ص288.

2 - المرجع السابق، ص281.

3 - المرجع نفسه، ص281.

4 - المرجع نفسه، ص281.

5 - عن الخصائص: ينظر عبد الجليل مرتاض، العربية بين الطبع والتطبع، ص08. والفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، ص13.

## الفصل الثالث:

# الجملة الاسمية في المعلقة

أولاً: مفهوم الجملة الاسمية

ثانياً: بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية

ثالثاً: أنماط الجملة الاسمية في المعلّقة

## أولاً: مفهوم الجملة الاسمية:

لعل قول الخليل: « إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكوراً بعد المبتدأ لا بد منه وإلا فسد الكلام، ولم يسغ لك». <sup>1</sup> هو أول من ألهم النحاة بعده معنى الجملة الاسمية؛ وإن لم يذكرها الخليل بنفسه، وإن لم تكن الحال كذلك؛ فتعد القولة على الأقل أولى عتبات تعريف الجملة الاسمية؛ كونها كل تركيب بدئ باسم.

الاسم الذي مثل له سيبويه بقوله: رجل، فرس، ولم يعرفه خلاف الفعل والحرف؛ لكونهما ربما لمعنيين اصطلاحيين، ليسا كالاسم الذي هو لمعنى لغوي، يعرفه العرب ويستخدمونه دون حاجة إلى تعريف <sup>2</sup>. وربما لسهولة استعصى؛ فيكون سيبويه قد أبلى البلاء الحسن إذ لم يعرفه، مكتفياً بالمثل، والتمثيل ذاته تعريف. فلقد أحصى ابن الأنباري حدود الأسماء الكثيرة، التي نيف بها السبعين حداً لم يسلم منها واحداً من النقد. <sup>3</sup>

الاسم هو عنوان الجملة الاسمية على أن يكون مدرجاً في العلاقة الإسنادية، وأن يكون صدر الجملة من عُمدها؛ وإلا انتفت عن الجملة "الاسمية"، فجمل مثل قوله تعالى: (خشعاً أبصارهم) <sup>4</sup>. وقوله جلّ ذكره: (فإذا انشقت السماء) <sup>5</sup>. وقوله عزّ من قائل: (والليل إذا يغشى) <sup>6</sup>. هذه الجمل ليست من الاسمية في شيء؛ وإن كان مبدؤها اسم، إذ تصدر هنا ظاهرة لا يعتد به، فإن تصدر الحقيقي مشروط بوقوع المتصدر طرفاً إسنادياً في الجملة. <sup>7</sup>

1 - مصطفى جطل: نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث الهجري، سوريا، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1978، ص17

2 - فخر الدين قباوة، تحليل النص النحوي، ص71

3 - محمود أحمد نحلة: في المصطلح النحوي، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1994، ص03

4 - سورة القمر، الآية 07.

5 - سورة الانشقاق، الآية 01.

6 - سورة الليل، الآية 01.

7 - علي أبو المكارم: الجمل الاسمية، القاهرة، مؤسسة المختار، الطبعة الأولى 2007، ص18

ونحترز في إطلاقنا للجملة الاسمية؛ من الجمل التي تتصدرها النواسخ ( كان وأخواتها، إن وأخواتها)<sup>1</sup>، فهي جمل اسمية وإن تقيدت بهذه النواسخ، ونسخ بها حكمها. وإنما بيان الجملة الاسمية أن تتشكل من ركنين أساسيين متلازمين مطلقاً فيها أطلق عليهما سيبويه تسمية المسند والمسند إليه، وعبارة المبنى والمبنى عليه، ويشكلان جملة مفيدة يحسن السكون عليها<sup>2</sup>.

#### أ-المبتدأ:

الناظر إلى كتب النحويين القدامى يجدهم في تعريف المبتدأ، يقتصرون على ذكر حكمه الإعرابي وكونه اسماً. كما نلفي سيبويه مثلاً يعرفه كونه: كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام، وعلامته الرفع.<sup>3</sup> واكتفى المصنفون بعد سيبويه ببيان حكم المبتدأ وهو الرفع. ومنهم المبرد، والزجاجي حتى الزبيدي، إذ يقول: « إذا ابتدأت بالاسم لتخبر عنه ولم توقع عليه عاملاً، فارفع ذلك الاسم بالابتداء.»<sup>4</sup>

إذا كان أول تعريف للمبتدأ نلفيه لدى ابن السراج؛ فإنه-هذا التعريف- سيظل ناقصاً؛ إذ و يقول ابن السراج عن المبتدأ: « هو ما جردته من عوامل الأسماء، ومن الأفعال والحروف، وكان القصد أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره.»<sup>5</sup> وابن السراج بتعريفه هذا لا نلفيه يخرج عن تعريف من سبقوه؛ إلا صياغةً. فهو يتحدث عن التجريد من العوامل ليتهاً له الحديث عن الحركة الإعرابية، ويتحدث عن عدم الاستغناء، وهو ما لا نعدمه عند الأولين.

إذا عَجْنَا على ابن جني الذي أفرد كتاباً تعليمياً، بُغِيَتْهُ تَنَاوُلُ موضوعات النحو في و دقة وإيجاز؛ نجده لا يكاد يخرج عن هذا التعريف، بقوله: « المبتدأ كل اسم ابتدأته، وعريته

1 - و إن كان ابن مالك رد زعمهم بأن "كان" لا تدل على الحدث؛ لأن الأصل في كل فعل أن يدل على المعنيين، فلا يقبل

إخراج "كان" على الأصل إلا بدليل. خالد سعد شعبان: أصول النحو عند ابن مالك، القاهرة، مكتبة الآداب، ط1، 2006، ص287.

2 - هادي نهر: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، عمان، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، 2010، ص235

3 - مصطفى جطل: المرجع السابق، ص17.

4 - محمد إبراهيم عبادة: النحو العربي قضاياه وأسسها، ص272.

5 - علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص23.

عن العوامل اللفظية، وعرضته لها، وجعلته أولاً لثانٍ، خبر عن الأول، ومسند إليه، وهو مرفوع بالابتداء.<sup>1</sup> وقد بَانَ إذن تسلط النحاة على الحركة الإعرابية؛ فكانت لديهم مدار التعريف وكأنها عَلِمُ المبتدأ وبها يعرف. جاء في مفهوم الابتداء عن الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي، ت215هـ)، قال: في قولنا ( الحمد لله) فرفعه على الابتداء، وذلك أن كل اسم ابتدأته لم توقع عليه فعلا من بعده، فهو مرفوع وخبره إن كان هو هو أيضا مرفوع، نحو قوله تعالى: ( محمد رسول الله)<sup>2</sup> وما أشبه ذلك. وهذه الجملة تأتي على جميع ما في القرآن من المبتدأ فافهمها.<sup>3</sup> فأية المبتدأ عند الأولين الرفع، ودليله أن يتصدر الكلام مبني عليه اسم آخر.

و ما إن تتقدم عجلة البحث؛ حتى يتجلى المبتدأ بَيِّنُ الرسوم، واضح القسمات؛ ليصبح إطلاقاً على مفهومين لا مفهوم واحد. فالمبتدأ يحمل بالاشتراك على شيئين: أحدهما الاسم المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية معنى، من حيث هو اسم للإسناد إليه. نحو: زيد قائم. والثاني: الصفة المعتمدة على حرف الاستفهام والنفي رافعه الظاهر، أو ما يجري مجراه. نحو: أَقَائِمُ زَيْدٍ.<sup>4</sup>

فقد كان تعريف المبتدأ يفتقد الدقة والشمول إلى عهد ابن جني على وجه التقريب. ليشمل فيما بعده وجهيه المعهودين في الكلام؛ وذلك ما نلفيه لدى النحاة بعد ابن جني، حيث صار المبتدأ: الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتف به.<sup>5</sup> و يجعل ابن الحاجب المبتدأ ينطوي على الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام رافعة لظاهر: زيد قائم، ما قائم الزيدان، أقائم الزيدان.<sup>6</sup> فالمبتدأ بناء على هذا صنفين أوضحهما ابن مالك بقوله:

مبتدأ زيد، وعادر خر      إن قلت: زيد عادر من اعتذر

1 - اللمع في العربية، ص71

2 - سورة الفتح، الآية 67.

3 - شعبان صلاح: الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط، القاهرة، دار غريب، 2005، ص15.

4 - الإسفرائيني: اللباب في علم الإعراب، ص63.

5 - الفاكهي: كشف النقاب عن مخدرات ملحاة الإعراب، ص103.

6 - علي أبو المكارم: التراكيب الإسنادية، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2007، ص86.



وأول مبتدأ والثانوي فاعل أغنى في أسرار دان

بحيث ذكر أن المبتدأ على قسمين: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر.<sup>1</sup> و في أوضح المسالك: المبتدأ اسم أو بمنزلة، مجرد من العوامل أو بمنزلة، مخبر عنه أو وصف رافع لمكتفي به. والوصف نحو: أقائم هذان، ولا بد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام.<sup>2</sup>

وإذا كان العصر الحديث؛ فإن المبتدأ يصبح أعرف ما يكون بشقيه، بل قد يقوم البحث في المبتدأ على الفصل بين النوعين. و المبتدأ اسم أو ما في تأويله، معرّى من العوامل اللفظية غير الزائدة، أو وصف في قوة الفعل رافع لمستغنى عنه: "أفانح المحمدان". و المبتدأ قسمان: مبتدأ يأتي بعده خبر، ومبتدأ يأتي بعده فاعل أو نائب فاعل يسد مسد الخبر، ويشترط فيه أن يكون وصفاً في قوة الفعل، مقترناً بنفي أو استفهام.<sup>3</sup>

و اغتدى المبتدأ لدى المحدثين أكثر وضوحاً؛ إذ انبروا يشيرون إلى كل ما من شأنه أن يقع مبتدأ من: اسم إشارة، واسم صريح، واسم موصول، والوصف العامل فيما بعده، أو هو بمنزلة هذا الاسم الصريح. وكذا المصدر المنسبك من الحرف المصدر المعين وما بعده مجرد من أي عامل لفظي.<sup>4</sup> ويكون المبتدأ اسماً ظاهراً؛ صريحاً أو مؤولاً، أو ضميراً يلحظ العقل معناه أولاً، ثم ليحكم عليه بحال من أحواله أو مجال من أحوال متعلقه.<sup>5</sup>

ويذهب بعضهم في التعمق أدنى من ذلك بُعداً؛ ليركز على ماهيتي المبتدأ ويورد الفروق بينهما. فهو (المبتدأ): يطلق للدلالة على نوعين من الأسماء يقعان موقعا محددًا، في إطار جملة بعينها في العربية. أما النوع الأول: فهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، بينما النوع الثاني: الصفة المعتمدة على نفي أو استفهام؛ إذا رفعت اسماً ظاهراً، ويراد بالصفة: كل من (اسم المفعول، اسم الفاعل، الصفة المشبهة) فيكون المبتدأ بهذا اسم مشترك

1 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق: إبراهيم قلاتي، ص57.

2 - ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تقديم: إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، مج01، ص106.

3 - هادي نهر: النحو التطبيقي، ص140. وينظر: الإتيان، ص239.

4 - هادي نهر: الإتيان في النحو وإعراب القرآن، ص237.

5 - هو تعريف للمرصفي، ينظر: النحو العربي بين القديم والحديث، ص40.

من أركان الجملة الاسمية، فهو الحكم والحدث والمسند، نحكم فيه على المبتدأ، ونتحدث به عليه؛<sup>1</sup> فإن الأصل فيه أن يكون مفرد مشتقاً، لأنه يكون صفة في المعنى، والصفة مشتقة. وقد يكون مفرداً جامداً؛ أي اسماً محضاً، ليس وصفاً مأخوذاً عن غيره.<sup>2</sup>

وهذه صورة الخبر التي يتلبس بها: الخبر الجامد الغير مؤول بمشتق، الخبر الجامد المؤول بمشتق، الخبر المشتق الجاري بين ماهيتين \_ على حد قول الرضي\_ لا يمكن جمعهما في حدٍّ؛ لأن الحد مبين للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشئان في الماهية؛ لم يجتمعا في حد.<sup>3</sup>

### ب-الخبر:

إن الخبر ملازم للمبتدأ؛ و لذلك جمعهما الزمخشري قائلاً: "الاسمان المجردان للإسناد"؛ "زيد منطلق" والمراد بالتجريد؛ إخلاؤهما من العوامل، وكونهما مجردين للإسناد؛ هو رافعهما لأنه معنى تناولهما معاً من حيث الإسناد.<sup>4</sup> فلا بد لكل مبتدأ من خبر؛ وإلا لم يكن الكلام كلاماً.

و خبر المبتدأ كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه؛<sup>5</sup> لأنك تقدم المبتدأ لتحدث عنه وهو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع المبتدأ غير الواصف، وحكمهما أنهما مرفوعان باتفاق.<sup>6</sup> وقد رفع الخبر مع المبتدأ للدلالة على كونه عمدة، لا بد منه في الكلام، والطرف الثاني في العملية الإسنادية، المكمل للجملة، المقابل للمبتدأ فيها، وهو عند النحاة ذلك الجزء الذي تحدث به مع المبتدأ الفائدة المتحصلة بالإسناد، شريطة ألا يكون المبتدأ وصفاً مشتقاً، مكتفياً بمرفوعة.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - الإتيان في النحو وإعراب القرآن، ص252

<sup>2</sup> - المرجع السابق نفسه، ص253

<sup>3</sup> - علي أبو المكارم: المدخل إلى دراسة النحو العربي، القاهرة، دار غريب، ط1، 2006، ص130-131

<sup>4</sup> - المفصل في صنعة الإعراب، ص 538. وهو على ذلك يساند الكوفيين في كون رافع المبتدأ والخبر هو الإسناد. عبده الراجحي: دروس في كتب النحو، بيروت، دار النهضة العربية، 1975، ص85.

<sup>5</sup> اللمع في العربية، ص72.

<sup>6</sup> - كشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب، ص103

<sup>77</sup> - الجملة الاسمية، ص37

فالخبر ضرورة في كل جملة اسمية وبه تتم الفائدة.<sup>1</sup> ويمثل مع المبتدأ نواة التركيب المفيد في اللغة العربية.<sup>2</sup> وهو على ضربين مفرد وجملة، فالمفرد مرفوع، أما الجملة فعلى يكون شبة جملة<sup>4</sup>. ضربين؛ جملة ابتدائية اسمية، وجملة فعلية،<sup>3</sup> وقد

وإذا كان الخبر لدى هادي نهر، الركن الثاني مجرى الجامد، الخبر المشتق الغير جاري مجرى الجامد، والخبر التركيب الإسنادي، الذي يشيع باصطلاح الجملة، والخبر الواقع ظرفاً، أو جاراً ومجروراً (الجملة الظرفية)<sup>5</sup>

و الخبر ما ورد مفرداً يكون هو عين المبتدأ في المعنى.<sup>6</sup> لذا بين سيبويه أن الخبر لا بد أن يكون شيئاً هو المبتدأ، أو زمانه، أو مكانه، ومن الخبر الجامد اسم الجنس، والأجناس التي يضاف إليها ما هو منها ومن جوهرها، ولا تكون صفة قد تبنى على المبتدأ، كقولك: "خاتمتك فضة"<sup>7</sup>

و إذا كان الخبر جملة؛ فإما أن تكون عين المبتدأ، فلا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ. وإما ألا تكون نفس المبتدأ فتحتاج حينئذ إلى رابط يربطها بالمبتدأ.<sup>8</sup> وقد يكون هذا الراجع الذي يربطها معلوماً فيستغنى عن بيانه؛ وذلك مثل قولهم: "السمن منوان بدرهم".<sup>9</sup> وقد وردت الجملة بدون ضمير يعود على المبتدأ، ولكن هذا ضعيف لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، كقول أبو النجم العجلي:<sup>10</sup>

عَلَيَّ ذَنْبًا كُفُّهُ لَمْ أَصْنَعْ      قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْارِ تَدَّعِي

1 - عبد الحميد السيوري: أسس النحو العربي قواعد وتدريبات، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1996، ص75

2 - خير الدين فتاح حسن القاسمي: أبحاث ودراسات في النحو العربي، دار الكتاب والوثائق القومية، 2012، ص168

3 - تلقيح الألباب على فضائل الإعراب، ص113

4 - جميل علوش: الإعراب النموذجي في النظرية والتطبيق، عمان، الطبعة، 1998، ص46

5 - الجملة الاسمية، ص42

6 - اللمع في العربية، ص72

7 - مصطفى جطل، المرجع السابق، ص17

8 - النحو التطبيقي، ص144

9 - المفصل في صنعة الإعراب، ص54.

10 - مصطفى جطل، ص20.

ويشترط في الجملة الواقعة خبراً؛ أن يصح وقوعها موقع الاسم، وإلا لم يجز أن تكون خبراً، كجملة الأمر، والدعاء، والنهي المصدرية بالفاء.<sup>1</sup> والحق أن هذا مدار اختلاف النحويين، في مجيء الجملة الطلبية خبراً للمبتدأ، فرفض فريق ذلك بحكم أنها لا تحتل الصدق، ولا تحتل الكذب. وقبلها آخرون لأنها تحل محل المفرد، والمفرد لا يحتل الصدق ولا الكذب. زد إلى ذلك أن وقوع الخبر مفرداً طلبياً، في نحو: كيف أنت؟ ثابت باتفاق النحاة.<sup>2</sup>

ومن ذهب منهم مذهب الإباحة؛ التجأ إلى السماع، كقول المولى \_تبارك وتعالى\_: (والذين كذبوا بآياتنا ولقاء الآخرة ولقاء الآخرة هل يجزون إلا ما كانوا يعملون)<sup>3</sup> فقول الباري: (حبطت أعمالهم) خبر للمبتدأ، ويجوز أن يكون الخبر هو قوله \_تقدسست أسماؤه\_ (هل يجزون إلا ما كانوا يعملون). وكذا قوله \_جل ثناؤه\_ (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم).<sup>4</sup> فقوله: (فبشرهم بعذاب أليم) خبر المبتدأ. وإذا كان هذا من السماع، ومن أفصح كلام على وجه هذه المعمورة؛ فعلام المحاجة والممارسة في النقص والرد.

### ج- الأشكال النمطية للجملة الاسمية:

لعل أخص خصائص المبتدأ والخبر هو الرفع، كعلامة إعرابية. لذلك كانت أكبر ما أثار انتباه النحاة منذ القدم، فذهبوا في التعليل لها كل مذهب؛ بأن المبتدأ أشبه الفاعل في الرفع، لكونه مخبر عنه أو أنه أعطي الرفع لكونه أولاً، والرفع أول، فأعطي الأول الأول، أم أنه أعطي الرفع في أقوى أحواله، وهو الابتداء، فأعطي أقوى الحركات.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - المرجع السابق نفسه، ص20،

<sup>2</sup> - الإتيان في النحو وإعراب القرآن، ص261.

<sup>3</sup> - سورة الأعراف، الآية149.

<sup>4</sup> - سورة التوبة، الآية34.

<sup>5</sup> - ينظر ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة، وينظر: النحو العربي دراسة نصية، ص84.

واختلفوا في عامله كما اختلفوا في علته؛ فذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان، بأن أسند كل منهما إلى الآخر، وذهب البصريون إلى أن الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ، بأن عُرِي من العوامل اللفظية، أو بما قام في النفس من معنى الإخبار عنه.<sup>1</sup> أما الخبر فاختلَفوا فيه أيضاً، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده. وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وقوم إلى أنه يرتفع المبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء.<sup>2</sup> ولو أنهم ذهبوا مذهب الكوفيين لكان خير لهم من أن يختلفوا ويتلاوموا. أم لم يروا أن المبتدأ والخبر يتطالبان، ولا معنى لأحدهما إلا بالآخر.

وثاني الخاصيتين اللتين تميزان المبتدأ والخبر؛ هي كون الأول معرفة، والثاني نكرة. فإذا اجتمعت معرفة مع نكرة جعلنا المعرفة مبتدأ، والنكرة خبر إلا صورتان تأتي فيهما النكرة مبتدأ. في قولنا: كم مالك؟ ف" كم" نكرة، وهي مبتدأ، و"مالك" خبر. وهكذا في قولنا: "خير منك زيد". وغير سيبويه يرفض هذا الاستثناء، ويجعل المعرفة مبتدأ في الموضعين.<sup>3</sup>

وإنما عرف المبتدأ؛ لأنه محكوم عليه ومسند إليه، فلا بد أن يكون مألوفاً معروفاً، ونكر الخبر لأنه الحكم المستفاد، فلا بد أن يتوكد جهله لدى السامع، وإلا لم يكن الكلام ويكون المبتدأ كلاماً. فماذا لو قلنا لإنسان عاقل: النار حارة، أليس من الهذر في الحديث. معرفة؛ لأنه مخبر عنه، والإخبار عما لا يعرف لا يفيد.<sup>4</sup> لذلك يعرفه بعض المحدثين أنه: "اسم مُعَيَّن الدلالة".<sup>5</sup> وكان التعريف أظهر سمات المبتدأ.

ولما انتهى البحث إلى تمام حسان؛ جعل جملة المبتدأ والخبر يتضح معناها بعدد من القرائن بعضها معنوي، والبعض الآخر لفظي. فمن القرائن المعنوية: العهدية والإسناد، ومن القرائن اللفظية: البنية والتضام والترتبة والإعراب. فإذا كان من شأن الفاعل أنه فعل الفعل أو قام به، وأن من تعريف المبتدأ أنه قام به الوصف، لأنه الأصل في الخبر أن

1 - النحو العربي دراسة نصية، ص84.

2 - عبده الراجحي: دروس في كتب النحو.

3 - الجملة الاسمية، ص40.

4 - النحو العربي دراسة نصية.

5 - علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص28.

يكون مشتقاً مفرداً؛<sup>1</sup> فإن أول القرائن المعنوية للمبتدأ: العهد والإسناد؛ بأن يكون معهوداً مسنداً إلى الخبر.

وفيما نرى أن مسألة التعريف والتتكير، وبمراعاة الدلالة والتوصيف اللغوي، خليفة بأن تكون المسألة التي نيطت بها العلاقة بين المبتدأ والخبر. وهي سر ارتباط المبتدأ بالخبر، بعلاقة إسنادية. هذه التي لا تظهر بحال كما في اللغات الأخرى، من اعتمادها "، وفي to be"، وفي الإنجليزية "être روابط لفظية تصل المبتدأ بالخبر، في الفرنسية" "copula".<sup>2</sup> مما يدعونه عندهم الأفعال المساعدة "sein الألمانية"

وقد يساندنا في تِه الرَّأْيَةِ، ما يسمى عندنا بـ"ضمير الفصل"، الذي يتوصل به إلى الخبر متى كان معرفاً، كقولنا: "الرجل هو الواقف".<sup>3</sup> وضمير الفصل هو: لفظ على هيأته ضمير منفصل، يؤتى به جوازاً بين ركني الجملة الاسمية غير المنسوخة أو المنسوخة، والغرض منه أحد أمرين، معنوي: لكونه يؤكد مضمون الجملة ويقويه؛ ولهذا سماه بعضهم دعامة، أو ضمير العماد. وكذلك كونه يفيد تخصيص المسند إليه بالمسند دون غيره، وقصر الأول عن الثاني، وقد يأتي لتوكيد معنى الكمال كقوله تعالى: (إنك أنت السميع العليم)<sup>4</sup>

ولفظي: وهو الإعلام بأنه ما بعده خبر لا تابع؛ ولهذا سمي "فصلاً"؛ لأنه يفصل بين الخبر وبين ما يظن أنه تابع.<sup>5</sup> وكأن ضمير الفصل يأتي حين يقع الوهم حول الخبر مُعَرِّفاً؛ أهو خبر أم هو تابع، ولو كان الخبر نكرة، ما كان من داع لهذا الضمير. ولذا سمي: "فصل" لدى البصريين، و"عماد" لدى الكوفيين.

1 - الخلاصة النحوية، ص108.

2 - اللغة العربية بين الأصالة والمعاصرة، ص105.

3 - وإن كان - في رأينا- يمكن الاستعاضة عن هذا الضمير بالنقطتين التفسيريتين مثلاً؛ "الرجل: الواقف" بحيث تدل النقطتان على أن ما بعد المبتدأ هو الخبر. وأكثر من ذلك، فقد يستعاض عن الضمير بالنبر؛ وذلك بأن تضغط بالصوت على "الواقف"؛ أيذانا بأنه الفائدة والخبر.

4 - سورة آل عمران، الآية35.

5 - النحو التطبيقي، ص45.

و المبتدأ لا يأتي نكرة؛ إلا في مواضع أحصاها النحويون، قد تُنَيَّف عن الثلاثين موضعاً.<sup>1</sup> وهذه المواضع جميعها يكون المبتدأ فيها مفيداً. ونِعَم ما ذهب إليه السهيلي(581هـ) من تحليل في هذا الشأن؛ أن يكون المبتدأ معرفة ومخصوصاً، وإلا فلا فائدة في الإخبار عنه. فإن لم يكن منعوتاً ولا مخصصاً ولا مستفهماً عنه ولا منفياً، نحو: "لا لغو فيها"؛ فلا يخبر إلا أن يكون الخبر مجروراً معرفة، لأن الخبر إذا كان مقدماً ومعرفة؛ فإن كان في اللفظ خبر المبتدأ، فإنه في المعنى مخبر عنه، لأن التعريف والتقديم يجران إلى ذلك المعنى. فكأنك إذا قلت: "على زيد دين" ؛ إنما قلت: "زيد مديان". وإذا قلت: "في الدار امرأة" ؛ إنما أردت الدار فيها امرأة. فلذلك حسن الإخبار عن النكرة هنا في اللفظ، لأنه ليس خبر عنهما في الحقيقة.<sup>2</sup>

عليه النفي؛ فلا جرم أن يبتدأ بالنكرة، فقد لمجيء المبتدأ نكرة إذا دخل ويعلل السهيلي تقدم حسن الإخبار عنها بالنفي، لما فيه من العموم من الفائدة.<sup>3</sup> وأما الابتداء بالدعاء؛ فلأنك لما كنت داعياً \_وفق قول السهيلي\_ وكان الاسم المبتدأ نكرة هو المطلوب بالدعاء، صار كالمفعول ووقع موقعه ، كأنك قلت: "أسأل الله سلاماً لك" في قولك: "سلام عليكم". ولكنك لم تنصب كما نصبت "سقياً" و "رعياً" و "جذعاً" و "عقراً" ؛ لأنك تريد أن تشوب الدعاء بالخبر، كأنك تريد: "سلام مني عليك". فصار السلام في حكم المنعوت، بقولك: "مني" ، فقوي فيه الرفع على الابتداء؛ لأن النكرة المنعوتة يبتدأ بها.<sup>4</sup>

ومفيد هو هذا التعليل لمسوغات الابتداء بالنكرة، التي تقتضي في جميع أحوالها الإفادة والتمام. وقد أحصى لنا عاطف فضل محمد خليل أنماط الجملة الاسمية في جميع أحوالها فبلغ به العد ثمان وسبعين جملة. وذلك بالنظر إلى جميع أحوال المبتدأ والخبر من تعريف

1 - ينظر الإتيان في النحو و إعراب القرآن، ص245، وينظر: الجملة الاسمية. وقد أشار ابن عصفور إلى جواز الابتداء بالنكرة المقاربة للمعرفة، نحو قولك: خير من زيد، شر من عمرو. مُثَّلُّ المقرب، تحقيق صلاح محمد المليطي، القاهرة، دار الأفاق العربية، 2006، ص142.

2 - نتائج الفكر في النحو: تحقيق: أحمد عبد الموجود، والشيخ علي معوض، بيروت، ط1، 1992، ص315.

3 المرجع السابق، ص316.

4 - المرجع نفسه، ص318.

وتتكيـر وتقدـيم وتأخـير ، وتأكـيد واستفهام ....<sup>1</sup> ونحن هنا سوف نكتفي بالإشارة إلى القوالب العامة التي تتخذها الجملة الاسمية، كأشكال نمطية للجملة الاسمية العربية.

أولاً: الجملة المكونة من مبتدأ وخبر.<sup>2</sup>

- 1- مبتدأ + خبر مفرد جامد
- 2- مبتدأ + خبر مفرد مشتق
- 3- مبتدأ + خبر جملة (تركيب إسنادي)
- 4- مبتدأ + خبر شبه جملة (ظرف أو جار ومجرور)
- 5- خبر مفرد جامد + مبتدأ
- 6- خبر مفرد مشتق + مبتدأ
- 7- خبر جملة + مبتدأ
- 8- خبر شبه جملة + مبتدأ

ثانياً: الجملة المكونة من مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر.

أداة نفي أو شبهه + وصف مشتق مفرد (ليس مثنى ولا جمعا) + فاعل مثنى أو جمع

أداة نفي أو شبهه + وصف شبيهه بالمشتق المفرد (المنسوب) + فاعل مثنى أو جمع

أداة نفي أو شبهه + وصف مشتق مفرد + نائب فاعل مثنى أو جمع

ثالثاً: الجملة مكونة مما أصله المبتدأ والخبر.

1- أداة نسخ + ما كان أصله المبتدأ + ما كان أصله الخبر.

2- أداة نسخ + ما كان أصله الخبر + ما كان أصله المبتدأ.

3- ما كان أصله الخبر + أداة نسخ + ما كان أصله المبتدأ.

4- ما كان أصله المبتدأ + أداة نسخ + ما كان أصله الخبر.

<sup>1</sup> - بناء الجملة في جمهرة رسائل العرب، ص65 وما بعدها.

<sup>2</sup> - ينظر الجملة الاسمية، ص18-19.



ملاحظة: هذه الأنماط وفق لما أورده علي أبو المكارم.<sup>1</sup>

## ثانياً: بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية:

الحدوث. وإذا تدل الجملة الاسمية على الثبات والاستقرار، وتدل الفعلية على التجدد و الدوام. وإذا كان فعلاً؛ فإنه يدل على الحدث.<sup>2</sup> كان الخبر اسماً؛ فإنه يدل على الثبوت و «موضوع الاسم على أن تثبت به المعنى للشيء من غير أن عبد القاهر الجرجاني: يقول يقتضي تجدداً شيئاً بعد شيء، وأما الفعل؛ فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء.»<sup>3</sup> وفي قول الله جل ذكره: (سواء عليكم أذعوتموهم أم أنتم صامتون)<sup>4</sup>، عطف الخبر "صامت" وهو اسم على "أذعوتموهم" وهو فعل لأن الدعوة تقتضي الحدث مرة بعد مرة. والصمت هو الصفة المستدامة التي تعول على الاستمرار، فالجملة الاسمية تدل على ثبوت الصفة ودوامها وقوة رسوخها في صاحبها، وتدل على استقرار الأحوال واستمرارها. أما الجملة الفعلية؛ فدالة على الحالات الطارئة، والأزمة المتجددة.<sup>5</sup>

والجملة الفعلية هي الأصل الغالب على التعبير العربي، ولقد أرجع علي الجارم ذلك إلى جملة من الأسباب:

- لأن العربي جرت سليلته ودفعته فطرته إلى الاهتمام بالحدث في الأحوال العادية الكثيرة، فالأساس عنده في الإخبار أن يبدأ بالفعل فيقول: "عدا الفرس"، "رعت الماشية"، "غادر المسافر".
- ولأن أساس ميل العرب البداءة بالفعل؛ لأنهم كانوا يعيشون عيشة بداءة، تحيط بها المخاوف، ويكتنفها التوجس، وتكثر فيها المفاجآت، فكان يهتمهم أن يسرع المتكلم بذكر الحدث قبل من وقع منه، فيقول: "سطا الذئب" "أغارت القبيلة" "نضبت البئر".

1 - المرجع السابق، ص18-19.

2 - محمود عبد الله شكر: دلالة الجملة الاسمية في القرآن الكريم، عمان، دار دجلة، ط1، 2009، ص56. وينظر: فاضل صالح

السامرائي، التعبير القرآني، عمان، دار عمار، ط4، 2006، ص22 وما بعدها.

3 - دلائل الإعجاز، ص174.

4 - سورة الأعراف، الآية193.

5 - دلالة الجملة الاسمية في القرآن الكريم، ص59.

- ولأن العربي ميال بفطرته إلى الإيجاز، وتجنب الفضول، فهو يقول: "جاء الرجل" ولا يقول: "الرجل جاء"؛ لأن الثانية تتضمن تكرار الإسناد لا محالة، وهو لا يلجأ إلى تكرار الإسناد إلا لغرض بلاغي.<sup>1</sup>

وهذا اجتهاد علي الجارم يوافقه إبراهيم السامرائي، بقوله: «من اهتمام العربية بالفعل غلبة الجملة الفعلية على كلام العرب.»<sup>2</sup> وإن كان يعارضه في الأسباب التي ذهب إليها.<sup>3</sup>

أما مذهب جمال صقر؛ فلا يتعارض مع مذهب الرجلين، ولقد أثبت استقراره للأمثال العربية، التي هي أوثق كلام العرب صدق كلام الأستاذ الجارم، ويعززه قول الرضي في تعليل قول النحاة بأصلية الإسناد في الفعل دون الاسم. وهو يعني أن الجملة الفعلية الأصل: «لأن الاسم يصلح لكونه مسنداً ومسنداً إليه، والفعل مخصص بكونه مسنداً لا غير، فصار الإسناد لازماً له دون الاسم.»<sup>4</sup>

أما الأمثال الحكمية والتعبيرية التي آثرت الجملة الاسمية دون الجملة الفعلية؛ فمرد ذلك على رأي جمال صقر\_ إلى أن الحكيم الذي يفكر في المعنى الحكمي زمناً، ثم يريد أن يخرج قصداً إلى الوعظ والنصح يكون بين حالين:

- أن يكون المعنى الحكمي من الطرافة والغرابة، بحيث يحتاج إلى تأكيد وإثبات. أم أن يتوقع تشكيك المتلقي بأن يدل سلوك الناس على هذا، فيحتاج المعنى الحكمي إلى تأكيد وإثباتات، والجملة الاسمية سبيله إلى هذا.<sup>5</sup> وكأن تقديم الاسم يكون لتأكيد نسبة إذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل، فقدمت ذكره ثم بنيت «الخبر إليه؛ ذلك أنك: الفعل عليه... قد يرتد إلى أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل، وتمنعه من الشك.

1 - ينظر محمد جمال صقر: الأمثال العربية القديمة (دراسة نحوية)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، مطبعة المدني، ط1، 2000، ص135.

2 - المرجع السابق، ص135.

3 - المرجع نفسه، ص136 وما بعدها.

4 - المرجع نفسه، ص137.

5 - المرجع نفسه، ص133.

فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أولاً، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه لكي تباعده بذلك من الشبهة، وتمنعه من الإنكار، أو من أن يظن بك الغلط والتزيد.»<sup>1</sup>

و يطالعنا بعض العجب، إذا ما قارنا بين بحث جمال صقر، وبحث نوار عبيدي، الذي أحصى الجمل الاسمية الواردة في مجمع الأمثال للميداني؛ حيث بلغ به العد إلى ما يقرب من ألف وستمئة واثنين وأربعين (1642) جملة اسمية. منها سبعمائة وإحدى وستين (761) جملة بسيطة، وثمانمائة وثلاث وستين (863) جملة مركبة.<sup>2</sup> وهذه الأرقام ليست بالعدد اليسير، وإن كان الدارس قد وضع أرقاماً تقريبية، ولم يضع المقابل من الجمل الفعلية.

ولكن الناظر إلى استعمال المعلقات لكل من التركيب الاسمي، والتركيب الفعلي؛ يجد أن الأول يكاد يغلب الثاني فيطغى. وبالنظر إلى إحصاءات أحمد عثمان أحمد؛ نجد استعمال %، وطرفة 52,5%، وزهير بنسبة 55,9% الحارث لجملة المبتدأ والخبر بنسبة %، ولا يتردى استعمال الجملة الاسمية نسبياً إلا 38,4%، وليبيد بن ربيعة بنسبة 35,9% بنسبة %<sup>3</sup> 15,9%، وعمرو بن كلثوم بنسبة 15,6%، وامرئ القيس بنسبة 21,3% لدى عنتر بنسبة بَلَّة معلقة عبيد، التي ترتفع فيها نسبة استعمال الجملة الاسمية نسبياً.

ولقد رأى العلامة عبد الملك مرتاض أن النسج الشعري يهيمن عليه النظام الاسمي مع أن نظام العربية النحوي على الأقل قائم على الفعلية.<sup>4</sup> فدراسته وإن اقتصر على مطالع الأباييت، وأواخر أعجازها في المعلقات؛ إلا أنها انتهت إلى أن الشعراء كانوا يجنحون للتعامل مع النظام الاسمي، أكثر من جنوحهم للتعامل مع النظام الفعلي، لأسباب مختلفة عدها كما يلي:

<sup>1</sup> - دلائل الإعجاز، ص 128.

<sup>2</sup> - التركيب في المثل العربي القديم (دراسة نحوية للجملة الاسمية)، ص 74.

<sup>3</sup> - المعلقات دراسة أسلوبية، ص 110.

<sup>4</sup> - السبع المعلقات، ص 214.

- أن الأسلوب العربي ينهض أساساً على النظام الاسمي، أكثر من نهوضه على النظام الفعلي. وهو قائم على نقيض اللغات الأوروبية، وحتى بعض اللغات الشرقية على الاستغناء عن الفعل، حيث لا يستطيع الاستغناء عن الاسم.

- أن النظام الاسمي يفيد الثبات والسكون، ولعل السكون أن يكون الدين الغالب على حياة أهل الجاهلية، الذين كان الرتوب يحكم حياتهم، والسكون يقيدنا.... فالنظام الاسمي في المعلقات السبع؛ لا يعدوا فوق كونه امتداداً للحياة الجاهلية، بمظاهرها الاجتماعية والعقلية والاقتصادية والثقافية، التي كانت تتجسد خصوصاً في رواية الشعر.

- أن الاسم يحيل على الكائن الحي ويعينه، فهو يحيا، يحب، يكره إن كان عاقلاً. ويضطرب ويتحرك إن لم يكنه. في حين أن الفعل حدث، والحدث لا ينشئ ولا يقوم بذاته بمعزل عن الاسم؛ لأنه مجرد خادم له.<sup>1</sup>

واجتهاد الأستاذ محمود في رد غلبة التركيب الاسمي إلى طبيعة العربي حيناً، وإلى طبيعة الاسم أحياناً أخرى، واحتساب الظاهرة من طبائع اللغة واستعمالاتها أطواراً. وقمين بنا الآن أن نوفق بين مذهب الجارم ومذهب مرتاض، وإن لم يكونا مختلفين في شيء؛ لأن القول بأصلية الفعل إنما هو القول بأصلية التعبير عن الحدث والحركة. لأنك في جميع تعابيرك، إن قدمت اسماً فليس لك إلا أن تنسب إليه فعلاً أو حركة، أو أن تقدم له وصفاً على أبعد الاحتمالات. والقول بنهوض الأساليب العربية على التركيب الاسمي ذلك ما كانت تقتضيه الحياة البدوية الجاهلية، من طول سكون، واستمرار هدوء؛ لتقوم الأساليب على الوصف. وأن العربي كانت تسعفه قريحته وسليقته على طول نفس في النسج الاسمي والاستغراق في الوصف.... وما أبعد اليوم عن أمس؛ لأن النسج اليوم قائم فيما نرى على النظام الفعلي، حتى ما يكاد يخلوا تركيباً من تراكيبنا العربية من فعل، لنقص المادة اللغوية. وإذا طُلب من أحدنا أن يأتي بخمس جمل اسميات متواليات حول موضوع واحد، لكان بالنسبة إليه من الإفحام والإعجاز بمكان.

<sup>1</sup> -المرجع نفسه، ص215 وما بعدها

ثالثاً: أنماط الجملة الاسمية في المعلقة

النمط الأول: الجملة الاسمية البسيطة

النمط الثاني: الجملة الظرفية

النمط الثالث: الجملة الوصفية

النمط الرابع: الجملة المركبة

النمط الخامس: الجملة الاسمية المنفية

النمط السادس: الجملة

### ثالثاً: أنماط الجملة الاسمية في المعلقة

لا يمكن أن نعرف شيئاً من نظم العرب في جاهليتهم؛ إلا إذا درسنا لغة العرب في نحن بدراستنا للجملة الاسمية في المعلقة تمثلها العصر الجاهلي دراسة مستقيضة.<sup>1</sup> ووصفاً وتحليلاً لا غير؛ ذلك أن اللغة موضوعاً من موضوعات الوصف كالتشريح، لا مجموعة من القواعد كالقانون. إن الباحث في تشريح الجسم الإنساني لا يتوقع منه أن يعبر من أفكاره بقوله؛ بحيث يجب أن يكون العظم الفلاني بهذا الحجم أو بهذه الصورة، وأن الباحث في تشريح اللغة والمقصود هنا تحليلها تحليلاً دراسياً؛ لا ينبغي أن يعبر عن موقفه من موضوعه بالنص على ما يجوز وما لا يجوز، وهُم اللغوي لهذا السبب أن يصف الحقائق، لا أن يفرض القواعد.<sup>2</sup>

ذلك رأي تمام حسان الذي يعني على الدارسين القدامى فلسفتهم؛ بأن يقول ظلت دراسة اللغة حيناً من الدهر مقطوعة الصلة بالمجتمع الذي يتكلم هذه اللغة؛ فكان اللغويون وهم يسجلون دراستهم أشبه بالمشغلين بما وراء الطبيعة منهم بالمهتمين بالدراسات الاجتماعية، ومرجع ذلك إلى تناسيهم بأن اللغة وعاء التجارب، ودليل النشاط الإنساني، ومظهر السلوك اليومي.<sup>3</sup>

والحق أن هذا ما ظهر جلياً في النحو العربي، من خلال التمرينات والتدريبات التي بدأت مطلع القرن الثاني الهجري، وكذا ارتباط النحو بمبدأ العلية، فكانت أوثق ما تكون بعلمي الكلام والأصول؛ أي أن هذه العلوم الثلاثة كانت أكثر العلوم تبادلاً للتأثير والتأثر.<sup>4</sup> ويزعم عبده الراجحي أن التأثيرات الكلامية في النحو العربي ظهرت في فترة مبكرة عند سيبويه، فهو يقول مثلاً: «اعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه، وذلك قولك: "هذا زيد طويل" ويكون هو هو ليس اسمه، كقولك: "هذا زيد ذاهباً"، ويوصف بالشيء الذي ليس به، ولا من اسمه كقولك: "هذا درهم وزناً"، لا يكون إلا

<sup>1</sup> - تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، القاهرة، عالم الكتب، 2000، ص16

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص24

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص15

<sup>4</sup> - عبده الراجحي، النحو العربي الدرس الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، 1971، ص17

نصباً»<sup>1</sup>. نقول: أما القول بالتلاقي المعرفي الطبيعي؛ فقد يكون شيء من هذا، وهذه سُنَّة العلوم والفنون؛ بأن تتصاقب وتتجانس، بينما تأثر سيبويه بعلم الكلام قصداً ومعرفة به مستبعد. أفلاً ينظر الراجحي ياقوت بأن ذات الأمثلة التي أوردها سيبويه، قام فيها بالوصف، مُجَرِّدٌ وَصَفٍ لِتَرَائِبِ لسانية بدت له عياناً<sup>2</sup> ويقرر عبده الراجحي؛ بأن النحاة الأوائل قد كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على أساس شكلي، وهو مبدأ من مبادئ النحو الوصفي، فيقول: «ومنذ كتاب سيبويه، رأينا معالجة للتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والإفراد، والتثنية والجمع، والعلاقة بين الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، وغير ذلك على أساس الأشكال، وليس على أساس المعاني»<sup>3</sup>.

وما علمنا من دراسة سيبويه والخليل؛ إلا كونها دراسات وصفية طبيعية، تعرض للظاهرة اللغوية فتشرحها على ما هي عليه، وإن كان الخليل عرف بتعليقاته مما ثبت عنه في الكتاب، فيرجح أن تكون تعليقات لغوية أصيلة، لم تخالطها شائبة من شوائب تعليقات علم الكلام ولا غيره، وسرعان ما حوّل الموالي النحو العربي من منهج علمي إلى منهج تعليمي، وشَتَّان بين المنهجين-وفقاً لرأي تمام حسان- وبالسعي إلى تحقيق الغاية التعليمية؛ وجدنا المؤدبين من النحاة يكتبون المختصرات منذ عهد الكسائي (189هـ)، لا ليؤدبوا بها أبنا الخلفاء، وأبناء أعيان الدولة فقط؛ ولكن ليجعلوا تعلم اللغة في متناول من شاء من المولدين على حد سواء<sup>4</sup>. فالغاية التعليمية إذاً في الغالب؛ هي ما أدى بالنحاة إدخال التعليقات الفلسفية الكلامية، وقل إن شئت اختراع نظرية العامل.

وما كان لسهام النقد الرائشة التي تصيب النحو العربي وتسمُّه بالتعقيد لتكون؛ لو نظرت إلى حقائق التاريخ التي تُنهي بأن هذا التعقيد الذي يزعمونه، إن كان له مدخل؛ فمدخله دولة بني العباس خصوصاً، التي قوي الاتصال والاحتكاك، وتماوج الحياة العربية

1 - المرجع السابق، ص18. وثمة من يذهب إلى أبعد من هذا زعماً؛ بأن النحو العربي مدين في وضعه ليعقوب الرهاوي الذي كان يتقن معرفة النحو السرياني، فتأثر أبو الأسود الدؤلي بالرجل. عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1993، ص14.

2 - ولذلك أطلق على النحو اسم "صناعة" لما فيه من إمكان اختيار القواعد بالشواهد، ثم تتولد جمل جديدة صحيحة بحكم تركيبها تصدق على هذه القواعد. تمام حسان، مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 2010، ص20.

3 - المرجع نفسه، ص13

4 - تمام حسان: الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة، عالم الكتاب، ط2009، ص28

وعنفوانها؛ وإلا فمن الآيات العلامات على حرص النحاة على تجنبهم التعقيد في قواعدهم؛ نصّهم على أنه كلما كان الإضمار أقل كان أولى، وإن حنف شيء واحد، أحسن من حنف شيئين، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير. وقد صرح الفارسي بالعلاقة بين كثرة التقدير، وسهولة القواعد أو بساطتها، يقول كلما كان الإضمار أكثر؛ كان أضعف، ومن السهولة أبعد.<sup>1</sup>

### النمط الأول: الجملة الاسمية البسيطة

تسمى الجملة البسيطة، أو الجملة الصغرى كما أوردها ابن هشام، وهي بكل بساطة الجملة المفردة، التي هي مع الفاعل أو المبتدأ الذي خبره مفرد، وسائر الجمل التي يقوم كل منها برأسها ولا تتصل بغيرها اتصالاً إسنادياً؛ هي جمل صغرى.<sup>2</sup>

وبما أننا بصدد الجملة الاسمية؛ فهي ما اشتمل مبتدأ وخبر، والابتداء يختص به الاسم، ويعني ما تقدم ذكره من أن الفعل لا يكون مبتدأ؛ وإنما لم يجز فيه أن يكون مبتدأ لأجل أنه خبر، والمبتدأ من شأنه أن يكون مخبراً عنه.<sup>3</sup> وليس الغرض بالابتداء أن يكون ملفوظاً أولاً؛ فيقال أن الفعل والاسم واحد في ذلك؛ وإنما المقصود بالابتداء: أن تعريه من العوامل لتخبر عنه، وذلك لا يتأتى إلا في الأسماء، وإنما يكون ذلك المعنى في الابتداء الذي هو نقيض الوقف.<sup>4</sup>

فالجملة الاسمية البسيطة؛ هي الجملة القائمة على ركني الإسناد وحدهما دون عناصر إضافية، تكون قيداً على الإسناد أو موسعة لأحد عنصريه، ولها ثلاثة أنماط في حالة الترتيب المعتاد لركن الإسناد.<sup>5</sup>

1. اسم + اسم، مثل: زيد رجل.

2. اسم + وصف، مثل: زيد قائم.

1 - محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، القاهرة، دار السلام، ط1، 2006، ص24

2 - صالح بلعيد: النحو الوظيفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 20

3 - عبد القاهر الجرجاني: كتاب المقصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الريشة، 1986 ج1، ص223

4 - المرجع السابق، ص223

5 - ينظر: محمود أحمد نحل، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 92



3. اسم + جار ومجرور، أو ظرف، مثل: زيد في البيت، أمام البيت.

وإذا كانت هذه مكونات الجملة الاسمية البسيطة في كل الأحوال؛ فإن ثمة قرينة معنوية إسنادية وسيطة بين ركني هذه الجملة (المسند والمسند إليه)، ويتصل بهذه العلاقة الدلالية أن ثمة إسناد على جهة الحقيقة، وإسناد على جهة المجاز، ويتحقق الإسناد الحقيقي حين يكون المسند إليه هو المسند أو بسبب منه. ويتحقق الإسناد المجازي -فيما يرى محمود أحمد نحلة<sup>1</sup> حين يختلف المسند إليه عن المسند في ملامح المميّزة Distinctive Features، كأن يدل أحدهما على عاقل أو حي(+animate)، والآخر على غير العاقل أو الجامد (-animate)، أو إذا اتحدا من هذه الناحية، وأريد تشبيه أحدهما بالآخر في صفة من الصفات.<sup>2</sup> وقد أشار الزجاجي (ت337هـ) وابن عصفور (ت669هـ) إلى هذا اللون من الإسناد المجازي، يقول الزجاجي: الابتداء قولك: "زيد الأسدُ شدةً"، ومثل ذلك "عبد الله حاتم جوداً"، و"زهير شعراً". وكذلك ما شابهه من التشبيه في هذا المجرى، ويقول ابن عصفور عن قسم من أقسام الخبر: وقسم ينزل منزلته؛ يعني المبتدأ من جهة المعنى، نحو قولك: زيد حاتم جوداً، ويردف محمود أحمد نحلة قوله: « وليس من شك أن الإسناد المجازي سمة من سمات لغة الشعر.<sup>3</sup>

ونتقصى الآن الجملة الاسمية البسيطة في نص المعلّقة:

قوله: كل من حلَّها محروب.<sup>4</sup>

المبتدأ	الخبر
المبتدأ مضاف إليه	جملة (فعل فاعل)
كل	محروب
من	حلَّها

1 - المرجع السابق، ص97

2 - المرجع نفسه، ص97

3 - المرجع عينه، ص98

4 - هذا عجز البيت الذي صدره: أرض توارثها شعوبُ

فالخبر نكرة مشتق صفة، على وزن "مفعول"؛ وبهذا يكون أتى على أصله، (لأن الخبر نكرة مشتق).<sup>1</sup> بينما المبتدأ هو من أتى على غير أصله (اسم معرفة).<sup>2</sup> والعلة المسوغة لصلاحيته للابتداء؛ هي كونه دال على العموم.<sup>3</sup> وإن كانت إضافته إلى الاسم الموصول (من) قد عرفته قبلاً، ويمكن أن ندرج الأمثلة التي وردت على هذا الشكل هكذا:

الخبر	المبتدأ		
	مضاف إليه	مضاف	المبتدأ
مكذوب	أمل	ذي	كل
موروث	ابل	ذي	كل
مسلوب	سلب	ذي	كل

قوله: الشيب شين لمن يشيب.<sup>4</sup>

الخبر	المبتدأ
شبه جملة (جار ومجرور)	اسم معرف
لمن يشيب	الشيب
	شين

المبتدأ معرف بالألف واللام، والخبر نكرة. ويذكر محمد حماسة عبد اللطيف أن من الروابط بين المبتدأ والخبر المساعدة للعلاقة الإسنادية؛ التعيين في المبتدأ، أي أن يكون

<sup>1</sup> ترُاجع كتب الإعراب والقواعد مثل: القواعد الأساسية للغة العربية: حسب منهج الألفية، متن الألفية لأبن مالك، تأليف: أحمد الهاشمي، عنابة (الجزائر)، دار الرجاء، ص 125 وما بعدها.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 125 وما بعدها

<sup>3</sup> - يجوز للمبتدأ أن يكون نكرة ما دل على العموم. يراجع الإتقان في النحو وإعراب القرآن، ص 245

<sup>4</sup> - هذا عجز البيت الذي صدره: "إما قتيل وإما هالك"، وقوله: "الشيب شين لمن يشيب"، يقول: إن لم يقتل وعمر حتى يشيب فشيبه شين له. وكانوا يستحبون أن يموت الرجل وفيه بقية، قبل أن يفرط به الكبر. ينظر شرح المعلمات العشر للخطيب التبريزي، ص 370

معرفةً فإن لم يكن؛ ففكرة مخصصة، أو ما هو في حكمها حتى تحصل الفائدة في الأخبار،  
لأن الإخبار حكم، ولا يُحكم على مجهول.<sup>1</sup>

قوله: سبيله خائف جذيب<sup>2</sup>

ويمكن أن نلحق بهذا المثال قوله: صاحبي بادنٌ خوب<sup>3</sup>

الخبر		المبتدأ	
صفة	خبر نكرة	ضمير مضاف إليه	اسم مضاف
جذيب	خائف	الهاء	سبيل
خوب	بادنٌ	الياء	صاحب

والمبتدأ في كلا المثالين مضاف إلى الضمير، وإذا توافر كل من التعريف والتكثير في المبتدأ و الخبر؛ فإن من الروابط المساعدة للعلاقة الإسنادية، والتي تتجلى بوضوح في هذين المثالين، المطابقة بينهما، (بين المسند والمسند إليه) في التذكير والتأنيث، لأن من مقتضيات عنصري الجملة الاسمية؛ المطابقة ما كان الخبر مفرداً، لا جملة. لأن ذلك يحل عقدة الترابط، ولا يخرج الكلام عن هذه المطابقة؛ إلا فيما يسمح الوضع اللغوي به، مثل قوله تعالى: (كل نفس ذائقة الموت)<sup>4</sup> حيث اكتسب المبتدأ (كل) التأنيث من المضاف إليه (نفس)، فأخبر عنه بمؤنث، لأن معنى (كل نفس) النفوس.<sup>5</sup>

قوله: المرء ما عاش في تكذيب.<sup>6</sup>

1 - بناء الجملة العربية، ص370

2 - هذا عجز البيت الذي صدره: بل رُبَّ ماءٍ وردته آجن

3 - هذا عجز البيت الذي صدره: قطعتة غدوة مشيحاً

4 - سورة آل عمران، الآية185.

5 - بناء الجملة العربية، ص99

6 - هذا صدر البيت الذي عجزه: "طول الحياة له تعذيب". حيث يقول: الحياة كذب وطولها عذاب على من أعطيها لما يقاسي من

الكبر وغيره من غير الدهر.

الخبر		المبتدأ	
مجرور	جار	ظرف	اسم معرف
تكذيب	في	ما عاش	المرء

وما يميز هذا المثال؛ مع كون المبتدأ فيه معرفة والخبر شبه جملة ورود الظرف<sup>1</sup> متوسطاً بين عنصري الجملة، ويمكن أن نلحق به المثال التالي:

قوله: طول الحياة له تعذيب

الخبر		المبتدأ	
خبر	جار ومجرور	مضاف إليه	مضاف
تعذيب	له	الحياة	طول

ويمكن أن يلحق بالمثالين قوله: ريش الحمام على أرجائه<sup>2</sup>

الخبر		المبتدأ	
مجرور	جار	مضاف إليه	مضاف
أرجائه	على	الحمام	ريش

و الملاحظ على هذا المثال؛ هو كون المبتدأ معرف بالإضافة، والخبر جار ومجرور، والظاهرة المشتركة بين الأمثلة الثلاث الأخيرة هي كون الخبر "جار

<sup>1</sup> - ما: مصدرية زمنية والتقدير: مدة عيشه. ينظر: شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي، ص375

<sup>2</sup> - هذا صدر البيت الذي عجزه: "للقلب من خوفه وجيب"، الأرجاء: النواحي، الوجيب: الخفقان. ينظر شرح المعلقات العشر للخطيب

التبريزي، ص376

ومجرور " متأخر، وإنما تأخر "الجار والمجرور"؛ لأن تقدمه إذا تقدم، يكون مصححاً للابتداء بالنكرة.<sup>1</sup> أي يتقدم على المبتدأ متى وقع نكرة ليسوغ تنكير المبتدأ.<sup>2</sup> و الله نرُّ السهيلي؛ إذ يعلل ورود الخبر (جار ومجرور) متقدماً، لأنه (الخبر) إن كان كذلك فإن كان في اللفظ خبر المبتدأ، فإنه في المعنى مخبر عنه، لأن التعريف والتقديم يجران إلى ذلك المعنى، فكأنك إذا قلت: "على زيد دين"؛ إنما قلت "زيد مديان"، وإذا قلت "الدار فيها امرأة"؛ إنما أردت الدار فيها امرأة. فلذلك حسن الإخبار عن النكرة هاهنا في اللفظ؛ لأنه ليس خبر عنها في الحقيقة. ألا ترى أنك إذا قدمت الاسم المبتدأ فقلت: "رجل في الدار" كيف يبقى الكلام ناقصاً؛ لأن النكرة تطلب الوصف فيسبق إلى الوهم أن "الجار والمجرور" وصف لها، لا خبر عنها، إذ ليس من عاداتها أن يخبر عنها إلا بعد الوصف بها.<sup>3</sup>

وقد زال الاضطرار إلى تقديم الخبر (الجار والمجرور) هنا، لما كان المبتدأ معرفة معهوداً، فتعين وقوعه للابتداء دونما حاجة إلى التأخير. ويمكن أن نسوق هنا ملحوظة أولية حول الجمل التي مر وصفها؛ بأنها اقتصرت أو تكاد على أشطر الأبيات، حتى ما تتجاوز الجمل في الغالب حدود الأشطر، وكأن الأشطر صيغت فيها الجمل كقوالب، ووضعت بإزائه.

4. قوله: ذاك عـصـر.

5. قوله: ذاك من نهضة قريب.

المبتدأ		الخبر	
اسم إشارة	-	شبه جملة	-

<sup>1</sup> - الجملة الاسمية، ص34

<sup>2</sup> هادي نهر: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، ص245

<sup>3</sup> - نتائج الفكر والنحو، ص315

<sup>4</sup> - من البيت: ذاك عـصـر وقـد أراـني

تحملني نهضة سُرخُوب

<sup>5</sup> - عجز البيت الذي صدره: فنفضت ريشها وولت

عصر	-	ك	ذا
قريب	من نهضة	ك	ذا

وما ينماز به الخبر في المثال الأول؛ أنه اسم دال على شيء، في حين كان الثاني وصفاً. والنحاة على أن الجامد لا يتحمل ضميراً يربطه بالمسند إليه، وأما المشتق فيتحمل الضمير لأنه ينزل منزلة الفعل ومتضمن معناه. وذلك عيّن الصواب فيما نرى بالاستناد إلى المثالين، خلاف ما ذهب إليه محمود أحمد نحلة؛ وذلك بحكم أن الباحث يرى أن ثمة فروقاً بين الوصف والفعل سوغت لبعض المحدثين من علماء اللغة أن يجعلوا الوصف قسماً قائماً برأسه من أقسام الكلام، ومن ثم لم يجد من داع إلى تقدير الضمير، فيكون حينئذ الرابط بين المسند الوصف والمسند إليه، هو نفسه ما يربط الجامد بالمسند إليه، وهو علاقة الإسناد.<sup>1</sup>

و نحن بالاستناد إلى هذين المثالين، وأخذاً بما أشار إليه الباحث الأخير ذاته، مما أورده النحاة وآمن به؛ أن العلاقة الدلالية بين المسند إليه والمسند لا تتحقق؛ إلا بكون الأول هو عيّن الثاني، أو خاصية من خواصه، أو شيء يشبهه.<sup>2</sup> فتعين أن المبتدأ ذا الخبر الجامد هو إياه. وتتضح هذه المطابقة مع حرف الإشارة أكثر. أما المبتدأ ذا الخبر المشتق هو صفة من صفاته أو خاصية من خواصه، كما يتبين في المثال أعلاه، فيوحي الحال بتقدير ضمير يعود على المبتدأ؛ وإلا كان بينهما تنافر ونشاز.

والاختلاف في المثالين عَالِيه؛ يتجسد في توسط شبه الجملة في المثال الثاني، بين المبتدأ والخبر، على أن ما يهمننا في المثالين؛ هو كون المبتدأ اسم إشارة (معرفة) حيث يشغل المرتبة الثالثة في توالي المعارف، بعد الضمائر والأعلام.<sup>3</sup> يقول ابن عصفور: "وأعرف هذه الأصناف المضمرات، ثم الأعلام، ثم المشارات، ثم ما عرف بالألف واللام،

<sup>1</sup> - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص96

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص97

<sup>3</sup> - النحو التطبيقي، ص39

والمضاف إلى معرفة من هذه المعارف، إضافة محضة بمنزلة ما أضيف إليه من التعريف؛  
إلا المضاف إلى المضمّر فإنه في رتبة العلم".<sup>1</sup>

واسم الإشارة؛ اسم ظاهر، يدل على مسمي حاضر حضور عينياً، أو ما نزل  
بمنزلته بإيماء أو إشارة محسوسة إليه، أو هو ما دل على مسمى، والغرض الحقيقي من  
ألفاظ الإشارة هو الاستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة أو الجمل، فهي كالضمائر من  
سمات التعبير الموجز.<sup>2</sup> وقد ورد في حاشية الصبان عن اسم الإشارة، أنه: ما وضع لمشار  
إليه أي تصحبه الإشارة الحسية، و الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية، والمطلق يحمل  
حقيقته فلا يرد ضمير الغائب و"أل" ونحوهما؛ لأن الإشارة بذلك ذهنية، ولا دور في  
التعريف لأن أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجب جواز أن يكون معرفة ذلك الجزء  
ضرورية أو مكتسبة بشيء آخر.<sup>3</sup>

واسم الإشارة إذا لم يأت عمدة (مبتدأ، خبر، فاعل)؛ يقرب من ضمير الفصل في عدم  
التأثير بالعامل لعله البناء وجواز إسقاطه تركيبياً.<sup>4</sup> ذلك بأن أسماء الإشارة مبنية إلا  
"هاتان" و "هذان" تعربان إعراب المثني، بيد أنهما لا تضافان كالمعرب.<sup>5</sup> وإذا كان هذا  
حال أسماء الإشارة في بعض التراكيب، بأن تنصدر الجملة ولا يكون لها كبير شأن في  
الكلام؛ فإن هذا يؤدي ببعض المحدثين إلى عد اسم الإشارة لا محل له مطلقاً من  
الإعراب.<sup>6</sup> وهذا من المذاهب الغريبة في مزاعم المحدثين؛ لأن اسم الإشارة نادراً ما يأتي  
غير عمدة في الكلام، وهل لنا أن نذهب في المثالين السابقين هذا المذهب؛ فتنبئ حينئذ  
الجملة على عنصر إسنادي واحد، وهذا ما لا يقبله العقل بحال.

<sup>1</sup> - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص94

<sup>2</sup> - النحو التطبيقي، ص68

<sup>3</sup> - الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، المكتبة التوفيقية، ج1،  
ص227

<sup>4</sup> - خير الدين فتاح عيسى القاسمي: أبحاث ودراسات في النحو العربي، دار الكتب والوثائق القومية، 2012، ص114.

<sup>5</sup> - النحو التطبيقي، ص70

<sup>6</sup> عزا هذا الرأي خير الدين فتاح إلى أبي أوس الشمسان، ينظر أبحاث ودراسات في النحو العربي، ص116

قوله: إما قتيلٌ وإما هالكٌ<sup>1</sup>

أورد التبريزي رواية أخرى في هذا التركيب نذكرها؛ لأن الجملة تتغير بمقتضاها، وهي قوله: "إما قتيلاً وإما هالكاً" بالنصب، يريد: إما أن يكون ذلك المحروب قتيلاً، وإما أن يكون هالكاً.<sup>2</sup> ونحن في التحليل سوف نعتمد الرواية الأولى؛ رواية الرفع، التي تكون الجملة بمقتضاها اسمية لا فعلية.

وذكر الخويسكي أن: "أَمَّا" حرف تفضيل وشرط، إذا جاء بعدها اسم مرفوع؛ أعرب مبتدأ.<sup>3</sup> وفي نص المعلقة وإن ورد الحرف "إِمَّا" بالكسر؛ إلا أن فخر الدين قباوة يعلق في التهميش؛ بأن الأصل "أَمَّا" بالفتح.<sup>4</sup> والسؤال الذي لا ينفك يطرح نفسه؛ هو: أن ماذا بينهما: "أَمَّا و إِمَّا"؟ أما المفتوحة؛ ففيها معنى المجازاة، كقولنا: "أما زيد؛ فله درهم". لأنه بدلالة: "مهما يكن من شيء"، ولذلك لزم جوابها الفاء.<sup>5</sup>

"إِمَّا" المكسورة تكون في موضع "أو"، قال تبارك وتعالى: (إما العذاب وإما الساعة) وإذا ذُكِرْت؛ فلا بد من تكريرها.<sup>6</sup>

وزعم الخليل أن الفصل بين "إِمَّا" و "أو"؛ أنك إذا قلت: ضربت زيد أو عمر، فقد مضى صدر كلامك وأنت متيقن عند السامع، ثم حدث الشك ب"أو"؛ فإذا قلت: ضربت إِمَّا زيد؛ فقد بنيت كلامك على الشك.<sup>7</sup> وزعم ابن هشام أن: "إِمَّا" يُبْنَى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك وغيره؛ ولذا وجب تكرارها في غير نذور، و(أو) يُفْتَح الكلام معها على الجزم، ثم يطرأ الشك أو غيره؛ ولهذا لم يتكرر.<sup>8</sup>

1 - قد أوردنا البيت سابقاً.

2 - المرجع نفسه، ص347.

3 - سر الإعراب، الإسكندرية، دار الوفاء، ط1، 2002، ص53.

4 - ينظر شرح المعلقات العشر، تهميش ص370

5 - يعقوب بكر السيد: نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع، ص344

6 - المرجع السابق، ص346

7 - المرجع السابق، ص346

8 - المرجع السابق، ص346



وذهب كل من الخليل والمبرد إلى أن (إمّا) إنما هي: "إن" ضُمَّتْ إليها "ما" لهذا المعنى، ولا يجوز حذف (ما) منها إلا أن يضطر شاعر. وقد وردت في هذين البيتين:

لقد كذبتك نفسك فأكذبها      فإن جزعاً وإن إجمالاً صبر

أورد سيبويه هذا الشاهد في باب: "ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف" ، فيكون الاسم بعد "إن" منتصباً على إضمار فعل مقدر.<sup>1</sup>

وفي قول الشاعر:      قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً      فما اعتذارك من شيء إذا قيلاً

"إن" من الحروف التي يبنى عليها الفعل، والتقدير: إن كان المقول حقاً، وإن كان كذباً وقد أغنى ما قبل "إن" عن جوابها، ونصب المصدر بفعل مضمرة يقتضيه حرف الشرط.<sup>2</sup>

وما يهمنا نحن من المثاليين: وإن كانت "إن" في البيت الثاني شرطية؛ فإن "إن" في المثال الأول ليست شرطية، وإنما هي بمعنى "أو"، حذف منها "ما" ضرورة، حيث يجوز فيها القول (إن جزعاً وإن إجمالاً صبر) بالرفع، كأنك قلت: (إما أمري جزع وإما إجمال صبر).<sup>3</sup> فتكون الجملة اسمية.

### النمط الثاني : الجملة الظرفية في المعلة:

سبق وأن أشرنا في الفصل الأول، إلى اصطلاح الزمخشري للجملة الظرفية، وفصلها عن الجملة الاسمية، واختلاف ابن هشام معه في تحديد المفهوم، وكنا قد رأينا أن الجملة الظرفية إنما هي ضرب من الاسمية؛ لأنها في الأخير مبتدأ و خبر، بل هذا الخبر حينما يتقدم عن المبتدأ ينقلب في الحقيقة مبتدأ مخبر عنه، فتسميه "الجار والمجرور" و"الظرف"

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 347

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص 347

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص 348

خبراً على الحقيقة غير مقبول؛ ولذلك يشترط تعليق ما يسمى شبه الجملة بمحذوف هو الخبر.<sup>1</sup>

و علي أبو المكارم حينما أراد أن يفرق بين الجملتين الاسمية والظرفية؛ لم يجد أمامه إلا كون الجملة الظرفية لا تقبل التطابق بين شقيها بحال، عددياً كان أو نوعياً، مباشراً كان أو غير مباشر، وكون الظرفية بسيطة دائماً ولا تقبل التركيب بحال.

و الواقع أن هاتين الخاصيتين لا تتميز بهما الجملة الظرفية دون الاسمية، بل قد تشتركان فيهما، أما وإن الاسمية قد تتوافر على هاتين الميزتين؛ فإن ذلك دليل على أن الجملة الظرفية في الأول والأخير ليست إلا اسمية.

ولقد أدرك النحاة منذ عصر مبكر وجود علاقة خاصة تجمع بين "الظرف" و"الجار والمجرور"، وهي علاقة تمتد من وجود بعض الخصائص المشتركة بينهم في اللفظ والوظيفة معاً. فكل منهما يحتاج إلى نوع من العلاقة، التي تحتاج إلى ما يوضحها حتى تفيد معناه في التركيب اللغوي، وكل منهما يقع مواقع لغوية خاصة به، لا يجوز وقوع غيره فيها، ومن ذلك قولهم: أنه يتوسع في "الظرف" و"الجار والمجرور"، ما لا يتوسع في غيرهما.<sup>2</sup>

و"شبه الجملة" تحتاج إلى متعلق مادام "الجار والمجرور" ليس لهما معنى مستقل بنفسه؛ لأنهما تكلمة فرعية لمعنى الفعل أو ما يشبهه، وأن الظرف بنوعيه لا يتم المعنى المراد من دون ملاحظة العامل فيه، والظرف لا وجود له مجرد من الحدث الذي يقع فيه؛ وإنما حذف الكون العام كثيراً قبل شبه جملة أو بعدها؛ لأنها تدل عليه.<sup>3</sup>

أما تأخير المبتدأ في الجملة الظرفية يطرده؛ لكونه نكرة، فيكون تأخيره وتقديم الجار والمجرور مسوغ للابتداء بالنكرة.<sup>4</sup> ولنا حديث الآن عن مادة الجملة الظرفية ومكوناتها،

<sup>1</sup> - الإتيان في النحو وإعراب القرآن، ص265

<sup>2</sup> - التراكيب الإسنادية، ص18

<sup>3</sup> - النحو الوظيفي، ص35. وينظر: ابن هشام: شرح للمحة البذرية في علم اللغة العربية، تحقيق: هادي نهر، بغداد، مطبعة

الجامعة، بمساعدة الجامعة المستنصرية، 1977، ص363

<sup>5</sup> - التراكيب الإسنادية، ص17

ذلك أن الظروف لا تصلح جميعها للإخبار بها، كما أن حروف الجر لا تصلح جميعها للإخبار بها.

و الظروف من حيث المعنى ظروف زمان، وظروف مكان. ومقتضى هذه التفرقة بين ظرف الزمان والمكان؛ أن ظروف الزمان لا تسع دلالتها إلا للأحداث، لأنها ترتبط بالأزمنة، وأنه لا سبيل لها إلى أن تتناول الذوات، من أشخاص، و أشياء إلا من حيث ما قد يكون لها من صلة بالأحداث، ذلك أن الأحداث أفعال وحركات وغيرها، فلا بد لكل حدث من زمان يختص به، بخلاف الذوات فإن نسبتها إلى الأزمنة على السواء فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها. أما ظروف المكان فأكثر إحاطة وأعظم شمولاً؛ إذ تسع الأحداث والأشخاص والأشياء جميعاً، لأنها بأسرها في حاجة إلى مكان تقع فيه، وحيز تشغله،<sup>1</sup> فتحديد المكان لها مفيد سواء أكان محدوداً، أم غير محدود.

وهكذا انتهى النحاة إلى القول بصلاحيّة ظرف المكان، متى استوفى سائر الشروط للإخبار عن نوعي المبتدأ (اسم ذات، اسم معنى)، أما ظروف الزمان فإنها لا يخبر بها إلا عن أسماء المعاني والأحداث دون غيرها من أسماء الذوات.<sup>2</sup> وعندما جابه النحاة ما يخالف قاعدتهم، مثل قولهم: "الليلة الهلال"، وقول امرئ القيس: "اليوم خمر، وغداً أمر"، و"الربط شهري ربيع" و"البلح شهران"، حيث أخبر عن اسم ذات بظرف زمان، وتؤلوا يتأولون هذه الشواهد بتقدير محذوف، كقولهم: "الليلة رؤية الهلال".<sup>3</sup> و"اليوم شرب خمر"، و"ظهور الربط شهراً ربيع"، و"مدة البلح شهران".<sup>4</sup> وقد استدرك ابن مالك على النحويين، جواز الإخبار بظرف الزمان عن الاسم الذات، متى أفاد بقوله:

و لا يكون اسم زمان خبراً عن جثة وإن يفـد فأخبراً.<sup>5</sup>

ومن جهة أخرى ظروف الزمان والمكان مختصة تدل على مقدار من الزمن معلوم، وأحياز من الأمكنة محدودة مرسومة الأبعاد، مثل (اليوم والليلة والمسجد

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 22

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 22. وينظر: الإسفرائيني، مرجع سابق، ص 66

<sup>3</sup> - المرجع السابق، وينظر الشنتريني، مرجع سابق.

<sup>4</sup> - التراكيب الإسنادية، ص 30

<sup>5</sup> - ابن مالك: نص الألفية، الجزائر، دار الإمام مالك للكتاب، طبعة 209. ص 24

والطريق). و ظروف أخرى غير مختصة لا تدل على أزمنة معلومة، ولا تقصح عن أمكنة مفهومة موسومة؛ فلا تنحصر بحدود ولا ترتسم بقيود، مثل (وقت، ساعة، زمان، وكذا خلف، قدام، أمام، وراء).<sup>1</sup>

و بهذا التقسيم؛ فظرف الزمان المختص لا خلاف في صلاحيته للإخبارية، وإنما الخلاف واقع حول نصبه باعتبار الأصل في الظروف، أم رفعه باعتبار الحكم (حكم الخبر)، أم جره بفي لأن الأصل في الظروف أن تتضمن معنى (في) باطراد.<sup>2</sup> أما ظرف الزمان غير المختص فلا يصح الإخبار به، لانعدام الفائدة في هذا الإخبار، فلا معنى لقولنا (القتال زمان).<sup>3</sup>

وظرف المكان غير المختص يجوز أن يقع خبراً بلا خلاف، وإنما وقع الخلاف في رفعه ونصبه.<sup>4</sup> و الأخفش أجاز في ظرف المكان الواقع خبراً عن اسم عين أن ينصب على الظرفية، فيكون الخبر شبه جملة، وأن يرفع إذا جعل هو المبتدأ، فيكون الخبر حينئذ مفرداً، قال تعالى (والركب أسفل منكم)<sup>5</sup> فجعل ال "أسفل" ظرفاً، ولو شئت قلت: (أسفل منكم) إذا جعلته الركب، ولم تجعله ظرفاً.<sup>6</sup>

أما الإخبار بالجار والمجرور فيقتضي الحال أن يكون تاماً، يفهم بمجرد ذكره، فلا يجوز: "محمد عنك أو بك".<sup>7</sup> و انقسام حروف الجر إلى فئات، حسب الاسمية، والحرفية، والفعلية يجعل بعضها صالح للإخبار، ويقصي البعض الآخر، فالكلمات المشتركة بين الحرفية والفعلية لا تقع أخباراً، وهي: (خلا، عدا، حاشا). وكذا الكلمات المشتركة بين الحرفية والاسمية: (مد، منذ، الكاف، عن وعلى مسبوقتين بمن الجارة) لا تصلح للإخبار، باستثناء (متى)، فإنها تصلح للإخبار بها حال وقوعها حرف. وكذا الحروف الصالحة لوقوعها زائداً (الباء، اللام، الكاف، من) لا تصلح لأن

1 - التراكيب الإسنادية، ص25

2 - المرجع السابق، ص23-25

3 - المرجع نفسه، ص27

4 - المرجع نفسه، ص27

5 - سورة الأنفال، الآية 42

6 - الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط، ص36

7 - الإتيان في النحو وإعراب القرآن، ص265

تكون أخباراً، ويصلح ما عدا هذه لحروف التي ذكرت للإخبار (الباء، الكاف، اللام، من) ونعرج الآن<sup>1</sup> في حال عدم زيادتها، وكذا الحروف (إلى، عن على، في، حتى). على ما ورد من جمل ظرفية في المعلقة، مما لم نتطرق إليه في سلك الجملة البسيطة أو الجمل المركبة لسبب من الأسباب.

قوله: دونها لهوب.<sup>2</sup>

قوله: دونه سبب جذيب.<sup>3</sup> ويمكن أن نلحق بهذا المثال

المبتدأ		الخبر	
صفة	اسم نكرة	ضمير مضاف إليه	ظرف مضاف
-	لهوب	ها	دون
جذيب	سبب	هـ	دون

فقد أخبر عن المبتدأ في المثالين بظرف مكان، ولا يفترق المثال الثاني عن الأول إلا من كون المبتدأ في المثال الثاني موصوف، ويضطرنا هذا الموقف إلى الإيماء إلى قضية أخرى من قضايا الخبر والظرف المتصرف منه والغير المتصرف. فالمتصرف منه ما غادر النصب على الظرفية إلى محل سواه رفعاً وجرأً، شغل موقعاً إعرابياً غير الظرفية من فاعل ومفعول ومبتدأ، مثل: (اليوم، يمين، شمال). أما غير المتصرف؛ فهو مالا يغادر النص على الظرفية إلى محل سواه، فلا يرد أبداً سرمداً إلا منصوباً، مثل: (قط)، في استغراق الماضي، و(عوض) في استغراق الاستقبال، و (قبل) و(بعد)، مما تردد بين

<sup>1</sup>- التراكيب الإسنادية، ص30 وما بعدها

<sup>2</sup>- من البيت: واهية أو معين معلن من هضبة دونها لهوب.

و اللُّهُوب: جمع لُهَب، وهو شق في الجبل، ينظر: شرح المعلقات العشر، ص371

<sup>3</sup>- هذا عجز البيت الذي صدره: فأبصرت ثعلباً سريعاً.

ويروي في هذا الصدر: "فأبصرت ثعلبا من ساعة". ويروي: "فأبصرت ثعلبا بعيداً". ويروي في العجز: و"دون موقعه شنخوب"، ويروي: "ودونها سريخ". والسريخ: أرض واسعة، أما الشنخوب؛ فهي مفرد الشناخيب، وهي رؤوس الجبال، بينما السبب: الأرض المستوية، والجذيب: الأرض التي لا نبات فيها ولا مرعى. ينظر: شرح المعلقات العشر، ص379.

النصب على الظرفية، والجـر ب"من"، ومنها ظروف المكان الغير متصرفة بنوعيتها: المعرب، مثل: حول، حوالي وشطر(بمعنى جهة)، والمبني مثل: حيث، دون، بين.<sup>1</sup>

ولا خلاف بين النحاة في جواز استخدام الظرف المتصرف خيراً، سواء أكان ظرفي زمان أم مكان، أما وقوع الظرف الغير متصرف خيراً؛ ففيه عند بعض النحاة نظر، مرده إلى أن عدم التصرف بما يستلزمه من وجوب النصب على الظرفية، أو الجر بمن يقتضي القول بعدم جواز وقوع هذا النوع من الظروف خيراً، لما يتطلبه الإخبار من تغير في الحالة الإعرابية، وهو تغير يرفضه ما تتصف به هذه الظروف من ثبات.<sup>2</sup>

ورأينا بالاستناد إلى المثالين السابقين في هذا مع علي أبو المكارم، حين يقر بأن الكلمة منفردة شاردة غيرها في التركيب مسوقة مع قريناتها، وقد ثبت بالأمثلة المتبادلة والتراكيب المتداولة، الإخبار بالظرف الغير متصرف، كأن نقول: التوفيق من عند الله، والنجاح من لده فظرفي المكان قد وقعا ركنا إسناديا في الجملة مع عدم تصرفهما، ومثلهما لو قلت: الصبر قبل اليأس، والعمل بعد الأمل؛ فإن ظرفي الزمان قد أفاد كذلك مع المبتدأ معنى تاما، مما يعني وقوعهما ركنا إسناديا برغم عدم تصرفهما.<sup>3</sup> وما كان أغنى الباحث عَالِيَه عن ابتداع هذه الأمثلة وقد انتدبنا أنفسنا حين التععيد اللغوي، للوفاء لكلام القبائل العربية الفصيحة، وَمَا تِهَ الجمل التي تقدمت إلا بعض كلامها.

قوله: للقلب من خوفه وجيب.<sup>4</sup>

ويمكن أن يلحق بهذا المثال: قوله: بصفحته ندوب.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>- التراكيب الإسنادية، ص28، 29

<sup>2</sup>- المرجع السابق، ص29

<sup>3</sup>- التراكيب الإسنادية، ص30

<sup>4</sup>- المقطع ورد سابقاً

<sup>5</sup>- هذا بعض قوله: كأنها من حمير عانات جون بصفحته ندوب

وصفحته: جنبه، ندوب: آثار العض

المبتدأ	الخبر	
المبتدأ نكرة	شبه جملة	جار و مجرور
وجيب	من خوفه	للقلب
ندوب	-	بصفحته

و الملاحظ على المثالين وقوع الجار والمجرور خبراً عن المبتدأ النكرة الذي تأخر، ولا يفرق بين المثالين الأول والثاني إلا توسط شبه الجملة (جار ومجرور) بين المبتدأ والخبر في المثال الأول. وما ينبغي الإشارة إليه هو: ضرورة تعلق الجار والمجرور بالفعل أو ما يشبهه، وقد أحصى السيوطي مواضع وجوب تعلقها بمحذوف في ثمانية مواطن: أن يقعا صفة، حال، صلة، خبر، أو يرفعا الاسم الظاهر، أو يكون المتعلق محذوفاً شريطة التفسير، كقولك: أيوم الجمعة،<sup>1</sup>صمت، أو قسماً بغير الياء.<sup>2</sup> وقال صاحب "التعليقة" عن الظرف والجار والمجرور: إذا وقعا خبرين؛ فلا بد لهما من عامل، واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو: فذهب بعضهم إلى أن العامل المقدر فعل تقديره "استقر" أو "كان" أو "وجد"، "ثبت"، إذ الفعل أصل في العمل. وقالوا إن موضعاً يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل؛ وهو ما إذا وقع الحرف والمجرور صلة، لأن الصلة لا تكون مفرداً.<sup>3</sup> وذهب آخرون إلى تقدير اسم، وهو: مستقر وشبهه.

### النمط الثالث : الجملة الوصفية

الجملة الوصفية التي نريدها هنا تتداخل اصطلاحاً مع أخرى غيرها في التراث النحوي، نبيها لنجلي الالتباس من البداية. وتعني الوصف بالجملة كما في وقوع الجملة بعد

<sup>1</sup>- وجوب التعليق يختص بالظرف والجار والمجرور سوياً.

<sup>2</sup>- جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو: تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، بيروت المكتبة العصرية، صيدا، 2006

ص265

<sup>3</sup>- ينظر المرجع السابق، ص265

نكرة النكرات المحضة، كما في قوله تعالى: (وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى قال يا موسى إن الملائمة يأترون بك ليقتلوك)<sup>1</sup>.

وما نريده هنا من إطلاق الجملة الوصفية، هي ما توصل إليه بعض المحدثين بعد اجتهاد، بالرجوع إلى تقسيمات الدكتور تمام حسان للكلم، وبعد عد "الصفة" منها قائماً بذاته<sup>2</sup>. وقد أوردنا في تعريفات المبتدأ نوعية: المبتدأ الاسم أو ما في تأويله، والمبتدأ الوصف الذي يكتفي بمرفوع، وقد اجتزأ هؤلاء المحدثون القسم الثاني على أنه قائم برأسه. والظاهر أن بين المبتدأ الأول والثاني فروقات عديدة نوردتها للتوضيح<sup>3</sup>:

المبتدأ الوصف	المبتدأ الاسم أو ما في تأويله
- لا يكون إلا اسماً صريحاً.	- يكون اسماً صريحاً كما يكون مؤولاً.
- لا يكون إلا أحد المشتقات الثلاثة.	- يكون ضميراً كما يكون اسماً ظاهراً مشتقاً وجامداً.
- يشترط فيه أن يسبق بواحد منهما.	- لا يشترط فيه أن يسبق باستفهام أو نفي.
- لا يكون إلا مفرداً.	- يأتي مفرداً كما يأتي مثنى أو جمعاً.
- لا يكون إلا متقدماً.	- له حرية التقدم والتأخر عن الخبر.
- يكون نكرة ولا سبيل إلى تعريفه.	- الأصل فيه أن يكون معرفة ولا يقع نكرة إلا بمسوغ.
- لا تتحقق دائماً إلا المطابقة النوعية أما العددية فقد تتحقق وقد لا تتحقق.	- الأصل فيه أن يتطابق خبره معه تطابقاً كاملاً عدداً ونوعاً.
- لا سبيل إلى حذفه البتة	

<sup>1</sup>- سورة القصص، الآية 20

<sup>2</sup>- التراكيب الإسنادية، ص 83

<sup>3</sup>- ينظر الإتيان في النحو وإعراب القرآن، ص 235 وما بعدها



فالجملـة الوصفية بكل وضوح هي الجملـة التي يتصدرها الوصف المعتمد على الاستفهام أو النفي، وهذا الوصف هو أحد المشتقات المعروفة:

اسم الفاعل: ولكي يقع ركناً إسنادياً فلا مناص من أن يتلبس بالحالتين الحلتين: أن يكون مقترناً ب"أل" التعريف الموصولة لا العهدية، ويكون مفرداً أي ليس مثنى أو جمعاً، أو أن يتجرد من "أل" التعريف، فيكون عاملاً عمل الفعل، معتمداً على نفي أو استفهام وأن يكون مفرداً أي ليس مثنى أو جمعاً.<sup>1</sup> ولا يقال عن المفعول إلا ما قيل عن الفاعل.<sup>2</sup>

صيغة المبالغة: لكي تقع ركناً إسنادياً؛ يشترط فيها أن تقترن ب"أل" الموصولة، أن تكون مفردة أي غير مثناة أو مجموعة، أم أن تتجرد من "أل" التعريف، فتكون عاملة عمل الفعل مفردة.<sup>3</sup> وهكذا الشأن مع الصفة المشبهة من وجوب الاقتران ب"أل" الموصولة، وإلا فالانسلاخ منها، واعتماد الاستفهام أو النفي مع العمل بعمل الفعل.<sup>4</sup>

يقول أبو علي الفارسي في شأن الجملة الوصفية: «ومن ذلك قولهم، أقائم أخواك و أذهب الزيدان، ف"قائم و ذاهب" يرتفعان بالابتداء، و"أخواك و الزيدان" يرتفعان بفعلهما وقد يسد الفاعلان في كل واحدة من المسألتين مسد خبر المبتدأ، وحسن ذلك و جاز من حيث كان المعنى: "أيقوم أخواك؟. أذهب الزيدان؟".»<sup>5</sup>

وإذ يتلقى عبد القاهر الجرجاني مقالة الفارسي بالشرح، فيفيض فيها بفكر ثاقب، ومذهب صائب، قائلاً: «وقد اعتمد "قائم" و"ذاهب" على همزة الاستفهام، فعمل الرفع في "أخواك" كما يعمل في "يقوم"، إذا قلت: أيقوم أخواك؟. وهكذا حكم قولك: أذهب الزيدان؛ لأن "ذاهب" قد جرى مجرى "يذهب" في رفع "الزيدان"، وهذا تفسير المعنى. وأما رفع "قائم"

<sup>1</sup>- التراكيب الإسنادية، ص101

<sup>2</sup>- المرجع السابق، ص114

<sup>3</sup>- التراكيب الإسنادية، ص109

<sup>4</sup>- المرجع نفسه، ص112

<sup>5</sup>- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ص246

و"ذاهب" فبالابتداء؛ لأنهما وإن نزلا منزلة الفعل؛ فلا يمكن تعريتهما من الإعراب الذي للأسماء كما لم يعريا من التنوين المختص بالاسم، وحقيقة الأمر أن: "أقائم الزيدان" لما كانا بمنزلة الفعل لم يكن أن يخبر عنه بشيء، إذ الخبر لا يكون مخبرا عنه. فكما أنك إذا قلت: "أيقوم الزيدان"، لم يكن ليكون خبر لاستحالة ذلك، كذلك لا يكون لـ"قائم" الكائن بمعناه خبر؛ إلا أنه لما رفع لكونه اسما في اللفظ؛ صار الفاعل كأنه خبر من جهة الظاهر لا المعنى.<sup>1</sup>

ونفلي الآن المثال الأوحده، الذي يمكن أن نجد فيه مثال الجملة الوصفية في المعلقة، وهو:  
قوله: أعقر مثل ذات رحم.<sup>2</sup>

ويتبعه عطا بـ"أو" قوله: غانم مثل من يخيب.

الخبر		المبتدأ	
إضافات	الخبر	الوصف	حرف الاستفهام
ذات رحم	مثل	عقر	أ
من يخيب	مثل	غانم	-

فالمبتدأ اسم فاعل، اقترن باستفهام ارتفع به، واكتفى بما يسد مسد الخبر؛ في حين أن جملا مثل:

قوله: مُؤَجَّدٌ فَقَارُهَا.<sup>3</sup>

قوله: مُضَبَّرٌ خَلَقَهَا تَضْبِيرًا<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 247

<sup>2</sup> - هذا صدر البيت الذي عجزه: أو غانم مثل من يخيب؟.

<sup>3</sup> - من قوله: "عيرانة مؤجد فقارها". المؤجد: التي لا يكون عظم فقارها واحدا، ويروى: "مضبر فقارها". المضبر: المؤلف. ينظر:

شرح المعلقات العشر، ص 376.

<sup>4</sup> - البيت ذكر سابقاً.

قوله: نَائِمٌ عُرُوقُهَا<sup>1</sup>

-	-	-
إضافات	معمول الوصف	وصف غير مقترن باستفهام ولا نفي
ها	فقار	مؤجد
ها، تضبيرا	خلف	مضبر
ها	عروق	نائم

فهذه الجمل لا تقع وصفية في نظر النحويين؛ إذ أن تخريجها يكون أحد اثنتين: إما أن يكون الوصف صفة أو حال لما قبلها، وما بعدها معموله، لأنه في قوة الفعل، أو نُخْرِجَ لها على أنها خبر للمبتدأ بعدها في الأمثلة الثلاث، وبالنظر إلى هذه الأمثلة لنا موقفين:

1- التخفيف من وطء القوانين النحوية؛ إذ أن ظاهر الأمثلة الأربعة أو الخمسة التي وردت هي في نسق واحد، ولا فرق إلا في كون المثالين الأولين اقترنا باستفهام فكان الوصف مبتدأ. وفي الأمثلة الثلاث التالية لها لم يقترن الوصف باستفهام ولا بنفي يجعله مبتدأ، فلم يكن، ولكن الدلالة اللغوية للجمل في سياق الكلام تحيل على أن الشاعر يريد أن يجعلها مسندا إليه لا مسندا، فهو يريد أن يسند إليها خبراً، وهذا هو مقتضى الكلام. فهل يمكن بعد ذلك أن نخفف من حدة قوانين النحاة، التي ناعت بكلها اللغة، ونسلم التخريج إلى الدلالة والسياق العام، فنجوز ألا يقترن الوصف بنفي أو استفهام في جميع الأحوال على سبيل الإلزام، وهذه أمثلة شواهد تراثية، إلى جانب ما نتداوله من قول الشاعر:

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا      مقالة لهبي إذا الطير مرت<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - من قوله: "زيتية نائم عروقتها" ولين أسرها رطيب" ويروى: "ناعم عروقتها" ينظر المرجع السابق، ص378.

2- إن عد الجملة الوصفية قسم قسيم للجملة الاسمية من طرف المحدثين ليس أمر ذا بال، لأنهم انصرفوا إلى هذا التقسيم، منطلقين من كون الوصف قسم قسيم للكلم العربية، من اسم وفعل وحرف....<sup>2</sup> والحق أن الوصف لا يكون في الأخير إلا اسم في قوة الفعل يدخل في زمرة الأسماء بالنظر إلى عدة خصائص، وعده نوع قائم برأسه، هو إغفال لما لا يصح إغفاله من السمات المشتركة، وهو أمر يأباه التحليل اللغوي.<sup>3</sup> ثم إن هذه الجملة الوصفية وُشِّكَّانَ ما ترتد إلى الاسمية؛ فلا تكاد تستميز عنها، كما في هذا الموضع الذي لم يقترن فيه الوصف بنفي ولا استفهام. وفي حال كان الوصف مطابقاً لما بعده تثنيةً وجمعاً؛ إذ يكون الوصف خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ مؤخر.

---

<sup>1</sup>- بنو لُهَب: بكسر اللام وسكون الهاء، حي من الأزرد مشهورون بزجرهم للطير وعيافتها. والمثال شاهد على المبتدأ الوصف الغير

مقترن بنفي ولا استفهام شذوذا. ينظر: جامع الدروس العربية، ص346.

<sup>2</sup>- قد أشرنا من ذي قبل إلى التقسيم السباعي للكلم الذي قال به الدكتور تمام حسان، وتبناه تلميذه الدكتور مصطفى الساقى.

<sup>3</sup>- ينظر: التراكيب الإنسانية: علي أبو المكارم، ص84.

وصف للجملة الاسمية البسيطة:\*

الوصف	الجملة	النوع
الخبر	المبتدأ	
الجار متأخر عن الجار والمجرور	نكرة مضاف	كل من حلها محروب
الجار متأخر عن الجار والمجرور	" "	كل ذي أمل مكذوب
الجار متأخر عن الجار والمجرور	" "	كل ذي إبل موروث
الجار متأخر عن الجار والمجرور	" "	كل ذي سلب مسلوب
الجار متأخر عن الجار والمجرور	معرفة	المرء ما عاش في تكذيب
الجار متأخر عن الجار والمجرور	معرفة	الشيب شين لمن يشيب
الجار متأخر عن الجار والمجرور	مضاف	سبيله خائف جذيب
الجار متأخر عن الجار والمجرور	"	ريش الحمام على أرجائه
الجار متأخر عن الجار والمجرور	"	صاحبي بادن جنوب
الجار متأخر عن الجار والمجرور	اسم إشارة	طول الحياة له تعذيب
الجار متأخر عن الجار والمجرور	اسم إشارة	ذاك عصر
الجار متأخر عن الجار والمجرور	نكرة مضاف	ذاك من نهضة قريب

اسم جامد وصف مشتق			
ظرف مضاف جار ومجرور جار ومجرور ظرف مضاف	نكرة متأخر نكرة متأخر نكرة متأخر نكرة متأخر	دونها لهوب الظرفية للقلب من خوفه وجيب بصفحة ندوب دونه سبب مذيب	
اسم جامد اسم جامد وصف متقدم وصف متقدم وصف متقدم وصف متقدم	وصف مقرون بالاستفهام وصف معطوف مضاف متأخر مضاف متأخر مضاف متأخر مضاف متأخر	أعقر مثل ذات رحم غانم مثل من يخيب مؤجد فقارها مضبر خلقها تضبيراً نائم عروقها لين أسرها	الوصفية

**ملاحظة:** الجمل الأخيرة (مؤجد فقارها، مضبر خلقها تضبيراً، نائم عروقها، لين أسرها). هي في الأصل جمل اسمية لا وصفية تأخر فيها المبتدأ عن الخبر الوصف لأن الوصف لم يقترن بالاستفهام.

#### النمط الرابع: الجملة المركبة في المعلقة

تعد الجملة قصيرة إذا اكتفى بعنصريها المؤسسين فحسب؛ ففي الجملة الاسمية يكتفى بالمبتدأ والخبر المفرد، وفي الفعلية يكتفى بالفعل والفاعل، وقد كان على النحاة أن يحددوا

أدنى قدر تتعقد به الجملة كلاماً مفيداً، ولم يكن عليهم بطبيعة الحال أن يحددوا الجملة الطويلة لأن الجملة الطويلة لا تنتهي بحد معين يجب التوقف عنده، ولكنهم حدّدوا العناصر غير المؤسسة التي يتم بها إطالة الجملة وتشابك بنائها، بحيث تصبح الجملة مركبة لا بسيطة.<sup>1</sup>

ذلك كلام محمد حماسة عبد الطيف، وهو يريد إلى ما لا نريده في هذا العنصر لأنه أورده في معاريض حديثه عن إطالة بناء الجملة، وتكلم حينها عن طرق إطالة بناء الجملة من طول تقييد، وطول تبعية، وطول التعاقب، وطول الترتيب.<sup>2</sup> فواضح أنه يريد إلى العطف والوصف والإبدال وغيرها من أبواب النحو؛ أما ما نحن بصددّه فلا يشغل إلا عنصراً واحداً من تلك العناصر؛ ألا وهو طول التعاقب، وهو يروم به؛ إحلال الجملة أو شبه الجملة محل المفرد، وصلاحيته في بعض المواقع أن تقوم بما يقوم به وتعاقبه حيث يقع، والجمل التي تعاقب المفرد؛ هي الجمل ذات المحل الإعرابي، وقد أتاح النظام اللغوي لعدد من الوظائف النحوية أن تشغل إما بالمفرد وإما بالجملة، وتؤدي شغل هذه الوظيفة النحوية أو تلك بالجملة إلى طول الجملة الأساس؛ وهي الجملة: "الكبرى" أو "المركبة".<sup>3</sup>

وإذا كان هذا الباحث يشغله بناء الجملة أكثر من أي شيء آخر؛ فلا مشاحة عنده في الاصطلاح، إذ يجاري سمت القدماء في إطلاقه الجملة "الكبرى" و"المركبة"، فالكل جائز. بينما محمود أحمد نحلة يطلق تسمية؛ الجملة "الجملية"، راجباً عن مصطلح الجملة "الكبرى".<sup>4</sup> ولم يذكر سبباً لإطلاقه مصطلح "الجملية"، وإن كان أورد أسباب إقلاعه عن المصطلح الأول إلى الثاني.<sup>5</sup> نقول عن هذه الأسباب أنها لا تقوى على إقناع الدارس، حتى يقلع عن مصطلح "الكبرى" إلى اصطلاح "الجملية".

<sup>1</sup> - بناء الجملة العربية، ص57

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص57 وما بعدها

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص70

<sup>4</sup> - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص137.

<sup>5</sup> - المرجع السابق، ص138.

complex sentence وقد أورد الباحث مصطلح "التركيب"؛ فالجملة المركبة التي تتركب من جملتين بسيطتين، وقد تصاغ من أكثر من جملتين؛ فيصير عندنا إطلاقاً؛ التركيب المفرد للنوع الأول، والتركيب المتعدد للنوع الثاني.<sup>1</sup> ونرى أن اصطلاح "الجملة المركبة" أليق؛ في مقابل "الجملة البسيطة"، الذي أوردته الباحثة ذاتها. أولم يؤمن ببساطة الجملة التي تحتوي علاقة إسنادية واحدة، والبسيط لا يقابله إلا المركب، وإن أدق مصطلح في رأينا هو مصطلح "الجملة المركبة"، التي تأتي ضد "البسيطة": لما في المصطلح من دلالة على التعقيد والتركيب، من أكثر من علاقة إسنادية؛ أما مصطلحي الجملة "الكبرى" و"الصغرى" الذين أطلقهما ابن هشام؛ فلا يدلان حق الدلالة على أحادية وازدواجية العلاقة الإسنادية.

والجملة المركبة أو الكبرى: هي التي تتكون من جملتين أو أكثر.<sup>2</sup> تكون أحادية الوجه وثنائية؛ أما الجملة ذات الوجه الواحد فهي التي صدرها اسم أو حرف مشبه بالفعل والخبر جملة اسمية، أو صدرها فعل مسند إلى جملة فعلية، أو فعل ناسخ خبره ومفعوله الثاني جملة فعلية، كأن تقول: المدرج طلابه متأخرون.<sup>3</sup>

والجملة ذات الوجهين: هي الجملة التي صدرها اسم أو حرف مشبه بالفعل، والخبر جملة فعلية أو شرطية، أو صدرها فعل مسند إلى جملة اسمية أو فعل ناسخ خبره أو مفعوله الثاني جملة اسمية أو شرطية: الطالب يقرأ، والطالب إن يقرأ ينجح.<sup>4</sup>

وقد يكون للجملة حكمان؛ أحدهما تبع لما قبلها، فتكون الجملة صغرى (بسيطة) والثاني تبع لما بعدها، فتكون الجملة كبرى (مركبة).<sup>5</sup> ولنا الآن وقفة مع الجمل المركبة التي وردت في المعلة:

قوله: عيناك دمعها سرور.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص145.

<sup>2</sup> - صالح بلعيد: النحو الوظيفي، ص20.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص20.

<sup>4</sup> - المرجع السابق، ص21.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص21.



ويمكن أن نلحق بهذا المثال: قوله: العين حملاقها مقلوب.<sup>2</sup>

الخبير		المبتدأ	
الخبير	المبتدأ	-	اسم مضاف
نكرة مشتق	مضاف إليه	اسم مضاف	
سرروب	ها	دمع	عينا
مقلوب	ها	حملاق	العين

المبتدأ في الجملة الأولى مضاف إلى الضمير، وفي الجملة الثانية معرف ب"أل" التعريف وقد سيقا معاً، لكون الخبر في الجملتين جملة اسمية.

قوله: القول في بعضه تلغيب.<sup>3</sup>

ويمكن أم نلحق بهذا المثال قوله: الصيد من تحتها مكروب.<sup>4</sup>

الخبير		المبتدأ	
المبتدأ	الخبير	المبتدأ معرفة	

1 - هذا صدر البيت الذي عجزه: "كأن شأنيهما شعيب". والسُّرُوب: من سرب الماء، يسرب؛ الكثير الجريان. والشأن: مجرى

الدمع. والشعيب: المزادة، والقربة من الماء. ينظر: شرح المعلمات العشر للخطيب التبريزي، ص370.

2 - هذا عجز البيت الذي صدره: "فدب من رأيها دبيبا". يعني الثعلب لما رآها (العقاب) دب، ويروى: "ودب من حولها دبيباً".

والحماليق: عروق في العين؛ يقول من الفرع، انقلب حملاق عينه. ينظر شرح المعلمات العشر للخطيب التبريزي، ص381.

3 - ذكر البيت سابقاً.

4 - هذا عجز البيت الذي صدره: "فأدركته فطرحته" والمكروب: الواقع في البلاء الشديد

نكرة متأخر	جار و مجرور متقدم	-
تلغيب	في بعضه	القول
مكروب	من تحتها	الصيد

و في الجملتين المبتدأ معرفة، والخبر عبارة عن جملة ظرفية، المبتدأ فيها نكرة تأخر عن خبره (الجار والمجرور). والحق أن المثال الأول يكاد يكون غير الثاني إن لم يكنه؛ ذلك أن الخبر في المثال الثاني يمكن أن يكون "مكروب" وحده دون الجار والمجرور، فتقلب الجملة بذلك جملة بسيطة توسطت بين المبتدأ والخبر فيها شبه جملة؛ إلا أن المتأمل ملياً في الجملة الثانية، وبمقتضى المعنى يلتمس ما يوحي إلى أن الإخبار أولى له أن يكون بالوصف المشتق والجار والمجرور جميعاً.

قوله: كل ذي غيبة يؤوب.<sup>1</sup>

ويمكن أن نلحق به قوله: كل ذي نعمة مخلوسها.<sup>2</sup>

الخبر		المبتدأ	
فاعل	فعل	مضاف و مضاف إليه	اسم نكرة
-	يؤوب	ذي غيبة	كل
نائب فاعل	مشتق اسم مفعول	مضاف و مضاف إليه	اسم نكرة مضاف
ها	مخلوس	ذي نعمة	كل

<sup>1</sup> - هذا صدر البيت الذي عجزه: وغائب الموت لا يؤوب.

<sup>2</sup> - هذا صدر البيت الذي عجزه: "وكل ذي أمل مكذوب". والمخلوس، والمسلوب واحد. ينظر شرح المعلمات العشر للخطيب

التبريزي، ص372.

الجملتان تتفقان حول المبتدأ كونه نكرة مضاف، فيكون بهذا مركب اسمي. أما الخبر في الجملة الأولى فجملة فعلية، فاعلها ضمير مستتر تقديره: "هو"، بينما الخبر في الجملة الثانية، يتألف من مشتق ومعموله هو اسم مفعول الذي هو اسم مشتق من المضارع المتعدي المبني للمجهول، وهو يدل على وصف مما يقع عليه الفعل على وجه الحدوث والتجدد، لا الثبوت والدوام. فإذا كان على وجه الثبوت والدوام؛ كان صفة مشبهة<sup>1</sup> وهو اسم مفعول يرفع نائب الفاعل<sup>2</sup>، ملحق في العمل بالفعل المبني للمجهول.

قوله: غائب الموت لا يؤوب.<sup>3</sup>

ويمكن أن نلحق به قوله: سائل الله لا يخيب.<sup>4</sup>

الخبر		المبتدأ		
الفاعل	الفعل	أداة النفي	مضاف إليه	مضاف
-	يؤوب	لا	الموت	غائب
-	يخيب	لا	الله	سائل

تتفق الجملتان تمام الاتفاق في كون المبتدأ معرف بالإضافة، والخبر جملة فعلية منفية.

قوله: بل رُبَّ ماءٍ وردته آجن.<sup>5</sup>

إلى قوله: قطعته غدوةً مشيحاً.<sup>6</sup>

1 - خلود بنت دخيل آل خوار: مغني الألباب عن كتب الصرف والإعراب، عمان، دار الفكر، ط1، ص384.

2 - سر الإعراب، ص13.

3 - الشطر ورد سابقاً.

4 - هذا عجز البيت الذي صدره: من يسأل الناس يحرموه.

5 - آجن: متغير، ويروى: "بل إن أكن قد علنتي كبرة والشيب شين لمن يشيب".

ويروى: "يا رُبَّ ماءٍ حرى وردته"، جمع حارات وهو المتغير الأصفر. ويروى: "وردت آجن". وفي الأصل: "آجن". ينظر شرح

المعلقات العشر للخطيب التبريزي. ص357.

6 - قطعته: اجزته، وخلفته ورائي. وغدوة: صباحاً قبل شروق الشمس، ومشيحاً: مسرعاً. ينظر المرجع السابق، ص376.

الخبر		المبتدأ	
فاعل	فعل	مبتدأ مرفوع محلاً مجرور لفظاً	حرف جر شبيه بالزائد
هـ	وردت	ماء	رُبِّ
هـ	قطعت		

والملاحظ على هذه الجملة؛ أن المبتدأ مجرور لفظاً بحرف جر شبيه بالزائد، والخبر يقول عنه فخر الدين قباوة،<sup>1</sup> بأنه جملة (قطعته) في البيت الثاني التالي للبيت الذي ورد فيه المبتدأ، فتكون الجملة قد استغرقت بيتين وشطر.<sup>2</sup> أما جملة (وردته آجن) فيرى فيها قباوة أنها صفة المبتدأ. ولنا رأي يخالف مذهب فخر الدين قباوة بعض الإختلاف كما مبين في الجدول؛ بأن المبتدأ أخبر عنه بجملتين لا جملة واحدة، هما: الجملة التي تليه مباشرة (وردته) والجملة الأخرى (قطعته). أما ما وَهَمَ فيه قباوة هو الوصف الذي تمثل في لفظة "آجن" فقط دون الجملة "وردته"، والمعنى واضح؛ لأن الماء ورده، ثم قطعه واجتازه، فتكون جملة "وردته" خبر لا صفة.

و مهما يكن من أمر؛ فإن الجملة الشعرية هاهنا استغرقت ثلاث أبيات كاملة، على وجه التقريب.<sup>3</sup> لأن الجملة الشعرية في حقيقتها؛ هي ذات الجملة التي وظفها الشعراء و أضفوا عليها قدرًا من المرونة، كي تستوعب دفتهم الشعرية، فلم يلتزموا أحياناً بأن تكون القافية نهاية للبيت، والجملة تجاوزها إلى الأبيات التالية لينهوا الجملة التي بدءوها في

<sup>1</sup> - ينظر هامش الصفحة 376 من شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي.

<sup>2</sup> - قوله: " رب ماء وردته آجن سبيله خائف جذب."

"ريش الحمام على أرجائه للقلب من خوفه وجيب."

"قطعته غدوة مشيحاً".

<sup>3</sup> - لأن الشطر المتبقي من البيت الثالث؛ هو في الحقيقة جملة معطوفة: "وصاحبي بادن خوب".

البيت الثاني أو الثالث، بل ووصلوا بها إلى البيت السابع، بغض النظر عن مقولة: "إن البيت هو الوحدة الدلالية المتكاملة والقافية قفلها".<sup>1</sup>

وهم الجملة الشعرية أن تحافظ على إتمام الصورة التي رسمها الشاعر، مهما تعدد الأبيات، ليس هذا فقط بل قد تحتوي الجملة على عدة جمل صغيرة في داخلها قبل أن تنتهي.<sup>2</sup> فهل يكون عبيد مثل أبي تمام، الذي كان ملتزماً باستيفاء أركان الجملة النحوية، ومخلصاً لدفته الشعرية، حتى اتسعت المسافة بين المسند والمسند إليه لتطوي سبع أبيات كاملة.<sup>3</sup>

قوله: الله ليس له شريك.<sup>4</sup>

علام ما أخفت القلوب.

الخبر الثاني		الخبر الأول			المبتدأ
مضاف إليه	معموله مضاف	خبر نكرة	اسمه	خبره	ناسخ
جملة (فعل وفاعل)	اسم موصول	صيغة المبالغة	اسم نكرة	جار ومجرور	ليس
أخفت القلوب	ما	علام	شريك	له	الله

والملاحظ على هذا التركيب تعدد الخبر. أورد ابن هشام في "أوضح المسالك" جواز تعدد الخبر، تعقيباً على قول ابن مالك "تعدد الخبر".<sup>1</sup> وكان الأصل في الخبر أن يكون

<sup>1</sup> - منير سلطان: بديع التراكيب في شعر أبي تمام (الكلمة والجملة)، الإسكندرية، منشأة المعارف، ط3 1973، ص174.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص174.

<sup>3</sup> - أطول جملة لدى أبي تمام استغرقت سبع أبيات، وأقصر جملة استغرقت بيتين

<sup>4</sup> - ينظر شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي. ص373. وينظر البيت في الديوان.

واحدًا، فيقال في التعدد مثلاً: زيد شاعر، كاتب. وقد يُدعى تقدير "هو" للخبر الثاني، فينتفي حينئذ التعدد، أو أن المبتدأ جامع للصفتين، لا مخبر عنه بهما.<sup>2</sup>

أما هذه الجملة التي استغرقت بيتاً كاملاً غير منقوص، وقع المبتدأ معرفة وأخبر عنه أولاً بالجملة المقيدة بـ"ليس"، وهذه الجملة ذاتها ظرفية تقدم فيها الجار والمجرور عن المبتدأ النكرة. أما الخبر الثاني؛ فكان وصف مشتق لم يخالف طبيعة الخبرية في شيء، فكان عبارة عن صيغة مبالغة على زنة "فَعَّال"، وهي صيغة مبالغة من روح اسم الفاعل، الذي هو اسم مشتق من مصدر الفعل المبني للمعلوم، للدلالة على من وقع منه الفعل أو قام به على قصد التجدد والحدوث. و يعمل ما اقترن بـ"أل" التعريفية بدون شروط، أما إذا تجرد من "أل" فيلزمه للعمل أن يدل على الحال والاستقبال، وأن يعتمد على نفي أو استفهام أو موصوف أو مبتدأ.<sup>3</sup> وإذا أُريدَ باسم الفاعل من الثلاثي المتعدي إفادة المبالغة والتكثير؛ حُوِّلَ قياساً إلى إحدى صيغ المبالغة، وهي تعمل عمل اسم الفاعل المحولة عنه بشروطه.<sup>4</sup>

قوله: أرض توارثها شعوب.5		
الخبر	المبتدأ	
فاعل	فعل+مفعول به	اسم نكرة
شعوب	توارثها	أرض

1 - هكذا أورد ابن هشام في "أوضح المسالك"، والحق أن الألفية لم يضمنها ابن مالك ما يشير إلى تعدد الخبر.

2 - ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تقديم: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1917، ص124.

3 - القواعد الأساسية للغة العربية، ص310.

4 - المرجع السابق، ص310.

5 - "شعوب: اسم للمنية، وتوارثها: تتوارثها، حذف التاء للتخفيف. يريد: تتوالى عليها المنايا. ينظر شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي، ص370.

الجملة مركبة لأن الخبر كما هو بادي جملة فعلية تأخر فاعلها عن مفعولها؛ لكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل يعود على ما تقدم. ووجب علينا من البداية أن نقر بأن ثمة اجتراح لقوانين اللغة وقواعد النحويين، في القول بالتعريف في المبتدأ أبداً؛ إلا أن يكون مسوغاً لتنكيره. ونص ابن مالك صريح بقوله:

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة

والحق أن ابن مالك استثنى إفادتها؛ لأن الغرض من تعريف المبتدأ، هو العهدة حتى يكون صالحاً للإخبار عنه، ولكن إفادتها (النكرة) تأتي على وجوه، بأن تدل على عموم أو خصوص؛ لأن اختصاصها يقربها من المعرفة، وعمومها يستغرق بها في كل أفراد الجنس (لا فرد واحد منه)، فتشبه المعرفة بـ "أل" الجنسية.<sup>1</sup> والتخصيص يكون بالوصف لفظاً وتقديراً.<sup>2</sup> أما التعميم؛ فيكون بطرق عدة تذكرها كتب النحو.<sup>3</sup>

والظاهر أن "أرض" أفادت و عهدناها؛ لأن الشاعر أوردتها في معارض حديثه عن إقفار ملحوب، فهي التي توارثها شعوب، غير أنه يفترض علينا الأخذ بكلام النحويين في القول بتقدير مبتدأ محذوف، كلما بدئ بنكرة لا مسوغ للابتداء بها. وهذه تقاليد العرف النحوي، وهذا دأبنا مع الأمثلة التالية: قوله تعالى: (براءة من الله ورسوله)<sup>4</sup> وقوله: (سورة أنزلناها وفرضناها)<sup>5</sup> وفي مثل قولنا: "دار العلوم"، بتقدير مبتدأ "هي" في جميع ذلك.

غير أن ما يفرض سلطانه بإلحاح أمام هذا المثال الشاهد؛ هو النظر إلى المعنى؛ ألا يمكننا أن نستغني عن التقدير في هذا الموضع؛ لأن المبتدأ مبني عليه كما هو واضح، ومحكوم عليه كما هو جلي بجملة بعده. والعلاقة الإسنادية تجسدت بالنكرة وما بعدها. وهلاً

1 - القواعد الأساسية للغة العربية، ص 26

2 - الوصف لفظاً، مثل: عدو عاقل، خير من صديق من جاهل. والوصف تقديراً، مثل: ويل أهون من ويلين (بمعنى: ويل واحد).  
الإضافة لفظاً، مثل: حلية الأدب خير حلية. والإضافة معنى، مثل: كلُّ يموت (أي كل واحد). والتصغير لأنه في معنى الوصف، مثل: كُنَيْبٌ هذب أخلاقه. (بمعنى كتاب صغير)

3 - المرجع السابق، ص 127.

4 - الآية الأولى من سورة التوبة.

5 - الآية الأولى من سورة النور.

أمكن لهذا التنوين (تنوين التمكين)<sup>1</sup> أن يقوى ويقتدر على شحن النكرة دلاليًا حتى يتهياً لها سبل الابتداء. إن اللغة العربية خصوصيات، وإن للكلام العربي ميزات لا تستجيب دائماً لسطوة قوانين النحاة؛ إلا أن تتعسف على المعنى، فتلوي عنقه. وإن للاسم قوة فوق الفعل في اللسان العربي، بحيث يمكن أن يشحن دلاليًا، حتى تتقوم به الجملة وحده منفرداً، ولا أدل على ذلك من قوله تعالى: (الرحمان)<sup>2</sup> فاستغل الاسم آية بمفرده؛ لما شحن دلاليًا.<sup>3</sup>

### النمط الخامس: الجملة الاسمية المنفية.

و ما كان ينبغي لنا أن نضع هذا العنوان؛ لأن الجملة الاسمية المنفية أنواع، غير أن نص المعلقة لا يشتمل إلا على ثلاثة أمثلة متباينة، ما جعلنا نسوغها جملة واحدة، وهذا ذكر لها فيما يلي:

قوله: ليس بها منهم عريب.<sup>4</sup>

أداة نفي	خيرها	اسمها
ناسخ	جار ومجرور متقدم	اسم نكرة
ليس	شبه جملة	عريب
	بها	
	شبه جملة	منهم

الملاحظ أن الجملة ظرفية منسوخة (مقيدة) ب"ليس"، و"ليس" في العرف النحوي من أخوات كان، تدخل على الجملة المطلقة فتقيدها، وتنسخ الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر،

1 - هذا التنوين الذي لحق "أرض" هو تنوين التمكين، وهو اللاحق للأسماء المعربة المتصرفة ك"رجل، كتاب". ينظر جامع الدروس العربية، ص15.

2 - الآية الأولى من سورة الرحمان

3 - السبع المعلقات، ص217.

4 - هذا عجز البيت الذي صدره: "فعردة فقفا حبر"، وهي مواضع. و عريب: أحد، لا يستعمل إلا في النفي، ينظر شرح المعلقات

العشر للخطيب التبريزي، ص370.



فترفع الأول وتتصب الثاني، فيلحقان بها اسماً وخبراً. وتستوقفنا مع "ليس" نظرة من مهدي المخزومي؛<sup>1</sup> يري فيها بأن "صار" و"ليس" يجب إخراجهما من باب كان وأخواتها، لأن "صار" تدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأ و خبر، ولأن ليس تدل على نفي أن يكون الخبر بعدها وصفا للمبتدأ في المعنى، أو يكون عين المبتدأ؛ ولهذا يرى المخزومي أن المنصوب بعد "ليس" إنما نصب لمخالفته للمبتدأ، ولم ينصب بها، وليس هو خبر لها.<sup>2</sup> وتابع المهدي المخزومي صاحب أبو جناح في ذا الزعم؛ لكن على أن تضم "ليس" إلى باب أدوات النفي الداخلة على الجملة الاسمية، فهي عنده حرف وليس فعلاً.<sup>3</sup> ونحسب أن رأي صاحب أبو جناح أعدل من رأي سابقه. فإذا كان ولا بد بأن تخرج من باب "كان" وأخواتها، لأن تلك تفيد الدلالة على الزمن، وهذه<sup>4</sup> تفيد النفي؛ فقد بات إزاماً أن تساق في زمرة من قريناتها، وليس في باب الأدوات النحوية أصلح لها من هذه المجموعة؛ لأنها تدل على النفي.

وربما تهيأ لنا بالنظر إلى المعنى من الفصل في حرفيتها من اسميتها؛ ذلك أن النحويين يختلفون أي اختلاف حول هذا الموضوع، فابن السراح يذهب إلى أنها حرف، ومعه أبي علي الفارسي في "البغداديات"، والبصريون على أن "ليس" فعل، ويسير ابن معط في ألفيته على مذهب سيوييه والبصريين قولاً بفعاليتها.<sup>5</sup>

أما ابن جني فيتهدي بنزعه الصرفية إلى أصل الكلمة مقراً بفعاليتها، فأصلها على زعمه "أليس"، يقول أبو الفتح أن "ليس" فعل، لقولهم "لست ولسنا" كـ"قمت وقمنا". وإذا ثبت أنها فعل؛ فلا يجوز أن تكون كانت "فَعَلْ"، ولا يجوز أن تكون كانت "فَعَلْ"؛ لأن ما كانت عينه مفتوحة، لا يجوز إسكانها، فلا تسكن عين "ضرب" و"قتل"، إذا لا بد أن تكون

1 - النحو العربي بين القديم والحديث، ص51.

2 - المرجع السابق، ص51.

3 - المرجع نفسه، ص51.

4 - نريد "ليس" وحدها لا "صار"، التي ليست من موضوع بحثنا.

5 - عبد العزيز جمعة الموصلية: شرح ألفية ابن معط، تحقيق ودراسة: علي موسى الشوملي، الجزائر، دار البصائر، ط1، 2007،

من أصل "أيس" على وزن "فعل"، مثل صَيَدَ البعير وصَيَدَ، وألزم "ليس" الإسكان في كل قول؛ لأنها لا تنصرف، فشبهت ب"ليت"، فقصرت على سكون العين لا غير.<sup>1</sup>

و رأي ابن جني مقنع إلى حد ما؛ لأنه تطرق إلى أصل الكلمة وبنائها، فابنى زعمه على أساس من الأسس، وغيره يرى أنها ليست محضة في الفعلية، ولا محضة في الاسمية، مركبة من "لا أيس" وهذا الشق الأخير معناه الكينونة؛ "لا وجد" يقابلها في الآرامية "،<sup>2</sup> فإذا كان هذا معناه في اللغات السامية "isu"، وفي الأكادية "ies"، وفي العبرية "lait" القديمة يكاد يكون مشترك؛ فإن إبراهيم السامرائي يقول في شأنها: «ولو رجعنا إلى العربية وقصرنا عليها دون النظر في اللغات السامية؛ لوجدنا فيها ما يؤيد القول بتركيب "ليس" من "لا" و"أيس"، فقولهم "أيس" للدلالة على الوجود، يقابله في العربية مادة "شيء"، وهو مقلوب الكلمة "أيش" السامية التي وجدت في العبرانية بهذا المعنى، وقد تحجرت في العربية في جمل معدودة مقيدة في كتب اللغة بقولهم "أيس"، فكأن "ليس" : لا "أيس"، أي أنها من "لا أيش"، ومعناها "لا شيء"، ثم قوي التركيب على طريقة النحت فصارت ليس.<sup>3</sup>

وشتانَ بين هذا القول، وبين ما كان يخوض فيه ابن جني من ذي قبل، الذي تطرق إلى البنية التصريفية للكلمة وكأنها عربية خالصة العربية، فهذا الزعم في رأينا مقنع، بالموازاة مع قول ابن جني، لا لشيء إلا أن هذا قال بتكوين الكلمة عن طريق النحت، واقترب إلى الحقيقة ببقايا الكلمة مما هو متداول. و ذلك (رأي ابن جني) زعم لنا أن الأصل في الكلمة فعل، فكان رأيه مقطوعا، لا يسنده شاهد ولا يعضده دليل.

وقد عرض محمود أحمد نحلة لبحث "ليس"، فارتضى رأي المالقي في عدها ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية، على انه يرجح أن تكون حرفا بمعنى "ما" أو "لا"، لجمودها وإبائها الدخول في جدول تصريفي، ولدخولها على الجملتين الاسمية والفعلية وكتاهما إسنادية قبل دخولها، دون أن تغير شيئا في علاقة الإسناد فيهما، أو في

<sup>1</sup> - ابن جني: المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله الأمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1،

1954، ج 1 ص 259.

<sup>2</sup> - النحو التطبيقي، ص 220.

<sup>3</sup> - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 113.

نظام الجملة.<sup>1</sup> ورأي الباحث نحسبه يصب في مجرى الحقيقة، ويتسم بسمة الاعتدال؛ ذلك بالنظر إلى ما كنا نخوض فيه من ذي قبل، في البحث في أصل "ليس". ولأن الفعل هو ما دل على حدث أو زمن، وهذا ما لم تشمله "ليس"، حتى وإن اعتبرنا بنقصان الفعل؛ فهو في هذه الحالة يدل على زمن مفرغ من عنصر الحدث، وهذا ما تتجانف عنه دلالة "ليس". وكان علينا قبل الخوض في الحديث أن ننظر في دلالتها ومعناها لنحكم على حرفيتها، فهي (ليس) لنفي الحال على الإطلاق؛ إذا كانت من أخوات "كان".<sup>2</sup> و أنها تدل على النفي، وهو معنى تدل عليه "ما" وغيرها من حروف النفي، وقد وضعت سالبة للمعنى، والأفعال ليست في أصلها سالبة للمعنى، وإنما وضعت لإيجابه.<sup>3</sup> ولذلك نرتضي رأي مهدي المخزومي الذي أوردناه سابقاً، من إخراج "ليس" من باب "كان"؛ فما انتصاب خبر "ليس" كانتصاب خبرها. على أن النصب بالمخالفة الذي قال به الدكتور مهدي المخزومي يحتاج إلى نظر، ذلك بأنه قال بأن خبر "ليس" انتصب بمخالفته للاسم لا ب"ليس"، ونحن نطرح السؤال من أين كانت له هذه المخالفة؟ أليست إلا ب"ليس"؟.

قوله: لا بد حيزومه منقوب.<sup>4</sup>

الخبر		المبتدأ	
مضاف إليه	خبر مضاف	اسم (مبتدأ)	نفي
منقوب	حيزومه	بد	لا

الملاحظ على الجملة أنها منفية ب"لا" النافية للجنس، كقولنا "لا بأس" و"لا ريب"، مما يبنى فيه اسم "لا" بناءً عارضاً؛ وذلك إذا كان مفرداً، أي ليس مضافاً ولا مشبهاً

1 - محمود أحمد نحلة: نظام الجملة في شعر المعلقات، دار المعرفة الجامعية، 1991، ص390.

2 - النحو التطبيقي، ص220.

3 - دراسات في اللغة والنحو و الأدب، ص141.

4 - هذا عجز البيت الذي صدره : يصفوا ومخلبها في دقه.

والحيزوم: الصدر ، يصفوا: يصيح، مخلبها: ظفرها، دفه: جنبه، ولا بد: لا شك عن الفراء. وقيل لا بد : لا ملجأ ولا وعل. ينظر شرح

المعلقات العشر للخطيب التبريزي، ص386.

بالمضائف، فيبني على فتح آخره نحو: "لا رجل في الدار".<sup>1</sup> و إذا كان خبر "لا" النافية للجنس يحذف في أغلب الأحيان؛ فإن ما يميز هذا التركيب أنه ورد فيه الخبر (حيزومه).

وقد نتساءل عن ماهية "لا" النافية للجنس، فنقول: هي التي تدل على نفي الحكم أو نفي الخبر عن جنس اسمها، نفيًا على سبيل التصييص، أي بغير احتمال لأكثر من معنى، ويسمى البعض (لا التبرئة)؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى الخبر.<sup>2</sup> على أن يكون عملها مبنياً على شروط.<sup>3</sup> وإنما يبنى اسم "لا" على الفتح تعليلاً -على رأي بعض النحاة- أنه أصبح مع "لا" ككلمة واحدة، فأشبهها الأعداد المركبة.<sup>4</sup>

و"لا" تقترن بالتعبير عن مقولة النفي المتصلة بشحنة السلب.<sup>5</sup> ولعل هذا ما كان ابن معطي يريد إليه في ألفيته لكنه يلحقها ب"إن" في العمل:

ويجعلون "لا" ك"إن" في العمل تقول لا ذا نجدة غير بطل.<sup>6</sup>

بحيث يرى شارح الألفية.<sup>7</sup> بأن القياس يقتضي ألا تعمل "لا"؛ لعدم اختصاصها، وإنما أعملوها لشبهها ب"أن"، لأنها تقضيها. وربما جعلوا أحد المتناقضين مشابهاً للآخر، من حيث أن كل واحد منهما ينافي الآخر، ولأنهما للتوكيد، لأن نفي الجنس توكيد في المعنى؛ كما أن "إن" لتوكيد الإثبات، ولأنهما يدخلان على المبتدأ والخبر ويطلبان التصدر.<sup>8</sup> وقيل بأن "لا" مشبهة ب"إن" المخففة؛ لأنها على حرفين ثانيهما ساكن مثلها، والمخففة تعمل وتُلغى، فكذلك "لا"، وقيل أن "لا" هذه غير التي تدخل على الأفعال، لاختلاف

1 - مبارك مبارك: قواعد اللغة العربية، بيروت، دار الكتاب العالمي، ط2 1998، ص100.

2 - المرجع السابق، ص17.

3 - تنظر الشروط مفصلة في المرجع السابق، ص174 وما بعدها.

4 - المرجع نفسه، ص175.

5 - الأزهر الزناد: ما بين المعجم والدلالة، بيروت، دار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010، ص64.

6 - شرح ألفية ابن معطي، ص166.

7 - عز الدين أبو الفضل: هو عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي (672هـ)، ينظر شرح ألفية ابن معطي.

8 - المرجع السابق، ص166.

معنييهما.<sup>1</sup> ومهما يكن من أمر؛ فإن ما استجد في هذا التركيب؛ هو ورود الخبر على غير دأب مجمل تراكيب العربية في هذا الشأن.

قوله: لا حقة هي ولا نيوب.<sup>2</sup>

أداة نفي	الخبر	المبتدأ	أداة نفي	المبتدأ	الخبر
أداة نفي	وصف مقدم	ضمير مؤخر	أداة نفي	محذوف	وصف نكرة
لا	حقة	هي	لا	∅	نيوب

وهنا الجملة اسمية تقدم الخبر فيها المبتدأ، وأخرى معطوفة عليها حذف منها المبتدأ لما دل عليه الأول. وهذه الجملة منفية ب"لا" كسابقتها، لكن هذه غير الأولى؛ لأن "لا" هذه مشبهة ب"ليس" وما يفرق بينهما دلالة (فوق التفريق بينهما عملاً)، هو أن "لا" العاملة عمل "ليس" يصح أن ينفي بها الواحد، وأن ينفي بها الجنس على سبيل الاحتمال، لا على سبيل التصييص، فقولنا: لا رجلٌ في الدار. ينفي بها الواحد فقط، فيقال: لا رجلٌ في الدار بل رجلان أو أكثر. وإن نفي الجنس بها على سبيل الاحتمال؛ فيقال: لا رجلٌ في الدار بل امرأة. وهذه تسمى "لا" التي لنفي الوحدة.<sup>3</sup>

ف"لا" في هذه الجملة لا تستغرق في جميع جنس اسمها؛ فكان عملها كعمل "ليس" لمشابتها في المعنى مع (ما، لا، لات). ومن بعض ما تتميز به "لا"؛ أن يكون خبرها محذوفاً غالباً، غير أننا نلقيه في هذا المثال وارداً، كما أنها تعمل غالباً في النكرة كما في قول الشاعر:

تعز فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقياً.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص166.

<sup>2</sup> - الحَقَّةُ: التي أتى عليها من نتاجها أربعة سنوات. و النَّيُوبُ: هي التي لها سبعة عشر سنة. وقد سَكَنَتُ الباء من "هي"، وهي لغة بعض أهل تميم. ينظر شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي. ص377.

<sup>3</sup> - قواعد اللغة العربية، ص173.

<sup>4</sup> - حاشية الصبان، ص199.

وإذا كنا رأينا فيما سبق جعل "ليس" مع شبيهاتها؛ فإن رأياً غريباً لدى شوقي ضيف يقضي بحذف هذا الباب باب("ما" "لا" "لات") العاملات عمل "ليس" حذفاً على سبيل الوجوب.<sup>1</sup>

وفي الحقيقة أنه لا بد أن ينبني انتقاد الدرس النحوي، ومحاولات تجديده على تصور واضح ودقيق لهذه المفاهيم.<sup>2</sup> ومن ثم فأى محاولة لنقد الفكر اللغوي العربي دون اكتشاف نظريته الأصيلة هي محاولة محفوفة بالمخاطر، بل هي من قبيل المغامرة التي تنتظر حكم التاريخ.<sup>3</sup>

إن أهم ما أغفله المحدثون هو معرفة مفهوم التيسير والتبسيط، الذي يريدونه للنحو ومن ثم يرى اللسانياتي<sup>4</sup> عبد الرحمان الحاج صالح أنهم من دون شك شوُّهوا صور النحو العربي، ولم يعطوه حقه من الفهم والاجتهاد.<sup>5</sup> ذلك أن التبسيط ينحصر في كيفية تعليم النحو، لا في النحو نفسه؛ لأنه علم محض، وهل يعقل أن يُجَحَفَ بالعلم بحذف بعض قوانينه وعلله.<sup>6</sup>

#### النمط السادس: الجملة المنسوخة (المقيدة):

تكاد تنحصر الجملة المقيدة في المعلقة، في جملة "كأن" التي أثبت منها أربع جمل على ثلاث أشكال نوردتها هكذا:

#### قوله: كأن حاركها كثيب.<sup>7</sup>

- النحو العربي بين القديم والحديث، ص 56.<sup>1</sup>

- النظرية اللغوية في التراث، ص 24.<sup>2</sup>

- قول لخليل حلمي، ينظر المرجع السابق.<sup>3</sup>

- اللسانياتي: نسبة إلى اللسانيات، تفریقاً بين النسبة إلى اللسان: "لساني" وإلى اللسانيات، يراه رأياً رشحاً الدكتور عبد الملك<sup>4</sup> مرتاض. وهذا دأبه مع مصطلحي: "الرياضي" و"الرياضياتي" نسبة إلى "الرياضة" وإلى "الرياضيات" على التوالي. مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الثاني، 1999، ينظر التقديم.

- عبد المجيد عيساني: النحو العربي بين الأصالة والتجديد (دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية)، بيروت، دار ابن حزم،<sup>5</sup> ط1، 2008، ص 241.

- المرجع السابق، ص 242.<sup>6</sup>

- هذا عجز البيت الذي صدره: عيرانة مؤجد فقارها.<sup>7</sup>

حاركها : مُنْسَجُّهَا، وهو ما شُخِّصَ من فروع الكتفين إلى أصل العنق. والكثيب: الرمل. وصف حاركها بالإشراق والملاسة.

ومثله: كان شأنيهما شعيب<sup>1</sup>.

ناسخ	اسم الناسخ		خبره
من أخوات "إن"	اسم مضاف	ضمير مضاف إليه	نكرة
كان	حارك	ها	كثيب
كان	شأني	هما	شعيب

والملاحظ على المثالين ان اسم "كان" مضاف إلى ضمير، والخبر اسم نكرة؛ لكن عبيد فيما يلي من الأبيات سرعان ما يعطف جملتين متتاليتين على خبر "كان" ليتخذ حكمه، على أن يكون كل من الخبرين المعطوفين يستحوذ على بيت كامل نسوقهما فيما يلي:

قوله: أو جدول في ظلال نخل

للماء من تحته سكوب<sup>2</sup>.

وكذا قوله: أو فلج ببطن واد

للماء من تحته قسيب<sup>3</sup>.

عاطف			الخبر
حرف تخيير	اسم نكرة	جار ومجرور	جملة ظرفية
أو	فلج	ببطن واد	من تحته قسيب

<sup>1</sup> - الشطر ذكر وبيته سابقا.

<sup>2</sup> - جدول: نهر صغير. قسيب: الماء أليله، وثجيجه، وعجيجه، صوت جريه. ينظر شرح المعلمات العشر، ص373.

<sup>3</sup> - فلج: نهر صغير. ينظر المرجع السابق، ص371.

أو	جدول	في ظلال نخل	للماء	من تحته سكوب
----	------	-------------	-------	--------------

و قد وصف كلا الخبرين بجملة ظرفية تربعت على شطر كامل، لتكون جملة "كأن" هذه مسوقة في ثلاث أبيات وشرط

1. قوله: كأنها من حمير عانات جون.

2. ويلحق به قوله: أو شبيب يرتعي الرخامى.

ناسخ	اسم الناسخ	الخبر	عاطف	الخبر المعطوف
من أخوات "إن"	ضمير متصل	جار ومجرور ومضاف	حرف تخيير	اسم نكرة
كأن	ها	من حمير عانات جون	أو شبيب يرتعي الرخام	

و ما يميز هذه الجملة هي كون اسم "كأن" ضمير متصل بها؛ أما خبرها فكان أولاً شبه جملة، ثم عطف عليها خبر اسم مفرد، وقد اتخذت جملة "كأن" بيتين كاملين. ويرى فخر الدين قباوة أن شبيب معطوف على الخبر المحذوف.<sup>3</sup>

4. قوله: كأنها لقوة طلـوب.

5. قوله: كأنها شيخة رقوب. ونلحق به

1 - هذا صدر البيت الذي عجزه: "جون بصفحته ندوب". ويروى "كأنها من حمير غاب" و"غاب" اسم مكان .

2 - هذا صدر البيت الذي عجزه: تلفه شمال هبوب.

3 - ينظر شرح المعلمات العشر للخطيب التبريزي. ص377.

4 - اللقوة : العقاب ، والطلوب: الملح في طلب الصيد. ينظر شرح المعلمات العشر، ص378.

5 - الشيخة: العجوز، ولم تؤنث رقوب، لأنها "فعل" بمعنى "فاعل" ، ينظر المرجع السابق.



ناسخ	اسم الناسخ	خبر الناسخ	
من أخوات "إن"	ضمير متصل	اسم نكرة	صفة
كأن	الهاء	لقوة	طلوب
كأن	الهاء	شيخة	رقوب

اسم "كأن" ضمير متصل، وخبرها اسم نكرة موصوف في كلا المثالين. والجدير بالملاحظة هو اقتصار جملة "كأن" على شطر واحد مع كل مثال. وتستوقفنا ملاحظة أخرى وهي كثرة استعمال "كأن" دون غيرها من أخوات "إن" نحويًا، ودون غيرها من أدوات التشبيه بلاغيًا، حتى تغتدي هذه الظاهرة سيرة لدى عبيد، والحق أنه ليس بدعاً من الشعراء المعلقانيين في هذا الاستعمال. فتستوقف الظاهرة عبد الملك مرتاض إبان دراسته للمعلقات كيف تستبد "كأن" بالتواتر دون سواها من أدوات التشبيه؟ وفيم كآف المعلقانيين بهذه الأداة التشبيهية من دون سوائها؟ فيرجح أن يرجع ذلك إلى جمالها المتمثل في رصانة إيقاعها، علاوة على أنها مركبة من عنصرين اثنين "الكاف" وأداة التوكيد "أن"، فكأن "كأن" إذن ليست أداة للتشبيه فحسب، ولا أداة للتوكيد فحسب، ولكنها إياهما معا.<sup>1</sup>

وبذلك قد نسلم بتركيبها؛ هذا التركيب الذي أكسبها قوة الربط بين المشبه والمشبه به نحويًا، حتى وإن كان البحث في البساطة والتركيب أضحي لا يجدي ولا يفيد، مما كان يخوض فيه النحاة من ذي قبل، فينكفون الحجج والأدلة لمذهبهم. و لكن قد نرتضي مذهب ابن جني في أن: مثل قولنا: "كأن زيدا الأسد" هي في الأصل: "إن زيدا كالأسد."<sup>2</sup> ولشدة الشبه تقدمت "الكاف" تستبق ففتحت لأجلها همزة "إن"، فاشتد بذاك الشبه بين زيد والأسد أشد ما يكون، حتى صار هو إياه.

ومُحَيَّرٌ حَقًّا ما ذهب إليه محمود أحمد نحلة في شأن "كأن" بقوله: «وليس لها من أثر في نظام الجملة؛ وإن يكن لها أثر في الحالة الإعرابية للمسند إليه دون مساس بوظيفتها

<sup>1</sup> - السبع المعلقات: ص250.

<sup>2</sup> - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص108.

الإسنادية في الجملة، فهو يرد معها منصوباً بعد أن كان قبل دخولها مرفوعاً<sup>1</sup> ولن نسيء الظن به لأننا لا نعرف ماذا يريد بنظام الجملة الوارد في كلامه، الذي لا تؤثر فيه "كأن"، والباحث هو من درس نظام الجملة في شعر المعلقات الجاهليات في موضع آخر، فهل يكون معناها (كأن) كمعنى أحد أخوات "إن"، مثل "لكن" "ليت". نزع أن لكل معناه تصطبغ به الجملة التي تقترن به، وأن حديث محمود أحمد نحلة هو حديث النحو جافاً؛ وذلك بحديثه على الحركة الإعرابية. والحق أن الحركة الإعرابية ما هي إلا علامة وأمرة تابعة للمعنى في الأصل.

وإذا كان محمود أحمد نحلة يقصر عمل "كأن" في تغيير الحركة الإعرابية ولم نتبن رأيه، ذلك لأن "كأن" تغذي العلاقة الإسنادية بين الاسم والخبر من أساسها، فتوشك أن تمازجها؛ فإن من آراء المحدثين التيسيرية، لَمَّا يذهب برواء اللغة ومرونتها، إذ تراهم ينادون بإعراب اسم "إن" وأخواتها، اسم إن منصوب، ولا حرج؛ لأن المبتدأ برأيهم قد جُرَّ بـ"رُبَّ" بالكسرة؛ فيجوز فيه إذن قياساً أن ينصب بـ"إن"، ويعرب اسم منصوب بـ"إن". وهذا رأي عبد المتعال الصعيدي، وشوقي ضيف اللذان يدعوان كذلك إلى عدم الاشتغال بإعراب الكلمات التي لا تجدي نفعاً من حيث صحة النطق وأداء المعنى، مثل "إن" المخففة و"كأن" و"سيما" و"كم" الاستفهامية<sup>2</sup>. وهذه الأدوات التي ذكرها شوقي ضيف هن في درجات من حيث الأهمية والجدوى، وليست جميعها مما لا يتقوم به المعنى.

إن ما أغوى الباحثين قبلاً هو انفصال علم المعاني عن علم النحو، أين اقتصر النحو على النظر في أواخر الكلم، مما أدى بشوقي ضيف وعبد المتعال الصعيدي إلى عد المجرور بـ"رُبَّ" والمنصوب بـ"إن" متماتلان، وإن حرف الجر الشبيه بالزائد، وحرف التوكيد سواء، حتى يقاس هذا على ذلك. وكيف نغفل توكيد "إن" وأخواتها، بل كيف نغفل شدة التوكيد من قبل "كأن" حتى نكفها عن العمل، ونشلها عن إحداث النصب في الاسم.

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 107.

<sup>2</sup> - النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص 226.

وتالله هل يمكن لنا أن نخفل عمل "إن" في قول بديع السماوات-معاذة بالله- قوله: (وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون)<sup>1</sup> فهم قد سبقت منهم كلمة الإيمان، ولما لقوا شياطينهم أكدوا تبعيتهم ب"إن" ثم أرفوا قصر قولهم الأول على الاستهزاء ليس إلا. فكيف إذا جننا نتلافى عمل "إن" وقد أصبحت كلا الجملتين مجرد إخبار، كيف نعرف نواياهم ومُتَحَدِّهم. وهل يمكن أن ننسى أن "إن" وأخواتها تعمل هذا العمل (النصب والرفع) مماثلة للأفعال تماثلاً قوياً بمعانيها وألفاظها، فاتسع في هذه الأفعال تقديم منصوبها على مرفوعها، فهي فروع عن تلك الأفعال المشبهة بها.<sup>2</sup> وإن من معاني "إن" الثبات، والدوام، والثاقة في الوجود، وفي العلم بالشيء.<sup>3</sup>

قوله: وكم يصيرن شأننا قريب.<sup>4</sup>

كناية عن عدد	ناسخ	خبر الناسخ	اسم الناسخ
خبرية	من أخوات "كان"	وصف نكرة	وصف نكرة
كم	يصيرن	شأننا	حبيب

ولعلنا أن نقدم وصفا للتركيب قبل التطرق إلى أحكامه؛ ذلك أن الجملة قد خالجتنا أداتان تتباينان في العمل:

أما "كم"؛ فالمعلوم أنها على قسمين استقهامية وخبرية والأرجح أن تكون اسمية، وإن ذهب بعضهم إلى حرفيتها.<sup>5</sup> وقد قلنا سابقا أن التطرق إلى أصل الأداة أمر كبة هي أم بسيطة، أضحى لا يجدي مما كان النحاة يتكفون فيه الأدلة. فالبصريون على أن "كم" بسيطة، والكوفيون على أنها مركبة من الكاف والميم. وإن ما يهمنا هنا هو معناها، فهي أكثر

<sup>1</sup> - سورة البقرة، الآية 14.

<sup>2</sup> - دراسات في اللغة والنحو والأدب، ص 159.

<sup>3</sup> - أبو نصر الفارابي: كتاب الحروف، تحقيق وتعليق وتقديم: محسن مهدي، بيروت، دار المشرق، ص 61.

<sup>4</sup> - هذا عجز البيت الذي صدره: إلا سجييات ما القلوب.

<sup>5</sup> - قطبي الطاهر: بحوث في اللغة والاستفهام النحوي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1994، ص 97.

كنايات العدد استعمالاً في كلام العرب. و "كم" الخبرية التي نحن بصددّها لتكثير المعنى الذي يعنيه المتكلم.

وقد حملت "كم" الخبرية على "رُبَّ"، فأخذت مجمل أحكامها من بناء وتصدر الكلام، كما حُمِلت على "العدد الكثير" و "العدد الكثير" يجر ما بعده؛ فلذلك كان عملها جر ما بعدها؛ وإنما جاز معها النصب حين يفصل بينها وبين معمولها عدولاً عن الفصل بين الجار والمجرور لكونهما بمنزلة الشيء الواحد، وليس الناصب مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد، على إن بعض العرب ينصب بها في الخبر من غير فصل.<sup>1</sup>

ويذكر ابن الأنباري في شأن تكثيرها: أن "كم" لما كانت للتكثير، والتكثير والتقليل لا يصح إلا في النكرة لا في المعرفة، لأن المعرفة تدل على شيء مختص فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير.<sup>2</sup>

ولكن في هذا التركيب وردت "كم" قبل "ناسخ"؛ ذلك أن أخوات "كان" تعمل عملها متصرفة في جميع الأزمنة، وحتى المصدر منها يعمل. وفي هذه الجملة ورد الفعل "صار" مضارعاً متبوعاً بنون التوكيد، والفعل المستقبل يؤكد بنون ثقيلة أو خفيفة.<sup>3</sup> وإنما لحقت نون التوكيد الفعل على سبيل الجواز.<sup>4</sup>

أما وإن "كم" هاهنا خبرية، والخبرية يُجر مميّزها بالإضافة إليها ما لم يفصل بينهما بفواصل، فيُنصب حينئذ مميّزها وجوباً لعدم جواز الإضافة مع الفصل.<sup>5</sup> وقد انتصب "شأنى" هنا لا على أنه تميّز "كم"؛ لكن على أنه خبر "يصيرن" متقدماً اسمها تبعاً لما تقتضيه الدلالة اللغوية، فتكون الأداة الناسخة "يصيرن" استبقت "كم" إلى العمل في "شأنى"

1 - أبو سعيد الأنباري: كتاب أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ص216.

2 - المرجع السابق، ص217.

3 - قواعد اللغة العربية، ص131.

4 - تراجع أحكام التوكيد بالنون الخفيفة والثقيلة في: علم الصرف، لنهاض موسى، ص390. و الصرف الوافي، لهادي نهر، ص309.

ويراجع محمد بن مصطفى الخضري الشافعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، شرح وتعليق: تركي فرحان المصطفى،

بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2005، ص145.

5 - جامع الدروس العربية، ص466-467.

فنصبته، ويبقى للأداة "كم" الخبرية فعل التكثر في الصيرورة ذاتها. و "كم" أتت لتعويم فعل الصيرورة، أما مميزها "شأنى"؛ فلا تكاد تصل إليه إلا بواسطة.

الوصف		الجملة	النوع
المبتدأ	الخبر		
جملة اسمية	مضاف	عيناك دمعهما	المركبة
جملة اسمية	معرف بـ"أل"	سرور	
جملة ظرفية	معرف بـ"أل"	العين حملاقها	
جملة ظرفية	معرف بـ"أل"	مقلوب	
جملة فعلية	دال على العموم	القول في بعضه	
اسم مفعول عامل	مضاف	تلغيب	
جملة منفية	دال على العموم	الصيد من تحتها	
جملة منفية	مضاف	مكروب	
متعدد(جملتين)	مضاف	كل ذي غيبة يؤوب	
فعليتين)	مضاف	كل ذي نعمة	
(وردته)(قطعته)	مجرور لفظاً	مخلوسها	
متعدد(جملة منفية)	بـ"رب"	غائب الموت لا	
(صيغة مبالغة)	مرفوع محلاً	يؤوب	
جملة فعلية	لفظ الجلالة معرفة	سائل الله لا يخيب	
	اسم نكرة	بل رب ماء (وردته) (قطعته)	
		الله ليس له شريك	
		علام ما...	
		أرض توارثها	
		شعوب	

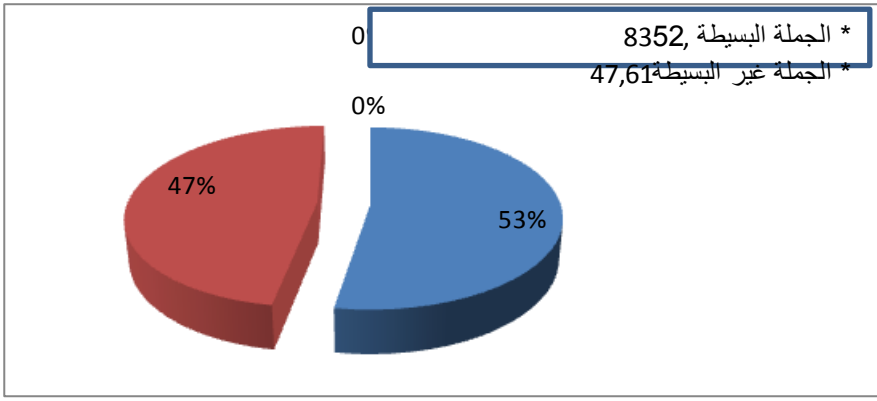
المنفية	ليس بها منهم عريب لا بد حيزومه منقوب لا حقة هي ولا نيوب	نكرة مؤخر - ضمير مؤخر	جار ومجرور اسم ظاهر اسم جامد مؤخر
المقيدة	كان حاركها كثيب كان شأنيهما شعيب كانها من حمير عانات كانها لقوة طلوب كانها شيخة رقوب وكم يصيرن شأنناً قريب	اسم مضاف اسم مضاف ضمير متصل ضمير متصل ضمير متصل اسم مؤخر	اسم جامد اسم جامد جار ومجرور اسم جامد اسم جامد وصف متقدم

### رابعاً: خصائص الجملة الاسمية في المعلقة

أسفرت الدراسة التحليلية للجملة الاسمية في معلقة عبيد عن النتائج التالية:

%: مقابل 39 جملة فعلية، 51,85- وردت في المعلقة: 42 جملة اسمية، بنسبة 48,14.% بنسبة:

%، في مقابل عشرين جملة غير — 52,38- الجمل البسيطة: 22 جملة، بنسبة 47,61.% بسيطة، بنسبة



الجملة المركبة: 11 جملة، بنسبة 26,19.%

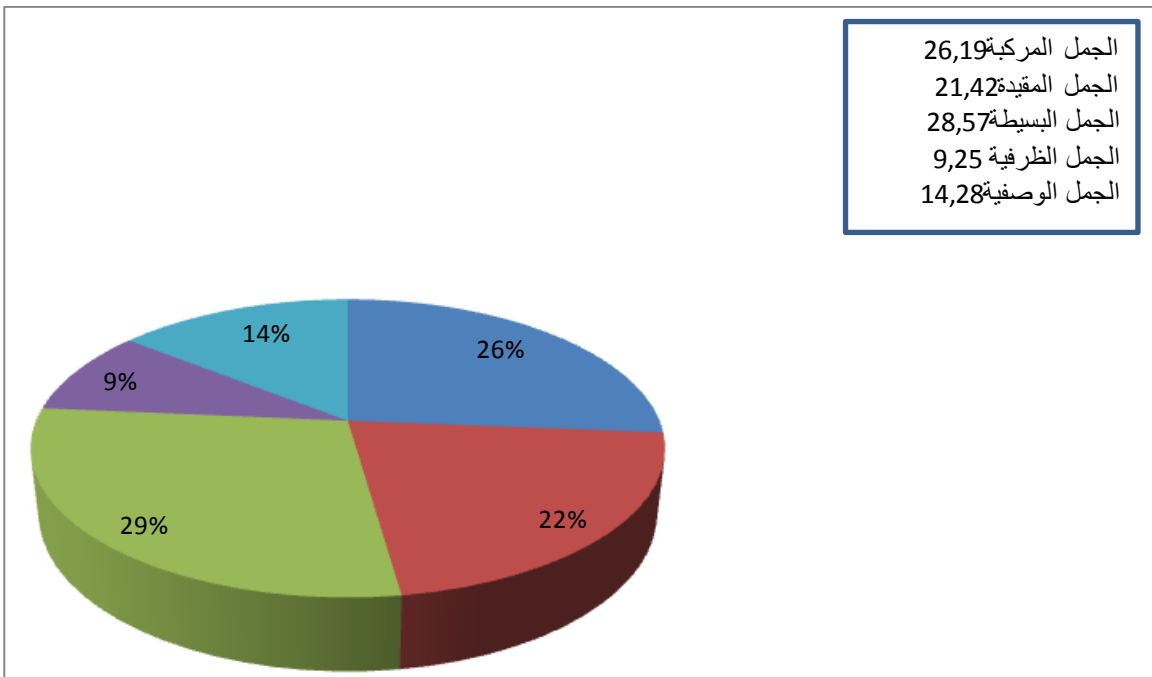
الجملة المنفية: 03 جملة 21,42- الجملة المقيدة(المنسوخة): 09 جملة، بنسبة

14,28(.% الجملة المنسوخة(المقيدة): 06 جملة، بنسبة 07,14 بنسبة

الجملة البسيطة: 12، جملة بنسبة 28,57.%

الجملة الظرفية: 04 جملة، بنسبة 09,52.%

الجملة الوصفية: 06 جملة ، بنسبة 14,28.%







مسد الخبر<sup>1</sup>، وبالتالي يكون الكوفيون قد جوزوا الابتداء بالوصف دون اعتماد الوصف أو الاستفهام، وتعضد رأيهم الشواهد الشعرية التي ادعى البصريون التزامهم بها. و الحق أن الخليل البصري يجوز ذلك غير أنه يستقبه<sup>2</sup> لتتجلى لنا صرامة البصري في عده الاسم المعرف الجامد مبتدأً أنى وقع، وعد الوصف المشتق خبراً أينما حل.

ومهما يكن من أمر؛ فإن الاختلاف يجيزه المنطق، ويتقبله المنهج السليم، وما أردنا به إلى ترجيح رأي على آخر، بقدر ما نود نقض زعم المحدثين في اعتدادهم بالجملة الوصفية كنوع من أنواع الجملة؛ لأن هذه الجملة تلتبس بالاسمية التباساً شديداً، والصلة بينهما ما تلبث أن تقتصر، حتى توشك أن تشكلان جسماً واحداً، غير أن هذا الجسم يتلون بألوان شتى، ويصطبغ بأصباغ عدة، وما انتقل الاسمية إلى الوصفية إلا بدخول بعض التغيرات والحالات الطوارئ على الاسمية؛ أو كلاً ما تغيرت الجملة لغرض من الأغراض معنوي أو بلاغي؛ جعلنا لتلك الصورة الجديدة اسماً خاصاً، وذلك لعمري إسفاف وتبديد للاصطلاحات والمفاهيم، وهكذا لا تكاد تنتهي، بل هذا لا يليق بعلم ينبغي أن تحكمه قواعد وضوابط بيّنة ومحصورة.

والقصد من التقديم والتأخير؛ هو تقديم الخبر عن المبتدأ، أما إذا اعتبرنا بانزياح أحدهما عن رتبته في الجملة؛ فسوف يزيد عدد حالات التقديم إلى 14 حالة؛ لأننا نجد في الجملة الاسمية البسيطة تقدم الجار والمجرور عن الخبر في حالتين، وتقدم الظرف عن الخبر في حالة واحدة، ليلفت نظرنا في الجملة الاسمية البسيطة تمثلها في قوالب شعرية، كما عهدناها في الجملة الفعلية، وكأنني بقالب الشعر يستجيب لشكل ومعنى الجملة.

كل من حلها محروب

كل ذي أمل مكذوب

كل ذي إبل موروث

كل ذي سلب مسلوب

<sup>1</sup> - هادي نهر: نحو الخليل من خلال الكتاب، عمان، البازوري، 2006، ص79.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص79.

مما يجعلنا نراجع مسألة الضرورة لدى عبيد ونحن نجد التراكيب النحوية والجمل الشعرية تتراسل وتتوأمق؛ فيأخذ الشاعر من تساهل الشعر بطرف، ومن مرونة قواعد اللغة وطواعيتها بطرف؛ ليشكل مادته الشعرية غير مخلة بقواعد اللغة، ولا نابية عن قوالب الشعر. وقد نستحکم رأي ابن فارس في مسألة الضرورة؛ ذلك بأنه لا يكاد يعترف بما يسميه النحاة ضرورة، فالذي يأتي به الشاعر إما أن يكون له وجه في العربية، حينئذ لا يكون ضرورة. وإما ألا يكون له وجه فيها، وعندئذ لا داعي للتكلف واصطناع الحيل للتخريج، وإما أن يكون مردوداً فحينئذ ينبغي أن يسمى باسمه الحقيقي وهو الغلط والخطأ.<sup>1</sup>

وسوف يغادر الشاعر عادته في قصر الجمل البسيطة القصيرة على الأشر، إلى أن يتجاوز بالجملة أبياتاً عدة مع الجملة المركبة و الجملة المقيدة، لتبلغ أطول جملة عنده بيتين وشطر، على أنها متعددة الخبر، هذا التعدد للخبر الذي أتت منه حالتين. والدين الغالب على الشاعر هو قصره الجمل على الأبيات والأشر، حتى مع الجمل المركبة التي تحتوي علاقيتين إسناديتين، وخبر المبتدأ فيها متنوع بين الجمل الفعلية والجمل المنفية والجمل الاسمية وحتى المقيدة؛ مما ينم جلياً على تآزر التراكيب النحوية مع القوالب الشعرية مع كل الأوصاف، ويرفع علياً القول بتوفر الأدوات اللغوية، ومكنة الشاعر من الأبحر الشعرية؛ وذلك بتكافؤ ناصيته الشعرية وملكته اللغوية.

التقديم والتأخير في الجمل المقيدة نسجل فيه ثلاث حالات، وهو عدد يلفت النظر بالقياس إلى عدد الجمل المقيدة جميعها (03جمل منفية، و06 جمل مقيدة)؛ ذلك أن الجمل المنسوخة باستثناء واحدة؛ منسوخة ب"كأن" من أخوات "إن" التي لا يتقدم خبرها على اسمها ولا يحذف خبرها إلا في أمثلة نوار؛ لأن خبرها هو نفسه اسمها، وهو المراد في الإثبات.<sup>2</sup> ولكن ما قد يفاجئ أفق القارئ؛ هو توافر الجمل المنفية ب"لا" بشقيها (النافية للجنس، والمشبهة بليس) على الخبر الذي قلما يرد معها. وكذا "ليس" الداخلة على الجمل الظرفية التي من شأنها أن يكون خبرها نكرة متأخر. زد على ذلك دخول الناسخ "يصيرن" على الجملة المتأخر خبرها ربما بفعل دخول "كم" الخبرية عليها التي تستدعي تمييزاً

<sup>1</sup> - شعبان صلاح، مرجع سابق، ص06.

<sup>2</sup> - روى لسانية في نظرية النحو العربي، ص27.

مجروراً ما لم يفصل بينها وبينه أما إذا فصل بينها وبينه فينصب، وهكذا بتوسط الناسخ بينهما توصل إلى العمل في المنصوب دون "كم"؛ لأن العمل النحوي يكون من فعل العامل الأقرب على مذهب الجمهور.

تبقى لنا ملاحظة وتنبيه ينبثقان من موضوع واحد في الجملة في المعلقة؛ ألا وهو طولُ في الجملة المؤكدة المنسوخة يزاحم فيها القصر، لنجد الشاعر يكتفي في بعض الجمل باسم "كأن" وخبرها، ويتعداهما في البعض الآخر إلى ذكر الأوصاف، وربما تطول الجملة بالعطف وبغيره، لنجد الجملة تشمل البيتين والثلاثة؛ ما اضطرنا إلى أن نلحق جميع تبعات الجملة بأصلها الأول، وبالتالي أذانا هذا إلى إقصاء بعض الجمل التابعة لغيرها ارتباطاً وحكماً ووظيفة، والتفصيل وارد بين طيات البحث في مظانه ومواضعه.

وهل يكون علينا بعد أن رأينا التركيب النحوي للمعلقة، وله مرد القول الفصل، وقد حَكَّمَ الشاعر قواعد اللغة فلم نجد منه عنها حِوْلاً، وما أتى مما نسميه الضرورة بشيء يذكر؛ لكأن لقواعد اللغة عليه سلطان فوق سلطان الشعر ومقتضياته وضروراته، وهذا عين الصواب أن يتنازل الشعر للغة، لا أن تتنازل اللغة للشعر؛ بكل بساطة لأن الشعر في الأول والأخير هو نظم يشكل طريقة من طرق التعبير، يقاسمه في هذا النثر؛ فيمكن أن نستغني عن الشعر على ما له من أهمية وحلاوة وطلاوة، ونحن نرى اليوم بأن دولته قد دالت، ونجمه قد أفل. وفي مقابل ذلك لا يمكننا الاستغناء على اللغة وقواعدها في أية حال؛ فالأجدر إذن أن تُحَكَّمَ قواعد اللغة أكثر من تحكيم قواعد الشعر.

أما من توفرت له مكنة باللغة و أدواتها، وتيسرت له سبل الشعر فأسلس له قياده، فما أوسع اللغة بمفرداتها، وما أشد طواعية الشعر؛ لأن يحيط بمكونات نفسه ومختلجات قلبه، وسبحان من جعل من بعض البيان سحراً؛ فوَطَّن الإنسان على بديهته، ويسر له سبل المجاز حتى يخترق حجب التصوير، ويجتاز أعتاب الخيال؛ فلا يقف به وصف، ولا يضيق صدره بما لا ينطلق به لسانه. وتلك سيمى الشعراء الخناديد، والأببناء الصناديد، لا يأتون من الضرورة ما يحسب عليهم، ولا يركبون من الضرائر ما يضير في أشعارهم.

فهل لنا أن نستهدي سِمَت القدماء على غير هدىً، ونفتقي آثارهم في كل سبيل متشبثين بأرائهم، ونوقوق مع الموقوقين؛ فنردد اضطراب أشعار عبيد، ونحن لا نعرف لهذا

الاضطراب مأتى ولا مخرج. ونقول بما قال به ابن سلام، ونزعم زعم ابن رشيق،<sup>1</sup> وأقولهم في الأول والأخير آراء تفتقد إلى نظرة تحليلية، تغافل عنها نقادنا المكرمون؛ لأنهم أصدروا آراءهم بالتعميم وعن عفو خاطر. ونردد قول أبي العلاء المعري:

وقد يخطئ الشعر امرؤ وهو حازم كما اختل في وزن القريض عبيد

ومتى كان الشعر دليلاً عقلياً على حقيقة من الحقائق. إن منه لحكمة حقاً؛ لأنه غالباً ما يصدر عن تجربة وعن خبرة ومداراة للحياة؛ ولكن لم نسمع عن شاعر من الشعراء؛ أنه تقصى حقيقة من الحقائق، وقلّبها على وجوهها، وتفحص جزئياتها قبل أن يرى رأياً فيها ثم أن يخرجها للناس. إن غاية ما في الأمر؛ أن الشعر لعبة لغوية سحرية، تدهش من يتلقاها فيطرب لسماعها، وهو تعبير عما يكمن في الجوانح من عوطف وأحاسيس.<sup>2</sup> يزين به الشاعر رأيه في صورة أدبية أنيقة، ويبثه في روع المتلقي كيفما اتفق.

هل لنا أن نزعم هذه المزاعم أم نطرح سؤالاً ذكياً كالذي طرحه حسن ظاظا مفاده: كيف حدث أن تعلق العرب بقصيدة مختلة الوزن؟ وكيف اعتبروها واحدة من عشر قصائد وصل حبهم لها إلى درجة التقديس؟ وكيف حفظوها وتناقلوها وهي قصيدة طويلة؟... يبدوا عجيباً وغير جدير بالتصديق أن يكون العرب قد قصرت أذواقهم وأفهامهم من إدراك الخلل في وزن هذه القصيدة وهم معجزة الشعوب في تنميق الكلام.<sup>3</sup>

إن هذه الأسئلة أكبر من أن نجيب عنها في سفر أو كتاب، وقد كنا نبدي ونعيد من بداية البحث نشدانا لهذه الغاية، على ضعف حيلتنا، ووهن عزمنا، وارتباك رأينا، وقصر نفسنا. فلعل هذه المعلقة وسوائها من الأشعار المضطربة تحتاج إلى وقفة أطول من وقفنا، ونفس أطول من نفسنا، ورأي أسد وأقوم من رأينا، وعزم أعظم من عزمنا، ولا نكتفي نحن إلا بشرف إعلاء غباره، وإذكاء ناره، وإضرار أواره.

<sup>1</sup> - ينظر قول ابن سلام وزعم ابن رشيق في مدخل هذا البحث.

<sup>2</sup> - عبد الملك مرتاض: قضايا الشعرية، متابعة وتحليل لأهم قضايا الشعر المعاصرة، وهران، منشورات دار القدس، ط1، 2009، ص11.

<sup>3</sup> - الساميون ولغاتهم، تعريف بالقرابات اللغوية والحضارية عند العرب، دمشق، دار القلم، ط2، 1990، ص145.

أم هل يمكن أن نلحق هذه المعلقة بالمنحول الموضوع، وندعي فيها الزيف، ونجعل عبيدها أسطوريا خرافياً، لا وجود له إلا في خيال الألب، كما فعل طه حسين؟ وهذا سؤال يستفزنا، وشبح كان يتراءى لنا طوال البحث، تكاد تصدقه بعض الظواهر التركيبية التي تتكرر، تلوح منها يد الصانع والتصنع وفعل العمل والتكلف، ولكن ما ينفك هذا الذي كان يتراءى أن يتوارى؛ لما نعرض المعلقة على بساط الموازنة بينها وبين المعلقات، لنجد من التراكيب النحوية والظواهر اللغوية ما يربطها بسواها، ويردها إلى مَعْنِيهَا؛ فما أفكار المعلقة إلا أفكار الإنسان البدائي الجاهلي، وما تراكيبها إلا تراكيب ذاك العصر. فلا يمكننا إلا أن نحيلها إلى مستقرها، ولو ذهبنا بعيداً وتقبلنا فكرة الوضع في بعضها أو في مجملها؛ فإنه لا يمكننا أن نصدق بأن واضعاً على عهد بني العباس؛ حيث علا كعب الشعر، وأُمعِن في التصوير، و بولغ في التخيل؛ أن يضع أبياتاً بدائية، ويخلق أفكاراً ساذجة، فينسبها لشاعر جاهلي، ولو كان فعل لتخَيَّر من الأفكار ما هو جدير بأن يعزوه، ونَخَلَ من الصور ما هو حرياً بأن ينسبه.

وإذ يقرر سليمان ياقوت؛ بأن القواعد المعيارية التي وضعها النحاة طبقت على كل المستويات، فلم يفصل بين لغة الشعر ولغة النثر؛ ما أَدَّاهم إلى اضطراب في بعض أحكامهم؛<sup>1</sup> نرى أنه لا سبيل إلى معرفة اللغة إلا من خلال مدارس الشعر خاصة والأدب عامة، وتحليله كدراسة وصفية يستنبط منها القواعد؛ لأن إقامة الفلسفة اللغوية على أساس عقلي أو منطقي بات أمراً مرفوضاً.<sup>2</sup> ولقد انتهى فقهاء اللغة اليوم إلى أن وظيفة اللغوي هي وصف الحقائق، لا فرض القواعد، وتلك وظيفة لم يفهمها أحد مثلما فهمها سلفنا الصالح من علمائنا الأولين.<sup>3</sup> وربما كان التحليل غاية في نفسه؛ لأننا نرى جميع الأمم الكبيرة قديماً وحديثاً وشرقاً وغرباً تعنى بلغاها، وتتفانى في خدمتها، وتجتهد في تيسيرها وفي ضبط صعوبتها، حتى تنتشر بين عدد أكبر من الناس.<sup>4</sup>

1 - الكتاب بين المعيارية والوصفية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989، ص27.

2 - محمود السمران: علم اللغة مقدمة للقارئ، بيروت، دار النهضة العربية، ص72.

3 - صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، ط6، 2004، ص26.

4 - قضايا الشعرية، ص149.

وإذا كان لنا أن نقتفي خطاهم، ونستهدي هديهم، ونكيّف دراستنا اللغوية مع معطيات الدرس الحديث والنحو الوصفي، الذي يقوم تحليله للغة على أساس ارتباط الظاهرة بالظواهر الأخرى، وليس على ارتباطها بالدارس نفسه؛<sup>1</sup> فإن أول ما ينبغي أن يُقوّم؛ تلك الاجتهادات الفردية، والدعوات الشاردة التي لا تسندها حجة قوية دامغة في الدعوة نحو التيسير والتغيير، وقد مرت معنا إشارات إلى بعضها بين ثنّيات البحث، ولربما أتوك بدهية الدواهي؛ حين يريدون إلى تنازل الفصحى لصالح العامية في مدارسنا ومنتدياتنا الرسمية<sup>2</sup> وزعموا أن علوم اللغة لا تحتاج إلى التيسير، بل تحتاج إلى وضع علوم جديدة تقوم على أساس يختلف كل الاختلاف عن نظريات العلماء القدماء.<sup>3</sup>

والرأي عندنا لا يستقر على التغيير تغيير بجداميره، وتبديل بحذافره في المواضع كلها؛ وإن كان ينبغي النظر في مجملها؛ كأن نقر بالأنا نعتد كل الاعتداد بالمتن والنظم النحوية، كألفية ابن مالك وألفية ابن معطي. وقد كان الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح قد أعلن انصرافه عنها، وأنها مرحلة تحنيط وتشيع لقواعد النحو.<sup>4</sup> بل ردها الدكتور تمام حسان إلى تأثر العرب بالسريان وقد ألفت هذه الأخيرة إقحام الشرح (شرح المفردات) دون حسان إلى تأثر العرب بالسريان وقد ألفت هذه الأخيرة إقحام الشرح (شرح المفردات) دون النظر في الهياكل العامة.<sup>5</sup>

هذه وبعض الموضوعات التي لا تمس بجوهر المعنى إلا من بعيد، والموضوعات التي أشار إليها الباحثون أمثال شوقي ضيف.<sup>6</sup> وإن ما ينبغي النظر فيه هو التعليمية،

<sup>1</sup> - الكتاب بين المعيارية والوصفية، ص31.

<sup>2</sup> - وربما كان منطلق هذا الرأي هو القول بأسبقية اللهجات العامية على الفصحى لمن قال بذلك وأن اللهجات العامية هي مرتكز الفصحى أول الأمر. كزعم أحمد تيمور بأن اللهجات العامية اجتمعت وانحصرت في هذا القالب الذي سميناه الفصحى. ينظر أحمد ماهر البقري، اللغة والمجتمع، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص13

<sup>3</sup> - هو قول لمحمد كامل حسين في كتابه "اللغة العربية المعاصرة"، ينظر كتاب النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص229.

<sup>4</sup> - هذا بالنسبة لمن يستعملونها (النظم) من المعلمين كمدونة رئيسية يقوم عليها شرح الدرس؛ أما من يعتمد آياتاً منها على سبيل الاستئناس فليس ذلك بضائر؛ لأن أبلغ طريقة للتلقي في النحو كما ينادي بذلك بعض الباحثين هي النظر في الظاهرة النحوية غير مجتثة من نصها، ولا مقطعة من سياقها، وذلك أحسن من تلك الطرق التي تقتلع القواعد من تراكيبها، وتدرسها شاردة، هذا بالنسبة للنحو وحتى البلاغة؛ ينظر رأياً مثلاً لعبد الملك مرتاض: نظرية البلاغة، وهران، دار القدس العربي، 2010، ص07.

<sup>5</sup> - دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص10.

<sup>6</sup> - يذهب شوقي ضيف إلى اقتراح خمس مواضيع نحوية، (التحذير، الإغراء، الترخيم، الاستغاثة، الندبة). ينظر ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، إربد الأردن، عالم الكتب الحديث، 2008، ص262.

وطرق التعليم التي نبه إليها القدماء منذ مقدمة خلف الأحمر،<sup>1</sup> الذي ركز على القواعد الأساسية للغة العربية دون مكابدة التعليل ومبالغة التأويل، بحكم أن قوانين اللغة الأساس التي يحتاجها متكلم اللغة لا تزيد عن عشرين قاعدة مركزية على أكثر تقدير، كما يقول الدكتور عبد الملك مرتاض.<sup>2</sup> ولأن التبديل الذي نريده يكون حركة من الخارج إلى الخارج، ليبقى اللسان آلة الفكر، وصولجان ملكه، و إزميل نحتة.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> - مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، 1961. و ربما كان التيسير أسبق عهدا من المقدمة بكتاب الجمل المنسوب للخليل إن صح نسبة، هذا الذي بسط فيه الخليل أحكاما وتوجيهات في الإعراب واللغة والبيان تفتقدها كتب النحو والمعاجم وأمّهات المطولات والحواشي. الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985،

<sup>2</sup> - نظرية اللغة العربية، تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، الجزائر، دار البصائر، 2012، ص09.

<sup>3</sup> - محمد صبري راضي: تجديد دماء اللغة العربية، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2006، ص05.

# الختمة



وهذه هوادي البحث تتبع بواديه، لنصل إلى الختام الذي يفرض علينا استجماع القوى  
لحصر مجمل نتائجه التي انتهى إليها، نوجزها فيما يلي:

- تترد معلقة عبيد إلى الشعر الجاهلي بالنظر إلى لغتها ومقارنة بينها وبين المعلقات  
الأخرى في بعض الظواهر اللغوية.
- رجح البحث أن يكون سبب اختلال معلقة عبيد لكونها تعود إلى فترة متقدمة من الزمن  
مع بدايات الشعر الأولى.
- رأى البحث في تعريف الجملة أن تقام على حد الإسناد وتفسر بالإفادة؛ لأن الإسناد  
ضابط وموجه للكلمات، والفائدة غايتها.
- رأى البحث في تقسيم الجملة ألا يُعتمد بغير الاسمىة والفعلىة، ولا يستمىز من الجملى إلا  
الشرطىة التى هى تركيب لغوى متفرد؛ لأن عنصر الإفادة فىه يتوقف على اتحاد  
جملتىن. و تنماز كذلك الأسالىب العربىة التى نعدها كأسلوب النداء وأسلوب التعجب  
وأسلوب الندبة وهى أسالىب موضوعها علم المعانى فى حقىقة الأمر لا علم النحو حتى  
لا تُسرف معها فى التقدىر والتأوىل كما فعل القدماء. أما إذا كان ولا بد من  
التصنىف؛ فالبحث آخذ مما ذهب إلىه القدماء بطرف، ومما ذهبت إلىه الدراسات  
الحدىثة بطرف. فأخذ بتأوىل القدماء وتقدىرهم الفعل مثلاً فى أسلوب النداء، وىأخذ مما  
قال به تشومسكى من إطلاقه البنىة العمىقة والبنىة السطحىة، لأن البنىة العمىقة التى  
تجانس الدلالة فعلىة فى أسلوب النداء، حتى لا ىقول أحد بأن تقدىر الفعل هو مجرد  
تأوىل، أم أنه ىحول الجملة الانشائىة إلى خبرىة، فالبنىة العمىقة فى كل تركيب لا تظهر  
بحال وإنما تقدر من لدن المستمع والمتلقى.
- أقر البحث بضرورة التسامح مع القول بتلازم عنصرى الإسناد كخصوصىة من  
خصوصىات العربىة على الأقل؛ لأن من التراكىب ما لا ىتقوم فىها المعنى إلا  
بالفضلة، ومن التراكىب ما ىقوم على عنصر إسنادى واحد ىشحن دلالىاً فىكون  
الأساس والمرتكز.
- رأى البحث ضرورة التركيز على التركىب النحوى سىراً فى مهىع المحدثىن، وبالتالى  
التركىز على المستوى النحوى فى الكلام أكثر من سواه لأنه سبىل الدلالة على أن تتراقد  
المستوىات الأخرى لتعضد هذا المعنى سعىاً إلى التدقىق فى المعنى.

- رأى البحث أن تعريف الجملة لدى الغربيين تخيم عليه ظلال التمهذبات فيسقى التعريف بماء المدرسة والمنهج المتبع غالباً دون النظر في جميع عناصر الظاهرة.
- أثبت البحث أن نظرية العامل التي لَحَنَ إليها القدماء هي نظرة دقيقة في الدرس اللغوي، وأنها كانت نتيجة لنظرهم في العلامة الإعرابية وانشغالهم بها؛ ولذلك اقتادوا إلى مسبب هذه الحركة، ففطنوا إلى نظرية العامل. ونعجب لاجتماعهم عليها بالأمس إلى ما ينيف عن الست قرون فلا يختلفون إلا في تفاصيلها، بينما يتفرق المحدثون اليوم في الانقسام عنها طرائق قديداً، وغالباً ما يكون الاقتراح فردياً خدمة للهوى.
- تساهل البحث مع ما يطلق عليه المدارس النحوية في القديم لأننا كثيراً ما نجد قولاً لأحد البصريين يتفق مع رأي الكوفيين أو العكس مما يدل على أن الاختلاف نسبي يجمعه الهدف الموحد.
- رأى البحث ضرورة تكثيف الدراسات التطبيقية على الأدب الجاهلي عصر الاستشهاد لإعادة النظر في قواعد اللغة التي يزري بها الاستقراء الناقص، وبالتالي مراجعة أحكام الكوفيين الذين وسعوا من دائرة الاستشهاد، وكان مما يحسب على صاحب الإنصاف<sup>1</sup> أنه حاج الكوفيين بمعايير علماء البصرة.
- أثبت البحث أن دراسة قواعد اللغة العربية لا بد أن تقوم بين دراسات اللغات السامية، لأن العربية سامية الأصل ولا بد للظاهرة أن تدرس ضمن محيطها؛ فهذا كفيل بتفسير العديد من الالتباسات.
- أقر البحث بحرفية "ليس" ذلك بالنظر إلى أصلها السامي، وباعتبار دلالتها فهي مشبهة بالحروف وتعمل عملها.
- أثبت البحث ارتباط المعلقة بنظيراتها وأنها تتصل بها بسبب من الأسباب جعلت التبريزي يضمها إليها.
- أثبت البحث أن الأوزان في المعلقة انكسرت في سبيل تقويم قواعد الإعراب وصاحبها من الأعراب الجفاة الذين لا يتسامحون مع الإخلال بقواعدهم.

<sup>1</sup> - أبي البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص44.

- رأى البحث أن غرض الشعر غالباً ما يقوم على أسلوب معين؛ أي أن لكل غرض أدواته النحوية واللغوية، ولذلك نجد الأدوات النحوية كثيرة الشبه بين زهير بن أبي سلمى وعبيد بن الأبرص لاتحادهما في غرض الحكمة.
- يشيد البحث في الإعراب النموذجي بطريقة فخر الدين قباوة في مورده النحوي، ويدعوا إلى مثل ذلك؛ لأن لعلم الصرف علاقة وثيقة بعلم النحو، وما زال النحو ينطلق من الصرف ليأتي ثمره وينعه.
- دعا البحث إلى تهذيب محاولات التيسير التي تريد التغيير؛ لأن التيسير في النحو ليس معناه الحذف والتبديل بقدر ما هو مجرد النظر في طرقنا التعليمية التقليدية.
- يدعو البحث إلى الاعتماد في تدريس النحو على النصوص العربية الفصيحة من الآيات القرآنية، وأحاديث خير البرية- محمد صلى الله عليه وسلم- وخطب العرب وأشعارهم، فتكون هذه النصوص معينه الذي لا ينضب ليكتسب لغة سليمة.
- دعا البحث إلى النظر في لغة الحديث والشريف، وإلى النظر في لغة القراءات القرآنية التي لم يمسهما الاستشهاد في الأغلب؛ للتعرف إلى لغتها وظواهرها.
- أما وإنا قد رأينا من فجوات البحث وثرغراته التي لم تسد، وما يزال الباب مفتوحاً في هذا المجال من الأشعار المضطربة، التي سبقتها الأحكام النقدية فضلت طريقها لتعالج لغوياً إن حدث اضطرابها شعرياً أو عروضياً؛ فإنه ليجدر بالجهود أن تتكاتف وتتوافق للنظر في هذه الأشعار من جوانب مختلفة، وتستقصي لغتها وأساليبها، فإن التركيب اللغوي هو الدال على صاحبه قبل أي شيء آخر في غياب الحقائق التاريخية. فالبدارَ البدارَ قبل الفوت، فإن الدراسة للغة حياة وتركها موت؛ إن أردنا لها حقاً رقيها ومناطقها لغيرها في سوح التفكير و التلاغي؛ لأن مواكبة الجديد لا يكون إلا بالانطلاق من القديم، واللغة العربية يتوجب أن تدرس في أرضها، ومن أبنائها حتى تستوعب الدراسة خصائصها، وتأتي على كل دقيقة من دقائقها، ويأتمن عليها من الأحقاد، ومن ثمة لا يضيرها أن تقرن بسوائها، وتباري في الدراسة قريناتها.

# ملحق بالبحث: نص المتعلقة

أَفْقَرَ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبٌ	فَالْقَطِيبَاتُ	فَالذُّنُوبُ <sup>1</sup>
فَرَاكِسٌ	فَتُعَالِبَاتٌ	فَدَاتٌ فِرْقَيْنِ
فَعَرْدَةٌ	فَقَفَا	عَرِيْبٌ <sup>3</sup>
وَبَدَّلَتْ مِنْ أَهْلِهَا وَحُوشًا	وَعَيَّرَتْ حَالَهَا	الْخُطُوبُ <sup>4</sup>
أَرْضٌ تَوَارَتْهَا شَعْرُوبٌ	وَكُلُّ مَنْ حَلَّهَا	مَخْرُوبٌ <sup>5</sup>
إِمَّا قَتِيلٌ وَإِمَّا هَالِكٌ	وَالشَّيْبُ شَيْنٌ	لِمَنْ يَشِيدُ <sup>6</sup>
عَيْنَاكَ دَمْعُهُمَا	سَرُوبٌ	كَأَنَّ شَأْنَيْهِمَا
وَاهِيَةٌ أَوْ مَعِيْنٌ	مُعِينٌ	مِنْ هَضْبَةٍ
أَوْ قَلْبٌ	بِبَطْنٍ	وَادٍ
أَوْ جَدَوْلٌ فِي ظِلَالِ نَخْلِ	لِلْمَاءِ	مِنْ تَحْتِهِ
تَصْبُؤُوا وَأَنْتَى لَكَ التَّصَايِي؟	أَنْتَى	وَقَدْ رَاعَكَ
إِنْ يَكُ حَوْلَ مِنْهَا أَهْلُهَا	فَلَا	بَدِيٌّ
أَوْ يَكُ قَدْ أَقْفَرَ مِنْهَا جَوْهَا	وَعَادَهَا	الْمَحَلُّ
فَكُلُّ ذِي نِعْمَةٍ	مَخْلُوسُهَا	وَكُلُّ ذِي أَمَلٍ

1 - ملحوب، القطيبات، الذنوب جميعها مواضع.

2 - ويروى: فتعالبات. وراكس وتعالبات مواضع، والقلب: البئر.

3 - ويروى: ففردة، وكذا: فقفا عير، وعريب: أحد، لا يستعمل إلا في النفي.

4 - ورواية الديوان؛ إن بدلت، ويروى: أن بدلت. والخطوب: جمع خطب، وهو الأمر الشديد.

5 - شعوب: اسم للمنية، ويروى: فكل من حلها، ومحروب: مسلوب.

6 - ويروى: إما قتيلاً، وإما هالكا بالنصب. والشين: العار والعيب.

7 - الشعيب: المزادة المنشقة (القربة من الماء)، والشان: مجرى الدمع.

8 - ويروى: أو معين معن، وفي الديوان: أو هضبة، والواهيّة: البالية، المعين: الذي يأتي على وجه الأرض من الماء فلا يردده شيء.

والممعن: المسرع. واللهورب: جمع لهب، وهو شق في الجبل.

9 - وفي الديوان: للماء من بينه سكوب. فلج: نهر صغير، قسيب: صوت جري الماء.

10 - الجدول: النهر الصغير، والسكوب: مصدر سكب إذا نصب وأفاض.

11 - تصبوا من الصبوة يعني العشق، أنتى لك: كيف لك، راعك: أفرعك.

12 - وفي الديوان: إن تك حالت وحول منها أهلها. البدئ: المبتدأ؛ يعني ليس أول ما خلا من الدار، وقد يكون بدئ بمعنى عجيب.

13 - وفي الديوان: أو يك أقفر منها جوها. جوها: وسطها، عاها: أصابها، والمحل والجذب واحد.

وَكُلُّ ذِي إِبِلٍ مَوْرُوتٌ      وَكُلُّ ذِي سَلْبٍ مَسْلُوبٌ<sup>2</sup>  
 وَكُلُّ ذِي غَيْبَةٍ يُوُوبٌ      وَغَائِبُ الْمَوْتِ لَا يُوُوبُ<sup>3</sup>  
 أَعَاقِرٌ مِثْلُ ذَاتِ رَحِمٍ؟      أَوْ غَانِمٌ مِثْلُ مَنْ يَخِيبُ<sup>4</sup>  
 مَنْ يَسْأَلِ النَّاسَ يَحْرِمُوهُ      وَسَأَلُ اللَّهِ لَا يَخِيبُ<sup>5</sup>  
 بِاللَّهِ يَسْتَدْرِكُ كُلَّ خَيْرٍ      وَالْقَوْلُ فِي بَعْضِهِ تَلْغِيْبٌ<sup>6</sup>  
 وَاللَّهُ لَيْسَ لَهُ شَرِيْبٌ      عَلَّامٌ مَا أَخْفَتِ الْقُلُوبُ<sup>7</sup>  
 أَفْلَحَ بِمَا شِئْتَ فَفَدَّ يُفْلِحُ بِالـ      ضَعْفٌ وَقَدْ يُخْذَعُ الْأَرِيْبُ<sup>8</sup>  
 لَا يَعِظُ النَّاسُ مَنْ لَا الـ      دَهْرٌ وَلَا يَنْفَعُ التَّلْيِيْبُ<sup>9</sup>  
 إِلَّا سَجِيَّاتُ مَا الْقُلُوبُ      وَكَمْ يَصِيْرَنَّ شَانِنًا حَبِيْبٌ<sup>10</sup>  
 سَاعِدٌ بِأَرْضٍ إِذَا كُنْتَ بِهَا      وَلَا تَقُلْ إِنِّي غَرِيْبٌ<sup>11</sup>  
 قَدْ يُوصَلُ النَّازِحُ النَّائِي وَقَدْ يُقْطَعُ نُو السُّهْمَةُ الْقَرِيْبُ<sup>12</sup>  
 وَالْمَرْءُ مَا عَاشَ فِي تَكْذِيْبٍ      طُوْلُ الْحَيَاةِ لَهُ تَعْذِيْبٌ<sup>13</sup>  
 بَلْ رُبَّ مَاءٍ وَرَدَّتْهُ أَجْنِيْنٌ      سَبِيْلُهُ خَائِفٌ جَدِيْبٌ<sup>14</sup>  
 رِيْشُ الْحَمَامِ عَلَى أَرْجَائِهِ      لِلْقَلْبِ مِنْ خَوْفِهِ وَجِيْبٌ<sup>1</sup>

1 - وفي الديوان: مخلوس، و المخلوس: المسلوب.

2 - ويروى: مورثها؛ أي يورثها غيره.

3 - يؤوب: يرجع.

4 - العاقر من النساء: التي لا تلد، ومن الرمال التي لا تنبت، ويريد بذات الرحم الولود.

5 - قال ابن الأعرابي: هذا البيت ليزيد بن صَبَّةَ الثقفي، وفي الديوان: من يسلم، وقد أورد الديوان البيت في موضع آخر، كما أنه أسقط البيتين التاليين لهذا البيت.

6 - تلغيب أي ضعف؛ رجل لغب: رجل ضعيف.

7 - علام: خبر ثان للفظ الجلالة، أخبر بالمفرد بعد الخبر بجملة "ليس".

8 - ويروى: أفلح بالحيم، يعني فز وانجح، وأفلح بالحاء من الفلاح وهو البقاء.

9 - ويروى: من لم يعظ الدهر، والتلييب: تكلف اللب من غير طباع ولا غريزة.

10 - "ما" صلة، والشانئ: المبعوض.

11 - وقيل: لا تقل إني غريب، أي ساعدهم ودارهم ولا تقل أنني غريب.

12 - النازح والنائي واحد، ويقطع: يعق، السهمة: النصيب.

13 - يقول الحياة كذب وطول العذاب على من أعطيها لمن يعاني من غير الدهر.

14 - آجن: متغير، خائف: أراد أنه مخوف المسلك. ويروى: بارب ماء صرّي وردته؛ جمع صرارة وهو المتغير الأصغر.

قَطَعْتُهُ غُدْوَةً مُشِيحاً	وَصَاحِبِي بَادِنٌ خَبُوبٌ <sup>2</sup>
عَيْرَانَةٌ مُؤَجَّجَةٌ فَقَارُهَا	كَأَنَّ حَارِكَهَا كَثِيبٌ <sup>3</sup>
أَخْلَفَ مَا بَازِلًا سَدِيسُهَا	لَا حِقَّةٌ هِيَ وَلَا نَيْبٌ <sup>4</sup>
كَأَنَّهَا مِنْ حَمِيرِ عَانَاتٍ	جُيُونَ بِصَفْحَتِهِ نُدُوبٌ <sup>5</sup>
أَوْ شَبَبٌ يَرْتَعِي الرُّحَامَى	تَلْفُهُ شَمٌّ أَلٌ هَبُوبٌ <sup>6</sup>
فَذَاكَ عَصْرٌ وَقَدْ أَرَانِي	تَحْمَلُنِي نَهْدَةٌ سُرْحُوبٌ <sup>7</sup>
مُضَبَّرٌ خَلْفَهَا تَضْبِيْبِرًا	يَنْشَقُّ عَن وَجْهَهَا السَّبِيبُ <sup>8</sup>
زَيْتِيَةٌ نَائِمٌ عُرُوقُهَا	وَلَيْنٌ أَسْرُهَا رَطِيبٌ <sup>9</sup>
كَأَنَّهَا لِقْوَةٌ طَلُوبٌ	تَخْرُ فِي فِي وَكْرَهَا الْقَلُوبُ <sup>10</sup>
بَاتَتْ عَلَى إِرِمٍ عَدُوبًا	كَأَنَّهَا شَيْخَةٌ رَقُوبٌ <sup>11</sup>
فَأَصْبَحَتْ فِي غَدَاةٍ قَرَّةٍ	يَسْقُطُ عَنْ رِيْشِهَا الضَّرِيبُ <sup>12</sup>

1 - أرجاؤه: نواحيه، الوجيب: الخفقان.

2 - مشيحا: مجدا، بادن: ناقة ذات بدن وجسم، خبوب: تخب في سيرها، قطعته: يعني الماء، ويروى: هبطته.

3 - ويروى: مضبر فقارها، والمؤجد: التي يكون عظم فقارها واحدا، ومضبر: موثق، الفقار: حَرَزُ الظهر، حاركها: منسجها(ما شخص من أصل الكتفين إلى أصل العنق) والكثيب: الرمل.

4 - أخلف السديس البازل؛ أي جعله خلفاً له. والسديس يثبت قبل البازل، يكون في السنة الثامنة، بينما البازل: آخر ناب يثبت للإبل. والحقة التي أتى عليها من نتاجها أربع سنين. والنيوب هي التي لها سبع عشرة سنة. وتسكين الياء من "هي" لغة بعض بني أسد وقيس وتميم.

5 - أي: كأن هذه الناقة حمار جون، والجون: يكون أبيض وأسود، وعانات: اسم موضع، وصفحته: جنبه، وندوب: آثار العض.

6 - الشبيب: الذي قد تم شبابه وسنه، ويريد هنا الثور الوحشي، والرخامي: نبت، والشمال: ريح الشمال، وهي باردة. ويروى: يحفر الرخامي، ويحتفر. وتلفه: يعني تأتيه من كل جانب، والهوب: الهابة.

7 - أي: ذاك عصر قد مضى، ونهدة: فرس مشرفة، وسرحوب: سريعة السير، وقيل طويلة الظهر.

8 - السبيب: شعر الناصية(في مقدم الرأس)، وهي: حادة البصر، فناصريتها لا تستر بصرها.

9 - ويروى: صليب. ويروى: ناعم، ونائم عرووقها: أي ساكنة لصحتها، أسرها: خلقها الذي خلقها الله عليه، ورطيب: مثنى، وقيل في قوله نائم عرووقها: أي ليست بناتنة العروق، وهي غليظة في اللحم.

10 - اللقوة: العقاب، لأنها سريعة التلقي لما تطلب، والقلوب: يعني قلوب الطير. ويروى: تيبس في وكرها القلوب، وفي الديوان: تُحْرَنُ في وكرها القلوب.

11 - ويروى: على إرم رابنة، والإرم: العلم، والعذوب: الذي لا يأكل شيئا، والرقوب: التي لا يبقى لها ولد. والشبخة: العجوز.

12 - ويروى: في غداة قر، ويروى: ينحط عن ريشها الضريب، والضريب: الجليد، وأصبحت: دخلت في الصباح.

- فَأَبْصَرْتُ ثَعْلَبًا سَرِيحًا      وَدُونَهُ سَبَسَبٌ جَدِيْبٌ<sup>1</sup>
- فَنَفَضْتُ رِيْشَهَا وَوَلَّتْ      فَذَاكَ مِنْ نَهْضَةِ قَرِيْبٌ<sup>2</sup>
- فَدَبَّ مِنْ رَأْيِهَا دَبِيْبًا      وَالْعَيْنُ جِمْلَاقٌ هَا مَقْلُوبٌ<sup>3</sup>
- فَنَهَضَتْ نَحْوَهُ حَثِيْثَةً      وَحَرَدَتْ حَرْدَهُ تَسِيْبٌ<sup>4</sup>
- فَاشْتَالَ وَارْتَاعَ مِنْ حَسِيْبٍ      وَفِعْلُهُ يَفْعُلُ الْمَذْوُوبُ<sup>5</sup>
- فَأَدْرَكَتْهُ، فَطَرَحَتْهُ      وَالصَّيْدُ مِنْ تَحْتِهَا مَكْرُوبٌ<sup>6</sup>
- فَجَدَلَتْهُ، فَطَرَحَتْهُ      فَكَدَحَتْ وَجْهَهُ الْجَبُوبُ<sup>7</sup>
- فَعَاوَدَتْهُ، فَرَفَعَتْهُ      فَأَرْسَأَتْهُ وَهُوَ مَكْرُوبٌ<sup>8</sup>
- يَضْغُو، وَ مِخْلَبُهَا فِي دَفِّهِ      لَا بُدَّ حَيْرُومُهُ مَنْقُوبٌ<sup>9</sup>

<sup>1</sup> - وفي الديوان: فأبصرت ثعلب من ساعة، ويروى: فأبصرت ثعلبا بعيدا، ويروى: ودون موقعه شخوب؛ والشناخيب: رؤوس الجبال. ويروى: ودونها سريخ؛ وهي أرض واسعة، والسبسب: الأرض المستوية، والجديب: الذي لا نبات فيه ولا مرعى.

<sup>2</sup> - وفي الديوان: " فنفضت ريشها وانتفضت وهي من نهضة قريب " النهضة: الطيران، ولت: التفتت متجهة نحو مكان الثعلب.

ويروى: " فنشرت ريشها، فانتفضت ولم تطر نهضها قريب "

<sup>3</sup> - وفي الديوان: يدب من حسها ديبيا، وقد اختلف الترتيب بين رواية التبريزي ورواية الديوان تقديماً وتأخيراً، ودب: يريد الثعلب، ويروى: ودب من حولها، والحماليق: عروق العين، وقيل الحملاق: جفن العين، وقيل: ما بين المأقن، وقيل: بياض العين ما خلا السواد، وقيل: العروق في بياض العين، والرأي: الروية، ودب: مشى رويداً، وفي الرواية: دب من رأيها ديبياً؛ دب: يعني راوغ وانطلق مسرعاً.

<sup>4</sup> - نهضت: طارت نحوه سريعة، حرادت: قصدت، تسيب: تنساب.

<sup>5</sup> - اشتال: يعني الثعلب، رفع ذنبه من حسيب العقاب، ويروى: من خشيتها، ومن حسيبها، المذؤوب: المزؤود، الفزع.

<sup>6</sup> - ويروى: فحوتته؛ يعني اختطفته، والمكروب: الواقع في البلاء الشديد، وعجز هذا البيت في الديوان هو: فكدحت وجهه الجيوب.

<sup>7</sup> - ويروى: " فرفعت، فوضعت " فكدحت وجهه الجيوب " وقد سقط هذا البيت من الديوان، والجبوب: الحجارة، وقيل:

الأرض الصلبة، وقيل: القطعة من المدر، وقيل: وجه الأرض، وجدلته: طرحته بالجدالة؛ وهي الأرض.

<sup>8</sup> - ابن الأعرابي لم يرو هذا البيت، ولم يرد في الديوان، وقوله: وَهُوَ؛ الصواب فيها " وَهُوَ " لغة لبعض بني أسد.

<sup>9</sup> - يضغو: يصيح؛ من الضغاء، ومخلبها: ظفرها، ودفه: جنبه، والحيزوم: الصدر.



مكتبة  
الطبعة

الألف

- 1- الأبدى(عبد الرحمان بن محمد بن محمد ابن القاسم المالكي النحوي ت 920هـ):شرح كتاب الحدود، تحقيق المتولي بن رمضان أحمد الدميري.
- 2- إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003.
- 3- إبراهيم السامرائي:
- المدارس النحوية أسطورة وواقع، عمان، دار الفكر، ط1، 1987.
- من سعة العربية، بيروت، دار الجبل، ط1، 1994.
- 4- إبراهيم محسن: التطبيق في الإعراب و الصرف، حلب، دار القلم العربي، ط1، 1995.
- 5- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1992.
- 6- ابن الأثير: الكامل في التاريخ، بيروت، دار الكتاب العربي، ط3، 1980.
- 7- أحمد أبو حاققة: معجم النفايس الوسيط، بيروت، دار النفايس، ط1، 2007.
- 8- أحمد أمين: فجر الإسلام، موفم للنشر.
- 9- أحمد الأمين الشنقيطي: شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، حققه وأتم شرحه: محمد عبد القادر الفاضلي، بيروت، المكتبة العصرية، 2005.
- 10- أحمد تيمور زيات: السماع والقياس، القاهرة، دار الآفاق، ط1، 2001
- 11- أحمد حساني:
- السمات التفريعية للفعل في البنية التركيبية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
- مباحث في اللسانيات، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- 12- أحمد حسن الزيات: تاريخ الأدب العربي، القاهرة، دار نهضة مصر.
- 13- أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، الجزائر، الشركة الجزائرية اللبنانية، ط1، 2007.
- 14- أحمد الخوص: قصة الإعراب، عين مليلة، دار الهدى، ص135.

- 15- أحمد عبد العظيم: المصطلح النحوي (دراسة نقدية تحليلية)، القاهرة، دار الثقافة، 1990.
- 16- أحمد علم الجندي: اللهجات العربية في التراث، ليبيا، دار العربية للكتاب، 1987.
- 17- أحلام ماهر محمد حميد: صيغة فعل في القرآن الكريم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2008.
- 18- أحمد رضا: متن اللغة بيروت، دار مكتبة الحياة، 1959
- 19- أحمد عثمان أحمد:
- في اللغة والأدب الجاهلي واللغة العربية، مكتبة الشروق.
- المعلقات دراسة أسلوبية، القاهرة، دار طيبة، 2007.
- 20- أحمد عبد الله فرهود: المعلقات العشر، حلب، دار القلم، ط1، 1988.
- 21- أحمد عبد الوهاب بكير: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997.
- 22- أحمد ماهر البقري، اللغة والمجتمع، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
- 23- أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية حسب منهج الألفية، عنابة (الجزائر)، دار الرجاء.
- 24- الأخفش الأصغر (أبو الحسن علي بن سليمان ت315هـ): كتاب الاختيارين المفضليات والأصمعيات، تحقيق: فخر الدين قباوة، دمشق، ط1، 1999.
- 25- الأزهر الزناد: ما بين المعجم والدلالة، بيروت، دار العربية للعلوم ناشرون، ط1.
- 26- الاستربادي رضي الدين (686هـ): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد الزقزاق و آخرون، دار الفكر، 1975.
- 27- الاسفرائيني: اللباب في علم الإعراب، تحقيق: شوقي المعري، بيروت، مكتبة لبنان، ط1، 1996.
- 28- ابن الأنباري (577هـ):

- كتاب أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العراقي.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- 29- أديب النوايسة: المعجم الشامل للقبائل العربية والأمازيغية، عمان، دار كنوز للمعرفة العلمية، ط1، 2007.
- 30- أنطوان الدحداح: معجم لغة النحو العربي، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط3، 2001.
- 31- الأصفهاني أبو الفرج: الأغاني، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، 2004.
- 32- إميل بديع يعقوب: موسوعة أمثال العرب، بيروت، دار الجبل.
- 33- إيمان بقاعي: معجم الإعراب، البليدة، الدار الثقافية، ط1، 2009.

#### الباء

- 34- بدوي طبانة: معجم البلاغة العربية، بيروت، دار ابن حزم، ط4، 1997.
- 35- بطرس البستاني: أدباء العرب في الجاهلية و صدر الإسلام، بيروت، دار نظير عبود، 1989
- 36- البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط1.
- 37- بوعلام بن حمودة : مفاتيح اللغة العربية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 38- بوقرة نعمان: المدراس اللسانية المعاصرة، القاهرة، مكتبة الآداب.

#### التاء

- 39- التبريزي: الخطيب التبريزي، شرح المعلمات العشر، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية، 2012.

- 40- التفناني مسعود بن عمر بن سعد الدين: شرح مختصر التصريف العزي في فن التصريف، تحقيق عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط8، 1997.
- 41 - تمام حسان:  
- الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة، عالم الكتاب، ط2009.  
- الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط1، 2000.  
- اللغة بين المعيارية والوصفية، القاهرة، عالم الكتب، 2000.  
- اللغة العربية معناها ومبناها، طبعة عالم الكتب.  
- مفاهيم و مواقف في اللغة والقرآن، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 2010.  
- مناهج البحث في اللغة: الدار البيضاء، دار الثقافة، 1986.
- 42- التواتي بن التواتي: المدارس اللغوية في العصر الحديث، الجزائر، دار الوعي، ط2.

#### الثاء

- 43- ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى (291هـ):  
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007.  
- الفصح، تحقيق ودراسة: صبيح التميمي، دار الشهاب.

#### الجيم

- 44- الجاحظ (255هـ):  
- البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجبل.  
- الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجبل، 1999.
- 45- عبد القاهر الجرجاني (471هـ):  
- دلائل الإعجاز، قراءة محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ط3، 1992.  
- العوامل النحوية، تحقيق و شرح محسن قطب معالي، الإسكندرية، مؤسسة حورس، ط2، 2010.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الريشة، 1986.
- 46- الجرجاني علي بن محمد بن علي (816هـ): التعريفات، تحقيق نصر الدين تونسي، القاهرة، شركة القدس، ط1، 2007.

- 47- جرير: الديوان، ضبط وشرح: إيليا الجاوي، الجزائر، دار الأبحاث للترجمة والنشر، ط1، 2009.
- 48- الجمحي محمد ابن سلام (232هـ): طبقات فحول الشعراء: تحقيق محمود أحمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني.
- 49- جمال حسين أمين إبراهيم: بنية الكلمة العربية، دراسة لجغرافيا التنوع اللهجي في ضوء القراءات القرآنية، دمشق، مؤسسة الرسالة ناشرون، 2008.
- 50- جميل علوش: الإعراب النموذجي في النظرية والتطبيق، عمان، الطبعة، 1998.
- 51- الجويني أبي يعقوب يوسف بن طاهر النحوي(549هـ): فرائد الخرائد في الأمثال، تحقيق عبد الرزاق حسين، الأردن، دار النفائس.
- 52- ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني 391هـ):
- الخصائص: تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الكتاب العربي.
  - اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، بيروت، عالم الكتب، ط2، 1985.
  - المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998.
  - المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله الأمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954.

## الحاء

- 53- حسن خميس الملخ:
- التفكير العلمي في النحو العربي، عمان، دار الشرق، ط1، 2002.
  - رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، عمان، دار الشروق، ط1، 2007.
- 54- حسن عباس: النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، ط14.
- 55- حسن ظاظا: الساميون ولغاتهم، تعريف بالقرايات اللغوية والحضارية عند العرب، دمشق، دار القلم، ط2، 1990.
- 56- حسني عبد الجليل يوسف:

- الأدب الجاهلي قضايا وفنون ونصوص، القاهرة، المختار، الطبعة الثانية، 2003.
- علم العروض، القاهرة، المختار، ط1، 2003.
- اللغة العربية بين الأصالة والمعاصرة خصائصها ودورها الحضاري وانتصارها، الاسكندرية، دار الوفاء، ط1، 2007.
- 57- حسن عبد الجواد الأسدي: مفهوم الجملة عند سيبويه: بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2007.
- 58- حسن موسى الشاعر: تطور الآراء النحوية عند ابن هشام، دار البشير، ط1، 1994.
- 59- حسين الحاج حسن: حضارة العرب في عصر الجاهلية، بيروت، المؤسسة الجامعية، ط4، 2006.
- 60- حسين منصور الشيخ: الجملة العربية، دراسة في مفهوماتها وتقسيماتها النحوية، بيروت، المؤسسة العربية، ط1، 2001.
- 61- حنا الفاخوري: الموجز في الأدب العربي وتاريخه، بيروت، دار الجيل، الطبعة الثالثة، 2003م.

#### الخاء

- 62- خديجة الحديثي: المدارس النحوية، الأردن، دار الأمل، ط2، 2001.
- 63- محمد بن مصطفى الخضري الشافعي: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، شرح وتعليق: تركي فرحان المصطفى، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2005.
- 64- ابن خلدون: المقدمة، تحقيق: درويش الجويدي، بيروت، المكتبة العصرية، صيدا، ط2، 1996.
- 65- خلف الأحمر (180هـ): مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، 1961.
- 66- ابن خلكان: وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ط4، 2005.
- 67- الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ):
  - الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985،
  - كتاب العين، تحقيق: أحمد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2003.

- كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، العراق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام.

68- خالد سعد شعبان: أصول النحو عند ابن مالك، القاهرة، مكتبة الآداب، ط1، 2006.

69- ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة.

70- خلود بنت دخيل آل خوار: مغني الألباب عن كتب الصرف والإعراب، عمان، دار الفكر، ط1.

71- خير الدين فتاح عيسى القاسمي: أبحاث ودراسات في النحو العربي، دار الكتب والوثائق القومية، 2012.

### الراء

72- رابع بومعزة:

- الجملة الوظيفية في القرآن الكريم، صورها، بنيتها العميقة، وتوجيهها الدلالي، عمان، عالم الكتب الحديث، ط1، 2007.

- الجملة في القرآن الكريم، صورها وتوجيهها البياني، دمشق، دار مؤسسة رسلان، 2008.

- الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي، دمشق، دار مؤسسة رسلان.

73- رضوان محمد حسين النجار:

- الحس الجمالي في النقد الأدبي الاستحساني، تلمسان، مطبعة كنوز، ط1، 2010.

- الخليل إلى الخليل، تلمسان، مطبعة برصالي.

- دراسات في الأدب الجاهلي وأدب صدر الإسلام، مطبعة برصالي، ط2، 2009.

- اللآلئ المنظومة في أمالي البحث ومناهجه المعلومة، تلمسان، مطبعة برصالي، ط1، 2009.

- المنظومة في العروض و القوافي الموسومة، تلمسان، برصالي، ط1، 2007، ص 164.

74- رفعت كاظم: المنهج التوليد التحويلي، عمان، دار دجلة، ط2009.

75- ريمون طحان: الألسنية العربية، بيروت، دار الكتاب اللبنانية، ط2، 1981.



- 76- الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، دار مكتبة الحياة.
- 77- الزبيدي(أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي): طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف.
- 78- زبير دراعي: محاضرات في موسيقى الشعر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
- 79- الزركلي خير الدين: معجم الأعلام، دار العلم للملايين، ط17، 2007.
- 80- الزمخشري (538هـ):
- أساس البلاغة، بيروت، دار صادر، ط1، 1992.
  - المفصل في صناعة الإعراب، تقديم إميل بديع يعقوب، محمد علي بيضون، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1999.
- 81- زين كامل الخويسكي:
- الجملة الفعلية استفهامية ومؤكدة في شعر المتنبي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1986.
  - الجملة الفعلية المنفية في شعر المتنبي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1986.
  - سر الإعراب، الإسكندرية، دار الوفاء.
- 82- زهير بن أبي سلمى: الديوان، شرح حمدو الطماش، بيروت، دار المعرفة، ط2، 2005.
- 83- الزوزني(أبو عبد الله الحسين بن علي بن الحسين 486هـ):
- شرح المعلقات السبع الزوزني: الطبعة الرابعة، 1980.
  - شرح المعلقات العشر، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1991.
  - شرح المعلقات العشر، بيروت، دار الفكر، 2010.

- 84- ابن السراج (316هـ): الأصول في النحو: تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985.

- 85- سعد بوفلاقة: دراسات في الأدب الجاهلي، النشأة والتطور والفنون والخصائص، منشورات باجي مختار، عنابة.
- 86- سعيد الأفغاني: في أصول النحو، دمشق، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994.
- 87- سليمان فياض، النحو العصري، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص39 2006.
- 88- سناء حميد البياتي: قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، عمان، دار وائل، ط1، 2003.
- 89- ابن السكيت أبو يوسف يعقوب(244هـ): إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، طبعة دار المعارف.
- 90- سامي يوسف أبو زيد، منذر كفاي: الأدب الجاهلي، دار المسيرة، ط1، 2011.
- 91- السهيلي: نتائج الفكر في النحو: تحقيق: أحمد عبد الموجود، والشيخ علي معوض، بيروت، ط1، 1992.
- 92- سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر(180هـ): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجبل، ط1، 1991.
- 93- السيد أحمد الهاشمي (1878-1943): جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، بيروت، مؤسسة المعارف.
- 94- سيدي محمد ولد داد وأحمد: ألفية النحو العربي، الجزائر، دار المعرفة، 2009.
- 95- السيوطي أبو عبد الرحمان جلال الدين (911هـ):
- الأشباه والنظائر في النحو: تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، بيروت المكتبة العصرية، صيدا، 2006
- بغية الوعاة في طبقة اللغويين والنحاة، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2004.
- المزهر في علوم اللغة و آدابها: ضبط فؤاد على منصور، بيروت، دار الكتب العلمية ، ط1، 1998.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوقيفية.

## الشين

- 96- شذى جرار: إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، عمان، دار اليازوري، 2006.
- 97- شعبان صلاح: الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط، القاهرة، دار غريب، 2005.
- 98- شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، بيروت، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، ط1، 2004.
- 99- الشنتريني: تلقح الألباب على فضائل الإعراب، عمان، جدارا، ط1، 2006.
- 100- شوقي ضيف:
- فصول في الشعر و نقده، مصر، دار المعارف.
  - المدارس النحوية، شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط7.
- 101- الشوكاني (ركن الدين جمال الإسلام بن محمد بن محمد ابن الحسن الحاوزاني الشوكاني: القواعد والفرائد في الإعراب، تحقيق عبد الله بن حمد الخثران، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993.
- 102- شيماء رشيد زنكنة: الخلاف النحوي في ترتيب الجملة، عمان، دار صفاء، ط1، 2011، ص77.

## الصاد

- 103- صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، ط16، 2004.
- 104- صبحي عمر شو: أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم، عمان، دار الفكر، 2008.
- 105- الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، المكتبة التوفيقية.
- 106- صابر بكر أبو السعود: النحو العربي دراسة نصية، القاهرة، دار الثقافة، 1987.
- 107- صبري إبراهيم السيد: لغة القرآن الكريم في سورة النور، دراسة في التركيب النحوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994.
- 108- محمد علي الصابوني: مختصر تفسير ابن كثير، بيروت، دار القرآن الكريم، ط7، 1987.

109- الصادق خليفة راشد: درو الحرف في أداء معنى الجملة، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1996.

110- الصديقي محمد علي بن علان: إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل ، تعليق: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2001.

111- صالح بلعيد:

- فقه اللغة العربية، دار هومة، 2003.

- النحو الوظيفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

### الطاء

112- الطبري أبو جعفر محمد بن جرير (310هـ): بيروت، دار الفكر، 1984.

113- طه حسين: من تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي والإسلامي، بيروت، دار العلم، ط1991.

114- الطيب محمد سليمان: موسوعة القبائل العربية، القاهرة، دار الفكر العربي، 2001.

### الظاء

115- ظبية سعيد السليطي: تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2002.

116- ظاهر شوكة البياتي: تيسير الإعراب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، 2004.

### العين

117- عبد الجبار توامة:

- التعدية والتضمين في الأفعال في العربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

- زمن الفعل في اللغة العربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

118- عبد الجليل مرتاض:

- بواذر الحركة اللسانية الأولى عند العرب، بيروت، مؤسسة الأشرف، ط1، 1988.

- دراسة في الساميات واللهجات العربية القديمة، الجزائر، دار هومة، طبعة 2005.

- العربية بين الطبع والتطبع، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- في رحاب اللغة العربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2007.
- الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، الجزائر، دار هومه، ط2، 2009.
- اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي، دار الغرب، 2000.
- اللغة والتواصل، الجزائر، دار هومة.
- مباحث لغوية في ضوء الفكر اللساني الحديث، الجزائر العاصمة، ثالة، 2003.
- مفاهيم لسانية ديسوسورية، دار الغرب.
- الموازنة بين اللهجات العربية الفصيحة، دار الغرب، 2002.
- الوظائف النحوية في مستوى النص، الجزائر، دار هومة، 2011.
- 119- عبد الحميد السيوري: أسس النحو العربي قواعد وتدريبات، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1996.
- 120- عبد الحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية، الأردن، دار الحامد، ط1، 2003.
- 121- عبد القادر عبد الجليل: المعجم المعياري لشبكات الفصائل النحوية، عمان، دار الصفاء، ط1، 2007.
- 122- عبد الخالق زغير عدل: بحوث نحوية في الجملة العربية، العراق، زند للطباعة والنشر، ط1، 2011.
- 123- ابن عبد ربه: العقد الفريد، تحقيق محمد عبد القادر شاهين، بيروت، المكتبة العصرية، 2004.
- 124- عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزائر، موفم للنشر، 2007.
- 125- عبد السلام هارون: قطوف أدبية دراسات نقدية في التراث العربي، مكتبة السنة، ط1، 1986.
- 126- عبد العزيز نبوي: دراسات في الأدب الجاهلي، مؤسسة المختار، ط3، 2004.
- 127- عبد العزيز جمعة الموصلي: شرح ألفية ابن معط، تحقيق ودراسة: علي موسى الشوملي، الجزائر، دار البصائر، ط1، 2007.
- 128- عبد العال سالم مكرم:

- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، الكويت، مؤسسة علي جراح الصباح، 1987.
- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1993.
- قضايا قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1988.
- 129- عبد الفتاح محمد: الفصح في اللغة والنحو حتى أواخر القرن الرابع الهجري، عمان، دار جرير، ط1، 2008.
- 130- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، (رؤية جديدة في النحو العربي).
- 131- عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، الدار البيضاء، دار توبقال، ط1985.
- 132- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتبويب: إبراهيم قلاتي، عين مليلة، دار الهدى.
- 133- عبد الله أحمد بن أحمد محمد: النحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل، عمان، دروب، الطبعة العربية، 2011.
- 134- ابن عبد الله أحمد شعيب: معجم الأدوات النحوية وإعرابها، بيروت، الشركة الجزائرية اللبنانية، ط1، 2008.
- 135- عبد الله بوخلخال: التعبير الزمني عند النحاة، العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.
- 136- عبد المجيد عيساني: النحو العربي بين الأصالة والتجديد (دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية)، بيروت، دار ابن حزم.
- 137- عبد الملك مرتاض:
- قضايا الشعرية، متابعة وتحليل لأهم قضايا الشعر المعاصرة، وهران، منشورات دار القدس، ط1، 2009.
- نظرية البلاغة، وهران، دار القدس العربي، 2010.
- نظرية اللغة العربية، تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، الجزائر، دار البصائر، 2012.
- السبع المعلقة، الجزائر، دار البصائر.

138- عبده الراجحي:

- التطبيق النحوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط2، 1998.

- دروس في كتب النحو، بيروت، دار النهضة العربية، 1975.

- النحو العربي والدرس الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، 1971.

- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

139- عبيد بن الأبرص، الديوان، بيروت، دار صادر، 1964.

140- أبو هلال العسكري: جمهرة الأمثال، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى،

1988.

141- ابن عصفور الإشبيلي(669هـ): مُثُلُ المقرب، تحقيق صلاح محمد المليطي، القاهرة،

دار الآفاق العربية، 2006.

142- عاطف محمد خليل: بناء الجملة في جمهرة رسائل العرب، إربد الأردن، عالم الكتب

الحديث، ط1، 2004.

143- العكبري:(أبو البقاء العكبري): مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني،

بيروت، دار الشروق العربي، الطبعة الأولى، 1992.

144- علي جابر المنصوري: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، عمان، الدار العلمية

الدولية، ط1، 2002.

145- علي أبو المكارم:

- أصول التفكير النحوي، القاهرة، دار غريب، ط1، 2006.

- التراكيب الإسنادية، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2007.

- الجمل الاسمية، القاهرة، مؤسسة المختار، الطبعة الأولى 2007.

- الجملة الفعلية، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2007.

- مقومات الجملة العربية، القاهرة، دار غريب ط1، 2006.

- المدخل إلى دراسة النحو العربي، القاهرة، دار غريب، ط1، 2006.

146- علي بهاء الدين بوخود: المدخل النحوي تطبيق وتدريب في النحو العربي، المؤسسة

الجامعية للدراسات .

147- علي محمود النابلي: ما يدور بين الاسمية والفعلية، دار الكتب الحديث، القاهرة، 2003.

148- عمر بن أبي ربيعة: الديوان، بيروت، الشركة اللبنانية للكتاب.

149- عمر رضا كحالة، القبائل العربية القديمة و الحديثة، بيروت، دار العلم لملايين، الطبعة الثانية، 1968.

150- عنتر بن شداد: الديوان، بيروت، دار بيروت، 1984.

151- العيني (بدر الدين العيني): شرح المراح في التصريف، تحقيق عبد الستار جواد، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2007.

152- عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره، حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

#### الفاء

153- فتح الله محمد سليمان: الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004.

154- فخر الدين قباوة:

- إعراب الجمل وأشباه الجمل: بيروت، دار الآفاق، ط2، 1981.

- تحليل النص النحوي، الجزائر، دار الوعي، ط2.

- تصريف الأفعال والأسماء

- المورد النحوي، نماذج تطبيقية في الإعراب والصرف، دمشق، دار الفكر، ط5،

2002.

155- الفارابي: أبو نصر الفارابي: كتاب الحروف، تحقيق وتعليق وتقديم: محسن مهدي، بيروت، دار المشرق.

156- الفرزدق: الديوان، شرح وتقديم كرم البستاني، دار الأبحاث، ط1.

157- الفارسي (أبي علي الفارسي 277)، المسائل الشيرازيات، تحقيق: حسن بن محمود هنداوي، الرياض، كنوز إشبيليا، ط1، 2004.



158- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجبل، ط1، 1991.

159- فاضل صالح السامرائي:

- الجملة العربية والمعنى، عمان، دار الفكر، ط1، 2007.

- الدراسات النحوية واللغوية، دار النذير.

- معاني النحو، عمان، دار الفكر، ط3، 2008.

- التعبير القرآني، عمان، دار عمار، ط4، 2006.

160- الفاكهي: كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، تقديم وتحقيق: عبد الرحمان بن عبد القادر المعلمي، بيروت، مكتبة الإرشاد ط1، 2009.

161- فهد خليل زايد، النحو الميسر التعليم الذاتي، عمان، دار اليازوري، 2006

162- الفيروز أبادي: البلغة في تاريخ أئمة اللغة، مراجعة: بركات يوسف هبود، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 2001.

163- الفيومي: المصباح المنير، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 1996.

#### القاف

164- ابن قتيبة(276هـ): الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، 2003.

165- أبي زيد القرشي: جمهرة أشعار العرب، بيروت، دار المسيرة، 1978

166- قطرب أبو علي محمد بن المستنير قطرب(207هـ):

- كتاب الفرق، تحقيق ودراسة: صبيح التميمي، محمد علي الرديني، بيروت،

مؤسسة الأشرف، ط1995.

- مثلث قطرب، عمار بن خميس، دار ابن حزم.

167- قطبي الطاهر:

- أسلوب الاستفهام في ديوان عمر بن أبي ربيعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

- بحوث في اللغة والاستفهام النحوي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1994.

168- القفطي جمال الدين: إنباه الرواة عن أنباه النحاة، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، 2004.

169- ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعراء و آدابه، تحقيق ، محمد قزاقزان و آخرون، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1988.

### الكاف

170- كارلوا نالينوا: تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى بني أمية، مصر، دار المعارف، ط2.

171- كريم ناصح الخالدي:

- أصالة النحو العربي، عمان، دار صفاء، ط1، 2005.

- نظرات في الجملة العربية، عمان دار صفاء، ط1، 2005.

172- كاصد الزيدي: دراسات نقدية في اللغة والنحو، عمان، دار أسامة، ط1، 2003.

### اللام

173- اللغوي (أبو الطيب اللغوي): مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 2002.

174- لوحيشي ناصر: الميسر في العروض و القافية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

### الميم

175- المؤدب(القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب): دقائق التصريف، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، حاتم صالح الضامن، حسن تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1987.

176- المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي 285هـ): المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1994.

177- محمد أحمد برفاق: النحو المنهجي، مطبعة لجنة البيان العربي.

178- مبارك مبارك: قواعد اللغة العربية، بيروت، دار الكتاب العالمي، ط2 1998.

179- محمد إبراهيم عبادة:

- الجمل في النحو المنسوب للخليل، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- الجملة العربية دراسة لغوية، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- النحو التعليمي في التراث العربي الإسكندرية، منشأة المعارف، 1986.
- النحو العربي أصوله وأساسه وقضاياها وكتبه مع ربطه بالدرس الحديث، القاهرة، مكتبة الآداب، ط1 2009.
- 180- محمد جمال صقر: الأمثال العربية القديمة، دراسة نحوية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000.
- 181- محمد حسني مغالسة، النحو الشافي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3، 1997.
- 182- محمد حماسة عبد اللطيف:
- بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار غريب.
- الجملة في الشعر العربي، القاهرة، دار غريب، 2005.
- النحو الأساسي، بالاشتراك مع أحمد مختار عمر ومصطفى النحاس الزهران، الكويت، دار السلاسل، ط4، 1994.
- 183- محمد الخضر حسين: نقض كتاب في الشعر الجاهلي، طبعة المكتبة الأزهرية بالقاهرة.
- 184- محمد سعيد إسبر: الخليل معجم في العروض، بيروت، دار العودة، ط1، 1986.
- الجامعية، 2003.
- 185- محمد السيد أحمد عزوز: موقف اللغويين إزاء القراءات القرآنية الشاذة، عالم الكتب، ط1، 2001.
- 186- محمد صبري راضي: تجديد دماء اللغة العربية، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2006.
- 186- محمد بن صالح العثيمين محمد بن أحمد الهاشمي: الدرّة النحوية في شرح الأجرومية، القاهرة، دار ابن الجوزي، ط1، 2006.
- 187- محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، القاهرة، دار المعارف.
- 188- محمود عبد الله شكر: دلالة الجملة الاسمية في القرآن الكريم، عمان، دار دجلة، ط1، 2009.

- 189- محمد عوني عبد الرؤوف: قواعد اللغة العبرية، القاهرة، مكتبة الآداب، 2006.
- 190- محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، القاهرة، دار السلام، ط1، 2006، ص2416
- 191- محمد علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، عين مليلة الجزائر، دار الهدى، 2007، ص. 176.
- 192- محمد مرتاض: مفاهيم جمالية في الشعر العربي القديم: الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.
- 193- محمد سالم محسن: تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن، بيروت، دار الكتاب العربي، 1987.
- 194- محمود أحمد نحلة:
- في المصطلح النحوي، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1994.
- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، بيروت، دار النهضة العربية، 1988.
- نظام الجملة في شعر المعلقات، دار المعرفة الجامعية، 1991.
- 195- محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ، بيروت، دار النهضة العربية.
- 196- محمود سليمان ياقوت:
- الصرف التعليمي، والتطبيق في القرآن الكريم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي، وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة
- الكتاب بين المعيارية والوصفية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989.
- 197- محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، المجالات والاتجاهات، القاهرة، الدار المصرية السعودية، ط4.
- 198- مختار بوعناني: نحو الجمل، وهران، الفجر، 1995.
- 199- مختار عطية: الجملة الفعلية في شعر محمد بن حازم الباهلي (دراسة أسلوبية)، الاسكندرية، دار الوفاء.
- 199- امرؤ القيس: الديوان، بيروت، دار صادر.

- 200- الشريف المرتضى: أمالي المرتضى، غرر الفرائد ودرر القلائد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الكتاب العربي، ط2، 1967.
- 201- مصطفى جطل: نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث الهجري، سوريا، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1978.
- 202- مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، القاهرة دار نوبار، ط1979.
- 203- مصطفى سعيد الصليبي: الجملة الفعلية في مختارات ابن الشجري(دراسة نحوية تطبيقية إحصائية)، الجزائر، دار هومة.
- 204- مصطفى السقا: مختارات من الشعر الجاهلي، بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2007م. ص27.
- 205- مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، القاهرة، مكتبة الإيمان، ط1، 1997.
- 206- مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، القاهرة، دار الغد الجديد، ط1، 2007.
- 207- مصطفى السيوفي: تاريخ الأدب في العصر الجاهلي، القاهرة، الدار الدولية، ط1، 2008.
- 208- مطهري صفية: الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، دمشق، منشورات اتحاد كتاب العرب، 2003.
- 209- المنصف عاشور: التركيب عند ابن المقفع في مقدمات كلية ودمنة، الجزائر، ديوان المطبوعات، 1982،
- 210- ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمان السيد، محمد بدوي المفتون، هجر للطباعة، ط1، 1990.
- 211- ابن منظور: لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، دار المعارف.
- 212- مهدي المخزومي: النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت، المكتبة العصرية، ص57.
- 213- المهلهل بن ربيعة: الديوان، شرح وتقديم طلال حرب، الدار العالمية.
- 214- منير سلطان: بديع التراكيب في شعر أبي تمام (الكلمة والجملة)، الإسكندرية، منشأة المعارف، ط3 1973.

- 215- الميداني: مجمع الأمثال، بيروت، دار مكتبة الحياة.  
216- ميشال زكرياء: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، 2004، ص58.

### النون

- 217- النابغة الذبياني: بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، 1986.  
218- نجاة عبد العظيم الكوفي: أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1989.  
219- نجيب محمد البهيتي:  
- تاريخ الشعر العربي حتى آخر القرن الثالث الهجري، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1989.  
- المعلقات سيرة وتاريخا: الدار البيضاء، ط1، 1982.  
213- أبو جعفر محمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس(338هـ):  
- شرح القوائد المشهورات، بيروت، دار الكتب العلمية.  
- عمدة الكتاب، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 2004.  
214- ابن النحاس: التعليقة على المقرب، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، عمان، وزارة الثقافة، 2004.  
215- ندى عبد الرحمان الشايح: معجم لغة دواوين الشعراء، المعلقات العشر تأصيلا ودلالة وصرفا، بيروت، مكتبة لبنان، ط1، 1993.  
216- نهاد الموسى، عودة أبو عودة: علم الصرف، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق، 2008.  
217- نوار عبيدي: التركيب في المثل العربي القديم، مطبعة المعارف، ط1، 2005.

### الهاء

- 218- ابن هشام الأنصاري:  
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تقديم: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تحقيق محي الدين محمد عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: تقديم، إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2004.
- شرح قواعد الأعراب: تحقيق محمد بن مصطفى القوجري، بيروت، دار الفكر، ط1، 1997.
- شرح اللحة البذرية في علم اللغة العربية، تحقيق: هادي نهر، بغداد، مطبعة الجامعة بمساعدة الجامعة المستنصرية، 1977.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، بيروت، المكتبة العصرية، 1995.
- 219- هادي نهر:
- الإتقان في النحو وإعراب القرآن، عمان، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، 2010.
- التراكيب اللغوية، عمان، دار اليازوري، 2004.
- النحو التطبيقي، إربد الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2008.
- نحو الخليل من خلال الكتاب، عمان، اليازوري، 2006.
- 220- هلال عبد الغفار حامد، اللهجات العربية نشأة وتطور، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998.

### الياء

- 221- ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، إربد الأردن، عالم الكتب الحديث، 2008.
- 222- ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: عبد الحسين المبارك، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1988.
- 223- يوسف خليف: الروائع في الشعر الجاهلي، الهيئة المصرية العامة، 1983.
- 224- يعقوب بكر السيد: نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع، دار النهضة العربية، 1970.
- 225- ياقوت الحموي: معجم البلدان، بيروت، دار صادر.

## الكتب المترجمة

- 226- إيفالد فاجنر: أسس الشعر العربي الكلاسيكي، ترجمة: سعيد حسن بجيري: القاهرة ، مؤسسة المختار ، الطبعة الأولى: 2008.
- 227- براجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط2، 1994.
- 228- بلاشير: تاريخ الأدب العربي، ترجمة إبراهيم الكيلاني، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1973.
- 229- فرديناند دي سوسير: علم اللغة العام، ترجمة يونيل يوسف عزيز، بغداد، دار آفاق عربية، 1985.
- 230- ماري نوال غاري باريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس، ط1، 2007.

## الرسائل الجامعية

- 231- أمين مصري: شعرية الإيقاع في القصيدة العربية الجاهلية، رسالة دكتوراه، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012م – 1433هـ.
- 232- بلقاسم إيمان فاطمة الزهراء: التركيب النحوي للفعل في معلقة امرئ القيس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد اللغات والآداب، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009.
- 233- توامة عبد الجبار: القرائن المعنوية في النحو العربي ، رسالة الدكتوراه، معهد الآداب واللغة العربية ، جامعة الجزائر، 1994.
- 234- لحسن بلشير: تركيب الجملة في مقامات الحريري، رسالة لنيل شهادة الماجستير من معهد الآداب واللغة العربية، جامعة تلمسان، 1994.
- 235- عبد الجليل مرتاض: دراسة سائنكسية للهجات العربية القديمة، رسالة دكتوراه، معهد اللغة والأدب العربي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 1994.
- 236- عبد الكريم براشد: التضمين في اللسان العربي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، 2004.



## المجلات

- 237- مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، العدد الأول، مج2، نوفمبر. 2000
- 238- مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الثاني، 1999.
- 239- مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، مجلة فصلية، 2001.

# فهرس الموضوعات

الإهداء

شكر وتقدير

كشاف الرموز و الإشارات

.....مقدمة

أ.....

المدخل: معلقة عبيد بين الشعر

1.....الجاهلي

أولاً: المعلقات

03.....الجاهليات

1-1: الشعر العربي (فذلقة

04.....تاريخية).

2-1: تعريف

12.....المعلقات

3-1: المعلقات بين السبعة

17.....والعشرة.

ثانياً: عبيد بن الأبرص، معلقته و

22.....شعره

1-2: عبيد بن

23.....الأبرص

:2-2

.....شعر عبيد

28...

معلقة :3-2

37.....عبيد

حصيلة :ثالثاً:

43.....المدخل

التركيب :الأول: الفصل

45.....النحوي

في التركيب مفهوم :أولاً:

47.....النحو

اللغة التركيب في :1-1

48.....والاصطلاح

التركيب :2-1

48.....الإفرادي

أ- المركب

.....الإضافي

49

ب- المركب

.....المزجي

50

ج- المركب

.....الوصفي

51

المركب 3-1:

52.....الإسنادي

أ- قرينة

.....الإسناد

53..

والمسند ب- المسند

55.....إليه

ج- علم

.....التراكيب

57....

مفهوم ثانيًا:

59.....الجملة

عند الجملة 1-

60.....القدماء

1-1: الجملة العربية (اصطلاح

61.....المصطلح)

هي الجملة 2-1:

63.....الكلام

أ- ابن

.....جني

64.....

ب- عبد القاهر

66.....الرجاني

ج- أبو البقاء

.....العكري

66

.....الزمخشري

67.....

3-1: الجملة غير

67.....الكلام

أ- رضي الدين

67.....الاسترابادي

ب- ابن هشام

68.....الأنصاري

ج- جلال الدين

69.....السيوطي

4-1: تقسيم الجملة عند

70.....القدماء

• تقسيم الجملة عند ابن

71.....هشام

2- الجملة عند

73.....المحدثين

1-1: إشكالية

74.....العامل

الاتجاه 2-1:

75.....المحافظ

الاتجاه 3-1:

76.....المجدد

أ- تمام

.....حسان

76....

ب- إبراهيم

.....أنيس

77

ج- مهدي

.....المخزومي

77.

عند الجملة تقسيم 4-1:

78.....المحدثين

أ- الاتجاه

.....الأول

78.

ب-الاتجاه

.....الثاني

79.

ج-الاتجاه

.....الثالث

80.

د- الاتجاه

الرابع.....

81.

3- الجملـة عند

83.....الغربيين

1-1: الجملـة عند فرديناند دي

85.....سوسير

1-2: الجملـة عند

86.....بلومفيلد

1-3: الجملـة عند أندري

88.....مرتنيه

1-4: الجملـة عند نوام

90.....تشومسكي

ثالثاً: حصيلة الفصل

93.....الأول

الفصل الثاني: الجملـة الفعلية في

97.....المعلقة

أولاً: الجملـة مفهوم

99.....الفعلية

أ- الفعل.....

100.....



ب-

الفاعل.....

104.....

ج- الأشكال ..... النمطية ..... للجملة

الفعلية..... 107.....

ثانياً: ..... الزمن ..... في ..... الجملة

الفعلية..... 110.....

ثالثاً: ..... أنماط ..... الجملة ..... الفعلية ..... في

المعلقة..... 113.....

النمط ..... الأول: ..... الجملة ..... الفعلية ..... ذات ..... الفعل

الماضي..... 115.....

النمط ..... الثاني: ..... الجملة ..... الفعلية ..... ذات ..... الفعل

المضارع..... 130.....

النمط ..... الثالث: ..... الجملة ..... الفعلية ..... ذات ..... الفعل ..... المبني

للمجهول..... 144.....

النمط ..... الرابع: ..... الجملة

الشرطية..... 153.....

النمط ..... الخامس: ..... الجملة

المنفية..... 163.....

النمط ..... السادس: ..... الجملة

الطلبية..... 165.....

أ- الأمر.....

165.....

ب-

النهى

167.....

رابعاً: خصائص الجملة الفعلية في

المعلقة.....169

الفصل الثالث: الجملة الاسمية في

المعلقة.....176

أولاً: مفهوم الجملة

الاسمية.....177

أ- المبتدأ

179.....

ب-

الخبر

182.....

ج- الأشكال النمطية للجملة

الاسمية.....184

ثانياً: بين الجملة الاسمية والجملة

الفعلية.....189

ثالثاً: أنماط الجملة الاسمية في

المعلقة.....193

النمط الأول: الجملة الاسمية

البسيطة.....196

الجملة	الثاني:	النمط
206.....		الظرفية
الجملة	الثالث:	النمط
212.....		الوصفية
الاسمية	الجملة	الرابع:
218.....		المركبة
الجملة	الخامس:	النمط
228.....		المنفية
المقيدة	الجملة	السادس:
234.....		(المنسوخة)
في	الاسمية	الجملة
242.....		المعلقة
.....		الخاتمة
252.....		
بن	عبيد	بائية
256.....		الأبرص
مكتبة		
.....		البحث
262.		
فهرس		
.....		الموضوعات
287		

## الملخص:

تناول هذا البحث الجملة الفعلية والجملة الاسمية في معلقة عُبيد بن الأبرص، فأحصاها وأحاط بمجمل جوانبها، فوجد أن الأنماط التي وردت في المعلقة ستة أنماط في الجملة الفعلية تقابل ستة أنماط في الجملة الاسمية، وقد حاول قبل ذلك أن يحيط بعبيد الشاعر وبمعلقته والمعلقات الجاهليات تعريفها وتعدادها ليفضي إلى فصل عقده حول التركيب النحوي تعريفاً لسماته واصطلاحاته.

الكلمات المفتاحية: المعلقة، التركيب، النحو، الجملة.

## Résumé :

L'intitulé de l'exposé : la phrase verbale et la phrase nominale dans l'épopée d'Obeid Ibn El Abrass.

L'épopée qui est un long récit en vers ou en prose raconte les exploits des héros souvent légendaires avec un caractère merveilleux (surnaturel).

C' est une suite d'actions réelles étonnantes par leur caractère extraordinaire .Même au moyen âge les épopées avaient les mêmes caractéristiques qui aboutissent à plusieurs dénouements analogues à la rêverie.

Les mots clé : une épopée, la structure, la grammaire, la phrase.

## Abstract:

This research is about the verbal sentence and nominal one in the hanging poems of "Abid Ibn El Abras", this research dealt with all the part and aspects of his hanging, So there are six patterns in nominal sentence which corresponded with six patterns in the verbal one. First, this research presented "Abid Ibn El Abras" as a poet and talked about his hanging poems and the other ones before Islam. In the conclusion it comes to the grammar structure definition.

Key words: Hanging poems, structure, grammar, sentence

## ملخص المذكرة:

لقد كانت بيئة الإنسان العربي في العصر الجاهلي قاهرة بالنسبة لذلك الإنسان الذي وجد نفسه في بحبوحة من المشاكل البيئية حيث شدة الحرارة في الصيف وقسوة القر في الشتاء وحيث الجبال الشاهقة والوهاد المنخفضة السحيقة هذه الأرضية التي لا يمكن أن تلبى مطالبه ومتطلباته من زراعة وصناعة ورعي.

وكان من جانب آخر بدائي التفكير إن صح هذا التعبير فلم يكن يحسن من العلوم إلا ما يسمى بالعيافة التي تقوم على الحدس والتخمين وهدما، وكان لزاما عليه أن يخلد مناقبه وآثاره بشكل من الأشكال ووجه من الأوجه، فكان اهتدى كما قال الجاحظ مبدأ الأمر إلى العمران ليخلد مناقبه كغيره من الأمم الأخرى فلم يحسن له ذلك، أين طلب تخليد مناقبه في الكلمة الشعرية وحدها فحسن له نظمها وتيسرت أسبابها؛ فكانت مجده وأثرة فتاه في صرحها وشاد لها من القصور التي كانت بحق مآثرة ومنقبة فعرف بها واشتهر باسمها، فاتفق أن وضع الشعر عنوانا للأدب الجاهلي، ومثل الأسلوب التعبيري الذي عرف به هذا الإنسان معبرا به عن مناقبه وحياته وبيئته.

ولقد خفيت عنا بدايات الشعر الحقيقية زمنيا؛ لأن ثمة من الأساطير من تعود ببدايته إلى عاد وإلى ثمود وإلى إبليس، وجميعنا الآن يردد المقولة المشهورة للجاحظ أما الشعر فحديث الميلاد صغير السن وأبعد مراحل الزمنية هي 150 سنة قبل الإسلام أو 200 سنة على أقصى تقدير. والظاهر أن الجاحظ يريد نضوجه الحقيقي وإلا فإن الرواة ينقلون لنا شعرا من القرن الثاني والثالث الميلادي. أما ما أشار إليه الجاحظ وابن قتيبة وحتى ابن سلام إلى تحديد البداية الزمنية للشعر وتقصيد القصائد وتطويلها من قبل المهلهل بن ربيعة على عصر هاشم بن عبد مناف؛ فهي المرحلة التي علا فيها كعب الشعر وبلغ قمته السماء؛ لأننا في أغاني الأصهاني نكرا لأمثال جديمة الأبرش (286م) ، وآكل المرار جد امرئ القيس الثالث الذي كان أمير كندة.

واحتجاب البداية الزمنية للشعر كاحتجاب البداية الفنية حيث يختلف الباحثون إن كانت بداية الشعر الفنية بالرجز أم بالرمل لا لشيء إلا لأننا لا نجد اليوم ما يقوم من الأشعار دليلا على زعم نزعمه ولغياي المدونات التاريخية والنصوص الشعرية. ولقد نقل إلينا الشعر

الجاهلي عن طريق المشافهة والراوية لذلك ضاع أكثره كما يقول أبو عمرو بن العلاء، ثم إن مسألة الوضع والنحل قد فعلت فعلتها في الشعر على عهد دولة بني العباس من قبل حماد الراوية فشوه هذا الأدب للذي فعل به الراوية وغيره من الوضعيين على اختلاف أهوائهم واختلاف أهدافهم تجاه عملية النحل والوضع.

ومن هنا كان المساغ والمنفذ لطفه حسين للتشكيك في هذا الألب وفي مادته لأن أغلبه منحول ولأنه يخلو من الدلالة على العصر الجاهلي كما أنه يحتوي على بعض ألفاظ التوحيد ولا يذكر وثنية الوثنيين في طياته كما أن مجمل الشعراء هم شعراء شمال الجزيرة حيث العدنانيين الذين ليسوا أصلاء في التلاغي باللغة العربية بل إن الأصلاء هم القحطانيين الذين يسكنون جنوب الجزيرة والذين سوف يقول فيهم أبو عمرو بن العلاء ما لسان حمير بلساننا ولا لغتهم بلغتنا. وهذه المسألة كانت من المفارقات العجيبة التي لم يستوعبها طه حسين، وتأويل هذا الإشكال هو أن هؤلاء الذين حدثنا عنهم أبو عمرو غير الأصلاء الذين تمثلوا في قبائل الأوس والخزرج الذين انتقلوا إلى شمال الجزيرة بعد سيل العرم. وعلى كل فقد تفل بالرد على طه حسين جملة من الباحثين الذين تتداول كتبهم وبحوثهم بين المكتبات.

وما يهمننا هو أمر المعلقات لأنها عيون الشعر الجاهلي والمقدمة من قصائده. وبين من اسمها أنها سميت بالمعلقات انطلاقاً مما يتوارد علينا اليوم من أنها علق بالعبة في العصر الجاهلي أيام الموسم لاشتهارها؛ لأن المادة "ع ل ق" تعني في أصلها التعليق الشيء وإنابة بالشيء بيد أن من القدماء والمحدثين من ينفي هذا الزعم من أنها علق على أستار الكعبة وإنما تسميتها بذلك حسب نودلكه أنها معلقة بالقلوب. والحق أن من يتتبع هذا الحدث تاريخياً يشك على الأقل بصحة هذا الخبر إن لم يقتنع بصحته أصلاً وإن كان مجمل الرواة قالوا به (التعليق) ولم ينفه إلا هشام الكلبى. ونفاه كذلك من المحدثين مصطفى صادق الرافعي.

وقد دافع في المقابل محمد نجيب البهيتي على القول بالتعليق مستندا إلى هذا التواتر التاريخي الذي وأطبق عليه مجمل الرواة ويبدو من كلامه أن تسمية هذه القصائد بالمعلقات وقع انطلاقاً من وصف معاوية بن أبي سفيان لها. وقد ورد خبر في الخزائنة مفاده أن معاوية رأى قصيدتي الحارث بن حلزة وعمرو بن كلثوم معلقتين على الكعبة زماناً؛ فيون اسم المعلقات قد وضع من طرف معاوية بهذا الوصف. أما البحث فقد ارتضى ما ذهب إليه عبد

الملك مرتاض وأعلاه بأن يكون التعليق إن كان تم فعلا فيكون قد تم على عهد بني أمية لا على عصر الجاهلية. على أن تكون هذه القصائد وجاهة الشعر الجاهلي ومقدمته وتكون هذه القصائد قد اشتهرت فعلا كأحسن القصائد في العصر حتى تختار هي بدل غيرها وتصطفى دون سواها.

وعلى أية حال فقد تميزت هذه القصائد بكونها عاكس بيئة الأدب الجاهلي والذالة على ذلك الإنسان في تفكيره وحضارته وحياته واهتمامه. وما يثير الانتباه إزاء هذه القصائد أننا نجد تارة سبعة وتارة عشرة ونسائل أنفسنا عن هذه الحقيقة. وذلك أن هذه القصائد كانت مبدأ الأمر سبعة؛ ولكن يقع الاختلاف حول هذه السبعة ممن يضيف شاعر ويتلافى آخر حتى كان أبو جعفر النحاس الذي تجاوز هذا الرقم ليجمع جميع القصائد المختلف حولها ليصل به العد تسع قصائد، ولما كان الخطيب التبريزي ضم قصيدة عبيد بن الأبرص إلى التسعة استجابة لمن طلب منه ذلك، فوردت شروح المعلقات على هذه العشرة والتي منها شرح التبريزي وشرح محمد الأمين الشنقيطي، أما من وجد شرح الزوزني للمعلقات العشرة فالثلاثة إضافة المحقق بغية تعميم الفائدة.

وصاحبنا هو عبيد بن الأبرص بن جشم أو بن حنتم الذي يرتد أصله إلى قبيلة بني أسد، يقال أنه عمر طويلا وقد ذكر في بعض أشعاره ما يحيل على ذلك، كان نديم أبو امرئ القيس وقد دافع عن عائلته عندما أسره حجر أبو امرئ القيس وشفع في قومه أمام هذا الرجل الذي كان حاكمهم كما كان نافح على قبيلته عندما تهددهم امرؤ القيس عندما قتلوا أباه بأنه سيحكم فيهم شبا السيوف وظبا الأسنة.

ولكن تفاصيل مقتله واختلاف الرواة فيها هذه التي تذهب فيها الروايات إلى حد الخرافة ما جعل طه حسين يجعله إنسانا خرافيا وصاحب كرامات. وهذه الروايات هي الباعث على أحكام النقاد على شعره ويأتي في مطلع هذه الأحكام قول ابن سلام بأن شعره مضطرب ذاهب لا يعرف له إلا "أقفر من أهله ملحوب" ولا يعرف ما بعدها، وتبعه في ذلك ابن رشيق القيرواني بعض المحدثين هذه الأحكام التي أثبت البحث أنها لم تصدر عن حسن تدبر دائما.

وقد كان الشاعر عبيد مدافعا على قبيلته بلا منازع وشاعرها بلا مدافع لأن الكتب تكاد لا تذكر من شعرائها إلا هو؛ فمثل قبيلته أفضل تمثيل ودافع عن دمارها ونافح عن حياضها،

فكان من الشعراء الجاهليين الذين جسدوا البيئة الجاهلية في أشعارهم لذا كانوا إذا حظوة عند أفراد قبائلهم وإذا شرف ومكانة لأن الشاعر في العصر الجاهلي كان يستمد مكانته من منطلق منافحته على قبيلته ولأنه صاحب الرأي فيهم والقُدوة الأُسوة ولذلك يذهب بعض القدماء الجاهليين إلى الارتفاع به إلى مقام النبي.

وكانت تستميله إلى جانب قبيلته بعض المعاني الإنسانية العامة والتي كانت معروفة عندهم في العصر الجاهلي من شجاعة وإقدام وكرم وتعفف فعبر عنها وتجسدت في أشعاره، ولعل ذلك بعض تأويل ما كان أشكل على طه حسين من ذي قبل مما وجده من ألفاظ التوحيد في أشعار الجاهليين من المعاني الإنسانية العامة التي لا يقتصر عليها عصر بعينه ولا مجتمع دون غيره؛ ولذلك لا نعجب لقول عبيد مثلاً:

والله ليس له شريك      عـلام ما أخفت القلوب

وإلى جانب هذا فقد استمالته (عبيد) المرأة كغيره من الشعراء فانساق للحديث عنها تغزلاً وتزلفاً؛ ولكن نقطة مثيرة للانتباه في شعر الشاعر وهو استيلاء الزمن عليه ولذلك تظهر تجربة الشيخوخة جلية في شعره عندما يقول مثلاً:

زعمت أنني كبرت وأني      قل مالي وذن عني الموالي

وقد أثبت البحث أن عبيد زواج بين موضوعات الشعر وأغراضه، كما انه زواج بين الأبحر الشعرية التي تعد تدفقات للشعر وقوالب للانفعال إنما تتضح فحولة الشاعر في ترويض لسانه وتمرين شعره على هذه التدفقات الشعورية والشاعر المجيد من استجاب شعره لانفعالاته ومطالب نفسه، ومن وافقت دفته الشعورية جملة الشعرية، وهذا ما ألفيناه متوفراً في شخص عبيد الشاعر الذي وضعه ابن سلام في الطبقة الرابعة من طبقات فحول الشعراء ؛ فقد نسج على الرمل وعلى الطويل وعلى الكامل غير أن ما يغلب على مجمل شعره هو البحر البسيط حتى أنه ليطغى.

وقد خصينا معلقته بدراسة من مجمل شعره لأنها أحسن شعره وأجوده ولأنها من شعره الفخري ، وقد بان فعلاً اضطراب الوزن فيها ما جعل شوقي ضيف يخرجها من أوزان الشعر والبحور الخيلية إلى جان بعض الأشعار الجاهلية المضطربة، فأنت القصيدة في



مجلها من مجزوء البسيط تحدث ابتدأها الشاعر بالبكاء على الأطلال وتذكر الديار ، وقد وردت عنده هذه المقدمة الطللية بشكل متكرر في مجمل أشعاره ثم انتقل إلى سرد أبيات حكمية ليعمد بعدها إلى وصف الناقة ثم ينتقل إلى الإيماء إلى فروسيته ووصف فرسه النهدة السرحوب التي شبهها بالعقاب .

وما يميز المعلقة عن سواها هو كونه أدرج موضوع الحكمة بين المقدمة الطللية ووصف الناقة وكذا تشبيهه فرسه بالعقاب الصائد، وقد أشارت المعلقة بأفكارها ومواضيعها وحتى لغتها إلى العصر الجاهلي؛ حيث يكون الموت هاجساً يتعقب الإنسان فيتصوره شبحاً يهيمن على فكره وعقله معا ليظهر في إنتاجه .

ومجمل ما يمكن أن نستخلصه من نتائج كنقاط عملية من مدارس شعر عبيد؛ أن لم يخرج عن تقاليد الشعراء يومذاك في أغلب الأحيان؛ بحيث وقف على الأطلال فبكى وشكأ، وخاطب الربع. بل إن الوقوف على الأطلال في شعره يتكرر بشكل مثير للانتباه .

- أنه استغرق في الوصف كغيره من الشعراء؛ فوصف الطبيعة البدائية التي تحيط به، كما نال عنده موضوع الناقة و الفرس حظه من الوصف .

- تستثير الانتباه في شعره وجود أبيات حكمية في معظم قصائده؛ مما يحيلك على رجل نكبه الدهر، وطالته صروف الزمان .

- تتراءى في أشعاره بعض قصائد المدح، لكنها قد لا تجاوز في العدد عدد أصابع اليد الواحدة، حتى نسلكه في زمرة المتصلين بالملوك والأمراء. بل وبحسب إقلاله وضعف حيلته، يكون أقرب إلى الصعاليك أو إلى زهير بن أبي سلمى لاسيما إذ اعتدنا بأبياته الحكمية .

- تميز شعره ببعض القوافي العويصة، و الألفاظ الخشنة. تتوارى خلفها معان سطحية بدائية في الأغلب، بألفاظ غالبا ما تكون سهلة جزلة .

وبعد: بات لزاماً أن نقرر وبالنظر إلى معلقتة؛ في اضطراب أوزانها، وفي سداجة معانيها، مع أنها تخالف تقاليد المعلقات في إدراجها للحكمة بين الوقفة الطللية، ووصف الناقة. نزع أنها لا تمثل إلا شعر جاهلي مُغرِق في البداوة، وفي ثنيات أشعاره ما يوحي فعلا إلى قدم ذكره، وطول عمره. فلمْ لَا نسوِّغ لأنفسنا أن نظن إلا ظناً أن معلقة عبيد تمثل

مرحلة متقدمة للشعر، و لربما كانت أسبق من معلقة امرؤ القيس نفسه، وقد علمنا من تعريفه أنه من منادمي أبيه، ورأينا من بعض أمرهما أنهما التقيا يوماً فسأل عبيدُ امرئ القيس: كيف معرفتك بالأوابع فيجيبه امرؤ القيس: سل تجدي كما تريد. فهو يسأله سؤال الممتحن المبتلي. وهذا عبيد يصف طول عمره قائلاً:

أدركت أول ملك نصر ناشئاً وبناء سـدان وكان أبيدا

وطلبت ذا القرنين حتى فا تنى ركضنا وكدت بأن أرى داؤودا

التركيب النحوي: إن التركيب في اللغة إذا عدنا به إلى المعاجم اللغوية وجدناه دالا على الدمج في مختلف أحواله؛ لذلك نجد التركيب في النحو إفرادي وإسنادي:

أما الإفرادي فنجد منه في النحو الإضافي والمزجي والوصفي، ونمثل لهذه الأنواع بالأمثلة الواردة على التوالي: عبد الله، حضرموت، الرجل الكامل. وتندرج ضمن هذه المركبات العددي مثل قولنا أحد عشرة، ومركب مثل قولنا: بيت بيت؛ فلان جاري بيت بيت.

والمركب الإسنادي هو ما تركب من عنصرين بينهما علاقة إسنادية ليدلا على فائدة تامة ونساق في هذا الموقف إلى الحديث عن الإسناد كعلاقة ربط بين الكلمات هذه العلاقة التي لا تظهر بحال من الأحوال في قواعد اللغة العربية وإنما يناط بها والمسند و المسند إليه من حيث لا تظهر. أما المسند والمسند إليه فهما العنصران الضروريان في كل تركيب من الراكيب ولقد تشدد القدماء كثيرا أو قليلا في ضرورة توافر الجملة على هذين العنصرين ، وجعلوا ما عداهما فضلا يمكن للكلام أن يستغني عنها وهذا ما أخطأ فيه النحاة لاسيما في اللغة العربية التي قد يقوم فيها التركيب على الكلمة الواحدة ويمكن أن يقوم فيها على السلسلة من الكلمات حيث لا يتم المعنى إلا بذكرها جميعاً. رأينا أن إقامة الجملة على حد الإسناد ابتداء مع عبد القاهر الجرجاني؛ وهذا مفيد في تحليلها ودراسة العلاقة بين عناصرها، كما يرى عبد الحميد السيد؛ لأنه يقيمها على أساس نحوي ثابت، بوصفها بنية تركيبية أو نواة إسنادية؛ لتكون هذه البنية هي وحدة الكلام.

رأينا الاختلاف في حد الجملة تغذيه قضايا ثلاث: تمام الفائدة، والإسناد، و إمكان السكوت؛ فأدخلنا ذلك في عوار الامتزاز بين الجملة و الكلام. ونرى رأياً نبنيه على ما

ذهب إليه بومعزة باصطلاح " الوحدة الإسنادية"؛ لكل تركيب مرتبط بتركيب سابق أو لاحق؛ إذ أن الوحدة الإسنادية لا تستقل بمعنى بذاتها، وإنما هي تعتمد على غيرها. أما التركيب الإسنادي المستقل مبنى و معنى؛ فأولى له ثم أولى أن يسمى جملة، و أساس ذلك أن الأصل في الجملة أن تكون مستقلة لا تقدر بمفرد، فتكون جزءاً لما قبلها. و إذا اعترضت لنا جملة متناسقة بحال ما؛ بحيث تتكامل في مجموعها لتفيد بفكرة واحدة سميناهما كلاماً .

أما اختلافهم في تقسيم الجمل؛ فالتقسيمات لا تخرج وإن تعددت عن التقسيم القديم. و نعتقد أن تقسيم القدماء يغنينا عن التكثر من التقسيمات التي تؤول في النهاية إلى تقسيمين. أما قولهم بعدم اختلاف الجملتين اللتين يقع فعلهما مسنداً أتقدم الفعل أم تأخر ما دام يحمل معنى التجدد و الاستمرارية، مثل: "الولد جلس" ، و "جلس الولد"؛ فبين الجملتين من دقيق المعاني التي تختص بها العربية ما لا يخفي، فقولنا لشخص: الولد جلس إنما يعني أن الشخص يعلم أحداً ما جلس فأخبرناه أن الجلوس وقع من الولد لا من غيره، أما قولنا له: جلس الولد؛ فهو إخبار بالحدث (حدث الجلوس) الذي لا يعلم من أمره شيئاً.

بينما اختلافهم في تقسيم الكلم؛ فالتقسيم كذلك لا يخرج عن الثلاثي، إلا أن تحت هذه الأقسام أقسام فتحت قسم الاسم أنواع بحسب طبائعها، وتحت نوع الأفعال أنواع بمقتضى مرجعية ما، كما أن تحت الحرف أقسام وتقسيم كل فرع من هذه الفروع هو إغفال لما بين عناصره من خصائص مشتركة.

بقى أن نشير إلى جهود المحدثين في نبذ نظرية العامل، وهي جهود محمودة، وتأثرها أو تلاقيها معرفياً مع المناهج الغربية، وأن غداً بين؛ فما هم عليه بملومين ما داموا يُرَاقِضُونَ باللسانيات العربية مع نظيرتها الغربية لعلها أن تلحق يوماً، و ليس عليهم كبير تثريب؛ إلا أن لساننا خصوصية يجب أن تُرَاعَى. و نرى في العامل رأي عبد الحميد السيد؛ بكونه ضابطاً للمكونات التي تتجلى في الإسناد، فهما محورين مهمين في بنية الجملة العربية.

ونظرية العامل لا تعدو فوق كونها نظرية تعليمية، فالعامل يُسهّل على متعلم اللغة العربية الاهتمام إلى الحركات الإعرابية التي تتطلبها، وإن كنا ننعي على القدماء إمعانهم

في التأويل، و التَّبُّغ في التعليل؛ كأن يقول أحدهم: العامل في رفع الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ، كما أن عامل غليان الماء هو النار؛ إلا أنه ليس إلا فيما يحتويه، فتلك يدُ للمنطق ولللسان لا تُجَد.

وإذا تم لنا الآن تعريف الجملة لدى القدماء والمحدثين والغربيين؛ فإن ذلك لم يقودنا إليه العبث أو ابتغاء ملء الصفحات من تشعيب مترجم، وإعادة مكرور من الحديث. ولا بد أن تكون لهذه الدراسة غاية، وإنما غايتنا هي الوقوف على الجملة وما يحكمها، حتى يتأتى لنا تعريفها. وإذا نظرنا نظرة فاحصة إلى الجملة وجدنا لها ضابط يضبطها وغاية ترتجىها؛ فالضابط هو الإسناد، والغاية هي الفائدة. وسوف لن نحتاج في تعريفها إلى أكثر من هذين بعد أن نفترض -بالطبع- وجود المادة الأولية الخام لكل جملة، وهي الكلمات.

ولو نظرنا إلى تعاريفنا للجملة لما وجدناها تخرج عن هذا الإطار؛ فماذا لو نظرنا مثلاً إلى هذا التعريف الذي ورد في أحد كتبنا التعليمية المبسطة؛ الجملة: «كل كلام تقرأه أو تسمعه، مكون من عدد من الوحدات ذات المعنى المفيد، وكل وحدة من هذه الوحدات تسمى جملة؛ فالجملة هي وحدة الكلام»

والناظر إلى تعاريف الجملة يجدها كهذا التعريف، ولا يفرق بينها إلا الصياغة؛ غير أن الباحثين إذا التجؤوا إلى الجزئيات تفرقوا واختلّفوا. وإذا اتفقت التعاريف وجدنا منفذاً إلى القول في أنواعها (الجملة)؛ فهي جميعها ترتد إلى نوعين (اسمية وفعلية)؛ وذلك بحكم العلاقة الإسنادية، وبمقتضى الدلالة والإفادة. ولا يستميز من الجمل إلا الشرطية وإن كانت في الأخير ترتد إلى الفعلية؛ إلا أنها بحق أسلوب عربي متفرد وذلك بمرجعية دلالتها وإفادتها، التي لا تتمحض إلا عن جملتين.

وانطلاقاً من هذا الأسلوب المتفرد، ومن تميز الأسلوب العربي، فقد «كانت تلك التراكيب العربية الشفوية السليقية محكمة في نسجها، متقنة في بنيتها، ذات سعة مذهلة في حقيقتها ومجازها،... الأمر الذي جعل السانتكسيين العرب الأولين يختصرون الزمن بفضل الإدراك العلمي السريع، الذي كان يطبع الفضاء العربي الإسلامي في كل الميادين الباقية خلال تلك الفترة الروحية المبكرة» وجب أن ننظر في شأن العُمْد التي تحاك بها العلاقة

الإسنادية دون الفضلة، ووجب ألا نبالغ في الاعتداد بالعمد في السياقات كلها؛ لأن من التراكيب ما لا يستوي فيها المعنى إلا بالفضلة، وأكثر ما يتجلى ذلك في الجمل الشرطية، ولقد حشد أستاذنا عبد الجليل مرتاض عدداً من الأمثلة غير قليل، وعد التسليم بالنواة مقابل الفضلة من قبيل ما لا يمكن قبوله لسانياً، باعتبار الموضوع والمحمول عنصرين أساسيين وما عداهما توسع أو تشعب أو فضلة. و الأمثلة على ذلك في لساننا تعد بالمئات من التراكيب التي يقوم فيها المعنى على جميع العناصر المكونة.

أحلامنا تزن الجبال رزانة      وتخالنا جنا إذا ما نجـهـل  
لتقر عن علي السن من ندم      إذا تذكرت يوماً بعض أخلاقي  
إذا بلغ الفطـام لنا صبي      تخر له الجبابرة ساجدينا

وهذه ثلاث أمثلة، والثلاثة أقل الجمع على هذه التراكيب اللسانية التي تنبوا عن الانصياع لمبدأ أهمية العمدة دون الفضلة.

### الجملة الفعلية في المعلقة:

لا يختلف اثنان حول كون الجملة الفعلية تتمايز عن الجملة الاسمية بشيئين ؛ أولهما أنها ترد لوصف الأحداث حيث الحركية والدينامية بينما تختص الجملة الاسمية بكونها تستعمل في مواطن السكون حيث الرتابة والسكون ؛ لا لشيء إلا لأن مسند الأولى هو فعل ؛ والفعل زمن وحدث، ومسند الثانية اسم والاسم لا يحوي عنصر الحدث. وثانيهما أن الجملة الفعلية تتميز بعنصر الزمن الذي تدل عليه الصيغة الصرفية للفعل، ولا يهمننا هنا التنظير بقدر ما تهمننا ميزات وخصائص الجملة الفعلية داخل المعلقة.

نجد عبيد يقلل نسبياً من استخدام الجملة الفعلية، شأنه شأن الحارث بن حلزة، إذ أنه أكثر الشعراء المعلقانيين استخداماً لجملة المبتدأ والخبر، وأقلهم استخداماً للجملة الفعلية. على أن التفاوت بين عدد الجمل الاسمية، بالقياس إلى الجمل الفعلية يكاد يكون يسيراً، وإن غداً بيّناً. والجمل الفعلية في معلقة عبيد تتوزع على المعلقة جميعها؛ غير أنها تتكاثر وتتكاثر في الختام، وصفاً للمشاهد، وكأن الجملة الفعلية أليق بالوصف من الجمل الاسمية،

لاسيما المشاهد التي تتسم بالحركية والحيوية؛ ولذلك نجد الجملة الفعلية ابتداءً بها في المطع، وأكثر منها في الختام.

وما قد يثبت المشابهة بين معلقة عبيد وسوائها؛ مطلعها الذي يصف حركة التحول، شأنه شأن معظم المعلقات. فيكاد يكون طبق الأصل لمطلع معلقة الحارث. مما يوحي بأن ملهم الشاعر الشعر يكاد يكون واحداً؛ الجفاء والخراب والاعتراب. لكن عبيداً يفترق عن الحارث، ويتخذ أدواته الإجرائية غير التي يتخذها وشيكاً؛ ذلك لاختلاف الغرض لدى كل واحد منهما.

و ربما كانت فكرة الربط بين الأسلوب والغرض على بعض الصحة، عكس ما دعا إليه أحمد عثمان أحمد. ذلك لأننا نجد مشابهة في الأدوات لدى كل من عبيد وزهير بن أبي سلمى؛ لاتفاقهما في الغرض (الحكمة)، وذلك يتجلى في استخدامهما لضمير الغائب بشكل ظاهر، واستخدامهما للفاعل مضمراً بشكل واضح أيضاً. و ما أبعدهما عن أسلوب عنتره بن شداد وطرفة ابن العبد، في استخدام عنتره لضمير المتكلم مكلفاً نفسه إثبات ذاته، واستخدام طرفة أيضاً ضمير المتكلم مما ينم عن ذاتيته.

وهذه المشابهة في التركيب وفي المطع تعزز عزو معلقة عبيد إلى الشعر الجاهلي، وتشبي فكرة مفادها: أن صلة ما تربطها بالمعلقات الأخريات، جعلت الخطيب التبريزي يدرجها ضمنها، وإن لم يفصح عنه، وجعلت قبله أبي زيد القرشي يدرجها في المجموعة الثانية من جمهرة أشعار العرب، وإن هذه الصلة تنم جلياً عن أن فكرة السرقات ووضع الشعر مسألة نسبية لا ترقى إلى وضع قصيدة كاملة؛ إن دست بها بعض أبيات القصيدة.

وظاهرة مهمة يتميز بها التركيب في المعلقة: هي التقديم والتأخير؛ تقديم الفاعل عن المفعول، وبدرجة أكبر تقديم الجار والمجرور عن الفاعل. فقد يندرج ذلك فيما يسمى بموسيقى التراكيب؛ ذلك أن ترجيع الأصوات وتكرارها، والتزام الشاعر بنفس التركيب في بيتين فأكثر يؤدي إلى خلق إيقاع موسيقي متميز؛ يمثل وقفة تأمل واستراحة باستعادة النشاط قبل التمادي في القصيدة، كما يساعد على خلق جو ملحمي هائل يقوم على الاستقصاء دون الإيحاء.

و ملفنة للانتباه حقاً ظاهرة التقديم والتأخير في معلقة عبيد، حتى تسمى عادة  
تَطْرُدُ، والمتأمل للجمل التالية:

أقفر من أهله ملحــــوب.

غيرت حالها الخطــــوب.

ينشق عن وجهها السبيــــب.

تخر في وكرها القلــــوب.

يسقط عن ريشها الضريــــب.

نلني من التناغم وموسيقى التراكيب ما يشنف الأذان، وأخص ما في هذه التراكيب  
تعدي الفعل بالخافض؛ مما يكثر حروف الجر التي قد تؤدي إلى ثقل في التراكيب، وقد لا  
ينتج عنها ثقل. والمتحكم في هذا توزيعها على شطري البيت أو المجموعة من أبيات  
القصيدة، وكذلك بحسب تقارب معانيها أو تباعدها على حد زعم أحمد سليمان. أما هنا  
فسرعان ما يخف هذا الثقل؛ إذ يتقدم الجار والمجرور، وكأني بالفعل في المعلقة يطلب  
الجار والمجرور حثيثاً، وأن الفاعل والجار ذهباً يستبقان؛ فإذا بالجار يسبقه.

و ظاهرة أخرى هي اعتماد عبيد الجمل القصيرة، فيقصرها على الشطر من البيت  
غالباً فلا يتعداه. فتضحى الأشطر قوالب للجمل، وتكون الجمل منسوجة على قَدِّ  
الأشطر، وهنا ربما ذهبنا مذهباً غير مذهب الناس في الضرورة، وقد ألفينا محمد حماسة  
عبد اللطيف يذهب إلى أن الشعر يكسر البناء المنطقي للجملة، فتقف على غير مواضع  
الوقوف، ويفصل بين أجزاء الجملة بعضها عن بعض، ويشعث كثيراً من هذه  
الأجزاء، ويكون هذا مقبولاً فيه؛ لأنه فصل وتشعيت في مقابل غاية.

ويقول في موضع آخر: إذا وجد صراع بين البحر والتركيب؛ فإن البحر دائماً هو  
الذي ينتصر، وينبغي أن تخضع الجملة لمتطلباته، وكل بيت بلا استثناء تعقبه وقفة طويلة  
إلى حد ما. ولا مشاحة فيما ذهب إليه لأن في كتابه أدلة نماذج على النحو الذي تنكسر فيه

الجملة والتركيب؛ ليتقوم ساعد الوزن، وربما وجدنا في المعلقة بعض الصور من ذاك القبيل كفصل الاسم عن "أل" التعريف؛ مما ورد بين طيات البحث أو لم يرد.

غير أن التراكيب في معلقة عبيد تغلب الوزن وتنتصر غالباً، فينكسر الوزن في سبيل إقامة التراكيب، وينكفى سلطان الشعر في مواجهة الجمل؛ فإذا هي توجهه. وبهذا نعلل انكسار الوزن لدى عبيد؛ وإن كانت هذه ملاحظة شاردة تفتقر إلى العموم؛ فإننا نجد أقوال علمائنا تساندنا في مسألة الضرورة، وهذا رأي لأبي العلاء مفاده: أن الفصيح من الشعراء لا يعتمد إدخال صيغ تدرج في باب الضرورة.

### الجملة الاسمية في المعلقة:

إن الجملة الاسمية تتألف من المبتدأ والخبر مسندا ومسندا إليه ولكن المبتدأ ينقسم إلى قسمين مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر الذي هو الوصف الذي يعتمد الاستفهام أو النفي، وفيما يلي وصف للجملة الاسمية في المعلقة:

وحرى بنا الإشارة قبل الوصف العام للجملة الاسمية؛ إلى أن "الحذف" يندم في الجملة الاسمية في المعلقة؛ مما يدل على أن الشاعر عبيد يهتم بالجملة وبأركانها كعمد أساسية لا تقوم الجملة إلا بهما، ويشغله عنصر الفائدة في الجملة النحوية، التي لا تستوفي مهامها إلا بعنصري المسند والمسند إليه.

أما التقديم والتأخير الظاهرة التي استولت على 11 حالة، وهي كثيرة بالنظر إلى جميع العلاقات الإسنادية في الجملة الاسمية، زكاهما وجود الجملة الظرفية التي يكون تأخر مبتدأها مطرداً. وكذا بعض الجمل التي أُدرجت ضمن الجمل الوصفية، لا لشيء إلا لحض زعم بعض المحدثين في عد الجملة الوصفية نوع من أنواع الجمل قائم بنفسه، ودمغ زعم القدماء بأن الوصف المتقدم لا يكون مبتدأ إلا إذا اقترن بالنفي أو الاستفهام. وقد أجاز الكوفيون والأخفش في: "قام زيد"؛ أن يكون "قائم" مبتدأ وفيه معنى الفعل، و"زيد" فاعل سد مسد الخبر، وبالتالي يكون الكوفيون قد جوزوا الابتداء بالوصف دون اعتماد الوصف أو الاستفهام، وتعضد رأيهم الشواهد الشعرية التي ادعى البصريون التزامهم بها. و الحق أن



الخليل البصري يجوز ذلك غير أنه يستقبحه، لتتجلى لنا صرامة البصري في عده الاسم  
المعرف الجامد مبتدأً أنَّى وقع، وعد الوصف المشتق خبراً أينما حل.

ومهما يكن من أمر؛ فإن الاختلاف يجيزه المنطق، ويتقبله المنهج السليم، وما أردنا به  
إلى ترجيح رأي على آخر، بقدر ما نود نقض زعم المحدثين في اعتدادهم بالجملة الوصفية  
كنوع من أنواع الجملة؛ لأن هذه الجملة تلتبس بالاسمية التباساً شديداً، والصلة بينهما ما تلبث  
أن تقتصر، حتى توشك أن تشكلان جسماً واحداً، غير أن هذا الجسم يتلون بألوان شتى،  
ويصطبغ بأصباغ عدة، وما انتقال الاسمية إلى الوصفية إلا بدخول بعض التغيرات والحالات  
الطوارئ على الاسمية؛ أو كلاً ما تغيرت الجملة لغرض من الأغراض معنوي أو بلاغي؛  
جعلنا لتلك الصورة الجديدة اسماً خاصاً، وذلك لعمري إسفاف وتبديد للاصطلاحات  
والمفاهيم، وهكذا لا تكاد تنتهي، بل هذا لا يليق بعلم ينبغي أن تحكمه قواعد وضوابط بيّنة  
ومحصورة.

والقصد من التقديم والتأخير؛ هو تقديم الخبر عن المبتدأ، أما إذا اعتبرنا بانزياح أحدهما  
عن رتبته في الجملة؛ فسوف يزيد عدد حالات التقديم إلى 14 حالة؛ لأننا نجد في الجملة  
الاسمية البسيطة تقدم الجار والمجرور عن الخبر في حالتين، وتقدم الظرف عن الخبر في  
حالة واحدة، ليلفت نظرنا في الجملة الاسمية البسيطة تمثلها في قوالب شعرية، كما  
عهدناها في الجملة الفعلية، وكأني بقالب الشعر يستجيب لشكل ومعنى الجملة.

كل من حلها محروب

كل ذي أمل مكذوب

كل ذي إبل موروث

كل ذي سلب مسلوب

مما يجعلنا نراجع مسألة الضرورة لدى عبيد ونحن نجد التراكيب النحوية والجمال الشعرية  
تتراسل وتتوأمق؛ فيأخذ الشاعر من تساهل الشعر بطرف، ومن مرونة قواعد اللغة  
وطواعيتها بطرف؛ ليشكل مادته الشعرية غير مخلة بقواعد اللغة، ولا نابية عن قوالب  
الشعر. وقد نستحکم رأي ابن فارس في مسألة الضرورة؛ ذلك بأنه لا يكاد يعترف بما يسميه

النحاة ضرورة، فالذي يأتي به الشاعر إما أن يكون له وجه في العربية، حينئذ لا يكون ضرورة. و إما ألا يكون له وجه فيها، وعندئذ لا داعي للتكلف واصطناع الحيل للتخريج، وإما أن يكون مردوداً فحينئذ ينبغي أن يسمى باسمه الحقيقي وهو الغلط والخطأ.

وسوف يغادر الشاعر عادته في قصر الجمل البسيطة القصيرة على الأشرط، إلى أن يتجاوز بالجملة أبياتاً عدة مع الجملة المركبة و الجملة المقيدة، لتبلغ أطول جملة عنده بيتين وشطر، على أنها متعددة الخبر، هذا التعدد للخبر الذي أنت منه حالتين. والدين الغالب على الشاعر هو قصره الجمل على الأبيات والأشرط، حتى مع الجمل المركبة التي تحتوي علاقتين إسناديتين، وخبر المبتدأ فيها متنوع بين الجمل الفعلية والجمل المنفية والجمل الاسمية وحتى المقيدة؛ مما ينم جلياً على تآزر التراكيب النحوية مع القوالب الشعرية مع كل الأوصاف، ويرفع علياً القول بتوفر الأدوات اللغوية، ومكنة الشاعر من الأبحر الشعرية؛ وذلك بتكافؤ ناصيته الشعرية وملكته اللغوية.

التقديم والتأخير في الجمل المقيدة نسجل فيه ثلاث حالات، وهو عدد يلفت النظر بالقياس إلى عدد الجمل المقيدة جميعها (03جمل منفية، و06 جمل مقيدة)؛ ذلك أن الجمل المنسوخة باستثناء واحدة؛ منسوخة ب"كأن" من أخوات "إن" التي لا يتقدم خبرها على اسمها ولا يحذف خبرها إلا في أمثلة نوار؛ لأن خبرها هو نفسه اسمها، وهو المراد في الإثبات. ولكن ما قد يفاجئ أفق القارئ؛ هو توافر الجمل المنفية ب"لا" بشقيها (النافية للجنس، والمشبهة بليس) على الخبر الذي قلما يرد معها. وكذا "ليس" الداخلة على الجمل الظرفية التي من شأنها أن يكون خبرها نكرة متأخر. زد على ذلك دخول الناسخ "يصيرن" على الجملة المتأخر خبرها ربما بفعل دخول "كم" الخبرية عليها التي تستدعي تمييزاً مجروراً ما لم يفصل بينها وبينه أما إذا فصل بينها وبينه فينصب، وهكذا بتوسط الناسخ بينهما توصل إلى العمل في المنصوب دون "كم"؛ لأن العمل النحوي يكون من فعل العامل الأقرب على مذهب الجمهور.

تبقى لنا ملاحظة وتنبيه ينبثقان من موضوع واحد في الجملة في المعلقة؛ ألا وهو طولُ في الجملة المؤكدة المنسوخة يزاحم فيها القصر، لنجد الشاعر يكتفي في بعض الجمل باسم "كأن" وخبرها، ويتعداهما في البعض الآخر إلى ذكر الأوصاف، وربما تطول الجملة

بالعطف وبغيره، لنجد الجملة تشمل البيتين والثلاثة؛ ما اضطرنا إلى أن نلحق جميع تبعات الجملة بأصلها الأول، وبالتالي أذانا هذا إلى إقصاء بعض الجمل التابعة لغيرها ارتباطاً وحكماً ووظيفة، والتفصيل وارد بين طيات البحث في مظانه ومواضعه. وهل يكون علينا بعد أن رأينا التركيب النحوي للمعلقة، وله مرد القول الفصل، وقد حكّم الشاعر قواعد اللغة فلم نجد منه عنها جِولاً، وما أتى مما نسميه الضرورة بشيء يذكر؛ لكأن لقواعد اللغة عليه سلطان فوق سلطان الشعر ومقتضياته وضروراته، وهذا عين الصواب أن يتنازل الشعر للغة، لا أن تتنازل اللغة للشعر؛ بكل بساطة لأن الشعر في الأول والأخير هو نظم يشكل طريقة من طرق التعبير، يقاسمه في هذا النثر؛ فيمكن أن نستغني عن الشعر على ما له من أهمية وحلاوة وطلاوة، ونحن نرى اليوم بأن دولته قد دالت، ونجمه قد أفل. وفي مقابل ذلك لا يمكننا الاستغناء على اللغة وقواعدها في أية حال؛ فالأجدر إذن أن تُحكّم قواعد اللغة أكثر من تحكيم قواعد الشعر.

